

AL-RAFI 'I

THAWRAT SANAT 1919



3 1142 00271 1284

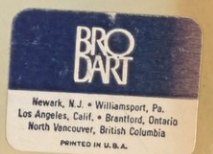
New York University
Bobst, Circulation Department
70 Washington Square South
New York, NY 10012-1091

Web Renewals:
<http://library.nyu.edu>
Circulation policies
<http://library.nyu.edu/about>

THIS ITEM IS SUBJECT TO RECALL AT ANY TIME

NOTE NEW DUE DATE WHEN RENEWING BOOKS ONLINE



ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ سنة إلى ١٩٢١ سنة

بقلم

عبد الرحمن الرافعي باج

الجزء الثاني

يشتمل على الفصول الآتية

مهادنة الثورة — استمرار الثورة — محادثات الثورة — لجنة ملنر والحوادث التي لا يستها —
مفاوضات ملنر — استشارة الأمة في مشروع ملنر — التبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة
غير مرضية — هل نجحت الثورة وفيه نجحت؟ — وثائق تاريخية

للطبعة الأولى

١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م

من الجزء الثاني
٣٥

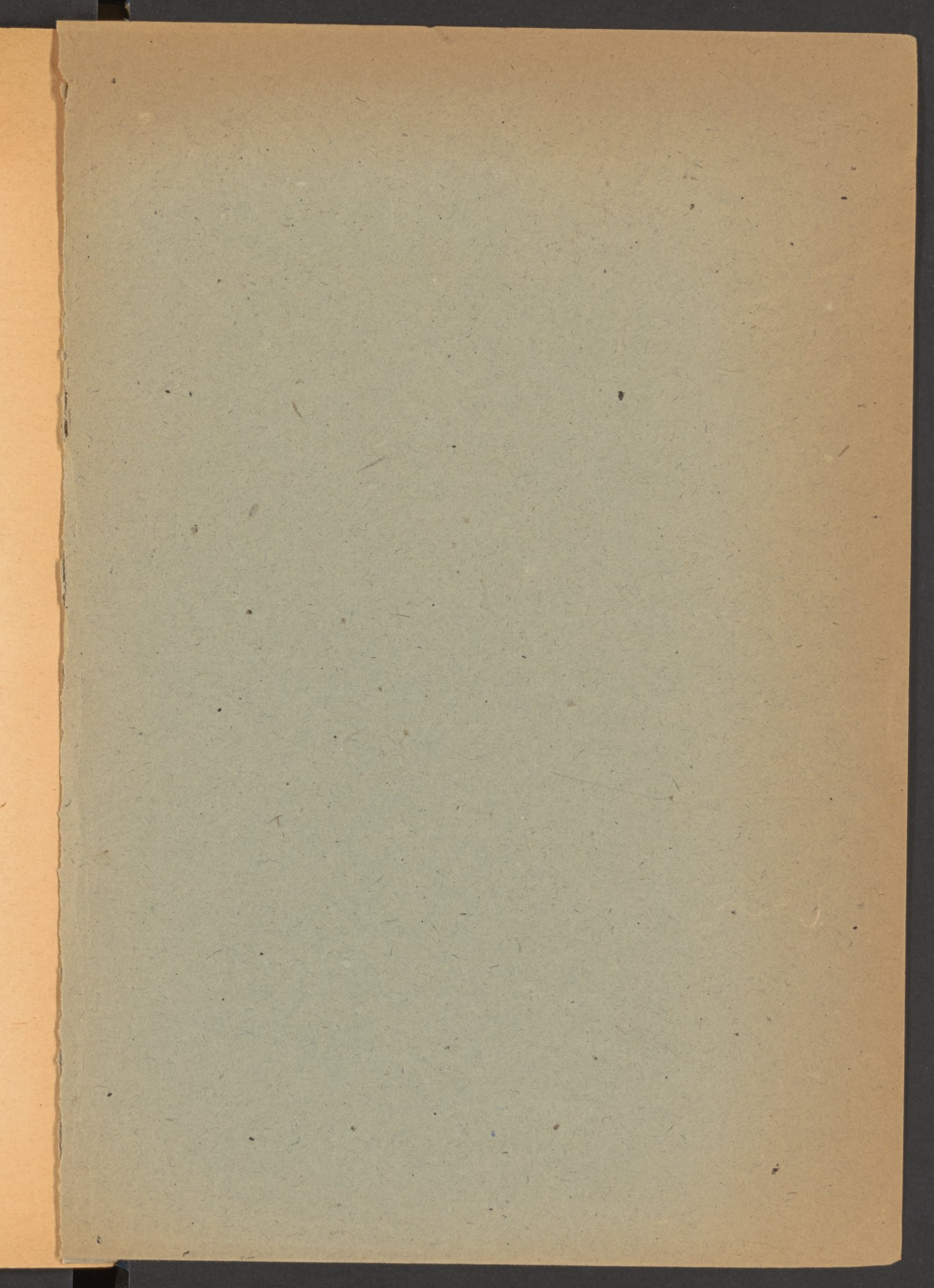
الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا ، تليفون ٥١٣٩٤

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر



al-Rāfi'ī, 'Abd al-Rahmān.

Thawrat sanat

1919

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ سنة إلى ١٩٢١ سنة

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

الجزء الثاني ٧.٢

يشتمل على الفصول الآتية

مهادنة الثورة — استمرار الثورة — محادثات الثورة — لجنة ملر والحوادث التي لابتها —
مفاوضات ملر — استشارة الأمة في مشروع ملر — التبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة
غير مرضية — هل نجحت الثورة وفيه نجحت؟ — وثائق تاريخية

الطبعة الأولى

١٣٦٥ هـ — ١٩٤٦ م

تتم الجزء الثاني
٣٥

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES
NEAR EAST LIBRARY

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا ، تليفون ٥١٣٩٤

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

الم
v)

Near East

DT

107

.8

.R29

V.2

c-1

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARY
NEAR EAST LIBRARY

بيان

اشتمل الجزء الأول على الفصول الآتية من الكتاب :

- (١) مصر في أثناء الحرب العظمى الأولى — (٢) أسباب الثورة — (٣) تأليف الوفد
المصرى وتطور الحوادث — (٤) مقدمات الثورة — (٥) الثورة — (٦) الثورة في الأقاليم —
(٧) ذكرياتي عن الثورة — (٨) مواجهة الثورة

ويحتوى الجزء الثانى على الفصول الباقية من الكتاب

ابريل سنة ١٩٤٦

الفصل التاسع

مهادنة الثورة

الإفراج عن سعد وصحبه

رأت الحكومة البريطانية بعد تعاقب الحوادث أن سياسة قمع الثورة بالقوة والبطش قد تفضى إلى إخمادها ، إلا أنها وسيلة عكسية لا تؤدي إلى الغرض الذي ترمى إليه ، لأنها توجب نار العداوة والبغضاء في النفوس ، وتزيد في حفيظة الشعب عليها ، فرأت ، وقد أخذت الثورة بالشدة حيناً ، أن تمنح ولو مؤقتاً لمهادنتها ، والتخفيف من حدتها ، والتحبب ظاهراً إلى الأمة ، وإذ اعتقدت أن السبب المباشر للثورة هو اعتقال سعد وصحبه ، فقد صحح عزمها على أن تقرر الإفراج عنهم ، والترخيص للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا ، وبذلك تجتذب قلوب الشعب ، وتكسر من حدة ثورته ، وبهذا نصحها الجنرال ألنبي المندوب السامي البريطاني ، وأزجى لها هذا الرأي في برقية بعث بها إليها في ٣١ مارس ولما يمض على قدومه إلى مصر أسبوع ، فأخذت بنصيحته

وقد ساعد على اختيار هذا الحل أن الحكومة البريطانية اتخذت عدتها في مؤتمر الصلح ، لكي يرفض مطالب مصر ، بل يرفض أيضاً سماع هذه المطالب ، واستوثقت من أنه سيقر الحماية البريطانية في معاهدة الصلح ، فلم ترفى الإفراج عن سعد وصحبه ، ولا في التصريح للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر ، ضرراً يلحق أهدافها السياسية ، ولم يكن لهذا الحل من العواقب ما يزيد سوءاً عن تأجيج نار العداوة في نفوس المصريين ، بإبقاء سعد وصحبه في الاعتقال

منشور السلطان إلى الأمة

ولما استقرّ عزمها على إصدار هذا القرار مهد السلطان فؤاد لإعلانه بمنشور إلى الأمة ، أذاعه مساء الأحد ٦ ابريل سنة ١٩١٩ ، نصحها فيه بالكف عن المظاهرات ، والإخلاق إلى الهدوء والسكينة ، ونشر في «الوقائع المصرية» وفي الصحف اليومية جميعها ، واسترعى الأنظار ما فيه من روح التضامن مع الشعب في شعوره الوطني ، وكان هذا أول منشور للسلطان بهذا المعنى ، وظهر الفرق جلياً بينه وبين كتابه إلى رشدي باشا غداة ولايته العرش (ج ١ ص ٣٦)

أصدر السلطان منشوره إلى الأمة بهذا المعنى الجديد ، فأدرك الجمهور أنه مقدمة لعمل سارّ ، ستفاجأ

به البلاد ، قال :

« إني أشربين قومي هذه الكلمات التي كانت تحتلج بصدري من الوقت الذي أخذت تتوارد إلى فيه ملتزمات الأمانى القومية نحو مستقبل البلاد ، وإني بالطبع لا أعنى بالبلاد إلا بلادنا المباركة ، لا أعنى بالبلاد إلا وطننا العزيز ، هذا الوطن الذي اقتضت حكمة الله أن يكون جدى الأكبر محمد على الكبير أكرم الله مشواه صاحب عرشه

« جلس جدى رحمه الله على عرش مصر والوقت عصيب والفتن سائدة والقوم فى شقاء ، بين ظلم الحكام وظلمات الجهالة ، فتعب فى راحة الوطن العزيز وسهر على أمنه وسعادته ، ونشر فى أرجائه رايات العدل وأنوار العرفان ، فضرب لنا بذلك مثلاً شريفاً لا يجدر بنا أن نضل بعده أبداً

« فكلمنا شعرت بدم هذا النابغة العظيم يجرى فى عروقي أشعر بمحبة هذا الوطن العزيز الذى لا ترضى نفسى بأن يكون محبوباً لغيرى أكثر منى فيزداد اهتمامى بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله « ولما كنت عاملاً على هذا المبدأ الشريف بكل ما فى وسعى فإني أطلب أبنائى المصريين بما لى من حق الأبوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات وأن يخلدوا إلى الراحة والسكون وانصرف كل إلى عمله ، وهذه هى يد المساعدة التى أطلبها منهم « وأسأل الله التقدير أن يمدنا فى جميع أحوالنا بتوفيقاته الصمدانية وأن يهيئ لنا فى أعمالنا من أمرنا رشداً »

القاهرة فى ٥ رجب سنة ١٣٣٧ - ٦ أبريل سنة ١٩١٩ « فؤاد »

منشور الجنرال ألنبي

بالإفراج عن سعد وصحبه

وفى اليوم التالى - الاثنين ٧ أبريل - أعلن الجنرال ألنبي قراره بالإفراج عن سعد وصحبه وإباحة السفر للمصريين ، وأصدر بذلك منشوراً قال فيه :

« الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم ، فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أُعلن أنه لم يبق حجب على السفر ، وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية ، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من : سعد زغلول باشا . واسماعيل صدق باشا . ومحمد محمود باشا . ومحمد الباسل باشا . يُطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر »

٧ أبريل سنة ١٩١٩ نائب جلالة الملك الخاص

١ . ه . ه . أ . ألنبي

٦٦٥ ٦٥/٤/١٩

مظاهرات الفرح والابتهاج

تبدلت الروح العامة بعد إذاعة هذا المنشور ، وشهدت مصر من مظاهرات الفرح والسرور ما لم يسبق له نظير في تاريخها الحديث ، فقد عدت الأمة بحق أن الإفراج عن سعد وصحبه هو نصر سياسي نالته في ميدان الكفاح القومي ، لأن السلطة التي اعتقلت سعدا هي ذات السلطة التي اضطرت إلى الإفراج عنه ، تسكيناً للثورة ، أو ترضيةً لها ، أو مهادنةً لها ، فهو على أي اعتبار مكسبٌ لها ، إذ لولا الثورة لما أفرج عن سعد وصحبه ، والحكومة البريطانية لم تأمر باعتقالهم لكي تفرج عنهم بعد شهر واحد من هذا الاعتقال ، فهذا الإفراج هو ولا ريب ثمرة للثورة ، ونتيجة من نتائجها

لم يكده هذا النبأ يصل إلى مسامع الناس حتى تألفت المواكب فوراً تطوف في الشوارع والميادين هاتفة بحياة مصر واستقلالها وحياة سعد والمجاهدين وذكري الشهداء الذين نضخوا بأنفسهم في سبيل الحرية والاستقلال ، ولم يترك الجمهور مظهراً من مظاهر الفرح والابتهاج إلا فعلوه ، فرفعت الأعلام على المحال التجارية ، وزينت قطر الترام بغصون الأشجار والأزهار ، وازدانت المركبات بالأعلام والرياحين ، والناس فيها ومن فوقها يصيحون ويهتفون ، ووضع المتظاهرون في يد تمثال ابراهيم باشا في ميدان الأوبرا علماً مصرياً كبيراً منشوراً ، فكان يبعث الحماسة والبهجة في النفوس

على أن هذا اليوم لم يخل من حوادث دموية وقعت فيه ، فقد اعتدى الجنود البريطانيون على بعض المتظاهرين بالقرب من فندق شبرد ، وأطلقوا عليهم النار ، فقتل منهم اثنان وجرح أربعة ، وقد عرفنا من القتيلين اسم أحمد محمد عمران من شبرا

وقامت مظاهرات الفرح في معظم العواصم والثغور والبنادر وكثير من القرى في الأيام التالية للإفراج عن سعد

مظاهرة ٨ أبريل الكبرى

تعددت مظاهرات الفرح والابتهاج يومي ٧ و٨ أبريل ، وكانت مظاهرة يوم الثلاثاء ٨ أبريل أعظمها شأنًا ، وأوسعها مدى ، اشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، فتنظمت العلماء والقسوس والقضاة والمحامين والأطباء والأعيان وموظفي الحكومة وطلبة المدارس والمعاهد جميعاً ، وطوائف العمال والصناع ، ومع كل فريق من هذه الطبقات علمها الخاص ، وسارت وراء هذه الطوائف مركبات تقل عائلات العائلات الكريمة ، وابتدأ الموكب يسير في الساعة الثالثة بعد الظهر من ميدان محطة العاصمة حتى وصل إلى ميدان عابدين أمام السراي السلطانية ، وهناك هتف المتظاهرون بحياة «السلطان العادل» ، فاستقبلهم بالسراي

سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء ورجال التشریفات وضباط الحرس يبلغونهم تحیات السلطان ، وطاف الموكب بیت الأمة ، وبالجملة كانت المدينة تموج بالمتظاهرين الذين بلغ عددهم مئات الآلاف ، هذا إلى غير المتظاهرين ممن خرجوا من منازلهم مدفوعين بدافع البشر والغبطة ، فكان القاهرة كلها قد خرجت إلى الشوارع في هذا اليوم المشهود

الاعتداء على المتظاهرين

على أن هذا اليوم — كسابقه — لم يستمر موسوما بمظاهر الغبطة والسرور ، بل جد فيه من اعتداء الجنود الإنجليز ما بدّل الفرح حزنا ، ذلك أنه بينا الموكب يسير أمام حديقة الأزبكية إذا بطلقات الرصاص تدوى في الفضاء ، فأخذ الجمع يتبين الخبر ، فرأوا بعض الجنود الإنجليز يطلقون النار على المتظاهرين المسلمين ، قتلوا عددا منهم ، بينهم فتى صغير ، وجرح كثيرون ، فارتج نظام الموكب من فظاعة هذا الاعتداء ، وكاد المتظاهرون يقابلون الشر بمثله ، لولا أن تغلبت الحكمة على العنف ، فحمل بعضهم الغلام والدم يقطر من جراحه ، وذهبوا به إلى قصر عابدين ، وطلبوا أن يطل عليهم السلطان ليشهد وحشية هذا الاعتداء ، فأشرف عليهم بعض رجال القصر ووعدهم بتبليغ السلطان ما حدث ، فهدأ روع الجمهور قليلا أشارت السلطة العسكرية إلى الاعتداء الذي وقع يوم الاثنين في بلاغها الصادر يوم ٨ أبريل بقولها : « وردت الأنباء بوقوع بعض حوادث يؤسف لها في خلال مظاهر تحمس الشعب ليلة أمس في القاهرة والاسكندرية ومن المحتمل أن هذه الحوادث وقعت بسبب سوء التفاهم ، والتحقيق جارٍ في هذه الحوادث ، أما الحالة في الأقاليم فلم يطرأ عليها تغيير »

وأشارت إلى الاعتداء الذي وقع يوم الثلاثاء في بلاغها الصادر يوم ٩ أبريل بقولها : « وصل إلى مسامع فخامة نائب الملك الخاص مع الأسف الشديد ما وقع من بعض الحوادث الموجبة للأسف في خلال مظاهرات أمس ، فأمر بتأليف لجنة للتحقيق في الحال عن هذه المسائل حتى يحال المجرمون فيها على العدالة ليعاقبوا »

ولم يسمع أحد بعد ذلك بعقاب أحد من هؤلاء المجرمين ، وتبين أن الغرض من هذا البلاغ إنما هو تهدئة للخواطر وأن يتضمن ترضية كلامية لا جدوى لها ولا أثر

وتكررت المظاهرات يوم ٩ أبريل ، وقتل فيها عدد من المصريين والبريطانيين ، وقد عرفنا من أسماء شهداء يوم ٨ أبريل : عبده عبد الله سيندهم الشهير بمرسی من الجامع الأحمر . إمام أحمد إبراهيم حسن من الشعراني . الحاج أحمد عبد الكريم السوداني من الوايلي . محمد افندی أبوشادی من كوم الصعايدة قسم عابدين . الغلام رجب إبراهيم (سنة ١٢ سنة) من باب الشعرية . سيد صقر أومباشي سوارى من

عظفة الشاعر . ابراهيم بدوى جاويش بفرقة المطافئ من عظفة الشاعر . مصطفى أحمد سليم من عظفة
الشاعر . سيد يوسف من عظفة الشاعر . عبد العزيز المستكاوى من عظفة الشاعر أيضا

تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة

كانت وزارة رشدى باشا الثالثة مستقيلة منذ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وقد قبل السلطان استقالته
فى أول مارس سنة ١٩١٩ كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١١٧) ، وظلت البلاد دون حكومة طيلة شهر مارس ،
وهو الذى ثبت فيه الثورة

فلما قبلت مطالب رشدى الأولى بإباحة السفر لمن يشاء من المصريين ، وأفرج عن سعد وصحبه ،
عرض السلطان على رشدى باشا مهمة تأليف الوزارة من جديد ، فقبلها وكانت وثيقتا العرض والقبول
وجيزتين فى ميناها ومعناها ، ولم يزد رشدى باشا فى بيان برنامجه على قوله إنه ارتضى تأليف الوزارة
« أملا فى حل يرضى الأمة » ، وهالك نص كتاب السلطان إليه :

« عزيزى رشدى باشا

« إنه بما لى فى دولتكم من الثقة الكاملة قد عهدت لدولتكم تأليف الوزارة الجديدة وعرضها علينا
لصدور أمرنا باعتمادها ، وإنى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يوقفنا جميعا لما فيه خير البلاد »
« صدر بسرائى البستان فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ - ٩ أبريل سنة ١٩١٩ » « فؤاد »

ولعله أوجز كتاب دعى فيه وزير إلى تأليف الوزارة

فأجاب عليه رشدى باشا فى نفس اليوم بالكتاب الآتى :

« يا صاحب العظمة »

« أتقدم إلى عظمتكم بالشكر الفائق على ما تفضلتم به نحوى من دلائل استمرار الثقة بالأمر الكريم
الذى أصدرتموه لى فى هذا اليوم تكلفونى فيه بتشكيل الوزارة الجديدة ، فنظرا لما فى الظروف الحاضرة
من المصاعب ، وأملا فى حل يرضى الأمة ، أرى من واجبى قبول القيام بالمهمة التى اقتضت إرادتكم
السنية إحالتها على عهدتى ، ولذلك أعرض على نظركم العالى مشروع المرسوم السلطانى المرفق بجوابى
هذا لصدور الأمر باعتماده ، وإذا كنت لم أحفظ لنفسى سوى رئاسة مجلس الوزراء فذلك لأن أعباء
الحمل الملقى على عاتقى فى الحال وفى المستقبل القريب لا تسمح لى أن أتولى أيضا إدارة وزارة أخرى ،
وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص »

« حسين رشدى »

« القاهرة فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ - ٩ أبريل سنة ١٩١٩ »

وقد صدر المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة في ذات اليوم (٩ أبريل) على النحو الآتي :

حسين رشدي باشا للرئاسة والمعارف (مؤقتا) . يوسف وهبه باشا للمالية . عدلي يكن باشا للداخلية .
عبد الخالق ثروت باشا للحقانية . جعفر ولي باشا للأوقاف . أحمد مدحت يكن باشا للزراعة . حسن
حسيب باشا للأشغال والحربية والبحرية

ويلاحظ أن رشدي باشا استبعد من هذه الوزارة ثلاثة من أعضاء وزارته السابقة ، وهم : اسماعيل
سري باشا . وأحمد حلمي باشا . وأحمد زيور باشا . لأنهم لم يتضامنوا معه في سياسته الأخيرة التي أدت
إلى استقالته ، ودخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد ، وهم : جعفر ولي باشا ، وكان وكيلا لوزارة الداخلية ،
وأحمد مدحت يكن باشا وكان محافظا للاسكندرية ، وحسن حسيب باشا وكان مديرا للغربية

الفصل العاشر

استمرار الثورة

استمرت الثورة بعد الإفراج عن سعد وصحبه ، وتأليف وزارة رشدى ، ولم تنقطع حوادثها ومظاهرها ، ولم تجنح البلاد للهدوء والسكينة ، فإن روح الثورة كانت لا تزال تضطرم في النفوس ، فكانت تنأى بها عن الرضا بالحلول المسكنة الوقتية

تعددت مظاهر الثورة في هذه المرحلة من تاريخها ، من استمرار للمظاهرات ، وما تخللها من المصادمات بين المصريين والبريطانيين ، إلى استمرار إضراب الطلبة والحامين ، وتعدد الاعتقالات ، والمحاكمات العسكرية ، ثم إضراب الموظفين ، واضطرار وزارة رشدى إلى الاستقالة ، ثم بقاء البلاد بلا وزارة مدة شهر من الزمن

لم تتبدل الحالة العامة بعد تأليف الوزارة ، على أن الحملات التجارية فتحت جميعها بعد أن كان معظمها مغلقا ، وكثر عدد قطارات الترام التي سيرتها الشركة ، وانتهى إضراب عمال الترام بعد وساطة الوزارة بينهم وبين الشركة في إجابة مطالبهم التي قدموها واشتروا إجابتها ليعودوا إلى العمل ، وهي مطالب معقولة تتعلق بتحسين حالتهم الاقتصادية

وظلت المواصلات بين العاصمة والأقاليم متعذرة غير مستقرة ، وأعلنت السلطة العسكرية قبيل تأليف الوزارة (منذ ٧ أبريل) إلغاء قيود السفر من القاهرة بالطرق الزراعية والنيل والترج ، وأنه لم تعد حاجة إلى الحصول على ترخيص ، على أن قيود السفر بالسكك الحديدية وبخاصة قيود الترخيص ظلت قائمة ، وأعلنت السلطة أنها تفضل طلبات الترخيص التي يقدمها من ينتمون إلى الطبقات الآتية :

١ — الأشخاص المسافرون إلى إحدى الموانئ للسفر وكانوا يحملون جوازات بمغادرة البلاد

٢ — الأشخاص الذين يريدون السفر إلى أى بلد يمكن السفر إليها وكانوا من : (١) موظفي

الحكومة الذين يحملون تصريحاً من رئيس المصلحة التي ينتمون إليها . (ب) الأشخاص الذين يسافرون لتقضاء أعمال تتعلق بالسلطات العسكرية . (ج) النزلاء الحقيقيين النازلين في المدن التي يريدون السفر إليها . (د) أصحاب الأملاك الذين يريدون زيارة أملاكهم . (هـ) أصحاب الصنائع ومندوبي البيوت

التجارية الكبرى الذين يسافرون لأغراض تتعلق بمهنتهم أو أشغالهم

وقالت في ختام بلاغها إنه « لا يمكن ضمان الحصول على الجوازات بأى حال من الأحوال ولكنها

ستمنح في الأحوال التي ذكرت أو إذا كان هناك سبب وجيه فيما يتعلق بأحوال السكك الحديدية

الملازمة ، وليس هناك في هذه الآونة سفر إلى الوجه القبلي بواسطة القطارات ، وتقدم الطلبات الخاصة بجوازات السفر إلى مدير قلم الرخص والجوازات بإدارة بوليس القاهرة بشارع غيط العدة (محمود سامي البارودي الآن) رقم ١٢»

استمرار اعتداء الجنود الإنجليز

استمر اعتداء الجنود الإنجليز على المصريين الآمنين ، من متظاهرين وغير متظاهرين ، فقد تقدم القول بما وقع من الاعتداء على مظاهرات يومى ٧ و ٨ أبريل ، واستمر الاعتداء فى الأيام التالية ٩ و ١٠ و ١١ أبريل ، وصدر بلاغ رسمى بتاريخ ١٠ أبريل جاء فيه أن خمسة جنود بريطانيين قُتلوا ، منهم واحد فى ميدان عابدين ، واثنتان فى شارع محمد على ، واثنتان وهما من الهنود فى الخليج المصرى ، وأن الجنود اضطروا إلى إطلاق النار ، فقتل من المصريين عدد كبير ، وأبلغ مستشفى قصر العينى مساء ٩ أبريل أنه تلقى ٢٢ قتيلا و ٤٧ جريحا ، وبلغ عدد القتلى لغاية ١٠ أبريل ٣٨ قتيلا ، ومائة جريح ، وفى ١٠ أبريل قامت شرذمة من الجنود الاستراليين بمظاهرة خرجت من حديقة الأزبكية ، وكانوا مسلحين بالبنادق ، وأخذوا يطلقون النار على الآمنين ويعتدون على المحال التجارية الكائنة فى شارع بولاق وقد عرفنا من أسماء شهداء هذه الأيام الثلاثة : احمد مصطفى من غيط العدة . زكى محمد من بولاق . فرج حسن . احمد الكيلانى جاويش من قسم السيدة . احمد ابراهيم من الخرنفش . ابراهيم خشبة من شبرا . محمد المصرى من بليس . حسين محمود الحامى من باب الشعرية . موسى محمد الخليفة من بولاق . محمود احمد العرجى من الناصرية . شاكر عبد الملاك من شارع الجميل قسم الأزبكية . محيى الدين حامد (سنة ١٦ سنة) من الجمالية . حنفى السيد (سنة ١٢ سنة) من قسم السيدة . عبد ربه على الغنام من شبرا وأصله من قليوب . عبده احمد فرج من قسم الخليفة . محمد منصور من الماوردى . بيومى حسين من قسم السيدة . محمد شراخيت من الناصرية . عبد الجواد حسنين من أطفيح مركز الصف . محمود مصطفى من باب الشعرية . شحاته محمد الدكرورى من عرب اليسار قسم الخليفة . احمد جمعة من مصر القديمة . محمود محمد سرموح من مصر القديمة . سيد احمد كامل من الماوردى . إمام السيد من بولاق . السيدة عائشة عمر من السروجية قسم الدرب الأحمر . عبد الفتاح ابراهيم الزناتى من باب الشعرية . الدكتور رزق مينا طيب أسنان من قسم عابدين . السيدة شفيقة محمد^(١) من الخرطة القديمة بالخليفة . الحاج أحمد الفيلىلى من حوش قدم بالغورية . محمود على عامر من الخرطة القديمة بالخليفة . محمد جمعة من الدرب الأحمر . محمد بدر حسن من المنيرة . أحمد فهمى من المغربلين . السيدة فهيمة رياض من الدرب الأحمر . غالى بولس من

(١) التى سبق الحديث عنها فى الفصل الخامس (ج ١ ص ١٥٧)

ولاق . محمد أبو السعود من شبرا البلد . محمد مرسي سالك من قسم السيدة
وجاء في البلاغ الرسمي الصادر بتاريخ ١٢ أبريل : « حدثت الخسارة التالية بين الجنود البريطانية
في القاهرة في ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ أبريل وهي : ٨ من الجنود وصف الضباط قتلوا ، و ٤ ضباط و ١٥ صف
ضابط وجندي جرحوا . وحدثت الخسارة الآتية في ال ٢٤ ساعة الماضية التي انتهت ظهر يوم ١١ أبريل :
٣ من القتلى و ١٥ جريحاً من الملكيين » (أى من المصريين طبعا)
وشيعت في يوم ١١ أبريل جنازة أربعة عشر قتيلا من شهداء يوم ١٠ أبريل وما يليه ، وهي الجنازة
التي تقدم الكلام عنها (ج ١ ص ١٥٧)

سفر الوفد إلى باريس

سافر أعضاء الوفد المصرى من القاهرة يوم الجمعة ١١ أبريل إلى بورسعيد ، ومنها أبحروا إلى مالطة
حيث التقوا بسعد وزملائه الثلاثة ، وأبحروا جميعا إلى باريس
وعلى ذلك صار الوفد الذى ذهب إلى أوروبا مؤلفا كما يأتى : سعد زغلول باشا . على شعراوى باشا .
اسماعيل صدق باشا . حمد الباسل باشا . محمد محمود باشا . عبد العزيز فهمى بك . أحمد لطفى السيد بك .
محمد على علوبة بك . عبداللطيف المكباتى بك . سينوت حنا بك . جورج خياط بك . مصطفى النحاس
بك . الدكتور حافظ عفيفى بك . حسين واصف باشا . محمود أبو النصر بك . ثم انضم إليهم بعد ذلك
عبد الخالق مدكور باشا

ورافق الوفد من هيئة سكرتيريه : محمد بدر بك رئيسهم ، والأستاذ جورج دومانى ، وسافر معهم الأستاذ
عزيز منسى . والأستاذ ويصا واصف . وعلى بك حافظ رمضان . وضم الوفد إلى أعضائه الأستاذ ويصا
واصف بعد وصوله إلى باريس

كان سفر الوفد موضعا لحفاوة الشعب من القاهرة إلى بورسعيد حتى أفلعت الباخرة ، وفي الحق
ان الوفد قد لقي من تأييد الشعب له ماديا وأديا ما لم تلقه أية هيئة سياسية أخرى ، فقد أيده بالتوكيلات
التي أكسبته صفة المتحدث عن الأمة ، وأمدّه بالمال الذى ساعده على متابعة عمله في مصر والخارج ،
و بلغ مجموع الاكتتابات التي جمعت له نيفا ومائتى ألف جنيه ، وكان أكبر تأييد لقيه أن شبت الثورة
في البلاد بعد اعتقال سعد وصحبه ، فقد ثار الشعب لاعتقالهم طالبا لإطلاق سراحهم وتمكينهم وزملائهم من
السفر إلى المؤتمر ، فالأمة لها الفضل الأكبر أولا وآخرا في نهوض الوفد واستمراره في العمل

الموظفون ووزارة رشدى باشا

كان الظن حين تألفت وزارة رشدى باشا الرابعة أن يهدأ الموظفون ، ولا يعودوا إلى الإضراب ،
إذ كان إضرابهم احتجاجا على ما تضمنته خطبة اللورد كيرزون من التعريض بوطنيتهم (ج ١ ص ١٨٧) ،

ولكن روح الإضراب تجددت فيهم بعد تأليف الوزارة ، وألقوا اللجنة التي سبق لهم التفكير في تأليفها منذ الإضراب الأول (ج ١ ص ١٨٧) ، وقد سميت « لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها » ، وجرى انتخابها بواسطة الموظفين ، فكان موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبا عنهم ، ومن هؤلاء المندوبين تألفت اللجنة ، وقد بلغ عددها اثنين وثلاثين عضوا ، ثم صاروا ٥٧ كانت باكورة أعمال هذه اللجنة أن اجتمعت بوزارة الحقانية يوم ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ ، وقررت إضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ أبريل حتى تجاب المطالب الآتية : (أولا) أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية (ثانيا) أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية (ثالثا) إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام إلى رجال البوليس المصرى

واستثنى من قرار الإضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع ، ثم رجال البوليس والسجانون المولكون بحراسة المسجونين ، وأطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لازمون لهم رفعت اللجنة هذا القرار إلى رشدى باشا ، وطالت المباحثات بينهما ، ولم ينتهيا إلى اتفاق ، فأصدر رشدى باشا يوم ١٢ أبريل سنة ١٩١٩ بيانا من رئاسة مجلس الوزراء ، يهيب فيه بالموظفين أن يعودوا إلى أعمالهم ، قال :

« الآن وقد رخص للمصريين بالسفر وتألفت وزارة شعارها الإخلاص التام في خدمة الوطن مشاطرة للأمة شعورها ومقدرة لأمانها حق قدرها ، فإن الحكومة تدعو الأمة إلى الهدوء والسكينة كما أنها تدعو الموظفين وغيرهم ممن أضربوا عن العمل تأييداً للمطالب القومية إلى العودة لأعمالهم »
« إن الإصرار على الإضراب عن العمل في الحالة الحاضرة يؤدي إلى ارتباك الأعمال وانتشار الفوضى فليتدبر المضرّبون عن العمل المسئولية الهائلة التي تقع عليهم بإزاء بلادهم إذا ما أصرّوا على موقف يعرض البلاد إلى مثل تلك الأخطار

« والحكومة على يقين بأن الكافة يدركون أن اهتمام عظمة السلطان بتأليف الوزارة كان أول باعث عليه وضع مقاليد الأمور في يد السلطة المدنية مقدمة لإناطة المحافظة على النظام والأمن برجال السلطة المصرية والرجوع إلى الحالة العادية »

وفي الفقرة الأخيرة من هذا البيان إشارة إلى ما كان يبذله رشدى باشا من الجهد لتحقيق المطلب الأخير من مطالب الموظفين - وهو المطلب الجوهرى - الخالص بإلغاء الأحكام العرفية ، ولم يكن من اليسور له أن يلغيا بجرة قلم ، بل كان لا بد من التفاهم على ذلك مع السلطة العسكرية البريطانية ، إذ كان إعلان الأحكام العرفية بقرار من قائد الجيش البريطانى

ولكن لجنة الموظفين رأت أن هذا البيان لا يحقق مطالبها ، فاجتمعت بوزارة الحقانية يوم الأحد ١٣ أبريل ، وكان عدد الأعضاء الحاضرين خمسين مندوبا ، وقررت بالإجماع استمرار الإضراب حتى تجاب مطالبها جميعا

وقررت أيضا أنه إذا لحق أحد الموظفين ضرر بسبب قرارات اللجنة أو تنفيذها فيكون جميع الموظفين متضامنين معه ، ولا يعودون إلى أعمالهم حتى يرفع عنهم هذا الضرر ، ويضربون من جديد إذا كانوا قد عادوا ، وقررت أن يُستثنى من الإضراب الخدمة السائرة

وأصدر رشدي باشا في ١٥ أبريل بيانا ثانياً بدعوة الموظفين إلى الرجوع إلى عملهم في اليوم التالي ، قال : « إن الحكومة تكرر الدعوة إلى الموظفين بالرجوع إلى عملهم غدا الأربعاء وتلقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار على الإضراب عن العمل »

ولكن اللجنة اجتمعت في ذلك اليوم بوزارة الحقانية وقررت استمرار إضراب الموظفين مع الاحتجاج على ما أسمته تهديد الحكومة إياهم ، ووضعت تقريرا بمطالب الموظفين رفعته إلى السلطان وقدمت ترجمته إلى معتمدى الدول

مؤتمر عام لتأييد الموظفين

ثم دعت اللجنة إلى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة ، ردا على ما قيل من أن إضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة ، واختاروا الأزهر ليعقد فيه المؤتمر

ففي يوم الأربعاء ١٦ أبريل أضرب التجار وأصحاب الحرف والمهن الحرة ، وانعقد المؤتمر العام بالأزهر برئاسة الشيخ محمد نجيت مفتى الديار المصرية ، وحضره مندوبو طوائف المصريين جميعا ، وجمع هائل من مختلف الطبقات والموظفين ، وبعد أن أقيمت الخطب قرر المؤتمر تأييد الموظفين في إضرابهم ، كما قرروا جميعا الإضراب عن أعمالهم حتى تجاب مطالب الموظفين ، وكتب بذلك قرار رفع إلى السلطان وإلى رئيس الوزارة ومعتمدى الدول

وقد ترتب على هذا القرار أن انقطعت الحركة في المدينة بسبب الإضراب العام حتى الكناسين ، فإنهم تضامنوا في حركة الإضراب ، فاستعاضت عنهم الحكومة بالمسجونين ، كما استعاضت عن سائقى عربات الرش ببعض العساكر الهنود ، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الإنجليز

وأصدرت السلطة العسكرية إعلانا بتاريخ ١٦ أبريل باعتقال كل من يحرض الموظفين على الاستمرار في الإضراب ، قالت فيه : « توجد حملة لإرهاب مستخدمي الحكومة وغيرهم ، فالتأيد العام للقوات البريطانية في القطر المصرى يأمر بالقبض على جميع الأشخاص الذين يعثر عليهم وهم يقومون بمثل هذه الأعمال »

ولما طال الأمر والموظفون والعمال على إضرابهم تدخل بعض معتمدى الدول الأجنبية وأندروا مصلحة البريد بإنشاء مكاتب بريد خاصة لحكوماتهم ورعاياهم إذا استمر إضراب موظفي مصلحة البريد

استقالة وزارة رشدى باشا - ٢١ أبريل

لم توفق وزارة رشدى باشا إلى إقناع الموظفين بالعودة إلى العمل ، ورأت حركة الإضراب فى اتساع ، وبخاصة بعد تضامن العمال مع الموظفين ، فقدم رشدى باشا إلى السلطان استقالة الوزارة فى مساء ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ ، و بناها على أسباب صحية ، فتلقى يوم ٢٢ أبريل جواب السلطان بقبول الاستقالة
قال رشدى باشا فى كتابه :

« يا صاحب العظمة : إن حالتى الصحية الآن لا تمكننى من القيام بأعباء مهمتى ، لذلك أراى مضطراً إلى تقديم استقالتى ، وإنى أرفع لعظمتكم خالص الشكر على العطف والمعونة اللذين لقيتهما على الدوام من جانب سدتكم العلية ، وإنى لعظمتكم العبد الخاضع الأمين ، والخادم المخلص المطيع »
« القاهرة فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ »
« حسين رشدى »

فأجابه السلطان بالكتاب الآتى :

عزيزى رشدى باشا

« إن اضطرار دولتكم للاستقالة بناء على عدم مساعدة حالتكم الصحية للقيام بأعباء مهمتكم ، كما ورد بكتابكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ ، قد استلزم مزيد الأسف لدينا ، وقد أصدرت أمرى هذا لدولتكم شاكراً لكم ولحضرات زملائكم على المهمة الصادقة التى بذلتموها فى سبيل مهمتكم »
« وأسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه »

« فؤاد »

« قصر البستان ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ »

ولعمري ان لجنة الموظفين قد وقفت من وزارة رشدى باشا موقفاً ينطوى على شىء كثير من العنت والتحدى ، مما لم يقفوا مثله تجاه الوزارات اللاحقة ، فهم قد أخرجوها بالمطالب الشديدة ، ولكنهم لم يطلبوا مثلها ، لا من وزارة سعيد باشا حين تألفت فى مايو سنة ١٩١٩ ، ولا من وزارة يوسف وهبة باشا وغيرها ، فلماذا اختصوا وزارة رشدى بهذه المطالب المخرجة ؟

أغلب الظن أنهم أرادوا أن يحدثوا على مسرح الحوادث السياسية حدثاً كبيراً يدوى فى أرجاء البلاد ، ويمحو ما أخذ عليهم من الإحجام من قبل عن مشاركة الشعب فى ثورته ، على أنهم كان يجب عليهم أن يتخبروا عملاً نافعاً يفيد البلاد ولا يضرها ، أو لعلمهم اطمأنوا إلى وزارة رشدى إذ كانت متضامنة

مع الحركة الوطنية ، قوقفوا منها هذا الموقف المحرج ، معتقدين أنها لا بد نازلة على إرادتهم ، ولا تخالف لهم أمراً ، وعلى أى حال نعتقد أنهم كانوا فى موقفهم حيالها متحجّنين متعنتين ، وكان الأحكم لو سلكوا مسلك الاعتدال حيال الوزارة التى ناصرت الثورة وسأيرتها وعضدتها ، فأبقوا عليها ، وسهلوا لها مهمة الحكم فى تلك الأوقات العصبية ، ولو أنهم سلكوا هذا المسلك لكان ذلك أدعى إلى بقاء رابطتهم قوية متينة ، ولكان لها أثرها السليم المستمر فى مجرى الحوادث ، ولكن الذى حدث أن هذا العُنف الذى ظهروا به حيال وزارة رشدى ، حتى اضطروها إلى الاستقالة ، قد تراخى ولم يلبث أن تبدّد ، وانحلت لجنتهم عقب استقالة الوزارة ، ولم يُسمع للموظفين بعد ذلك صوتٌ فى الأحداث الجسام التى تعاقبت على البلاد ، وسأيروا كل وزارة ألفت ، مهما كانت سياستها معارضة لمصلحة البلاد ، وهكذا يبدو فى مختلف العهود أن الحركات التى تبدأ عنيفة بالغة فى العنف ، لا تلبث أن يعترها التراخى والفتور ، ثم تتلاشى وتبتدد ، وغالباً ما تنقلب على عقبيها ، وتتكرر لبدائها ، أما الحركات الطبيعية المعتدلة فهى التى يُكفل لها البقاء والاستمرار

عودة الموظفين إلى العمل

ومن عجب أنه على أثر تقديم رشدى باشا استقالته يوم ٢١ أبريل اجتمع عشرة من أعضاء لجنة الموظفين بصفة مستعجلة فى منتصف الليل ، وقرروا عودة جميع الموظفين إلى العمل ! لأنهم اعتبروا استقالة الوزارة ترضية لهم ! والتعليل الصحيح لهذا القرار (المستعجل) أنهم علموا بأن الجنرال ألنبي قد أعد إنذاراً للموظفين بالعودة إلى عملهم ، وأن هذا الإنذار سيُذاع فى اليوم التالى ، فبادر العشرة الأعضاء إلى الاجتماع على عجل ، ليصدروا قراراً بالرجوع ، غير مبنى على إنذار ألنبي ، وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم فى هذه الساعة المتأخرة من الليل ، إذ أن استقالة رشدى باشا لم تقدم إلا فى الساعة الحادية عشرة مساءً ، وكان من الضرورى أن يصدر قرار اللجنة ليلاً لينفذ فى الصباح

إنذار الجنرال ألنبي للموظفين

وفى صبيحة يوم ٢٢ أبريل أذاع الجنرال ألنبي منشوره للموظفين ، أنذرهم فيه بالعودة فوراً إلى أعمالهم ، وإلا تشطب أسماؤهم من سجلات موظفى الحكومة ، قال :

« إنه بموجب منشور ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ قد أعلن أن البلاد المصرية قد وضعت تحت الأحكام العرفية لأجل تعضيد وليس لأجل إلغاء الإدارة الملكية ، وقد فرض على جميع الموظفين المالكين فى خدمة الحكومة المصرية أن يستمروا فى تأدية واجباتهم المتنوعة بكل دقة ، وحيث ان عدداً من الموظفين

والمستخدمين قد هجروا حديثاً منها كزهم وظهر صريحاً أنهم فعلوا ذلك بقصد إملاء خطة سياسية لحكومة
عظمة السلطان ورفض الحماية التي وضعتها حكومة جلاله الملك على مصر، وحيث ان أكثر هؤلاء الموظفين
والمستخدمين قد رفضوا العودة إلى أشغالهم لما نديهم إلى ذلك رئيس مجلس الوزراء، وحيث ان كل موظف
أو مستخدم يغيب عمداً عن مقر وظيفته في الظروف الميئة أعلاه يرتكب جرماً ضد المنشور السالف الذكر،
وكل شخص ينشئ أو يقود هذه الحركة أو يمنع الموظفين أو المستخدمين بالتهديد أو بالقوة من تأدية أشغالهم
يقع تحت طائلة القصاص الشديد بموجب الأحكام العرفية، وحيث انه قد آن الوقت لتدخل السلطة
العسكرية في هذا الأمر، تأييداً للإدارة الملكية، فإنني أنا إدمند هنرى هينمن ألنبي بما هو معطى لى من
السلطة بصفتى الجنرال القائد العام لقوات جلاله الملك فى مصر، أصدر أمرى هذا الآن إلى جميع موظفى
الحكومة ومستخدميها الذين غابوا عن مرا كزهم بدون إذن، ليعودوا إلى مرا كزهم بالمواعيد المعينة ويؤدوا
الواجبات المطلوبة منهم بالدقة، والمدة التى غابوا فيها عن مرا كزهم، بدون إذن لا يتقاضون عنها راتباً، وكل
موظف أو مستخدم لا يعود إلى مقر شغله فى اليوم التالى لتاريخ هذا المنشور ويؤدى بعد ذلك الواجبات
المطلوبة منه بالدقة يعد من كل وجه مستغنياً، ويحذف اسمه من كشف موظفى الحكومة، وكل شخص
بطريق الإقناع أو التهديد أو استعمال القوة يمنع أو يحاول أن يمنع أى شخص من القيام بأمرى هذا يلقى
القبض عليه ويحاكم بمجلس عسكرى»

أذيع هذا المنشور فى العاصمة وفى المديرىات كافة، ونشر مع قرار العشرة الأعضاء فى وقت واحد،
وعلى أثرها عاد أغلب الموظفين إلى أعمالهم فى صبيحة يوم ٢٣ ابريل، وامتنع الباقون عن العودة تفادياً من
تسرب الظن إلى الجمهور بأن العودة كانت بناء على تهديد الجنرال ألنبي لا بناء على قرار العشرة الأعضاء،
وفى الحق إن الجمهور لم يفتته أن يدرك بفطرته السليمة أن إنذار الجنرال ألنبي هو الذى حمل الموظفين على
العودة إلى العمل، وأن قرار العشرة لم يكن إلا ستراً لموقف يدعو حقاً إلى الخجل

قرار لجنة الموظفين بالعودة إلى العمل

وفى يوم ٢٥ ابريل اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها فى وزارة الحقانية، فأقرت قرار العشرة،
مملنة أن عودة الموظفين قد بُنيت على استقالة الوزارة، لا على تهديد الجنرال ألنبي، وكان الرؤساء الإنجليز
قد أخذوا يبينون الموظفين بعد عودتهم إلى العمل، فقررت اللجنة فى هذا الاجتماع الاحتجاج على ما بدا
منهم من الاضطهاد وسوء المعاملة، وقررت توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتقلوا
بسبب عدم عودتهم إلى العمل فى الميعاد المحدد فى بلاغ المندوب السامى، وإعادة الذين مُنعوا منهم من
مباشرة أعمالهم إلى وظائفهم

وإنا نأشرون فيما يلي نص القرار مذيلاً بتوقيع أعضاء اللجنة ، فإنه يعطيك فكرة عن الحالة الفكرية للموظفين وزعمائهم في حركة سنة ١٩١٩ ، قالوا :

« اجتمعت لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها في وزارة الحقانية الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٥ أبريل سنة ١٩١٩ ، و بعد الاطلاع على محضر الاجتماع الذي عقده عشرة من أعضاء اللجنة بصفة مستعجلة في الساعة ١١ والدقيقة ٥٠ من مساء الاثنين ٢١ أبريل الحاضر عقب استقالة الوزارة الرشدية الذي رأوا فيه دعوة الموظفين إلى العودة إلى أعمالهم ، وبما ان هذه الدعوة لم يتيسر لعدد من الموظفين العلم بها كما أنه لم يتيسر لهم التحقق من الاستقالة التي كانت دون سواها السبب إلى العودة لاسيما وان قبول الاستقالة لم ينشر إلا بعد ظهر الأربعاء ٢٣ أبريل الحاضر — وبما أنه قد ترتب على كل ذلك تخلف الكثيرين من هؤلاء الموظفين عن العودة إلى أعمالهم ولا يزال بعضهم متخلفاً ، وبما ان الطلبات التي طلبها الموظفون تأييداً للقضية الوطنية وأضربوا من أجلها إضراباً عاماً وأقترتهم عليها الأمة ممثلة بجميع طبقاتها إقراراً تاماً — إنما طلبت من الوزارة الرشدية ، فلما لم تستطع تلك الوزارة إجابتها بعد أن سلمت بصحتها استقالت ، وبما ان الاستقالة في هذه الحالة هي في حكم الإجابة ، فلذلك قررت اللجنة بالإجماع ما يأتي :

أولاً — إقرار الدعوة التي صدرت من الأعضاء العشرة المشار إليهم بالعودة إلى العمل واعتبارها قراراً صادراً من اللجنة بأجمعها

ثانياً — الاحتجاج الشديد على ما بدا من عدد من الموظفين الإنجليز في بعض المصالح من الاضطهاد وسوء المعاملة لبعض الموظفين المصريين الذين عادوا إلى أعمالهم وتذكير هؤلاء الموظفين الإنجليز بأنهم رغم جنسيتهم موظفون في الحكومة المصرية ، فلا يسوغ لهم استخدام مرا كزهم الرئيسية للانتقام من الموظفين المصريين الذين أقرت الحكومة المشار إليها رسمياً بأن إضرابهم كان لتأييد المطالب القومية

ثالثاً — توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتقلوا ، وإعادة الذين منعوا عن أعمالهم إلى وظائفهم

فليحى الوطن وليحى الاستقلال التام . محمد عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعي . أحمد شرف الدين وكيل إدارة المحاكم الشرعية . محمد زكي الإراشي وكيل نيابة الاستئناف . سلامة ميخائيل قاض . علي ماهر مدير إدارة المجالس الحسينية . حسن نشأت مدرس بمدرسة الحقوق . صادق حنين مدير الإدارة والإحصاء بالزراعة . محمود زكي مفتش بإدارة الأمن العام بالداخلية . محمود سامي سكرتير عام وزارة الأشغال . محمد حلمي عيسى مدير الإدارة القضائية بوزارة الحقانية . محمد عبد الهادي الجندي قاض . عبد العظيم راشد وكيل نيابة محكمة مصر المختلطة . محمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية . محمود

حسن مفتش إدارة الأمن العام بالداخلية . أحمد صادق وكيل قسم الإدارة بوزارة الداخلية . محمد شكرى طلحة بإدارة الأمن بالداخلية . محمد قطبي وكيل مصلحة السجون . أمين فريد رئيس إدارة بمصلحة السجون . إبراهيم دسوقي أباطه مأمور ضبط مديرية الجيزة . محمود عباسى وكيل إدارة بوزارة الحربية . عبد الباقي صالح وكيل إدارة بوزارة الحربية . أحمد حسن بوزارة الحربية . محمود حبيب وكيل إدارة قسم قضايا المالية . عطية حجاج رئيس قلم التحصيلات بالمالية . فؤاد برسوم رئيس قلم نزع الملكية . مصطفى شوقى بالمطبعة الأميرية . نجيب اسكندر دكتور بمصلحة الصحة . برسوم روفائيل بالبوستة . محمد فهمى بالبوستة . أحمد مختار بحيث مندوب قلم قضايا الأشغال . عبد العزيز فريد باشمهندس بهندسة السكة الحديد . أحمد فهمى وكيل إدارة بالأشغال . مصطفى منير سكرتير تنظيم مصر . وهبه مينا باشكاتب المباني بوزارة الأشغال . ابراهيم رمزى مترجم فى بوزارة الزراعة . على زيتون قومندان مدرسة البوليس . أبو الفتح الفتى وكيل قلم الترجمة بإدارة التعليم الفنى . مصطفى سعيد رئيس المراجعة بإدارة الخزينة . اسماعيل نيازى وكيل إدارة بالخارجية . بدرخان على وكيل مديرية الجيزة »

وهكذا انتهى عمل لجنة الموظفين ، وانطوت صفحاتها ، إذ كان هذا القرار آخر عمل لها ، ولم تعقد أى اجتماع بعد ، فكان عملها الوحيد هو إحراج وزارة رشدى باشا وحملها على الاستقالة ، وبذلك مهدت السبيل لتأليف وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية ، حقاً لم يكن هذا ما قصدت إليه اللجنة ، لكنه نتيجة لعملها ، ونخطة التحدى التى اتبعتها أعضاؤها حيال وزارة رشدى باشا ، ولوتدبروا الأمر ما فعلوه

عودة المحامين

وفى أواخر أبريل قرر المحامون العودة إلى أعمالهم وطلبوا إعادة قيد اسمائهم فى جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة

عودة عمال العنابر

وعاد عمال العنابر ، وعمال الترام فى القاهرة ومصر الجديدة إلى أعمالهم فى أواخر ابريل أيضا

اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية

ابريل سنة ١٩١٩

صُدمت الثورة صدمةً شديدة ، فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ، باعتراف الرئيس ويلسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر ، فى حين كانت الأمة تعلق على مبادئ ويلسن آمالاً كبيرة ، فجاء اعترافه بالحماية تحيياً هذه الآمال

واعتبطت الدوائر الإنجليزية بهذا الاعتراف ، وبادرت « دار الحماية » إلى إذاعته في بلاغ لها بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ ، أوردت فيه الكتاب الذى تلقته من معتمد الولايات المتحدة بمصر في هذا الصدد ، قالت ما تعريبه :

« تلقى فخامة نائب الملك الكتاب التالى من جناب المعتمد السياسى والقنصل العام لدولة الولايات المتحدة الأمريكية فى القطر المصرى ، وهو :

« وكالة أمريكا السياسية وقنصليتها العامة . القاهرة فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩

« يا صاحب الفخامة . أتشرف بإخباركم أن حكومتى قد كلفتنى أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة قد كُلفت أن أقول إن الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتى ، على أنهما ينظران بعين الأسف إلى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالاتجاه إلى القوة والشدة

« وتقبل يا صاحب الفخامة ما يثبت من جديد احترامى الكبير لكم » (الإمضاء) « همسون جارى »

قابل الشعب هذا الاعتراف بالدهشة المقرونة بالمرارة والألم ، وألقى صدوره شيئاً من الضوء على حقيقة مبادئ ويلسن ، فاستبان أنه لم يكن جاداً فيها ، إذ كيف يتفق اعترافه بالحماية مع ما سبق أن جهر به فى خطبه من أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء ، وأنه لا يجوز أن تُسَاد الشعوب أو تحكم إلا بمحض إرادتها ورضيحتها ، وأن تسوية جميع المشاكل بين الأمم لا يصح أن تقوم إلا على أساس قبول تلك التسوية قبولاً اختيارياً محضاً من جانب الشعب صاحب الشأن ، وأن دعائم العدل الدولى يجب أن ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة ، وأنه يجب أن يترك لكل شعب الحق فى تقرير مصيره ، دون إخراج أو تهديد أو إرهاب ، فكيف يعترف بحماية فرضت قسراً على مصر من دولة تعهدت نيفاً وستين مرة بالجلاء عنها ، كيف يعترف بهذه الحماية فى الوقت الذى طرقت فيه مصر أبواب مؤتمر الصلح معترضة عليها ، مطالبةً باحترام استقلالها التام ؟ فهل هذا الاعتراف هو التفسير العملى لما نادى به من حق الشعوب كبيرها وصغيرها فى تقرير مصيرها ؟ أم تراه قد نادى بتلك المبادئ لى تطبق على الشعوب الغربية دون الشرقية ؟

مهما يكن من الأمر ، فالواقع أن ويلسن قد أخلف وعوده للأمم ، وتغيرت مبادئه حين جلس على مائدة المؤتمر ، فصار أداة فى أيدي المؤتمرين من ممثلى الدول الاستعمارية التى تعتبر الشعوب المتوسطة والصغيرة نهباً مقسماً بينها ، ومما لا شك فيه أنه وقع تحت نفوذ لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ

وصاحب النفوذ الأكبر في مؤتمر الصلح ، فأصدر هذا الاعتراف بتلبية لطلبه ، وكان لدهاء لويد جورج ومهارته السياسية أثرهما في حمله على هذا الاعتراف ، دون تردد أو ممانعة ، ولعل لويد جورج قد أقنعه فيما أقنعه به أن مبادئه التي أعلنها كانت من أسباب قيام الثورة في مصر ضد إنجلترا ، وإن كلمة منه كفيلة بتهدئة الخواطر الثائرة في وادي النيل ، وردّ المصريين إلى النهج الذي ينتغيه ، وماذا يهم ويلسن أن يهدر حق أمة شرقية تحميها لأطباع دولة غربية كان عوناً لها في سياستها الاستعمارية ؟

قوبل هذا الاعتراف بالسخط على ويلسن ، واستنكار ما ينطوي عليه من نقض المبادئ التي أعلنها ومخادعته الشعوب في خطبه وبياناته السابقة ، ولكن الشعب لم يتخذ لهذا السخط مظهراً بارزاً ، لكي لا يزيد من تأمر خصومه عليه ، ولا يدخل اليأس إلى قلبه ، وحسناً فعل

تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء

ظلت مصر بعد استقالة وزارة رشدي باشا بغير وزارة ، لأن البلاد كانت في حالة ثورة فعلية ، وثورة في الأفكار ، فأحجم المستوزرون عن قبول الوزارة حتى تنجلي الحالة ، أو تخف حدة الثورة ، فيأمنوا الخروج عليها والاستخفاف بها !

ولما كان بقاء البلاد بلا وزارة هو في ذاته مظهر من مظاهر الثورة ، فقد قررت دار الحماية تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء ، وأصدر الجنرال ألنبي بلاغاً عسكرياً بهذا المعنى في ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩ ، قال : « قد رُخص بموجب هذا لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدي في الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير ، وأن يتولى سلطته في المسائل الإدارية ، بما في ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم ، وذلك بصفة وقتية ولحين تأليف وزارة جديدة »

وكان وكلاء الوزارات حين صدور هذا البلاغ والبلاغ الذي سبيلي ذكره هم : محمد شكري باشا وكيل وزارة الحقانية . اسماعيل حسنين باشا وكيل وزارة المعارف . الفريق محمود حلمي باشا وكيل وزارة الحربية . المسترارنست دوسن وكيل وزارة المالية . المسترجون لانجلي وكيل وزارة الزراعة . المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال . محمد شفيق باشا وكيل وزارة الأوقاف . المستر جورج موريس مدير إدارة الأمن العام القائم بأعمال وكيل وزارة الداخلية

وأصدر الجنرال ألنبي في اليوم نفسه بلاغات أخرى بتعيين المسترارنست دوسن وكيل وزارة المالية ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، والمستر باترسن مساعداً له وعضواً في اللجنة المالية ابتداء من أول أبريل ، والمستر تريلوني مراقباً عاماً للإدارة والحسابات وعضواً في اللجنة المالية ابتداء من أول أبريل ، واللغتننت كولونل كيلنج مديراً عاماً لمصلحة المساحة ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، والكولونل جارز مديراً

عاما لمصلحة الصحة ابتداء من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، والدكتور جيمس ليزمفتش صحة مصر وكيلها عام
لهذه المصلحة ابتداء من أول ابريل سنة ١٩١٩ ، وقد صدرت هذه البلاغات في يوم واحد وقعها الجنرال
ألنبي بصفته قائد قوات الجيوش البريطانية في القطر المصري
ثم أصدر بلاغا بتعيين البريجادير جنرال السرجورج ما كولى مراقبا عاما لوزارة المواصلات التي لم
تكن أنشئت بعد ، وتخويله سلطات الوزير

استمرار إضراب الطلبة

وإنذار الجنرال ألنبي

ظل الطلبة مضربين طوال شهرى مارس (ابتداء من ٨ منه) وابريل سنة ١٩١٩ ، فدعاهم الجنرال
ألنبي إلى العودة إلى مدارسهم ابتداء من ٣ مايو ، ولكنهم ظلوا على إضرابهم ، فأصدر بلاغا في ذلك
اليوم ، أندر فيه بقتل المدارس إذا لم يعد العدد الكافي لفتحها ، قال :

١ - إن لم يعد عدد كاف من التلاميذ لمدارسهم في يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩١٩ يسوّغ استمرار
فتح المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية فستقبل هذه المدارس لغاية التاريخ المعتاد لابتداء
الدراسة في السنة المكتبية المقبلة

٢ - ولا يقبل أى تلميذ مقيد الآن بسجلات المدارس المذكورة في أى امتحان يعقد هذا العام
إلا إذا قام بما يأتى : (١) أن يعود إلى مدرسته في يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ ، (ب) أن يواظب بانتظام
لغاية انتهاء السنة الدراسية إذا استمرت هذه المدارس مفتوحة ، ويستثنى من ذلك التلاميذ الذين يمكنهم
أن يثبتوا عدم استطاعتهم تنفيذ هذا الإعلان

٣ - وتطبق أحكام الفقرة الثانية من هذا الإعلان على التلاميذ المقيدين الآن في سجلات المدارس
الحرّة الخاضعة لتفتيش الحكومة

« ١ . ٥ . ٥ . ألنبي (جنرال) »

ولما اطلع الطلبة على هذا البلاغ أقاموا المظاهرات احتجاجا عليه ، بدلا من الإذعان له ، فقررتهم
القوات البريطانية ، ولما لم يعودوا إلى مدارسهم في الموعد المحدد في البلاغ وهو ٧ مايو ، أعلن إغلاق
جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة في العام التالى ، فاتهز الطلبة هذه الفرصة ، واستمروا في إقامة
المظاهرات الكثيرة ، وتعرض لهم الجنود البريطانيون ، فأصيب كثير منهم ، كما قبض على آخرين

عيد جلوس ملك بريطانيا

في يوم ٣ مايو نشرت رئاسة مجلس الوزراء (ولم تكن بالبلاد وزارة) قراراً قالت فيه : « احتفالا بعيد

جلوس جلالة ملك بريطانيا العظمى (الملك جورج الخامس) تعطل وزارات الحكومة وسائر المصالح
الأميرية في جميع أنحاء القطر المصري يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩١٩ «
وأرسل هذا القرار بالتغراف إلى المحافظين والمديرين ، ونشر قسم المحرسة التابع لوزارة الحربية في
الأوامر اليومية في أول مايو فقرة مؤداها أن يوم الثلاثاء المذكور يوم بطلالة في جميع المكاتب
وقد أثار هذا الإعلان غضب الجمهور ، فعمت المظاهرات نواحي القاهرة يوم ٦ مايو احتجاجا على
جعل ذلك اليوم عطلة رسمية ، وأقيم اجتماع عظيم في الأزهر احتج فيه المجتمعون على هذا القرار

تفريق الاجتماع في المقاهي

وفي ١٠ مايو اقتحم الجنود البريطانيون محل جروبي ، حيث كان يجتمع فيه كثيرون من المشتركين
في الحركة الوطنية ، وأخذوا يفتشون الجالسين جزافاً بحجة العثور على أسلحة أو منشورات ، ولما لم يوقفوا
إلى ضبط شيء من ذلك أصدرت السلطة العسكرية في اليوم التالي (١١ مايو) أمراً بتوقيع الجنرال
وطسن بتفريق الاجتماعات في المقاهي ، ورد فيه ما يأتي :

«محظور عقد أى اجتماع محلّ بالنظام في الحوانيت أو القهوات أو المطاعم أو الملاهي في دائرة محافظة
القاهرة ، وكل شخص يشترك فعلا في مثل هذه الاجتماعات يرتكب مخالفة ضد القانون العرفي ، ويعد
اجتماعا محظورا بالنظام كل اجتماع يحضره أكثر من خمسة أشخاص إذا أقيمت فيه خطبة أو حدث فيه
سلوك غير عادي يكون من المحتمل عقلا أن يؤدي إلى الإخلال بالأمن العام ، وكل حانوت أو قهوة أو
أو مطعم أو ملهى عمومي يعقد فيه اجتماع محل بالنظام يعلق في الساعة السادسة مساء في المخالفة الأولى ،
ويعلق نهائيا في المخالفة الثانية»

إصلاح السكك الحديدية

أتمت الحكومة إصلاح معظم الخطوط الحديدية وأباحت السلطة العسكرية السفر بين القاهرة
ومحطات الوجه البحري (فيما عدا منطقة قناة السويس) ، دون حاجة إلى جوازات سفر ابتداء من ١٠ مايو ،
واستثنت المحطات الآتية من السفر منها وإليها : قليب . قها . سندنهور . قويسنا . الشين . المرابعين .
سخا . أبو الشقوق . ههيا . ميت القرشي . دنديط . الحلواسي .

وألغيت جوازات السفر إلى الوجه القبلي ومنه ابتداء من أول يونيه سنة ١٩١٩

إعادة البريد

وأذاعت مصلحة البريد في أول يونيه بلاغا بأن جميع فروعها التي كانت معطلة بسبب الاضطرابات
عادت في جميع الجهات إلى العمل ما عدا الجهات التي لا تقف فيها القطارات

اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

ومعاهدة فرساي

صدمت الحركة الوطنية صدمة جديدة في شهر مايو، إذ أعلنت شروط الصلح التي قررها الحلفاء، وسلمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر فرساي يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩، فجاءت النصوص الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ إلى المادة ١٥٤) مؤيدة للحماية التي فرضتها إنجلترا عليها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، وقد قبلتها ألمانيا ضمن ما قبلته من شروط الصلح، وصارت جزءاً من معاهدة فرساي التي أمضيت يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة فرساي

وهالك تعريب المواد الخاصة بمصر في تلك المعاهدة :

« القسم الرابع — مصر »

« المادة ١٤٧ — تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية في القطر المصري، ويكون هذا التنازل اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤

« المادة ١٤٨ — جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التي عقدتها ألمانيا مع مصر تُعد ملغاة اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤

« ولا يمكن لألمانيا، بأية حال من الأحوال، أن تتمسك بهذه العقود وتتعهد بأن لا تتداخل بأى شكل، في المفاوضات التي يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر

« المادة ١٤٩ — يكون إجراء القضاء في الرعايا الألمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصري للنظام القضائي يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام

« المادة ١٥٠ — للحكومة المصرية الحرية التامة في العمل لتسوية مركز الرعايا الألمان في القطر المصري وشروط إقامتهم فيه

« المادة ١٥١ — توافق ألمانيا على إلغاء الذكريتو الذي أصدره سمو الخديو في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤

خاصا بقومسيون الدين المصري العام أو إدخال التعديلات التي تعدها الحكومة المصرية مناسبة

« المادة ١٥٢ — توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات الخولة لصاحب الجلالة الأمبراطورية

السلطان (سلطان تركيا)، بموجب الاتفاقية الموقعة في الاستانة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨^(١) عن حرية المرور بقناة السويس إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية « وتتنازل عن كل اشتراك في مجلس الصحة البحرية والقورنتينات في مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التي لهذا المجلس إلى السلطات المصرية » المادة ١٥٣ - جميع الأعيان والأملاك التي للإمبراطورية الألمانية في القطر المصري تنتقل بكل ما فيها من حقوق إلى الحكومة المصرية دون أى تعويض « وستعد أعيان الإمبراطورية والدول الألمانية وأملاكها في هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج، كالإمبراطورية والدول الألمانية، وكذلك الأعيان الخاصة التي للإمبراطور المانيا السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية » ستعامل جميع الأملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا ألمانيا في القطر المصري طبقاً للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة) المادة ١٥٤ - تتمتع البضائع المصرية في دخول ألمانيا بالنظام الذي يطبق على البضائع الإنجليزية »

احتجاج الوفد

على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

وما إن علم الوفد المصري، وكان لا يزال بباريس، بنصوص معاهدة الصلح، حين عرضت على ألمانيا، حتى بادر إلى الاحتجاج عليها، وأرسل في هذا الصدد الكتاب الآتي إلى السيوجورج كلمنسو رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس المؤتمر « باريس في ١٢ مايو سنة ١٩١٩ »

« جناب السيوجورج كلمنسو رئيس مؤتمر السلام بباريس

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظراً لما قامت به من المساعدة التي أدت إلى النصر - لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت في مقدمة الدول التي أعلنت أنها في حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق وعانت أعظم الضحايا في سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسي وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأى الأمة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها في وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعاني » إن العقل ليأبى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادئ التي من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار

(١) نشرنا هذه الاتفاقية في قسم الوثائق التاريخية

الحرب والتي قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساساً للهدنة ثم للصلح ، ولا إلى المبادئ التي أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها تحارب انتصاراً لها ، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التي كان معمولاً بها قبل الحرب ، لأنه كيف يستطيع العقل البشري أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهي ولاية صغيرة وعدد سكانها لا يذكر ، ومواردها ضيقة ، لم تتحمل شيئاً من أعباء الحرب . ومصر التي قامت بنصيب وافر منها وعانت ما عانت في سبيل الفوز النهائي يكون نصيدها الرفض البات إذا طلبت أن يسمع صوتها ، ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة التي كسبتها بدماء أبنائها في ميادين القتال

« لا يمكن التسليم بأن مصر التي اشتركت من أوائل القرن الماضي في إقامة صروح المدنية وساعدت تركيا في انتصارها الذي أدى إلى استتباب النظام في الحجاز بل وفي بلاد اليونان ، والتي قهرت تركيا نفسها في ميدان الحرب ، يكون حظها أن تعامل بأقل مما عومات به شعوب أفريقيا الوسطى ، وقد أصبحوا اليوم محال لرعاية ما كانوا يلحتموها بها

« ليس في العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول للموقف الذي اتخذته المؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى نفسها ، وهي التي أشهدت العالم أكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقاً في ضم مصر أو في إعلان الحماية عليها كرها ، وإنما هي ترمي في سياستها إلى استقلال هذه البلاد .

« ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ومهما كانت العلة التي تتخذ أساساً لتبريره حتى إذا سلم بأنه بنى على حق القوي على الضعيف ، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولا شك في أن مصر لم تكن في حالة حرب مع إنجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح إنجلترا مصر بل إن الأمر على العكس من ذلك فإن مصر هي التي ساعدت إنجلترا على فتح ما فتحته من بلاد العدو

« نعم إن بعض الصحف قد أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية وأن المبادئ التي أعلنت في هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها ، فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا في زمن السلم تلك المبادئ السامية التي أقامت الحرب بناءها وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التي وعدوا بها من اشترك معهم في تشييد صرحها . إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الأحوال بلا استثناء ، فإننا نرى بعض الأمم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلاً

« لم يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو أن الشعب المصري اعتبر سلعة من السلع التي يتجر فيها . وهذا التصرف هو الذي كان ينقده الدكتور ولسن بشدة في خطاباته التي كان يتكلم فيها

عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره ، لأنه تصرف جائز لا يتفق مع روح العصر الحاضر . إنه ليشق علينا أن نفكر في أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع ، ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا ، فإنه لا يسعنا إلا إثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضح كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة « لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد فيما مضى في ذلك المثل الحكيم الذي وضعه الفيلسوف روسو وهو : « ان القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام » — ما يساعدها على التذرع بالصبر . أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور الممقوتة التي تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة ، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة أنها أختت تفضل الفناء على البقاء في قيود الذل ، ولا شك أنه ما كان لتلك المبادئ الجديدة إلا أن تصادف في مصر وسطاً مستعداً لقبولها ، لأن مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج ، إذا تولد فيها الأمل أثار غضبها على الذين يناوئونها في استقلالها

« إن الأمة المصرية لا تقبل أبداً أن تكون تلك السلعة القديمة التي تتداولها أيدي الأقوياء . ولا شك أنها اليوم بعد التصريحات التي فاه بها ذلك الرسول الجديد في عالم السياسة الذي تشف كلماته عن أسمى معاني الأدب وأرقاها ، أبعدها منها في أي زمن مضى عن الرضى بمثل هذا المصير . فإن مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد دفعها إلى تعريض صدور أبنائها وهم عزل من السلاح ليران الرصاص القتالة ، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هي التي تجتمع فيها عشرون دولة لتقرر موافقتها على الحماية البريطانية !

« إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه إلا إلقاء بذور اليأس وعوامل الغضب في قلب الشعب المصري . وقد قال الرئيس ولسن :

« إن الصلح لا يمكن أن يكون صلحاً وطيد الأركان إلا إذا اندثر به كل أثر من آثار الحقد في قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعاً عليهم جميعاً بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قوياتهم وضعيفهم »

« فهل وقع الاختيار على الشعب المصري ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ إذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيد ، وما الذي كان يصيبنا لو كنا انضمنا لأعداء الحلفاء عوضاً عن أن نشاطرهم متاعب القتال « إن الواجب المفروض علينا بصفتنا نواباً عن الشعب المصري يقضى علينا بأن نسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب السيء الحظ الذي حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذي عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة .

وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يعمل للإضرار بمصلحه باشتراكه في العمل مع الحلفاء . نعم إن صوته يرتفع
عالياً للاحتجاج . لأنه هو وحده الذي حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملاً أميناً في الحرب
ولكن الأمة التي لها أمنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتي تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها
لا تمكن الغير من أن يتصرف في أمرها ، وهي دون غيرها صاحبة الحق في البت في مصيرها «
« عن الوفد المصري رئيس الوفد »
« سعد زغلول »

اشتداد الاضطهاد

بعد اعتراف المؤتمر بالحماية

كان لاعتراف مؤتمر فرساي بالحماية أثر أليم في نفوس المصريين ، ورأوا فيه إهداراً لحقوقهم في ذلك
المؤتمر العتيد ، على أن هذا الإخفاق لم يفت في عضد الأمة ، ولم يزل عقيدتها ، بل استمرت في كفاحها
في سبيل الاستقلال

وازداد الإنجليز إمعاناً في اضطهاد الحركة الوطنية ، فاتبعت السلطة العسكرية سياسة انتقام مطرد في
أنحاء البلاد ، وأخلت بين الجنود الإنجليز ونهب القرى ، وأسرفت في إذلال المصريين ، واستخدمت
الكراباج في معاقبة كل من يشتبه في أمره ، وارتكب الجنود الإنجليز كثيراً من جرائم النهب والاعتداء

خطبة اللورد كيرزون - ١٥ مايو سنة ١٩١٩

على أثر اعتراف مؤتمر الحلفاء بالحماية ، قوى مركز الحكومة البريطانية في عدوانها على مصر ، واغتنبت
السياسة البريطانية لهذا النصر الذي نالوه في المؤتمر ، وبدأت هذه العبطة في خطبة ألقاها اللورد كيرزون
باسم الحكومة البريطانية يوم ١٥ مايو في مجلس اللوردات عن الحالة في مصر ، ذكر في مستهلها أن الحالة
تحسنت عن ذي قبل ، ولو أنه لا يمكن وصفها بأنها تبعث على الرضا والارتياح ، وقال إن النظام عاد إجمالاً
في المديرية ، ووقعت في بعض المدن ، ولا سيما القاهرة ، قلاقل متقطعة يقتضى الحال إخمادها بالقوة ،
ولا يزال الأزهر مركزاً للتحريض ، وكان للطلبة أكبر دور في الخوض على الاضطراب ، وأشار إلى حادث
ديروط الذي قتل فيه ثمانية من الضباط والجنود البريطانيين ، وندد « بما انطوى عليه من القذاعة » ، ثم أشار
إلى الاعتداء الذي وقع على الأرمن - ولم يذكر الاعتداء الذي وقع منهم - وقال إن عدد القتلى والجرحى
منهم بلغ أربعين ، وأن بضعة آلاف منهم نقلوا إلى ملاجئ في حماية الجنود البريطانية ، وألمع إلى ما نسب
إلى أولئك الجنود من استعمال الغنائم والقسوة ، فقال إنها بعيدة عن الحقيقة ، وأنه قد وقعت عدة حوادث

قتل ضد بعض هؤلاء الجنود ، وأشار إلى إضراب الموظفين وإخفاقه بعد إنذار الجنرال ألنبي لهم بالعودة وتهديد من لا يعود منهم بالفصل ، وان الطلبة لم يعودوا إلا قليلا منهم إلى مدارسهم رغم توجيه مثل هذا الإنذار إليهم ، فأغلقت المدارس ، وأشار إلى السلطة التي خولت للجنرال ألنبي عند تعيينه مندوبا ساميا وما قرره من الإفراج عن سعد وصحبه ، والتصريح لمن يشاء بالسفر إلى الخارج ، قال : وقد أفضت هذه المنحة إلى تأليف وزارة رشدي باشا، وكانت مهمتها الكبرى حمل الموظفين على العودة إلى العمل ، ولكنها أخفقت في هذه المهمة فاستقلت في ٢١ ابريل ، ومنذ ذلك التاريخ تدار شؤون مصر دون معاونة الوزراء المصريين ، ثم تكلم عن اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا بها على أثر إعلانها سنة ١٩١٤ ، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على المانيا وحلفائها من الاعتراف بها ، قال : وعلى ذلك لا يمضى زمن يسير حتى تنال الحماية الاعتراف العام ، وتساءل عن الفائدة التي جناها المصريون من الثورة ، وأشار إلى فداحة الأضرار التي أصابت السكك الحديدية وخطوط المواصلات والمصانع والآلات والأماك العامة ، وإلى أن الخسارة في ذلك واقعة على الأهالي ، وانه إذا كان الغرض من هذه الثورة وما صاحبها من الخسارة في الأرواح والممتلكات إنهاء علاقة البريطانيين بمصر ، وتحقيق استقلالها ، فقد قضى عليه بالفشل ، وان حكومة جلاله الملك لا تنوى مطلقا أن تغفل أو تتخلى عن القيود والتبعات التي تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها ، وأن هذه القيود والتبعات قد تأيدت بإعلان الحماية البريطانية عليها ، ثم أبدى عطفًا «على الأمانى المشروعة في دائرة الحماية» ، وقال انه لا ينكر أن كرامة المصريين قد جُرحت لعدم تمثيل مصر في مؤتمر الصلح ، مع تمثيل الهند والحجاز فيه ، وأن منع الوفد من السفر إلى أوروبا للدفاع عن قضية مصر قد كان من أسباب الهياج الذي وقع ونوه بما اعتمته الحكومة البريطانية كعلاج لهذه الحالة من إيفاد لجنة كبرى برئاسة اللورد ألفريد ملنر إلى مصر لتحقيق أسباب الاضطرابات وبحث الحالة الحاضرة واقترح القانون النظامي الذي يعود على البلاد بالسلام واليسر والنجاح والتقدم في سبيل الحكم الذاتي وحماية المصالح الأجنبية «في ظل الحماية البريطانية ، وأعرب عن ثقته في أن نتيجة إيفاد هذه اللجنة ستكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية البريطانية» على مصر على قواعد توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة وجملة القول ان هذه الخطبة كانت إيذانا بإصرار الحكومة البريطانية على تأكيد الحماية وتثبيتها ، ومناوأة الأهداف القومية ، وإلقاء اليأس في نفوس المصريين ، لكي يدعنوا للأمر الواقع ، على أن الأمة قد قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة في ميدان الجهاد

تأليف وزاة محمد سعيد باشا

٢١ مايو سنة ١٩١٩

بقيت البلاد بغير وزارة مدة شهر تقريبا بعد استقالة وزارة رشدى باشا الرابعة ، ثم فوجئت بتأليف وزارة محمد سعيد باشا^(١) يوم ٢١ مايو سنة ١٩١٩ ، فى نفس اليوم الذى نشرت فيه خطبة اللورد كيرزون ، وهى أولى الوزارات التى تألفت بعد الثورة على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها ، والاستخفاف بها ، وذلك أن وزارة رشدى باشا الأخيرة قد استقالت تحت ضغط الرأى العام ، وكان بقاء البلاد بلا وزارة مظهراً لتضامن الأمة أمام العدوان البريطانى ، مما أدى إلى إحجام المستورزين عن قبول الوزارة ، لأن قبولها رجوع إلى الحالة العادية التى ينشدها الإنجليز ، فجاء تأليف وزارة سعيد باشا محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة ، فلا غرو أن قوبلت بالاستياء والسخط ، لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها ، بحيث تسير الحركة الوطنية ولا تعرقها ، ولم يخفف تيار الاستياء ما أعلنه سعيد باشا من أن وزارته « إدارية » لا تمت إلى السياسة بسبب ، وهو أول من ابتدع فكرة الوزارة الإدارية ، وهى بدعة تنطوى على الخداع والمراوغة ، ولم تكن هذه التسمية لتحجب الحقيقة الواقعة ، وهى أن عمل الوزارة بطبيعته عمل سياسى قبل كل شىء

وكان كتاب السلطان إلى محمد سعيد باشا ، وجواب سعيد باشا عليه ، كلاهما خلو من برنامج يؤيد الحركة الوطنية ، فجاء هذا مثيراً لاستياء الرأى العام من ناحية تأليفها ، وزاد فى شكوك الناس أن سعيد باشا لم يفتح ممثلى الرأى العام فى أمر وزارته ، وأنه أدخل فيها من الوزراء الجدد اثنين من مستشارى محكمة الاستئناف كانا يجاهران باستنكارها لحركة سنة ١٩١٩ ، وهما أحمد ذو الفقار باشا ومحمد توفيق نسيم بك ، واثنين من الوزراء السابقين استبعدهما رشدى باشا حين ألف وزارته الأخيرة (الرابعة) لمعارضتهما سياسته التى أدت إلى استقالة وزارته الثالثة ، وهما اسماعيل سرى باشا وأحمد زيور باشا ، فبدأ على الوزارة منذ تأليفها طابع العداء للرأى العام ، والاستخفاف به ، ومناوأة الحركة التى كان على رأسها سعد

وليس يخفى ما كان بين سعد وسعيد من الجفاء القديم ، منذ استقال سعد من وزارة سعيد الأولى ، ثم صار زعيماً للمعارضة فى الجمعية التشريعية ، واستمر الجفاء بينهما حين تأليف الوفد ، وبعد قيام الثورة ، فتشكيل سعيد للوزارة فى مايو سنة ١٩١٩ كان فيه معنى التحدى لسعد ، ومع ذلك فإن سعيد باشا كان أول من مشى فى ركاب سعد سنة ١٩٢١ لما بدأت النفرة بينه وبين عدلى ، ثم انفصل عنه سنة ١٩٢٥ حينما استهدف سعد لغضب السراى !

(١) هى وزارته الثانية ، وكانت وزارته الأولى سنة ١٩١٠ - ١٩١٤

يخلص من كل هذه الملابس أن تأليف وزارة سعيد باشا هو أول مظهر من مظاهر الاستخفاف
بالثورة من الوجهة الوزارية

وهناك نص الكتابين المتبادلين بشأن تأليف هذه الوزارة

كتاب السلطان - ٢٠ مايو سنة ١٩١٩

« عزيزي محمد سعيد باشا »

« إنه لجمال وثوقنا بدولتكم ولما نعهد فيكم من مزايا الجدارة والقدرة في القيام بمهام الأمور قد
اقتضت إرادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم لياقتكم ،
وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لبذل المهمة في انتخاب وتشكيل هيئة الوزارة وعرضه لجانبنا لصدور مرسومنا
العالي به ، والله المسئول أن يمدنا في كل الأمور بعونه وعنايته ، وأن يوفقنا جميعا للعمل بما ينفع البلاد
والعباد إن شاء الله »
« فؤاد »

جواب سعيد باشا - ٢١ مايو سنة ١٩١٩

« يا صاحب العظمة »

« بيد الإجلال تلقيت أمركم الكريم الذي تفضلتم فيه بتكليف بتشكيل الوزارة الجديدة ، فأقدم
لعظمتكم شعائر الشكر والامتنان على ما تعظمت به نحوي من دلائل الثقة العالية المقرونة بالإحسان برتبة
(الرئاسة) الجليلة ، ومع علمي بصعوبة المركز وما يحف به من المشاق لم يكن في وسعي إلا امتثال أمركم
السامي لكي أقوم بما هو مفروض علينا جميعا من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم
الفخيمة ، وإنني أشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتي
على القيام بهذه المهمة ، وقد حفظت لنفسى مسند وزارة الداخلية ، فإذا صادف هذا الانتخاب قبولا لدى
عظمتكم فالتمس التكرم بإصدار المرسوم السلطاني باعتماده
« ولا زلت لمولاي ، العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين »

« محمد سعيد »

وصدر المرسوم السلطاني في ٢١ مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوزارة على النحو الآتي :
محمد سعيد باشا للرئاسة والداخلية . اسماعيل سرى باشا للأشغال والحرية . يوسف وهبه باشا
للمالية . أحمد زيور باشا للمعارف . عبد الرحيم صبرى باشا للزراعة . أحمد ذو الفقار باشا للحقانية .
محمد توفيق نسيم بك للأوقاف

الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد باشا

قوبلت وزارة سعيد باشا بالمظاهرات العدائية في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأخرى ،
ورُفعت عرائض الاحتجاج على تأليفها إلى السلطان من مختلف الطبقات

وفي يوم الجمعة ٢٣ مايو تألفت ضدها مظاهرة بالإسكندرية (وسعيد باشا من أهلها) عقب صلاة الجمعة
بمسجد أبي العباس المرسي وطافت في بعض الشوارع ثم فرقتها البوليس ، وفي يوم الأحد ٢٥ منه قامت
ضدها مظاهرة أخرى أكبر من الأولى ، إذ عقد اجتماع كبير في مسجد أبي العباس ، وخرج المجتمعون في
مظاهرة سارت في الشوارع تهتف ضد الوزارة ، وتدخل الجنود البريطانيون ، فخرج ضابط بريطاني وقتل
أحد المتظاهرين ، وقبض على كثير منهم ، وشيعت جنازة القتيل في مشهد رهيب

وعُقد اجتماع كبير في الأزهر أُلقيت فيه الخطب العدائية ضد الوزارة ، وبالجملة كانت هدفاً لتيار
كبير من السخط العام ، وفي ذلك يقول سعيد باشا في حديث له بجريدة « الطان » الباريسية (عدد ٢١
يوليه سنة ١٩١٩) : « إنى لأجهل الطعن الشديد الموجه إلى وزارتي ، فإنه لا يمر يوم إلا ويكون زملائي
كما أكون أنا نفسى موضع تهديدات توجه إلينا مباشرة ، ولا يخفك أنه قد أطلقت في إحدى الليالي
طلقات نارية على منافذ منزلى ، وكان الهياج من الشدة بحيث يستحيل أن يهدأ مرة واحدة ، غير أنى
مع ذلك ممتلىء ثقة بوطنية المصريين وحكمتهم ... »

القران السلطاني السعيد — ٢٤ مايو سنة ١٩١٩

تم في ذلك الحين حادث سعيد ، كان له الأثر الحميد ، في مصر والبيت المالك ، وهو عقد قران عظمة
السلطان (الملك) فؤاد بصاحبة العظمة السلطانية (الملكة) نازلى ، وقد عقد القران بسرأى البستان يوم
السبت ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ ، وأذاع القصر السلطاني هذه البشرى السعيدة في البلاغ الرسمى الآتى :

« نظر حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان فؤاد الأول سلطان مصر المعظم بعين الحكمة العالية
الدينية إلى وجوب التمسك بما وصى به الدين الحنيف في أمر الزواج والاهتمام به عملاً بسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، فرأى وفقه الله وأسعد أيامه ، انجاز ما عقد عليه عزمه الشريف نحو ذلك ، وتم عقد
القران السلطاني السعيد بقصر البستان في صبيحة أمس (يوم السبت المبارك الموافق ٢٤ شعبان سنة
١٣٣٧ — ٢٤ مايو سنة ١٩١٩) على سليلة بيوتات المجد والشرف حضرة صاحبة العظمة السلطانية نازلى ، وقد
تولى مولانا السلطان أيده الله قبول العقد لنفسه بنفسه إجلالاً لأحكام الشريعة المطهرة حيث كان الوكيل
عن عظمة السلطنة حضرة صاحب المعالي والدها الماجد عبد الرحيم صبرى باشا وزير الزراعة حالاً بشهادة

كل من حضرات أصحاب المعالي محمود شكري باشا رئيس الديوان العالى السلطاني وسعيد ذو الفقار باشا كبير أمناء الحضرة السلطانية ، وقد باشر صيغة العقد المبارك حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد ناجي رئيس المحكمة العليا الشرعية بحضور حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد هارون رئيس محكمة مصر الابتدائية الشرعية ، وكان في مقدمة المحتفلين بهذا العقد سعيد حضرة صاحب السمو السلطاني الأمير كمال الدين حسين . والأمير على حيدر فاضل . والأمير يوسف كمال . والأمير عمر طوسون . وحضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء . وحضرة صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية وحضرات أصحاب المعالي الوزراء وكبار رجال الحاشية السلطانية رافعين أصدق عبارات التهاني الخالصة والدعوات الصادقة لعظمة مولانا السلطان ، جعله الله قرانا سعيدا محفوظا باليمن والبركات ، عائدا على البلاد بالخير والسعادات ، بحاج سيد العرب والعجم ، القائل إني مُباهٍ بكم الأمم ، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين »

اهتمام الوزارة بإحياء ليالي رمضان

أرادت الوزارة أن تتوحد إلى الجمهور بعمل يخفف من تيار الاستياء والسخط الذي كان يكتنفها ، فأذاعت منشورا طويلا في ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ بمناسبة قرب حلول شهر رمضان (أول رمضان سنة ١٣٣٧ - ٣٠ مايو سنة ١٩١٩) قالت فيه : إن وزير الداخلية (رئيس الوزارة) قد انتهى إلى الاتفاق مع السلطة العسكرية « على إزالة بعض القيود لأجل زيادة التسهيل على المسلمين في التفرغ أثناء هذا الشهر المبارك إلى إحياء لياليه ، بقراءة القرآن الكريم ، واستماع الذكر الحكيم ، وتأدية سائر العادات التي أفوها في مثل هذا الشهر المبارك ، وإن الأوامر المؤكدة صدرت إلى رؤساء المناطق العسكرية المختلفة في القطر المصري بعدم التضييق على المسلمين في استعمالهم لأنوار مساكنهم ، وعدم التعرض لهم في غدوهم ورواحهم ، للتزاور خارج بيوتهم ، مع احترام ما جرت به عادة الكثير منهم من حيث تمضية ليالي هذا الشهر المبارك كلها أو بعضها في المطاعم والقهوات ، كل ذلك لكي يتمكن المسلمون كل التمكين من الاجتماع ، وتأدية الصلوات المفروضة والمستنونة ، وتلاوة القرآن الكريم واستماعه ، وقراءة ما جرت به العادة من الأدعية والأحزاب والأوراد ونحوها في مساكنهم »

وظاهر من أسلوب هذا المنشور مبلغ رغبة الوزارة في صرف الأمة عن الكفاح السياسي ، بتكبير بعض الظواهر التقليدية كقراءة الأحزاب والأوراد ، فإن الصوم إنما هو رياضة للنفس والروح ، وليس من جوهره ولا مما يتصل بالحكمة السامية منه شغل الناس بقراءة الأحزاب والأوراد ، أو تمضية لياليه في المطاعم والقهوات ، ولكن عقلية الوزارة ، أو سوء تقديرها لعقلية الشعب ، جعلها تحاول اجتذابه بمثل

هذه المظاهر الساذجة ، ويبدو لنا أنها أرادت أن يكون لها أسوة بما فعل نابليون في مصر على عهد الحملة الفرنسية ، إذ ظن أن المصريين من الساذجة بحيث تصرفهم مثل هذه المظاهر عن إدراك الحقائق الجوهرية ، فأراد أن يجتذب قلوبهم بمشاركتهم في حفلاتهم الدينية ، والتعظيم من شأنها ، ولكن هذه السياسة « سياسة الحفلات ^(١) » لم يكن لها أى أثر في نفوسهم ، وظلت قلوبهم منكورة نافرة ، فلا غرو أن قوبل منشور الوزارة بعدم الاكتراث من الشعب ، أسوة بما فعل أسلافه في عهد الحملة الفرنسية

وقد احتفل المسلمون مساء ٢٩ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٩ مايو سنة ١٩١٩) بروية هلال رمضان المعظم ، فكان احتفالهم بهذا اليوم عيداً قومياً رائعاً ، وزار الأقباط المسلمين في القاهرة بالجامع الأزهر ، وفي الإسكندرية بجامع أبي العباس المرسي لتهنئتهم بهذا الشهر المبارك

زيادة رواتب الموظفين

من يوم أن تقلد سعيد باشا الوزارة شغل أذهان الموظفين بدعاية قوامها أن وزارته معنية بتحسين حالتهم ، فصرفهم بذلك عن التفكير في المسألة العامة ، وقد نفذ ما وعدهم به ، فقرر مجلس الوزراء في ٢٦ يونيه تخصيص مبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه لمنحهم العلاوات في شكل استبقاء إعانة الحرب مع زيادتها بمقدار خمسين في المائة ، هذا إلى تحسين درجات كثير من الموظفين والإعناق عليهم بالرتب والنياشين ، وأرادت الوزارة بذلك كله اجتذابهم إلى صفها ، وكان لهذه العلاوات أثرها في إبعاد الموظفين عن الحركة الوطنية ، وتراخي صلاتهم بها ، بل التنكر لها أحيانا ، والتفاتهم إلى مصالحهم الشخصية ، ومن هنا يمكنك أن تدرك السبب في تغير موقف الموظفين عما كانوا عليه في عهد وزارة رشدي باشا الأخيرة ، فقد كانوا يفيضون حماسة ضدها ، كما تقدم بيانه ، بينما فترت هذه الحماسة ، وجل محلها البرود والصمت العميق في عهد وزارة سعيد باشا

الإفراج عن بعض المعتقلين

في ٢٩ مايو استطاعت الوزارة باتفاقها مع السلطة العسكرية استصدار أمر بالإفراج عن ثلاثة عشر معتقلاً كانوا في رفح (بالقرب من العريش) ، وهم : حسن عبدالرحمن . محمد أبوطايلة . السيد أحمد غلوش . على الجندي ، وهم من موظفي مصلحة البريد بالإسكندرية (كانوا معتقلين لاتهامهم بتحريض زملائهم على الإضراب) . إبراهيم خليل . جاد محمد حسنين . سليمان عبد الله ، وهم من الإسكندرية . عبد الله على دلدول . محمد أباطه . محمود عبده عيد ، وهؤلاء من الاسماعيلية ، محمد حسن البنا من بور سعيد . سعيد أباطه الطالب بالرفازيق . يوسف حسين القاضي

(١) انظر تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٢٦٧ من الطبعة الأولى وص ٢٠٧ من الطبعة الثانية

ثم أفرج عن تسعة آخرين كانوا معتقلين في القلعة وهم : أحمد خضر بك من ذوى الأملاك . سعد
حلمى الموظف بوزارة الحقانية . زكى فوزى أبوريه بك من ذوى الأملاك . عبد اللطيف جاويش من
ذوى الأملاك . كامل المويلحى الطالب بالحقوق . محمد مكاوى . محمود الطوخى الفلكى . محمد
الاسلامبولى . محمد زكى عارف المفتش بشركة ترام الإسكندرية

وأفرج أيضا عن سبعة من موظفي وزارة المعارف كانوا معتقلين لتحريرهم الموظفين على الإضراب ،
وهم : على عمر بك . فؤاد شيرين . أحمد فريد أبو حديد . محمد زكى عمر . عبد الحميد سالم . محمود فهمى
النقراشى . حسين فتوح ، وأعيدوا إلى وظائفهم مع ستة آخرين من موظفي الوزارة كانوا موقوفين عن
عملهم للسبب نفسه ، وهم : أحمد فوزى . محمد فضالى . حسن الأهوانى . على حسن هدايت . محمد صفوت .
محمد حمدى وكيل مدرسة التجارة العليا

وأفرج فى يوليو عن معتقلين آخرين فى رفح ، وهم : الشيخ مصطفى القاياتى . الشيخ محمود أبو العيون .
الشيخ محمد يوسف ، من علماء الأزهر . السيد فؤاد الخولى وكيل مديرية القليوبية . محمد أبوشادى بك .
محمد كامل حسين المحامى . حامد العبد . القمص مرقس سرجيوس

وأفرج أيضا عن معتقلين آخرين فى قلعة القاهرة ، وهم : محمد أحمد الحاتى . اليوزباشى أحمد نبيه
قبودان . الدكتور عبد الفتاح يوسف . اليوزباشى حافظ محمد قبودان . أحمد صادق . اليوزباشى محمود
رياض . حسن عسى . محمد افندى فريد . أحمد سابق

وفى شهر أكتوبر أفرج عن المعتقلين فى مالطه ، وهم : محمد إبراهيم . الدكتور شفيق منصور . الدكتور
عبد الغفار متولى . الدكتور حسن نورالدين . سلامه محمد الخولى . محمد صبرى منصور . محمد عوض محمد .
محمود ابراهيم الدسوقى . ثابت الجرجاوى . عبد الحميد النحاس . عبد العزيز النحاس . محمد راضى . الأمير
الطار . محمد عوض شجبريل . أحمد حمودة . الأميرالاي خليل حمدى . حامد المليجى . محمد مصطفى عهدى .
على فهمى خليل . عبد الرحيم صبحى . عبد الحميد حمدى . حامد العلايلى بك . البكباشى حسنى شفيق .
محمد عبد الرحمن الصباحى . محمد أمين حلمى . محمد نافع . عبد المعطى الحجاجى . عبد الحميد أبو السعود .
الأميرالاي أحمد بكرى بك . محمد بكرى بك . عطا حسنى بك

استمرار الاضطهاد

ولكن السلطة العسكرية لم تكف عن اضطهاد الاهلين ، بل استمرت تفقن فى ضروب القسوة
والاعتساف ، فمن ذلك أنها ألقت القبض فى أواخر مايو على محمد حمدى بك وكيل مديرية المنيا ، ويونس
بك صالح رئيس نيابتها ، وقد انتحر حمدى بك فى السجن قبل محاكمته ، وكانت تهتمها أنهما ساعدا

اللجنة الوطنية التي تألفت في المنيا على اغتصاب سلطة الحكومة في إبان الثورة ، واعتقلت السلطة بعض الموظفين بحجة اشتراكهم في حوادث الثورة

وخطب سعيد باشا في أمر التوسط لهؤلاء في الإفراج عنهم ، فاعتذروا قائلاً انه لا يستطيع التدخل في شأنهم وحوكم البكباشي محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط أمام محكمة عسكرية بريطانية لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين يوم ٢٣ مارس ، وهو اليوم الذي وقع فيه الهجوم ضد الحامية البريطانية بأسيوط (ج ١ ص ١٧٠) ، فحكم عليه بالإعدام ؛ ونفذ فيه هذا الحكم يوم ١٠ يونيو سنة ١٩١٩ وفي سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل على بك ماهر وكيل محكمة أسيوط من منصبه ، لمناصرته للحركة الوطنية

النشرات والصحافة السرية

وإذ كانت الصحافة مقيدة لا تنشر إلا ما تآذن به الرقابة ، فقد انتشرت المطبوعات والصحافة السرية التي كانت تحمل الحملات الشديدة على الإنجليز وعلى الوزارة والسراي ، وكان للطلبة جريدة سرية باسم (المصري الحر) ، ولها مطبعة سرية خاصة ، وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف ، ويتبادلون الاطلاع عليها ، فعمدت السلطة العسكرية إلى طريق الإرهاب في مقاومة هذه الحركة ، وأصدر الجنرال بلفن أمراً في يونيو سنة ١٩١٩ بعقاب كل من يشترك في إخراج هذه النشرات أو توزيعها أو حيازتها ، قال :

« كل شخص يطبع أو يحدد أو يبسر أو يذيع أو يوزع أي نشرة أو صورة فتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أي شيء من هذا القبيل أو يحاول القيام بأي عمل من تلك الأعمال بقصد الإخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى يرتكب جريمة ضد الأحكام العرفية ، وأي شخص يوجد في حيازته نشرة أو صورة فتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أي شيء من الأنواع المتقدم ذكرها أو ما يشبهها ويكون الغرض الظاهر منها الإخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى على ما ذكر سالفاً يعد مرتكباً لجريمة ضد الأحكام العرفية »

القائد العام بالقطر المصري — « لفتنت جنرال بلفن »

عيد ميلاد ملك بريطانيا

في يوم الثلاثاء ٣ يونيو سنة ١٩١٩ احتفلت الحكومة بعيد ميلاد الملك جورج الخامس ملك بريطانيا العظمى بتعطيل الوزارات والدواوين ، ورفع الأعلام على المباني الأميرية ، وإطلاق ٢١ مدفعا من القاهرة والإسكندرية وبور سعيد

إنشاء وزارة المواصلات

وتعيينات أخرى

في ٢ يونيو سنة ١٩١٩ صدر مرسوم سلطاني بإنشاء وزارة للمواصلات ، وعين أحمد زيور باشا وزير المعارف وزيراً لها ، وعين أحمد طلعت باشا النائب العام وزيراً للمعارف ، فصار عدد الوزراء ثمانية بدلا من سبعة ، وفي اليوم نفسه عين عبد الفتاح يحيى بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة وكيلًا لوزارة الداخلية ، وكان هذا المنصب شاغراً منذ ٩ أبريل حيث كان يتولاه من قبل جعفر ولي باشا الذي عين وزيراً للأوقاف في وزارة رشدي باشا الرابعة . وعين محمود فخري باشا الأمين الأول محافظاً للعاصمة ، وحسن عبد الرازق باشا ناظر الخاصة السلطانية محافظاً للإسكندرية

فرض غرامات على البلاد

بسبب تدمير المحطات ومباني الحكومة

في ٢٦ يونيو سنة ١٩١٩ أصدرت السلطة العسكرية بلاغا فرضت فيه غرامات مالية على المناطق التي وقعت فيها حوادث تدمير المحطات والمباني الحكومية وهي :

١٠٤٠٨	جنيه منطقة الدلتا
٤١٠٢٠	» المنطقة الوسطى المؤلفة من الجيزة وبنى سويف والفيوم
١٦٨٠٣٤	» المنطقة الواقعة بين بنى سويف وأبو تيج
٢١٩٤٦٢	
٤٨٩٣	جنيه غرامات فرضت لأسباب مختلفة في منطقة الدلتا
٢٢٤٣٥٥	» مجموع الغرامات

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الغرامات فرضت على الأهالي مقابل تدمير المحطات والمباني الحكومية المصرية ، فكان من المنطق أن تؤول إلى خزانة الحكومة المصرية ، ولكنها آلت إلى الخزانة البريطانية

إمضاء معاهدة الصلح

٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

أمضيت معاهدة الصلح في قصر فرساي يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ ، وسميت « معاهدة فرساي » ،

وقد تضمنت أسوأ الشروط بالنسبة لمصر ، وهي الشروط التي سبق بيانها (ص ٢٤) ، وأهمها إقرار الحماية البريطانية

ولما وردت الأنباء إلى مصر بإمضاء هذه المعاهدة ، قررت الحكومة ابتهاجاً بها إطلاق مائة مدفع ومدفع ، في كل من القاهرة والإسكندرية وبور سعيد ، وعطلت الوزارات والمصالح في جميع نواحي القطر يوم الاثنين ١٤ يولييه

ومن المتناقضات حقاً أن تتبجح الحكومة المصرية لمعاهدة من أهم شروطها بالنسبة لمصر إقرار الحماية التي فرضتها إنجلترا عليها ! !

وقد تبودلت زيارات التهنئة بين الوزراء ودار الحماية ، كما تبودلت برقيات الابتهاج بين سلطان مصر وملك إنجلترا ، وفي المساء أقامت جاليات الحلفاء بالقاهرة والإسكندرية حفلات باهرة ابتهاجاً بهذا النصر أما الشعب المصري فقد قابل إمضاء المعاهدة بالوجوم والسخط ، والحزن العظيم ، لما فيها من إهدار حريته واستقلاله ، وجدّد العهد رغم كل هذه المظاهر على متابعة الكفاح حتى يسترد حقوقه في الحرية والاستقلال ، تلك الحقوق التي لا تزول بمعاهدات أو اتفاقات ، أيا كان عدد الموقعين عليها أو قيمتهم وأصدر القائد العام للقوات البريطانية منشوراً بمناسبة عقد المعاهدة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبة السجن لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبتنزيل مثل هذه المدة للمحكوم عليهم من المحاكم المذكورة بعقوبة لا تتجاوز السنتين

إيقاف المحاكم العسكرية

- كان من نتائج إمضاء معاهدة الصلح تساهل السلطة العسكرية البريطانية في بعض مطالب طلبتها الوزارة ، فمنها أنها اتفقت معها على إيقاف المحاكم العسكرية ، وكانت قد حكمت في أهم القضايا ، فأصدرت الوزارة بلاغاً بهذا المعنى في ٩ يوليو سنة ١٩١٩ ، يتضمن قبول القائد العام ما طلبته من إيقاف هذه المحاكم ، وإحالة الباقي لديها من القضايا الخاصة بحوادث الاضطرابات إلى المحاكم العادية ، وأن تكف المحاكم العسكرية عن العمل منذ يوم ١٥ يولييه ، مع استثناء حوادث الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ، وكان هذا الإيقاف مؤقتاً ، لأنها عادت إلى العمل في قضية المؤامرة الكبرى التي اتهم فيها عبد الرحمن فهمي بك وآخرون وحوكموا في شهر يوليو - أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، كما سيجيء بيانه في الفصل الآتي

وطلبت الوزارة أيضاً من القائد العام الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين ، فأجاب بالإيجاب

وألغيت الرقابة على رسائل البريد المتبادلة بين مصر والخارج

إلغاء الرقابة على الصحف

وألغيت الرقابة على المطبوعات ومنها الصحف ابتداء من أول يوليه ١٩١٩ ، عقب توقيع معاهدة الصلح ، ونشرت رئاسة مجلس الوزراء يوم ٢٦ يونيه بياناً بهذا المعنى ، قالت فيه : « إن الهدوء الذي ساد البلاد الآن ساعد الحكومة على الاتفاق مع السلطة العسكرية على أن الرقابة على المطبوعات تلغى عند توقيع معاهدة الصلح ، فلأموال من مديري الجرائد أن يلزموا الاعتدال ، ويستخدموا على الدوام حكم إدراكهم كي لا يلجئوا الحكومة إلى العودة لوضع القيود والروابط »

على أن إلغاء الرقابة إنما كان إلغاءً صورياً ، ذلك أن إدارة الرقابة أرسلت إلى الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر الأنباء أو المقالات التي عدتها فيها ، وحظرت عليها الإشارة إلى هذه المذكرة ، ويكفيك أن تلقي نظرة على محتوياتها لتبين أن الرقابة بقيت مضروبة على الصحف ، بشكل مستتر ، وهالك ما تضمنته تلك المذكرة :

١ - لا يجوز نشر أى مادة ثورية ولا أى مادة تحرض على إحداث فتن أو إثارة شعور الخروج على الحكومة ولا أى مادة فيها ميل إلى ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر

٢ - لا يجوز نشر أى مادة تنطوي على عدم الاعتراف بالمركز السياسى الحالى فى القطر المصرى وهذا بالطبع لا يمنع من البحث فى التغييرات الدستورية

٣ - لا يجوز نشر شىء فيه ميل إلى الإخلال بالأمن العام فى القطر المصرى أو سوريا أو العراق أو بلاد العرب ، ولا نشر شىء فيه ميل إلى إثارة عداوات دينية أو جنسية فى أى طائفة من الجموع ، ولا نشر شىء فيه ميل إلى إزعاج الطمأنينة العامة بيث الإشاعات الموهومة أو الأراجيف

٤ - لا يجوز نشر أى خبر يتعلق بعظمة السلطان إلا بعد أن يصدر به بلاغ رسمى أو يجيزه كبير الأمناء

٥ - تصدر بلاغات للصحف كلما اقتضت الحال عن حفلات الاستقبال وغيرها التى يقيمها صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة وحضرة اللادى اللبى ، ولا يجوز نشر شىء آخر من هذا القبيل إلا ووصف ما يكون سبق إعلانة من تلك الحفلات

٦ - لا ينشر شىء عن المقابلات السلطانية ولا عن مقابلات صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة ولا عن مقابلات أصحاب المعالي الوزراء إلا بعد الاستيثاق من صحتها فى قلم المطبوعات بوزارة الداخلية

٧ - يجب نشر جميع البلاغات الرسمية بما لها من العنوانات (إن كان) على الصورة التى

صدرت بها تماماً

- ٨ - كل ما يتعلق بخبر القبض على أشخاص أو نفيمهم أو سفرهم لأسباب عسكرية أو سياسية لا يجوز نشره إلا إذا صدر به بلاغ رسمي
- ٩ - كل الأخبار المتعلقة بالمجالس والمحاكم العسكرية ما لم يصدر بها بلاغ رسمي يجب عرضها قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية في مقر السلطة العسكرية العام بلوكاندة سافواى
- ١٠ - حركات الجنود من مصر والسودان أو إليهما أو فيهما وحركات السفن الحربية والنقلات في البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو المحيط الهندي أو قنال السويس لا يجوز نشر خبرها إلا إذا صدر عنها بلاغ رسمي أو وردت بها تفرافات أجنبية عن طريق الأسلاك البحرية
- ١١ - الخطابات التي ترد من رجال قوات صاحب الجلالة ، وتكون محتوية على شؤون متعلقة بتلك القوات تعرض قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية في مقر السلطة العسكرية بلوكاندة سافواى
- ١٢ - لا يجوز نشر أى شىء من شأنه الازدراء بقوات صاحب الجلالة الملك أو صاحب العظمة السلطان
- ١٣ - لا يجوز الإشارة إلى هذه التعليمات ولا إلى الرقابة التحفظية التي كان معمولاً بها قبل إصدار هذه التعليمات
- ١٤ - عبارات « صدر بها بلاغ رسمي » و « بلاغ رسمي » التي جاءت في هذه التعليمات إنما يقصد بها البلاغات والأخبار التي تصدر عن دار الحماية أو السلطة العسكرية أو إدارة المطبوعات ولا يعتبر أى شىء آخر رسمياً
- ١٥ - تسرى هذه التعليمات على كل المواد التي تنشر سواء كانت أصلية أو منقولة عن أى مصدر خارجي محلياً كان أو أجنبياً
- ١٦ - تقع تبعة مخالفة هذه التعليمات على أصحاب الجرائد ومديريها ومحريها وناشريها وطابعيها وكتابها
- ١٧ - تعتبر كل مخالفة لهذه التعليمات جريمة ضد الأحكام العرفية

الاعتداء على محمد سعيد باشا

في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزارة ، وذلك أنه بينما كان راكباً سيارته في طريقه من داره برمل الإسكندرية إلى سراى الوزارة ببولسكى ، ألقى عليه سيد على محمد من أهالى كفر الزيات (المحامي الشرعى فيما بعد) قنبلة بالقرب من محطة جنا كليس ، القريسة من دار الرئيس ، فانفجرت القنبلة ولكنها لم تصبه ، ونجا من الاعتداء

وتبين أن المعتدى طالب بمعهد الاسكندرية الديني ، وقد حوكم أمام محكمة جنائيات الاسكندرية
فقضت عليه في فبراير سنة ١٩٢٠ بالأشغال الشاقة عشر سنوات

قرار لجنة الشؤون الخارجية

بمجلس الشيوخ الأمريكي

قررت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في أغسطس سنة ١٩١٩ لمناسبة عرض
معاهدة الصلح أن مصر من الوجهة السياسية ليست تابعة لتركيا ولا لبريطانيا العظمى ، ويجب أن تكون
صاحبة الأمر في تقرير مصيرها

فكان لهذا القرار رنة استحسان كبرى في البلاد ، وفاضت أعمدة الصحف ببرقيات الاستبشار في
أن يكون هذا القرار مقدمة لنجاح القضية المصرية
وانتهى النقاش في مجلس الشيوخ الأمريكي في معاهدة الصلح بعدم إبرامها (مارس سنة ١٩٢٠) ،
فكان هذا المصير أكبر صدمة لهذه المعاهدة ، لأن تخلي أمريكا عن ضمان تنفيذها أفقدها قوة كبيرة ،
وجاء هذا القرار بطريقة غير مباشرة مكسبا للقضية المصرية ، إذ كانت المعاهدة تتضمن الاعتراف بالحماية
البريطانية على مصر

احتجاج الحزب الوطنى

على الاحتلال

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز
القاهرة في مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨٢ ، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وإرسال برقية بهذا
الاحتجاج إلى رئيس الوزارة البريطانية ، هذا نصها :

« جناب المحترم المستر لويد جورج رئيس الوزارة الإنجليزية بلندن . أتشرف بأن أحيط جنابكم علما
بأن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى المصرى قد اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى تاريخ احتلال إنجلترا لمصر ،
وكلفتنى تبليغ جنابكم احتجاجها على بقائه حتى اليوم ، لافتة نظركم إلى أن الشرف الذى دفع إنجلترا إلى
خوض غمار الحرب دفاعا عن المعاهدات الدولية — ولا سيما الخاصة منها ببلجيكا كما صرح جنابكم مرارا
وتكرارا — هو نفس الشرف الذى يحتم على إنجلترا أمام الإنسانية بأسرها أن تحترم عهودها لمصر فتجولو عنها
«لقد أقسمت الملكة فيكتوريا وصرح رجال إنجلترا المسئولون في السبع والثلاثين سنة التى مرت على
الاحتلال أنه احتلال مؤقت وأن إنجلترا ترى مخالفا للشرف أن تنكث العهد أو تغير مركز مصر بأى
حال من الأحوال

« وإننا يا جناب الرئيس بالرغم من الآلام الوطنية التي تنتابنا في هذه الظروف ما زلنا نؤمل احترام الحكومة البريطانية لما أخذته على نفسها من العهود والمواثيق المستمدة من شرف التاج وكرامة الأمة ، ولا بد أن جنابكم يجد العار كل العار في مناصرة أولئك المالمين المستعمرين على الشرف والعدل والحق ، ونصرح لجنابكم مع هذا بأن غزيمة الأمة المصرية قد صحت على نيل استقلالها وحريتها إذ أنها تشعر بل تؤمن إيماناً صادقاً بأن لا كرامة في الوجود لأمة تغفل حقها في الحرية والاستقلال »
« وكيل الحزب الوطني »
« على فهمي كامل »

تعديل في هيئة الوفد

قرر الوفد في يولييه سنة ١٩١٩ اعتبار اسماعيل صدقي باشا ومحمود بك أبو النصر منفصلين عن عضويته ، وبني قراره على ما نسبه إليهما من مخالفتها مبدأ الوفد وخطته ، وفصل أيضاً حسين واصف باشا ، وهذا أول انشقاق حصل في الوفد ، وقرر في نوفمبر سنة ١٩١٩ ضم على بك ماهر إلى الوفد مع بقاءه في مصر يعمل مع العاملين بها ، وذلك على أثر فصله من منصبه

تأليف لجنة

لتعويضات حوادث الثورة

في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعاوى التعويض المرتبطة بحوادث الثورة في القطر المصري ابتداء من ١٠ مارس سنة ١٩١٩
وجاء في ديباجة المرسوم أن السلطان قرر « منح تعويضات إلى ضحايا الفتن والقلقل السياسية التي وقعت في القطر المصري منذ ١٠ مارس سنة ١٩١٩ » ، ويقضى بتأليف لجنة تختص بالنظر في طلبات التعويض المقدمة ضد الحكومة المصرية أو ضد مصالحها والتي ترتبط بهذه الحوادث والفصل فيها بصفة نهائية ، إما برفض الطلب أو بقبوله بتحديد قيمة التعويض ، وقد ألفت هذه اللجنة برئاسة يحيى باشا إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ووكالة السير الكسندر وودرتون وعضوية كل من المستر سندر القاضى بمحكمة الإسكندرية الأهلية والمستر تيز مدير قسم البلديات والمجالس المحلية بوزارة الداخلية ، وحسين كامل بك مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية ورفله تاو وروس بك مدير الأموال المقررة والمسيوسان بلانكا الأستاذ بمدرسة الحقوق الفرنسية

وخصص المرسوم مبلغ مليون جنيه لسداد جميع طلبات التعويضات التي تقبلها اللجنة وأصدر القائد العام للجيش البريطاني في مصر أمراً في ١٥ أكتوبر بعدم اختصاص المحاكم المختلطة في طلبات التعويض التي تقدم من الأجانب عن حوادث الثورة ، وباختصاص اللجنة المشكلة بالمرسوم سالف الذكر بنظرها والفصل فيها ، وقد أتمت اللجنة مهمتها وفصلت في طلبات التعويض التي قدمت إليها

وفاة زعيم الوطنية

« محمد فريد »

في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ انتقل إلى جوار ربه زعيم الوطنية المرحوم محمد بك فريد ، أدركته الوفاة في منفاه ببرلين على أثر مرض طويل ألح عليه ، كان فيه القضاء المحتوم ، وتقلت الأسلاك البرقية إلى مصر نبأ وفاته ، وكانت البلاد تضطرم بالثورة ، فراعها نعي زعيم جليل مهد لها بجهاده وتضحياته سبيل الثورة حمل محمد فريد زعامة الحركة الوطنية منذ فبراير سنة ١٩٠٨ ، على أثر وفاة الزعيم الأول مصطفى كامل ، فاضطلع بأعبائها بشجاعة وإخلاص ، واستهدف لمحاربة قوتين متحالفتين ، قوة الاحتلال ، وقوة الحكومة الأهلية ، فصمد للحرب يتلقاها من الناحيتين ، وناله من أذاها وشرها ما ناله ، وحوكم سنة ١٩١١ في تهمة صحفية لا أساس لها من الحق ، فحكم عليه بالحبس ستة أشهر ، فكانت سنة ١٩١١ بداية الحن الكبرى التي أصابته في حياته الوطنية ، لم يهن ولم يضعف ، وخرج من السجن بعد استيفاء مدته ثابت الفؤاد ، قوى العقيدة والإيمان ، ومضى في جهاده لا يلوى على شيء ، ليكمل العمل الذي بدأه مصطفى ، فاستخدم الوسائل والأسلحة التي ساهم فيها مع سلفه العظيم ، وزاد عليها المؤتمرات يعقدها في أوروبا أو يشترك فيها ، ويرفع صوت مصر بين أعضائها من مختلف الشعوب والأجناس ، فاشترك في مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف سنة ١٩٠٩ ، وفي مؤتمر السلام العام باستوكهلم في أغسطس سنة ١٩١٠ ، وعقد المؤتمر الوطني المصري ببروكسل في سبتمبر سنة ١٩١٠ ، وأسمع العالم في هذه المواطن كلها صوت مصر ، ودافع عن مطالبها ، وترجم عن آمالها في الاستقلال ، وشكايتها من الاحتلال ، وكان لهذه المؤتمرات صداها في مصر ، إذ كانت تقوى في نفوس الأمة روح المقاومة ، والشجاعة ، وتعود أبناءها النضال والكفاح ، وتطالعهم بمقائيق المسألة المصرية في مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فكانت لهم شبه مدرسة أنارت بصائرهم ، وضقت أذهانهم ، وغرست فيهم الروح الوطنية ، والفضائل القومية حمل الفريد على تعاقب السنين لواء الحركة الوطنية ، وأحياها بجهاده ، وخطبه ومقالاته ، وأحاديثه واجتماعاته ، ورحلاته وأسفاره ، كما غذاها بثباته وتضحياته ، فلقد ضحى بماله يبذله عن سخاء في الدفاع عن القضية الوطنية ، وضحى بوظيفته في سبيل الاستمسك بمبادئه ، ثم ضحى بمهنته التي اختارها بعد استقالته من وظيفته ، إذ اعتزل المحاماة سنة ١٩٠٤ ، لكي ينقطع للجهاد ، فعظمت بذلك تضحياته المالية ، وحرّم موردا كان يدر عليه الربح الوفير ، ضحى بالمناصب والترتب والألقاب التي كان ينالها لو سلك مسلك غيره في تأييد الاحتلال ، أو لو أنه اكتفى بمسالمته والابتعاد عن مقاومته ، وضحى براحته وصحته وآمال الشباب في رغد الحياة ورفاهية العيش ، واستهدف للسجن والنفي والتشريد ، وبدأ منفاه سنة ١٩١٢ ، فلم ينقطع جهاده في سنوات النفي ، بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال في سبيل مصر ، إذ دافع عن القضية

الوطنية في مؤتمر السلام بجنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢ ، ثم بمؤتمر السلام في الهاي سنة ١٩١٣ ، ثم في الصحف والمجلات ، وفوق أعواد المنابر وفي المجتمعات ، في كل بلد ينزل به ، ولما شبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، استمر في نضاله عن مصر ، وشعاره الذي لا يتبدل « مصر للمصريين » ، وكان لا يفتأ يعلنه على رءوس الأشهاد ، بين الدول المتحاربة والدول المحايدة ، ويجهر به في وجه إنجلترا وحلفائها ، كما جهر به في وجه ألمانيا وتركيا ، واستهدف من أجل ذلك لغضب الترك في خلال الحرب ، فلم يبال غضبهم ، كما لم يبال من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائه ، وحمل بذلك لواء الاستقلال والجهاد في وجه كل دولة وكل سلطة تناوته ، فكان حقا البطل الأكبر لهذا الاستقلال ، والمجاهد الأعظم بنفسه وماله في سبيله

لم يدع الف قيد فرصة في خلال الحرب إلا وانتهزها لرفع صوت مصر والدفاع عن قضيتها ، وبخاصة في المؤتمرات العامة التي جمعت ممثلي الدول والشعوب

فما إن علم بقرب انعقاد مؤتمر دولي اشترى في استوكهلم عاصمة السويد حتى قصد إليها في مايو سنة ١٩١٧ ، وتعرف مدة إقامته بها بمدير جريدة استكهلم داچبلاد Staochholm Dageblad ، ونشر في جريدته يوم ١٠ يونيه سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر) ، وبقي بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر ، ثم سافر إلى ألمانيا للاستشفاء في ويزبادن ، ثم رجع إلى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر في أكتوبر من تلك السنة ، وقدم إليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية ، شرح فيها خلاصتها ، وذكر طرفا من نقض إنجلترا لعهودها في الجلاء ، وكيف أعلنت الحماية الباطلة على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأثبت أن حق مصر في الاستقلال لم يتأثر لا من الاحتلال ولا من الحماية ، قال في هذا الصدد :

« إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات ، كما تتصرف في السلع ، وإني أقرر ان أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها تصرفا يضر بحقوقها ، لأن الوطن ليس ملكا لجيل من الأجيال ، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلية ، ولا تستطيع إنجلترا ان تمسك بأي معاهدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا »

وقدم إلى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ طلب فيها إلى الدول جميعا عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها ، وبرهن على أن سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا الاستقلال ، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية ما دام لأية دولة أجنبية جنود في مصر ، قال فيها :

« إن الحزب الوطنى المصرى الذى كان ولا يزال على مبدئه (مصر للمصريين) ، والذى وقف نفسه

للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال أو تدخل أجنبي تحت أى اسم أو بأية صورة ، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء ، حتى إنجلترا وحلفاءها ، تاركا العواطف والميول جانبا ، متبعاً السياسة العملية الحقة

« إنا نريد أن نبين أن الحاجة إلى السلم العام ، وإلى العدل وإلى الحق ، تنصح لكل الحكومات أن تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الإنجليزي الذى تحول ظمناً وعدواناً إلى حماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، إن كل الحوادث التى جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية فى سنة ١٨٨٢ ، والتى أدت إلى وضع يد إنجلترا على الإدارة المصرية معروفة مشهورة ، فلا داعى إلى الإطالة فيها والإسهاب ، ولقد نال الوطنيون بزعامه عرابى باشا دستوراً كاملاً من الخديو توفيق فى سنة ١٨٨٢ ساعد على تميم الإصلاحات التى أعلنوها ، وأعان الشعب على السير إلى التقدم فى ظل الحرية ، ولكن إنجلترا التى كانت تطمح إلى امتلاك مصر وترقب الفرصة للتمكن منها ، هاجت فتنة الإسكندرية فى سنة ١٨٨٢ ، تلك الفتنة التى جرت إلى إطلاق القنابل فى ١٠ يولييه ، وإلى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الآهلة بالسكان ، ثم إلى احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر من السنة نفسها ، وقد وعدت إذاك فى المنشورات التى أذاعها الأدميرال سيمور واللورد ولسلى ، أن هذا الاحتلال لن يدوم إلا أسابيع أو شهوراً على الأكثر ، وكررت الملكة فيكتوريا هذا الوعد رسمياً فى خطبها الملكية ، وكرره وزراءؤها على منبر الخطابة ، فى البرلمان الإنجليزي ، وفوق ذلك فإن ممثلها وقعوا على (ميثاق النزاهة) فى تريبيا فى يونيه سنة ١٨٨٢ ، ذلك الميثاق الذى تعهد الموقعون عليه ألا يسعوا إلى احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على أى امتياز خاص فيها ، فهل كانت إنجلترا وحلفاؤها يحسبن إذاك أن المعاهدات التى ضمنت استقلال مصر من سنة ١٨٤٠ ، لا تستحق الاحترام الذى ظفرت به المعاهدات التى ضمنت حياد البلجيك؟ حقاً انه لمن المدهش أن لا يكون فى المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين ولا فى مذكرة البابا أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الأمم الخاضعة لانجلترا وحلفاءها ، فهل الحقوق الإنسانية قسمان ، لكل محارب قسم ، أم ان الحق الدولى لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الأوروبية

« وإنا مع ذلك لا نريد أن نصدق ما يظن من أن لهذا الفرق فى المعاملة مكاناً من نفوس الدول المتمدنة ، مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيائنا فى إنصافهن ، وكذلك لا نريد أن نياس من النصر النهائى للحق والعدل ، بالرغم من الطمع الذى لا حد له ، والرغبات المتفاقة فى أفئدة عشاق الإمبراطورية الإنجليزية ، وإلا فإن ما كانوا يطنطنون به من تقدم الإنسانية وسير البشر إلى الإخاء العام سيظهر فى ثوب المدينة المنهزمة والإفلاس التدليسى

« نحن لا نجهر بهذا النداء اعتماداً على المبادئ الحرة فحسب ، ولكننا نعتد من جهة أخرى على مصلحة

السلام العام ، وبقاء تجارة العالم وصحان النقل في قناة السويس ، فإن هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادى النيل ، فإن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولي قد أغرى الغزاة بالتطلع إليها ، حتى قبل أن تحفر قناة السويس ، وقد أراد نابليون في أواخر القرن الثامن عشر أن يتخذها قاعدة لأعماله الحربية ضد الإنجليز في الهند ، وزادت أهمية مركزها بعد فتح القناة التي صارت أضيق طريق يوصل شرق أفريقيا بجنوبي آسيا وأقصى الشرق ، وإن زيادة أهمية هذه القناة التي تنشأ عن اتساع تجارة أوروبا وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التي تستورد منها المواد الأولية لصناعاتها تتطلب منطقياً وجوب الاستقلال الكامل لمصر حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد ، وقد بينت الحرب الحاضرة أن حيدة هذه القناة ستكون حتماً لا يتحقق ما دام لأية دولة أجنبية يد في مصر ، وأنها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها ، وإن أحسن حل لهذه المشكلة هو أن تعطى مصر استقلالها ، وأن تعهد إليها حراسة هذا الطريق الدولي والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم

« وإنه لبديهي أني حين أتكلم عن مصر أريد كل وادى النيل ، من أقصى السودان إلى البحر الأبيض المتوسط ثم البحر الأحمر ، بما يشمل كردفان ودارفور ، فإنه لا يجمل إنسان أن من يملك أعلى النيل ؛ إنما يملك رقبة مصر ؛ ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءاً عظيماً من مياهه لرى السودان ، ومن أجل ذلك أوجدت إنجلترا حكومة منفصلة في السودان المصري متخذة من سواكن وغيرها مرفأً للملاحة في البحر الأحمر ؛ وكذلك تعارض دائماً في اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها في السودان ، تاركة تمهيد ما بين أسوان ووادى حلفا ؛ حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى ، وعلى فروعه التي تمده ثم تبيع الماء لمصر بوزنه ذهباً

« فيجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا معاشر المصريين ، غير مقسم ولا مجزأ ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادى ؛ ألا وهو النيل

« وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة في حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب ؛ ولقد كانت حيدة القناة معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية منذ سنة ١٨٨٥^(١) ، وقد وقعت هذه المعاهدة في لندن بعد احتلال إنجلترا للقناة حين إغارتها على مصر بالرغم مما قاله المسيو فرديناندى لسبس لعرابي باشا من أن فرنسا ستمنع — ولو بالقوة — احتلال إنجلترا للقناة ، وقد انخدع عرابي بالوعد الفرنسي ، فامتنع عن سد القناة وغفل عن أن يتخذ منها قواعد أولية للدفاع ، وقد تجاوزت إنجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالاً عسكرياً بعد أن خدعت الجيش المصري ،

(١) معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ التي قررت قاعدة حيدة القناة ، وأعقبها معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ التي نظمت هذه الحيدة ، وقد نشرناها في قسم الوثائق التاريخية

ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ، وبرغم هذه المعاهدة الجديدة في سنة ١٨٨٥ ، قد اعتدت إنجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال

« إن مصر تعلن حقها الطبيعي في أن تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به الذي أعلنته كل الدول في مؤتمر الهاي ، ذلك الحق الذي من أجله زعمت إنجلترا وحلفاؤها أنهم يواصلن القتال »
« إن مصر إذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة لجديرة بأن تبهن للعالم أنها ما فقدت شيئاً من خصائصها الأصلية ، وأنها محتفظة بمزايا أسلافها العظام ، إنها لا تعرف المطامع الاستعمارية ، وليست لها آمال من هذه الناحية ، ولا تطمع في أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية ؛ وإنما تطلب حقها في أن تعيش حرة مستقلة ، وأن ترتع في بجموحة السلم وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها ، وإن الصلح الذي يترك مصر لإنجلترا سيكون صلحاً أعرج وسيحمل الإنسانية على حرب تكون أظفح من الحرب الحاضرة »
(فلتحي مصر للمصريين)

استوكلهم في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ « محمد فريد » « رئيس الحزب الوطني المصري »

ولما اجتمع مؤتمر (برست ليتوفسك) للصلح بين روسيا وألمانيا وحلفائها ؛ وكان الفريد وقتئذ في ألمانيا أرسل إلى المؤتمر رسالة برقية في يناير سنة ١٩١٨ بالمطالبة بتقرير استقلال مصر ؛ وشفعه بتقرير إلى المؤتمر أثبت فيه أن مسألة مصر ليست مسألة عثمانية ، بل هي مسألة دولية ، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية في أن تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها في الطريقة التي تريد أن تحكم نفسها بها ، على أن يسبق الاقتراع جلاء الجيش الإنجليزي عن مصر ، وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاقتراع ، وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس تطبيقاً لمبدأ الجنسيات ومبدأ حرية البحار ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها في نوفمبر سنة ١٩١٨ وقامت الثورة الداخلية في ألمانيا ، غادرها الفريد إلى سويسرا في أواخر نوفمبر ، وقصد إليها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا والامستانية ، وأخذوا يعدون العدة لإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر ، وأصدروا في جنيف مجلة باسم النشرة المصرية Bulletin Egyptien تصدر مرتين في كل شهر للدفاع عن مصر والمطالب الوطنية

ولما عقد مؤتمر الصلح في باريس أرسل الفريد بالاشتراك مع من كان يصحبه من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني تقريراً في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسن عقب وصوله إلى باريس ، وأردفوه بشأن في أواخر ديسمبر ، وبتال في أوائل يناير سنة ١٩١٩

وقد ختموا أول تقرير لهم بالطلبات الآتية :

(١) استقلال وادى النيل استقلالاً تاماً

(٢) قبول مصر في عصبة الأمم

(٣) تمثيل مصر في مؤتمر الصلح

(٤) ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها

والتقرير الثاني يتضمن شرحاً وتأييداً للمطالب المذكورة ، وقد استندوا فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسن من حق الأمم في تقرير مصيرها ، والتقرير الثالث في تفصيلات القضية المصرية وعند ما تألفت لجان المؤتمر أرسل في شهر يناير سنة ١٩١٩ إلى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الأمم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، فجاءه الرد الآتي من سكرتير الرئيس ولسن :

« باريس في ٢١ يناير سنة ١٩١٩ »

« سيدى العزيز . أكتب إليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسلمه المذكرة المذيلة بامضائكم أتم وبقية أعضاء اللجنة الإدارية بسويسرا ولأبلغكم بأن هذه المسألة ستلقى عنايته الخاصة »
ولما اشتدت حوادث الثورة في مصر أرسل عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح ما تعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية ، وناشد المؤتمر أن يتدخل لتقرير الحل الوحيد للمسألة المصرية وهو الاعتراف باستقلال وادى النيل استقلالاً تاماً

مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في برن

فبراير سنة ١٩١٩

وقدم إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في برن (عاصمة سويسرا) في يناير - فبراير سنة ١٩١٩ تقريراً مسهباً في الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام ، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطاني ، وكان واسطة التعارف بينهم قنصل جنرال أمريكا في (برن) ، وقد استمع المستر هندرسن إلى مطالبهم في المسألة المصرية وأظهر اقتناعه بعذتها ، ووعدهم بتأييدها ، وإلى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية ، والمستر هندرسن هذا هو الذي صار وزير خارجية بريطانيا في حكومة حزب العمال سنة ١٩٢٩ ، وتولى المفاوضة في المسألة المصرية مع الوفد المصري سنة ١٩٣٠

مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في لوسرن

أغسطس سنة ١٩١٩

وقدم الفقيه إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في لوسرن (سويسرا) في أغسطس سنة ١٩١٩

مذكرة بمطالب مصر تضمنت شرحاً لقضيتها ، و بياناً لما تعانيه مصر من العسف في ثورة سنة ١٩١٩ ،
واستصراخاً للإنسانية لوضع حد لهذا العسف

الفقيد وثورة سنة ١٩١٩

أدرك الفقيد ثورة سنة ١٩١٩ وهو في منفاه ، فابتهج لها فؤاده ، وكتب عنها في مذكراته ما يأتي تحت
عنوان (الثورة في مصر) :

« من الأمور التي كانت غير منتظرة ، ما حصل بمصر في شهرى مارس وابريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة ، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها ، واتحد فيها الأقباط والمسلمون ، مطالبين باستقلال مصر ، وخلاصة ظهورها ان حسين رشدى باشا طلب من الإنجليز عقب التوقيع على الهدنة مع المانيا أن يسافر إلى لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف ، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية والاتفاق معها على مصالح الوطن المصرى ، فوعده الإنكليز بالسفر ، ولكنهم أبلغوه في شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الإنكليزية مشتغلون الآن بمسألة المؤتمر ، ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين ، فاستقال في ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وبقى مصرا على استقالته ، رغمًا من إلحاح الإنكليز والسلطان عليه ، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلى باشا ، ولكنه طلب أن يصرح كذلك للوفد الذى ألف في أثناء ذلك من سعد زغول باشا وزملائه ليسافر إلى لندرة وباريس ، مطالبًا باستقلال مصر ، فرفض الإنكليز بتاتا ، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة في أول مارس سنة ١٩١٩ ، وفي ٦ منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الإنكليزية سعد باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا إلى مركزه ، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم في سياسة البلد ، واتهمهم بعرقلة مساعى الحكومة الإصلاحية ، وهددهم بمحاكمتهم عسكريا ، ثم قبض عليهم في مساء نفس ذلك اليوم وقرر اعتقالهم في جزيرة مالطة ، وأرسلوا إليها فعلا ، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج القطر سببا لمظاهرات في مصر وطنطا وغيرها مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين ، بل والقضاة ، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام ، ولكن حصل في بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال استعملت في أثناءها البنادق فقتل وجرح كثيرون ، في مصر وطنطا واسكندرية وغيرها ، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع ، وشكلت في الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية ، وحرق المحطات ، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون في جميع أنحاء القطر من اسكندرية إلى أسوان ، وامتدت الحركة إلى جميع المديرىات ، وبما ان الجنرال (ألنبى) كان وقتئذ في باريس صدر إليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن معينا مندوباً ساميا للحكومة الإنكليزية بدل الجنرال ونجت باشا ، وأعطى سلطة مطلقة في إدارة القطر المصرى عسكريا ومدنيا ، فعاد

مسرعاً ولكنه أراد مزج اللين بالشدة ، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى التي يحصل بجوارها تخريب في السكك الحديدية بحرقها بواسطة الطائرات ، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات الثورية في البلاد ، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القامئين بالحركة ، أصدر أمراً بإرجاع سعد باشا ورفاقه من النفي وبالتصريح لهم ولن يريد السفر إلى أوروبا ، فحصلت مظاهرات فرح كبيرة في العاصمة بهذه المناسبة ، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الإنكليزية وقتل وجرح كثيرين ، كذلك استرضى رشدي باشا بوعود (لا تعلم ما هي) حتى قبل تشكيل وزارة جديدة في ١٩ أبريل سنة ١٩١٩ دخل ضمنها عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وحسن حسيب باشا ، وجعفرولى باشا ، ومدحت يكن باشا ، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر أثناء ذلك في هذه المذكرات الصغيرة ، ولكن الذى يمكن قوله ، ان هذه الحركة لم تكن في الحسبان ، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ، ما كان أحد ليحلم به ، خصوصاً اشتراك السيدات في المظاهرات ، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين في الجامع الأزهر ، والشيخ نجيت نفسه زار بطريرك الأقباط ، وصنع الأهالى بمناسبة هذا الوثام أعلاماً جديدة وضعوا بها الصليب مع النجمة في الهلال ، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة ما عدا العلم الإنكليزى

« ومن أئى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم افندى القلعاوى الطالب في كلية جيف ، وكان قد سافر إلى مصر في أوائل صيف سنة ١٩١٤ ، ولما أعلنت الحرب مُنع من العودة مثل كثير غيره ، فقص علينا تفصيلات هذه المظاهرات بصورة أحييت الأمل في قلوبنا وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة في القدم لن تموت مطلقاً ، وأنها لا بد حاصلة على استقلالها يوماً ما »

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى الذى تألف برياسة سعد زغلول باشا موقفاً مشرفاً ، ضرب فيه المثل الأعلى في الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده ، وبرهن على مبلغ تضحيته وإنكاره لذاته في سبيل وحدة الصفوف ، فقد تألف الوفد وهو في منفاه ، وكان تأليفه في الجملة من عناصر لا يثق في إخلاصها وثباتها على النضال ، ولا في تمسكها بحقوق البلاد ، ومع ذلك ضنّ بالوحدة الوطنية أن تتصدع ، فأثر الوقوف منه موقف التأييد والتعزيد ، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه ، من الوفد وزعيمه ، كتب الفقيد عن موقفه من الوفد حين تأليفه ما يأتى : « إني أعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الإنجليز ، لو وجد منهم صدرراً رجباً ، ولا يبقى يطالب فعلاً وإخلاص حقيقى باستقلال مصر التام إلا حز بنا الحزب الوطنى ، ولكننا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق ، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد ، وتشجيعنا له ، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله ؛ وفي ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد إلى باريس ،

وهو مؤلف من عشرين عضواً تحت رئاسة سعد باشا زغلول، ولما اطلعت على خبر وصوله أسرعته بتهنئته بتلغراف هذا نصه :

Saluons en vous Patrie absente vous souhaitons plein succès.

« نحيي فيكم الوطن الغائب ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح » ، ولكن سعداً لم يجاوبني على تلغراف التهنئة الذي أرسلته إليه »

وكانت آخر رسالة للفقيد إلى الأمة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩^(١) لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز العاصمة سنة ١٨٨٢ ، كتبها من (تريتيه) Territé بسويسرا حيث كان يستشفى من مرضه قال رحمه الله :

صوت من وراء البحار

إخواني المصريين الأعزاء :

« إن الصوت الذي يناديكم اليوم لصوت منعه الظروف عن الارتفاع في صحف مصر ، من محوسب سنوات ، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادي النيل لم يكن عقبه تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية في عواصم أوروبا سواء قبل هذه الحرب أو في أثنائها أو بعدها »
« إن صوت هذا الضعيف لم يخفت يوماً واحداً ، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفه عين ، بل كان يزداد قوة ونشاطاً كلما تراكت أمامه الموانع وتكدست العقبات »
« إن هذا الصوت يناديكم اليوم من وراء البحار ليهنئ الأمة المصرية على تضافرها وتضامنها في المطالبة بحق أمنا المظلومة «مصر» لا فرق في ذلك بين أبناءها وبناتها ، مسلمين وأقباط ، مما كان له دوى في أوروبا أخرس المتهمين إياهم بالتعصب الديني ، وهم يعلمون انهم لكاذبون ، وقضى القضاء الأخير على دعوى أن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا »

« إنني لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار عند وصول هذه الأخبار المنعشة إلينا ، ولو أنها كانت تأتينا مقتضبة مبتورة حتى أصبح المصري في أوروبا على الرأس مفتخراً بمصريته أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن »

« إننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمان للماء ، لنقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة ، وهاتيك المظاهرات السلمية ، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبية قد نبت وترعرع ساقه ، ثم أزهر وظهرت ثماره الشبيهة التي قد قرب زمن جنيها ، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة ، وإرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق »

(١) نشرت بجريدة (الأفكار) عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٩

لجنى أشهى تلك الثمار ، وهو الاستقلال التام ، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ أو تواكل أو اعتماد على الغير ، لا يؤثر فيها غدر السياسيين ، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادئ عادلة ، استعملت ستاراً لإخفاء مطامع أشعبية تغريراً وتضليلاً ، للوصول إلى استعباد شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش في بلادها آمنة مطمئنة ، صديقة لسواها من الأمم ، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند لنده ، والقرن لقرنه ، طبقاً لحقوق الأمم الطبيعية وللقانون الدولي ، لكن لا تتطبروا أو تفرحوا لكل ما يصل إليكم ، حتى إذا ما تشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة ، لا تكون حالكم كالمسافر في الصحراء ، يرى السراب فيظنه واحات غناء ، فإذا ما وصل إليه لا يجده شيئاً ، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ ، وليكن دائماً أمام أعينكم ، فمنه تعلمون الحقيقة ، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لإصدار حكمكم عليها

أيها الأغزاء :

« أكتب هذه السطور اليوم وذكري ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملأ فؤادي حزناً وأسى على مصرنا العزيزة ، وما اتابها من الحوادث القاضية على استقلالها ، ولكنى أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطاً من النور اللامع ، نأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو

« فسلام عليك أيها الوطن المفدى ! سلام على النيل وواديه ! سلام على الاهرام وبانيه ! سلام على خدام مصر المخلصين ! سلام على شهداء الحرية . . . »

« محمد فريد »

تريته في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

تأثرت صحة الفقيه من استمراره في الجهاد والكفاح ، وزادت سنوات النفي ومتاعبه في اعتلال صحته ، فمرض بالاستسقاء في مارس سنة ١٩١٨ ، ولم يقعه المرض عن متابعة النضال ، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة ، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن ، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه ، ويسالم الاحتلال أو يهادنه ، حتى يستطيع العودة إلى مصر ، إذ كانت صحته تقتضى استشفاه بمناخها ، وإقامته تحت سمائها ، وقد صار حوه بالخطر على حياته من بقائه في جو أوروبا البارد ، وأن صحته لا تحتمل شتاء سنة ١٩١٩ ، ولكنه رفض نصيحتهم ، ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر عن مبادئه ، وعمل بكلمته المأثورة ، التي قالها سنة ١٩١٠ : « إننا نعرف كيف نصبر على المكار ، ولكننا لانعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا » ، وظل يجاهد ويناضل ، حتى وافاه الأجل المحتوم في برلين ، ففاضت روحه الطاهرة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، مات رحمه الله غريباً عن بلده ، نائياً عن الأهل والولد والخلان ، بعيداً عن مصر التي أحبها ، وضحى بحياته وماله وروحه من أجلها

وصل نعي الزعيم إلى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر ، ونشرت الصحف النبأ الأليم ، فعمّ الحزن أرجاء البلاد ، ونبه نعيه ضمير الشعب إلى تقدير الزعيم الراحل ، بعد أن كاد ينسى فضله ويفخر ذكره

بين أمواج الحوادث ، وأخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه في الحركة الوطنية ، ورثاه الشعراء والأدباء بقصائد ومقالات جاءت آية في البلاغة ، كما كانت فيض الإخلاص والشعور الصادق بتقدير الفقيه ، وأقيمت عدة حفلات لتأبينه

كلماتي في رثائه

شقَّ على نعي الزعيم ، وتملكني حزن شديد ، إذ فقدت فيه إمامي في الوطنية ، وشعرت بفداحة المصاب وعظم الخسارة التي حلت بالبلاد بوفاته ، في وقتٍ هي أحوج ما تكون إلى إخلاصه ، ووطنيته المنزهة عن الأهواء ، البريئة من المطامع الشخصية ، وكتبتُ أرثيه في مقالةٍ نشرت في جريدة (مصر) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩١٩ ، قلت تحت عنوان (إلى الفقيه العظيم . والرئيس الراحل الكريم) :

« اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزنا على أبر أبنائها وأكبر خدامها ، من بذل في سبيلها حياته وصحته وماله ، ووقف على خدمتها قلمه ولسانه ، وبيانه وجنانه ، مات فريد ، فانطفأ سراج وهاج طالما قرأ المصريون على ضوءه الساطع آيات الإخلاص ودروس الشجاعة والثبات ، انطفأت تلك الشعلة الوطنية الفياضة بنور المبادئ العالية ، ذهبت تلك النفس الكبيرة التي كانت تبعث في القلوب روح الثابرة والإقدام ، روح الأمل والإيمان ، روح التضحية الكبرى ، روح التفاني في خدمة الأوطان « فإليك أيها الراحل الكريم ترسل الأمة المصرية تحيات الوداع ممزوجة بالدموع والعبوات ،

وعليك تبكي الوطنية المصرية ، ومن أجلك يخفق قلب مصر حزنا وألما !

« ألا في ذمة الله من تلقيت عنه مبادئ الوطنية الأولى ، من كنت أراه في السراء والضراء ، في السفر والحضر ، تحت سماء الوطن أوفى المنفى ، رافعاً لواء الوطنية ، حاملاً في يمينه مصباح الأمل ، يسير به في كل واد ، وتحت كل سماء ، ينظر به إلى الدنيا ، فتصغر في عينه المصائب ، وتتضاءل المتاعب ، في ذمة الله من كان يغالب الدهر ويحتمل الشدائد والمصائب وقلبه مملوء قوة ويقينا ، في ذمة الله من جعل حياته كتاباً مقدساً تقرأ فيه الأمة آيات الجهاد في سبيل الوطن !

« أيها الفقيه العظيم ! في سبيل الوطن تعبت وشقيت ، في سبيله تعذبت وتعربت ، في سبيله احتملت غصاصة السجون وآلامها ، في سبيله احتملت الشدائد ، وفارقت الأهل والأبناء ، والإخوان والأصدقاء ، في سبيله أخذت تجوب الأقطار وتنتقل في بلاد الغربة ، فاحتملت هناك ما احتملت ، من تقلبات الأيام ومتاعب الحياة والحنين إلى الوطن العزيز ، كل ذلك وأنت أنت البطل العظيم الذي يرى كل شدة وكل تضحية في سبيل الوطن واجبا مقدسا

« مرت عليك ثمانية أعوام وأنت بعيد عن مصر بجسمك ، ولكنك كنت قريباً منها بقلبك ،

فما كان يحقق إلا لها ، وما كان يهتف إلا باسمها ، وما تعبت وتعذبت إلا في سبيل الدفاع عن حقوقها ، وأخيرا لم تستطع قواك البدنية أن تلاحق نفسك العظيمة ، فأضناك المرض وأعيا الداء الأطباء ، ومع ذلك كنت وأنت في شدة المرض وآلامه تتأدى باسم مصر وتهتف لها ، كنت تفكر وتكتب ، وتعمل وتجاهد ، إلى أن قضى الله أن تنتقل إلى الرفيق الأعلى ، ففي ذمة الله أيها الفقيه العظيم ! إن حياتك مثل أعلى للمجاهدين في سبيل أوطانهم ، ففي شخصك الكريم تتمثل المثابرة ، والعقيدة الوطنية الراسخة ، وفي تاريخك تتعلم الأمة فضيلة الإقدام ، وتقرأ سطور الإخلاص وانكار الذات

« فالיום تبكيك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم ، تبكيك وأنت بعيد عنها ، وتذكر وهي حزينه ذلك الصوت العالى الذى كان يرتفع من وراء البحار ، مدافعا عن حقوقها ، فيا أسقى على تلك الحياة الكبيرة التى انقضت قبل الأوان ! وواهاً لتلك الشعلة الوطنية التى أطفأها الموت وهى تضىء الأرجاء ، وترسل إلى أعماق القلوب أشعة الأمل ، فتملؤها ثباتا وإقداما !

« إيه ياربوع (صارى يار) المطة على البوسفور ، أيها الربوع التى قضى بها الفقيه الكبير شطرا من حياته فى منفاه ، وياربى سويسرا ومدائنها التى قضى بها معظم أيام جهاده ، ويا أندية جنيف وبرن وباريس ولندن والاستانة وبرلين واستوكهلم ! شاركى مصر فى حداثها ، واذكرى ذلك الراحل الكريم ، فلکم سمعت صوته على أعواد المنابر مناديا بمبادئ الحق والعدل ، مدافعا عن مصر ، يطلب لها وللشعوب الصغيرة الحرية والحياة

« إن حياتك أيها الفقيه العظيم حياة خالدة ، ستبقى نبراسا لأبناء مصر جميعا

« فسلام عليك يوم جاهدت ، ويوم تغربت ، وسلام عليك يوم انتقلت إلى جوار ربك الكريم ، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر المجاهدة فى سبيل حريتها ، سلام عليك يوم يكمل جهادها بالفوز ، وتحقق فوق ربوعها راية الاستقلال ! »
« عبد الرحمن الرافعى »

وقد نقل رفات الفقيه إلى مصر فى يونيه سنة ١٩٢٠ ، وتحققت بذلك أمنية كانت تجول فى خاطر كثير من المصريين ، ويرونها فرضا عليهم ، إذ لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها ، بعيدا عن أرض الوطن ، بعد أن ضحى بحياته من أجلها ، وجاهد بماله وروحه فى سبيلها ، وقد شهلت الأمة عناية كبرى من الوفد المصرى بنقل رفات الاثنى عشر طالبا مصرى الذين توفوا فى حادثة اصطدام القطار على الحدود النمساوية فى مارس سنة ١٩٢٠ كما سيحى بيانه ، وبادر إلى نقل جثثهم إلى مصر على نفقته ، ولكنه إلى جانب ذلك لم يفكر فى نقل رفات الزعيم الشهيد إلى مصر ، حتى قيص الله راجلا من كبار النفوس قام وحده بهذا الواجب المقدس ، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق ، وقد بأخذك الدهش من أن يؤدى هذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء ،

وكيف لم يتسابق هؤلاء إلى القيام بهذا العمل وهم أجدر به من سواهم ، ولكن هكذا قُدِّر أن يكون الحاج خليل عفيفي هو الذي يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة ، فبرهن على أنه كبير في نفسه ، كبير في وطنيته ، وقد تطوع إليها من تلقاء نفسه ، غير متأثر بإعزاز أحد ، أو ملبياً دعوة أحد ، بل لبي دعوة ضميره ، ورأى أنه لا يليق أن يبقى جثمان الزعيم العظيم بعيداً عن مصر ، فسافر إلى ألمانيا ، وتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات إلى مصر ، جزاه الله خير الجزاء وأسكنه فسيح جناته

وقد وصلت الباخرة المقلّة لرفات الزعيم إلى الإسكندرية صبيحة يوم الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٢٠ ، وشيعت جنازته في احتفال مهيب بالإسكندرية ، والقاهرة ، ودفن في مشواه الأخير بجوار السيدة نفيسة^(١)

(١) راجع في تفصيل ما تقدم كتابنا (محمد فريد - تاريخ مصر القوي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩)

الفصل الحادى عشر

محاكمات الثورة

حفل عهد الثورة بمحاكمات عدة ، حوكم فيها من نسب إليهم تأليف الجمعيات الثورية ، أو الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ورجال البوليس ، أو مقاومة السلطة القائمة بأى شكل ما وإذ كانت البلاد تحت الأحكام العرفية البريطانية ، فقد كانت المحاكمات كلها عسكرية ، وتمت أمام محاكم عسكرية بريطانية ، وقسمت السلطة العسكرية القطر إلى عدة مناطق ، لكل منها محكمة عسكرية ، وعينت فى كل منطقة ضابطا أو عدة ضباط سياسيين بريطانيين لجمع التحريات والأدلة ضد من رأيت اتهامهم فى حوادث الثورة ، وظلت المحاكمات تجرى أمام المحاكم العسكرية البريطانية ، إلى أن تألفت وزارة محمد سعيد باشا ، فانفقت مع السلطة البريطانية على وقف المحاكمات العسكرية ، وإحالة من لم يحكم عليهم من المتهمين إلى المحاكم الجنائية المصرية ، وكان معظم المحاكمات قد انتهى الفصل فيها ، على أن هذا الوقف كان مؤقتا ، كما سيبنى بيانه

قضية ديرمواس

وأهم المحاكمات أمام المحاكم العسكرية البريطانية محاكمة المتهمين فى مقتل الثمانية الضباط والجنود الإنجليز فى القطار بديروط وديرمواس^(١) يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ، وقد تقدم بيانها فى حوادث الثورة بمديرية أسيوط (ج ١ ص ١٧٠) ، وهى أشد وقائع الثورة عنفاً ، وقد بلغ عدد المتهمين فيها ٩١ شخصا ، منهم عدد من الأعيان وذوى الأملاك ، وأبنائهم وذويهم ، وثلاثة من ضباط البوليس ، وعمدة ، وشيخا بلدين ، وحمام ، ومدرس ، وأربعة من الطلبة ، وجمع من المزارعين والصناع ، وهالك أسماءهم :

- ١ - اليوزباشى أبو المجد افندى محمد الناظر نائب مأمور مركز ديروط ٢ - الملازم الأول عبده افندى ابراهيم ملاحظ بوليس مركز ديروط ٣ - الأستاذ شفيق حنا الحامى بديروط ٤ - أحمد بك قرشى أحمد من أعيان صنبو مركز ديروط ٥ - عبد العليم فولى مزارع بديروط ٦ - عبد المجيد فولى مزارع بديروط ٧ - محمد مرسى شحاته مزارع بديروط ٨ - رزق مراد عبد الله من أهالى ديروط ٩ - محمد مرسى محبوب من أهالى ديروط ١٠ - عبد الحكيم عبد الباقى من أهالى ديروط ١١ - فرغلى محمد مبارك من أهالى ديروط ١٢ - عبد اللطيف على عبد الله معاون مستشفى ديروط ١٣ - تغيان

(١) سميت قضية ديرمواس لأن معظم القتل حصل فى هذه البلدة

- سليمان حسان من أهالي المناشى ١٤ - حافظ سعد ابراهيم من أهالي ديروط ١٥ - عبد الراضى حمدان موسى من أهالي ديروط ١٦ - عبد الجابر حمدان موسى من أهالي ديروط ١٧ - عبد الباقي على حامد من أهالي ديروط ١٨ - محمد رجب من أهالي أسيوط ١٩ - عبد الله محروس فلاح بديروط ٢٠ - عبد الملك فرحات من أهالي بيلو مركز ديروط ٢١ - راغب سويفى على من أهالي ديروط ٢٢ - أبو المجد محمد عبد الله من أهالي ديروط ٢٣ - عبد العظيم عوض الله حسن من أهالي ديروط ٢٤ - محمد ابراهيم عبد الله من أهالي ديروط ٢٥ - عبد المجيد محمد صالح حامد مزارع بيلو ٢٦ - قايد حسن سلامه من ذوى الأملاك بنى حرام ٢٧ - محمد قايد حسن شيخ بلد بنى حرام ٢٨ - عبد الملك سليم ابراهيم شيال بديروط ٢٩ - عبد العال عمر مزارع بديروط ٣٠ - راغب عبد العال هلال من أهالي ديروط ٣١ - سعيد محمد سعيد خباز بديروط ٣٢ - مصطفى مسعود حسنين مزارع بديروط ٣٣ - أحمد مفتاح أحمد من أهالي ديروط ٣٤ - محمود مفتاح أحمد من أهالي ديروط ٣٥ - عبد الدايم عبد الرحيم من أهالي ديروط ٣٦ - محمد هلالى اسماعيل من أهالي ديروط ٣٧ - عبد الناصر منصور دلال مساحه بنى حرام ٣٨ - محمد على مكادى صانع بحرف سرحان ٣٩ - عبد العليم خليفة من أهالي ديروط ٤٠ - خليل أبو زيد على (نجل أبو زيد بك على) خريج كلية الزراعة بجامعة لندن من دير مواس ، ولم يكن مضى على حضوره من إنجلترا غير أيام معدودة ٤١ - محمد أبو زيد على من أعيان دير مواس (شقيق السابق) ٤٢ - عبد الملك أبو زيد على من أعيان دير مواس (شقيق السابقين) ٤٣ - عبد الرحمن حسن محمود من أعيان دير مواس ٤٤ - محمد حسن محمود من أعيان دير مواس ٤٥ - عبد الباقي موسى طالب بدير مواس ٤٦ - محمد على محمود من أعيان دير مواس ٤٧ - مصطفى افندى حمى ملاحظ بوليس دير مواس ٤٨ - عمر أبو زيد قايد من أعيان دير مواس ٤٩ - عبد العزيز عثمان شرابى من أهالي دير مواس ٥٠ - أحمد ابراهيم موسى الصعيدي تاجر بأوتيج ٥١ - عباس عبد العال البحيرى خفير رى بدير مواس ٥٢ - عباس عبد العال الفلاح ٥٣ - فريد عياد طالب ٥٤ - نجيب جرس طالب ٥٥ - عبد المنعم سليم طالب ٥٦ - عبد الوهاب محمد قايد من دير مواس ٥٧ - أحمد عثمان من دير مواس ٥٨ - أحمد محمد ابراهيم مزارع بدير مواس ٥٩ - عبد الجابر أبو العلاء بدير مواس ٦٠ - الشيخ زرد محمد ناظر مدرسة دير مواس الأولية ٦١ - اسماعيل الدباح من أهالي دير مواس ٦٢ - على جنيدى محمد من أهالي دير مواس ٦٣ - عبد الرحمن مصطفى عمدة دير مواس ٦٤ - عبد العزيز عنتر محمد بن شيخ دير مواس ٦٥ - عبد الرشيد أبو زيد نجل عمدة الحسايبه ٦٦ - عبد المنعم عبد الجليل خفير بدير مواس ٦٧ - كامل حنا عبد السيد من ذوى الأملاك بدير مواس ٦٨ - هلالى على منصور من أهالي دير مواس ٦٩ - زهران دكرورى من أهالي

ديرمواس ٧٠ - عبد العزيز عبد السلام مزارع بديرمواس ٧١ - بدر عبد الصمد مدفعى سابق
بديرمواس ٧٢ - قاسم محمد قايد ٧٣ - حسان مشرقى من أهالى ديروط ٧٤ - أبو القمصان من
أهالى ديروط ٧٥ - ثابت السيد الطباخ من أهالى ديروط ٧٦ - محمود أبو العلاء مزارع ٧٧ - سيف
أحمد عبد الله الغرابى ٧٨ - محمد جاد بديرمواس ٧٩ - هلالى جنىدى مزارع بديرمواس
٨٠ - عبد السلام أبو العلاء من بنى عمران ٨١ - عبدالعال أبو زيد احمد خفير بنى عمران ٨٢ - محمد
حسين من منفلوط ٨٣ - محمد ابراهيم عبيد من منفلوط ٨٤ - محمد احمد نصار (توفى قبل المحاكمة)
٨٥ - عطية ابراهيم توفى قبل المحاكمة ٨٦ - منادوى ابراهيم وكيل شيخ خفر ديرومواس ٨٧ - محمد
ابراهيم خفير ديرومواس ٨٨ - عبد النعيم عبد السميع خفير ديرومواس ٨٩ - عبد الحفيظ محمود من
أهالى ديرومواس ٩٠ - أحمد خليل ابراهيم شيخ خفر سابق بديرمواس ٩١ - محظوظ جاد

وكانت تهمتهم التى قدموا بها إلى المحكمة أنهم فى يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ بديروط وديرمواس
قتلوا أو ساعدوا على قتل بعض الضباط والجنود البريطانيين بالقطار ، وأنهم تجمروا مسلحين بالنبايت
والعصى والطوب وأسلحة أخرى بقصد مهاجمة البريطانيين الذين قد يوجدون فى القطار عند وصوله إلى
ديروط وديرمواس

وبدأ نظر هذه القضية أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا التى انعقدت بأسبوط ابتداء من يوم
١٧ مايو سنة ١٩١٩ ، وكانت مؤلفة من سبعة أعضاء من ضباط الجيش البريطانى ، برئاسة اللفتنت كولونل
دونس Downes ، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والإنجليز ، وسمعت المحكمة
شهادة ٥١ شاهد إثبات ، ونحو ١٥٥ شاهد نفي ، وانتهت المحاكمة يوم ١٩ يونيه

الحكم

وقضت المحكمة بالإعدام على واحد وخمسين شخصاً ، وعفا القائد العام عن واحد منهم ، وعدّل
عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة بالنسبة لعشرة ، وبعد وساطة رئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) عدّلها
أيضاً بالنسبة لستة آخرين ، ونفذ حكم الإعدام فى الباقين ، وعددهم ٣٤ أربعة وثلاثون ، بالتفصيل الآتى :

المحكوم عليهم بالإعدام ، عددهم ٥١ ، وهم

١ - عبد العليم فولى ٢ - عبد المجيد فولى ٣ - محمد مرسى شحاته ٤ - رزق مراد عبد الله
(سنه ٧٠ سنة وأوصت المحكمة بالففو عنه وعدّل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٥ - محمد مرسى

- محبوب ٦ - عبد الحكيم عبد الباقي ٧ - فرعلى محمد مبارك ٨ - عبد اللطيف على عبد الله
٩ - تعيان سليمان حسان ١٠ - حافظ سعد ابراهيم (عدّل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ١١ - عبدالراضي
حمدان موسى (عدّل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ١٢ - عبد الجابر حمدان موسى ١٣ - عبد الباقي
على حامد ١٤ - عبد الله محروس ١٥ - عبد الملك فرحات ١٦ - راغب سويبي على ١٧ - أبوالمجد
محمد عبد الله ١٨ - عبد العظيم عوض الله حسن (عدّل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ١٩ - عبد الملك
سليم ابراهيم ٢٠ - راغب عبد العال هلال ٢١ - احمد مفتاح احمد (عدّل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة)
٢٢ - محمود مفتاح احمد (سنه ١٨ سنة ، وأوصت المحكمة بالعتو عنه ، ومع ذلك عدّل إلى الأشغال الشاقة
المؤبدة) ٢٣ - عبد الدايم عبد الرحيم ٢٤ - محمد هلالى اسماعيل (عدّل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة)
٢٥ - محمد على مكادى ٢٦ - خليل أبو زيد على (خريج جامعة لندن) ٢٧ - محمد أبو زيد على
(عدّل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٨ - عبد الملك أبو زيد على (أنفى القائد العام الحكم بالنسبة له
وعفا عنه) ٢٩ - عبد الرحمن حسن محمود ٣٠ - محمد حسن محمود (عدّل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة)
٣١ - محمد على محمود (عدّل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٢ - عمر أبو زيد قايد (عدّل إلى الأشغال
الشاقة المؤبدة) ٣٣ - عبد العزيز عثمان شرابى ٣٤ - احمد ابراهيم موسى الصعيدي ٣٥ - عباس
عبد العال البحيرى ٣٦ - عباس عبد العال الفلاح ٣٧ - عبد الوهاب محمد قايد (عدّل إلى الأشغال
الشاقة المؤبدة) ٣٨ - احمد عثمان ٣٩ - احمد محمد ابراهيم ٤٠ - عبد الجابر أبو العالا ٤١ - اسماعيل
الدباح ٤٢ - على جنيدى محمد (عدّل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٣ - عبد المنعم عبد الجليل (عدّل
إلى الأشغال الشاقة ٥ سنوات) ٤٤ - قاسم محمد قايد ٤٥ - حسان مشرقى (طلبت المحكمة العفو عنه
لصغر سنه وعدّل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٦ - محمد أبو العالا ٤٧ - سيف احمد عبد الله
الغرابى ٤٨ - محمد جاد (عدّل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٤٩ - هلالى جنيدى ٥٠ - عبد السلام
أبو العالا ٥١ - محمد ابراهيم عبيد

أحكام أخرى فى القضية

وحكم على أبوالمجد افندى محمد الناظر نائب المأمور ومصطفى افندى حلمى ملاحظ بوليس ديرمواس
بالحبس سنتين ، وبجلد عبد العال عمر عشر جلدات ، وعلى عبد العزيز عنتر محمدين ، وعبد الرشيد أبو زيد
بغرامة ٤٥ جنيه أو الحبس ستة شهور ، وبراءة الباقين

قضية مأمور بندر أسيوط

وحوكم البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط أمام المحكمة العسكرية بأسيوط لاتهامه بالتحريض
على مهاجمة البريطانيين وتسليحه الثوار ببندق البوليس والخفر يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩ ، أى يوم الهجوم

الذى وقع ضد الحامية للبريطانية ، وقد دفع التهمة عن نفسه بأن جموع المتظاهرين هاجموا البندر فى هذا اليوم ، وطلبوا منه تسليمهم أسلحة البوليس والخبراء ، فاتصل تليفونياً بالمدير (محمد علام باشا) فنصح له بعدم مقاومتهم فتركهم يقتحمون البندر واستولوا على الأسلحة ، واستشهد على هذه الواقعة بالمدير ، ولكن جاءت شهادة المدير على غير ما أكده المأمور ، وما دلت عليه القرائن ، وأضيف إلى شهادتهما شهادة بعض المرتزقة الذين تصيدتهم السلطة العسكرية ، فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالإعدام ، وكان من خيار الموظفين استقامة وأخلاقاً ، وقامت وفود عدة من أسبوط إلى القاهرة لتخفيف الحكم عنه ، ولكن ذهبت مساعيهم عبثاً ، وصدق القائد العام على حكم الإعدام ، ونفذ فيه رمياً بالرصاص يوم الثلاثاء ١٠ يونيه سنة ١٩١٩

قضية الواسطى

حوكم المتهمون بقتل المستر آرثر سميث من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية فى القطار عند وصوله إلى الواسطى يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ (انظر ج ١ ص ١٦٨) ، أمام محكمة عسكرية عقدت بالواسطى فى شهر يونيه ، وكانت هذه القضية من أهم القضايا ، ووقائعها تشبه بعض الشبه وقائع ديروط وديرمواس ، وقدم فيها للمحاكمة أحد عشر شخصاً ، اتهم منهم ثمانية بارتكاب القتل ، وهم : أمين عبد القادر . عبد السيد شحاته . محمد شحاته . محمد ابراهيم خالد . بدوى الديب . عبد الجواد جابر . عبد الله أبوزيد . عبد المحسن خالد ، واتهم ثلاثة آخرون بمساعدة القاتلين ومشاركتهم فى الجريمة ، وهم : أمين بك الريدى . السيد خالد . جابر ابراهيم

وقد حكم فى هذه القضية (بعد تعديل القائد العام) بالإعدام على كل من : عبد السيد شحاته . أمين عبد القادر . عبد الله أبوزيد . ونفذ فيهم الحكم ، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على أمين بك الريدى ، وبها لمدة خمس عشرة سنة على بدوى الديب ، وبراءة الباقين

قضية « شلش »

هى قضية الهجوم على إحدى البواخر النيلية التى كانت تقلّ النجديات البريطانية إلى أسبوط ، وقد وقع هذا الهجوم تجاه بلدة « شلش » بمركز ديروط كما تقدم بيانه فى الفصل السادس (ج ١ ص ١٧١) ، وكان من المتهمين فيها : زين قرشى ، واحمد قرشى ، والأستاذ شفيق حنا ، والبكباشى عبد السلام فهمى ، وقد حكم فيها بالأشغال الشاقة عشر سنوات على زين قرشى ، وبراءة الباقين

قضية « صنبو »

هي قضية الهجوم الثالث على البواخر النيلية الذي تقدم بيانه (ج ١ ص ١٧١) ، وقد كان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة « صنبو » بمركز ديروط ، ولذلك عرفت بقضية « صنبو » ، وقد حكم فيها بالسجن أربع سنوات على الملازم الأول محمد حسين احمد السبع

قضية ملوى

حوكم فيها كل من : احمد لطفى محام بملوى . (الدكتور) محمد أبو زيد تونى طالب ثانوى . محمد حشمت طالب ثانوى . عبد الهادى عبد الرحمن سالم طالب ثانوى . حسين حافظ سالم طالب ثانوى . احمد محمود السلامونى طالب . احمد الفخرانى تاجر بملوى . جبالى عزام من أهالى ملوى . محمد على صاحب مطعم بملوى . درويش مصطفى من أهالى ملوى . محمد سعد الوردانى من أهالى ملوى . اسماعيل الوردانى تاجر بملوى . عباس احمد تاجر بملوى ، وقد اتهموا بتأليف جمعية سرية للتحريض على قطع السكك الحديدية وتخريب الأملاك الحكومية ، والتحريض على المظاهرات وعلى قتل بعض الإنجليز ، ونظرت قضيتهم أمام المحكمة العليا العسكرية بأسيوط ، وقضى فيها بالإعدام على كل من : درويش مصطفى . محمد سعد الوردانى . اسماعيل الوردانى ، ونفذ فيهم الحكم ، وبالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات على كل من محمد على . عباس احمد . وبراءة الباقين

قضية المنيا

ونظرت محكمة عسكرية أخرى فى المنيا قضية كل من الدكتور محمود عبد الرازق بك ، وتوفيق بك اسماعيل . والأستاذ رياض الجمل المحامى . والشيخ احمد حتاته المحامى الشرعى . وحسن على طراف . ومحمد رحى ، وهم من أعضاء اللجنة الوطنية التى تألفت بالمنيا فى إبان الثورة للمحافظة على الأمن والنظام ، وكانت تهمتهم أنهم اغتصبوا سلطة الحكومة ، وتفرع عن هذه التهمة الأساسية عدة تهم أخرى ، واستمرت المحاكمة عدة أيام ، وحكم فيها (بعد تعديل الحكم) بالسجن ١٥ سنة على الشيخ احمد حتاته و ١٠ سنوات على الأستاذ رياض الجمل وثلاث سنوات على الدكتور محمود عبد الرازق بك ، وستين على توفيق بك اسماعيل مع تغريمه ألف جنيه . وسنة على حسن على طراف مع تغريمه ٥٠٠ جنيه . وستة أشهر على محمد رحى مع تغريمه ٥٠٠ جنيه

وانتحر محمد بك حمدى وكيل المديرية فى سجنه ، إذ يئس من أن يأخذ العدل مجراه ، فأثر الموت على محاكمة مزيفة

قضية فاقوس

وحوكم جماعة من أعيان فاقوس إذ نسب إليهم التحريض والاشتراك في الاضطرابات التي وقعت في فاقوس من ١٥ مارس إلى ٢١ منه ، وأدت إلى تدمير الخط الحديدي والكوبرى المقام على ترعة البحر ومهاجمة المركز والاستيلاء على ما فيه من السلاح ، والتجمهر ، واتهم فيها كل من : سليمان بك مصطفى خليل . محمد على المستى . عبد العزيز عبدون . السيد الاسكندراني . محمد غنيم عبدون . حسن عبدون . على بك مصطفى خليل . عيداروس زيد جمعه ، وحكم بالإعدام على الأول واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وحكم (بعد تعديل الحكم) على الثاني والرابع بالسجن ثلاث سنوات . وعلى الثالث والخامس بالسجن خمس سنوات ، وبراءة الباقين

قضية رشيد

تقدم الكلام في الفصل السادس (ج ١ ص ١٦٠) عن الحوادث التي وقعت في رشيد يوم ١٧ مارس سنة ١٩١٩ واعتقال تسعين شخصاً من أهلها ممن اتهموا في هذه الحوادث بإحراق المركز وتخريب السكة الحديدية والاعتداء على المأمور والتجمهر ، وقد أحيل ستون منهم الى محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بالإسكندرية في شهر ابريل . وانتهت المحاكمة بالحكم على أربعة وأربعين منهم بالأشغال الشاقة أو الحبس لمدة تتراوح بين خمس سنوات وسنة أو أقل ، وهاك أسماء المحكوم عليهم وبيان الأحكام الصادرة عليهم : المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن تهمة تخريب السكة الحديدية : عبد العزيز محمد سمك طالب والآن تاجر رشيد . محمود الطويل . أحمد خليل كرات . محمد ماضي . أبو النصر طيخة . سعد محمد عبد العال الأشقر . أحمد البرزم . محمد محمد كونة . عبده المنفلوطى . محمد الخضر حى المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات : مصطفى الإييارى . أحمد زيدان المباريدى . محمد زردق . بسيونى عطا . أحمد الزهار . محمد عزمى الصياد (طالب) . على على الرزى . حسين الكسبرى على على أبو سليم . على على دياب . محمد محمد البحرى . فرج فرج أبو دياب . عبد الفتاح ترك المحكوم عليهم بالحبس سنة : عبد الحميد سمك تاجر . عبده القرزق تاجر . السيد منسى تاجر . حسن على الفشن

المحكوم عليهم بالحبس لأقل من سنة : محمد محمد سمك تاجر وعضو المجلس المحلى . مرسى نجيب القرزق تاجر . عبد الحكيم الجارم تاجر وموظف الآن بينك مصر . عبد المحسن شهاب تاجر . أحمد حراز تاجر . عبد الحليم جبرى تاجر . رائف كمال فضلى . سيد احمد احمد بريش . محمود ابراهيم مجلان . ابراهيم الدنف . على الأنكة . محمد على الفشن . عبده السيد . جمعه يوسف مراد . محمد العيونى . على فايد . حسن البربرى

قضية قليوب

حوكم المتهمون بحوادث تخريب محطة قليوب وخلع قضبان السكك الحديدية بها يوم ١٥ مارس ، وقد تمت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية عقدت جلساتها بالقاهرة يوم ٣ ابريل والأيام التالية ، وانتهت المحاكمة يوم ١٠ ابريل ببراءة عبد الفتاح أحمد عبد الرحمن . وعبد الحميد اسماعيل أبو زهرة . وبمعاينة كل من :
١ - ابراهيم الأقطش بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات ٢ - عبد الرحمن ابراهيم عبدالدايم ٣ - سعيد أبو العز ٤ - عبد الباقي على عبد الباقي ٥ - إمام على الشرشبي ٦ - محمد حسنين يونس ٧ - حمزة أحمد هلال بالأشغال الشاقة خمس سنوات ٨ - متبولي السيد أبو حور ٩ - يحيى مصطفى عبد التواب بالأشغال الشاقة ١٢ سنة

وقد خفف القائد العام لقسم القاهرة العقوبة المحكوم بها على كل من عبد الرحمن ابراهيم عبدالدايم وسعيد أبو العز . وعبد الباقي على عبد الباقي . ومحمد حسنين يونس . وحمزة أحمد هلال . فجعلها السجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات

وحوكم يحيى مصطفى عبد التواب بتهمة قتله جنديا بريطانيا بقليوب يوم ١٥ مارس ، فحكم عليه بالإعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم ١٩ مايو

قضايا أخرى

نذكر فيما يلي خلاصة الأحكام الصادرة في قضايا أخرى من قضايا الثورة

في القاهرة

حكم بالأشغال الشاقة خمس سنوات على محمد رفعت الميزاني بتهمة أنه ألقى خطاباً مهيجاً يوم ١٢ ابريل وقد عدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة لمدة سنة

وحكم على عثمان منصور بالأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة أنه خلع مجلات الترام في مصر الجديدة (هليوبوليس) يوم ١٦ مارس ، وعدله القائد العام إلى الحبس لمدة سنتين

وحكم على محمد أمين رأفت بالحبس سبع سنوات بتهمة أنه حصّل مالا لجمعية « اليد السوداء » في السكة الحديدية يوم ٣٠ مارس . وعلى أحمد مصطفى حنفي بالأشغال الشاقة خمس سنوات بنفس التهمة ، وعدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات

وحكم على رفائيل سليمان بالسجن سنة بتهمة أنه اشترى أسلحة في نفيشة
وحكم على علي معوض بالسجن ١٥ سنة بتهمة أنه قاد جماعة من الإرهابيين وتهدد الأوروبيين بالقتل ،
وعدل الحكم إلى ثماني سنوات

وحكم على محمد حسن الجزاوى بالسجن أربعة أشهر بتهمة أنه أتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الثورة

وحكم على محمد فؤاد عفت بالسجن ثمانية أشهر بتهمة أنه أتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الإضراب

وحكم على يوسف عبد الغفار بالأشغال الشاقة عشر سنوات بتهمة أنه حرّض على الثورة وحرّض موظفي الحكومة على الإضراب . وعدل الحكم إلى سبع سنوات

وحكم على ابراهيم محمد العطار بالأشغال الشاقة ٢٠ سنة ، ثم خفض إلى ١٥ بتهمة أنه ضرب موظفا بالسكة الحديدية ، وضرب صف ضابط بريطاني

وحكم على على حسن سليمان بالأشغال الشاقة سنتين بتهمة أنه حاول شراء أسلحة نارية في معسكر الأهرام

وحكم على محمد على وعلى غنيم وحسين محمد بالأشغال الشاقة سنتين ، ثم خفض إلى سنة لمحاولتهما شراء أسلحة نارية بالحوامدية

وحكم على عبد الحميد حسن بالأشغال الشاقة ١٥ سنة وخفض إلى عشر لطلبه مالا للجمعية «اليد السوداء» وضبط سلاح معه

وحكم على محمد صدق أحد موظفي السكة الحديدية بالحبس سبع سنوات بتهمة أنه أتلف عمداً صهرينجاً بقصد تعطيل المواصلات في بولاق يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩

وحكم ابراهيم الياهو أحد رجال البوليس السرى ، بتهمة أنه قتل غلاما وشرع في قتل رجل يوم ١٤ مايو سنة ١٩١٩ ، بأن أطلق عليهما الرصاص من مسدسه في حي اليهود على اثر حفر خندق في الشارع ، وكان المتهم يعمل كمرشد لدورية من الجنود البريطانيين ، ثم أطلق سراجه بعد محاكمة طويلة ، بحجة أنه لم يثبت عليه أنه سبب وفاة الجنى عليه ، وأنه كان يدافع عن نفسه

وعدا ما تقدم ، نظرت المحاكم الجزئية العسكرية عدداً كبيراً من القضايا حكم فيها بالحبس مدداً لم تزد على سنتين

في الإسكندرية

حكم على احمد محمد عمر بالأشغال الشاقة ١٢ سنة بتهمة أنه أمر بصنع أربعة آلاف كرة من الحديد لمهاجمة الجنود ، وأنه فتح في هذه الكرات ثقوبا لتركب في عصي ، وأنه ينتسب إلى جمعية عرفت باسم «جمعية العمال» ، واتهم رئيس الجمعية ووكيلها وسكرتيرها بإخفاء هذه المؤامرة ، وحكم على كل منهم بالحبس سنتين ونصف سنة

في الغربية

حكم على مصطفى شيداوى من كفر الشيخ بالإعدام بتهمة أنه أطلق الرصاص على شخص أدى شهادة أمام المحكمة العسكرية ، وقد شفى المصاب من جراحه
وحكم على ابراهيم شلبي بالإعدام فى حوادث سمنود التى وقعت يوم ١٨ مارس ، وقتل فيها الملازم الأول ابراهيم محمد عمار ملاحظ بوليس سمنود (ج ١ ص ١٦٢) ، وقد اتهم المذكور بقتله ونفذ فيه الحكم
وحكم على احمد يوسف عاشور بالإعدام بتهمة أنه أطلق النار على الجنود البريطانيين فى كفر الشيخ
وقد عدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة
وحوكم رؤساء مظاهرات كفر الشيخ التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩ أمام محكمة عسكرية بريطانية
عقدت بطنطا وحكمت عليهم بالحبس ستة أشهر

فى أسيوط والمنيا وبنى سويف

حكم على مصطفى فرويز بالحبس ثمانى سنوات والجلد ٤٠ جلدة وعدل القائد العام الحبس إلى ثلاث سنوات بتهمة أنه اشترك يوم ٢٣ مارس بأسيوط فى مظاهرة تقلد فيها المتظاهرون السلاح وهدد مفتش الداخلية بالقتل
وحوكم الأستاذ محمود بسيونى (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد) بتهمة التحريض على الثورة وحكم ببراءته
وحوكم عبد العزيز افندى النحاس معاون البوليس بتهمة توزيع أوراق ثورية بأسيوط يوم ٢١ أبريل
وحكم ببراءته
وحكم على الاستاذ محمد نجيب سرى بالحبس خمس عشرة سنة بتهمة التحريض على قلب نظام الحكومة
وحكم على احمد افندى محمد أنيس ناظر مدرسة أبو قرقاص بالأشغال الشاقة المؤبدة بتهمة أنه حرض جماعة من الثوار على قتل الإنجليز من يوم ١٦ مارس إلى ١٩ منه ، ويدخل فى هذه المدة اليوم الذى وقعت فيه حادثة ديروط ودير مواس
وحكم على الباشجاويز محمد عبد العظيم بالحبس ثمانى سنوات ، والوصول سيد حجاج بالحبس أربع سنوات ، بتهمة أن أولها أدخل بالواجبات العسكرية ، والثانى حرض الجمهور على الشعب فى أسيوط ، وعدل القائد العام الحكم إلى خمس سنوات للأول ، وستين للثانى ، بسبب أن مسلكما كان بناء على أوامر مأمور البندر الذى حكم عليه بالإعدام

وحكم على ابراهيم افندى شاكر ملاحظ بوليس نقطة (مطاي) بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة
وعلى سيد افندى ابراهيم معاون الإدارة بها بالأشغال الشاقة مدة اثنتى عشرة سنة ، بتهمة أنهما حرضا الأهلين
على الاعتداء على الجنود البريطانيين وتدمير السكة الحديدية فى منشأة مطاي من يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩
إلى ٢٠ منه

وحكم على احمد هندى ونور الدين وحافظ سعودى من أهالى مطاي ، الأول والثانى ، بالسجن خمس
سنوات ، والثالث بالسجن ثلاث سنوات ، بتهمة تخريب محطة مطاي

وحكم على عبد العليم ابراهيم عمدة المنصورة (المنيا) بالحبس خمس سنوات وغرامة مائة جنيه بتهمة أنه
حرض أهل بلده على التظاهر بين ١٩ و ٢٠ مارس ، وجاء بهم فعلا إلى المنيا لهذا الغرض ، وحكم على
كثيرين بالحبس مدداً تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات لاتهمهم بأعمال الشغب
وحكم على محمد عبد الوهاب بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات بتهمة أنه فى يوم ٢٥ أبريل
حرض مستخدمى السكة الحديدية على الإضراب وإغلاق الأمن العام ، وأنه مرسل خصيصاً لهذا
الغرض من القاهرة

وحكم على جاد دياب بالأشغال الشاقة المؤبدة وعدلها القائد العام إلى ١٥ سنة بتهمة أنه ألقى خطاباً
مهيبة ، وأذاع منشورات لجمعية « اليد السوداء » وحض على مهاجمة الجنود البريطانيين فى أبو قرقاص ،
وعلى حسين خليفة بالأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة اشتراكه فى الشغب بالمنيا يوم ٢٦ مارس ، وعدل
القائد العام الحكم إلى الحبس سنتين

وفى بنى سويف حكم على محمد احمد بهاء بالإعدام لأنه حاول تحطيم قطار عسكري بجوار الواسطى
وحكم على شخصين بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات ، وعلى أربعة آخرين بالحبس خمس
سنوات بتهمة إلقاءهم خطبا تنطوى على التحريض على الثورة ، وذلك بين ١٨ مارس و ٢٥ منه ، وعدل
القائد العام الحكم إلى سنتين

وحكم على على بيومى وابنه توفيق بالأشغال الشاقة عشر سنوات للأول ، وسبع سنوات للثانى بتهمة
اعتدائهما بضرب أحد الجنود ، وعدل القائد العام الحكم إلى خمس سنوات للأول وسنتين للثانى
وعلى محمد مرزوق ، وسيد على عيسى ، بالأشغال الشاقة عشر سنوات وعشرين جلدة لإطلاقهما
النار على الجنود

فى كوم امبو

وحكم على حامد حسين بالحبس اثنتى عشرة سنة عدلها القائد العام إلى خمس بتهمة أنه حرض الجمهور
على الثورة ، وهدد ضابطا بريطانيا ، وحاول إغراء « مراسلته » السودانى على ترك خدمته

قضية عبد الرحمن فهمى بك ومن معه

قلنا انه لما تألفت وزارة محمد سعيد باشا اتفقت مع السلطة البريطانية في يولييه سنة ١٩١٩ على وقف المحاكمات العسكرية ، وإحالة من لم يحكم عليهم بعد من المتهمين إلى المحاكم الجنائية الوطنية ، ولقد كان هذا الوقف مؤقتا ، إذ ان المحكمة العسكرية عادت إلى العمل بعد انقضاء عام على هذا الاتفاق ، وذلك في قضية المؤامرة الكبرى التي اتهم فيها عبد الرحمن فهمى بك وآخرون ، وحوكموا في شهر يولييه - أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت هذه القضية من أكبر المحاكمات في عهد الثورة

وقد يتساءل الإنسان عن السبب الذي من أجله عادت السلطات البريطانية إلى المحاكمات العسكرية بعد أن اتفقت مع الحكومة على وقفها ، ومضى عام على هذا الاتفاق وأغلب الظن أنها لم تطمئن إلى المحاكم المصرية في أن تأخذ عناصر الثورة بالشدّة والقسوة التي تتبغها ، فرجعت إلى محاكمها العسكرية ، وهذا ولا شك مما يشرف قضاءنا المصري

ولقد أرادت من اتهام عبد الرحمن فهمى بك ومن معه أن تحيط بالعناصر التي تراها أكثر نشاطا في الحركة الثورية ، فتقضى عليها من طريق المحكمة ، وأرادت من ناحية أخرى أن تؤثر في سير المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر^(١) ، وفي نفسية الأمة عامة بإزاء هذه المفاوضات وإزاء مشروع المعاهدة بين مصر وانجلترا (مشروع ملنر) ، فليس يخفى أن الدعوة إلى هذه المفاوضات بدأت في شهر مايو سنة ١٩٢٠ ، وسافر الوفد إلى لندن للمفاوضة مع لجنة ملنر في يونيه ، وانتهت المفاوضات بعرض مشروع ملنر على الوفد في أغسطس من هذه السنة ، ورأى الوفد أن يستشير الأمة في هذا المشروع ، فحدثت الاستشارة في شهر سبتمبر ، ومن غريب الملاحظات أن تحقيق السلطة العسكرية في قضية عبد الرحمن فهمى بك بدأ أيضا في مايو سنة ١٩٢٠ ، وأحيل المتهمون إلى المحكمة العسكرية التي انعقدت في يولييه ، واستمرت المحاكمة نحو ثلاثة أشهر حتى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت المحاكمة على أشدها في الوقت الذي عرض فيه مشروع ملنر على الوفد ثم على الأمة ، وهذا ولا شك لم يكن من قبيل المصادفات ، بل هي ملائمتان وتدابير ، تدل على أن الغرض السياسي من هذه المحاكمة هو التأثير في سير المفاوضات لحمل جمهرة الرأي العام على التساهل في أمر مشروع ملنر وقبوله ، تخلصاً من وطأة الأحكام العرفية والمحاكمات العسكرية التي كانت تهدد كل مشغل بالحركة الوطنية ، وقد كانت هذه المحاكمة ، وما أحاطها من ظروف الرهبة ، والقلق على مصير المتهمين ، من العوامل التي مالت بالكثيرين إلى قبول المشروع في مجموعه ، لأن مثل هذه المحاكمة ، فضلا عن وجود الاحتلال البريطاني ، وقيام الأحكام العرفية في البلاد - كل ذلك كان من وسائل الإكراه التي وقعت على البلاد حين عرض المشروع عليها

(١) سيرد الكلام عن هذه المفاوضات في الفصل الثالث عشر

أما موضوع هذه القضية فهو أن السلطة العسكرية اتهمت في مايو سنة ١٩٢٠ عبد الرحمن فهمى بك وسبعة وعشرين معه بأنهم أعضاء في جماعة سميت «جمعية الانتقام» كان الغرض منها خلع عظمة السلطان وقلب حكومته والتخريض على العصيان والقتل ، وقام الاتهام على شهادة شخص يدعى عبد الظاهر السماوطى ، قيل إنه كان ضمن أعضاء الجمعية وخانهم وأفشى سرهم ، والواقع أنه جاسوس مأجور ، وبلغ عدد المتهمين في هذه القضية ثمانية وعشرين وهم : عبد الرحمن فهمى بك . على هنداوى طالب بالأزهر . محمد لطفى المسلمى طالب حقوق . حسنى الشنتاوى طالب ثانوى . توفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط . محمد حلمى الجيار طالب طب . منير جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الأقباط . حامد المليجى صحفى . ابراهيم عبد الهادى طالب حقوق . محمود عبد السلام مدرس . كامل احمد ثابت خريج الحقوق . كامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق . عبد الحليم عابدين طالب حقوق . محمد ابراهيم سليمان طالب بمعهد الإسكندرية . محمد عبد الرحمن الجدبلى خريج القضاء الشرعى . محمد سامى سكرتير الأمير محمد داود . ياقوت عبد النبي طالب ثانوى . عبد العزيز حسن هندى طالب ثانوى . محمد يوسف . قرياقص ميخائيل صحفى . صالح حسن شلبى . محمد الميرغنى النجار . حافظ محمود عواد مزارع . محمد حسن البشبيشى الحامى . محمد المصليحى طالب بالجامع الأحمدي . عاذر غبريال . ناشد غبريال . أنيس سليمان عامل بالسكك الحديدية بالسويس

وقد حوكموا أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا مؤلفة من خمسة ضباط برئاسة البريجدير جنرال لوصون ، وكان القاضى المستشار المستر ثورب من قضاة المحاكم الوطنية ، وتولى رفع الدعوى العمومية المستر مكسويل ، ودافع عن المتهمين جمع كبير من الحامين المصريين والإنجليز

عقدت المحكمة جلساتها بقاعة الجلسات الكبرى بمحكمة الاستئناف الوطنية ، وبدأت في نظر القضية يوم الثلاثاء ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٠ ، واختصت بأعظم قسط من اهتمام الرأى العام ، وفاضت الصحف بتفاصيل المحاكمة ، وكانت حديث الناس في المحافل والمجالس والمقاهى والأندية ، وظلت المحكمة العسكرية تنظر القضية وتعقد جلساتها نحو ثلاثة أشهر حتى يوم ٦ أكتوبر ، حيث أعلنت انتهاء المحاكمة وبراءة منير جرجس عبد الشهيد ، وأنيس سليمان وقرياقص ميخائيل ومحمد الميرغنى وإدانة الباقين ، وعرض الحكم على القائد العام للتصديق عليه ولم تعلن الأحكام إلا في فبراير سنة ١٩٢١ ، وهى كما يأتى :

(عبد الرحمن فهمى بك) حكم عليه بالإعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة — (حامد المليجى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة — (محمود عبد السلام) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة — (محمد يوسف) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة — (محمد حسن البشبيشى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة

(محمد لطفي السامى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة - (على هنداوى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
(حسنى الشنتناوى) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن ١٢ سنة - (توفيق صليب) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن ١٢ سنة - (ابراهيم عبد الهادى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ٢٥٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٢ سنة - (كامل جرجس عبد الشهيد) حكم عليه بالسجن ٥ سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ثلاث سنوات - (عبد الحليم عابدين) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٠ سنوات - (محمد ابراهيم سليمان) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن خمس سنوات - (محمد عبد الرحمن الجديلي) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٠ سنوات - (محمد سامى) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن خمس سنوات - (ياقوت عبد النبى) حكم عليه بالسجن عشرين سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن اثنتى عشرة سنة - (عبد العزيز حسن هندى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن عشر سنوات - (صالح حسن شلبى) حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل إلى سنتين - (حافظ محمود عواد) حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل إلى سنتين - (عازر غبريال) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن خمس سنوات - (محمد المصلىحى) حكم عليه بالسجن خمس سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ثلاث سنوات - (محمد حلمى الجيار) حكم عليه بالسجن خمس عشرة سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن عشر سنوات

هذا ، ويلاحظ أن المحكوم عليهم بغير الإعدام فى قضايا الثورة كلها وقضايا الاعتداء على الوزراء ، قد أفرج عن بعضهم سنة ١٩٢٣ لمناسبة صدور قانون التضمنات ، فى عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم ، وأفرج عن معظم الباقين سنة ١٩٢٤ ، فى عهد وزارة سعد زغلول باشا

الفصل الثاني عشر

لجنة ملنر

والحوادث التي لابستها

هال الحكومة البريطانية شوب الثورة وامتدادها من أدنى البلاد إلى أقصاها ، وما ظهر عليها من طابع العنف ، وما بدا فيها من مظاهر النعمة على السياسة الإنجليزية ، وما تخللها من روح البذل والتضحية ، فأخذت تفكر في معالجة هذه الحالة النفسية ، وفي الوسائل التي تتفادى بها هذا الخطر الذي يهدد سلطانها في وادي النيل ، لأن بقاء هذه الحالة يزيد من روح الكراهية والسخط في نفوس المصريين ، ويجعل الثورة محتملة الوقوع عند سنوح أية فرصة ، وهذا ما تريد الحكومة الإنجليزية أن تتفاداه ، ففكرت منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ — ولما يمض على الثورة شهر واحد — في إيفاد لجنة كبرى إلى مصر لتحقيق أسبابها وبحث الوسائل لملافاة هذه الأسباب في المستقبل

وفي اليوم الثاني من أبريل صرح المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم (النواب) بأن الحكومة البريطانية ستجرى تحقيقاً عن أسباب الحركة الثورية في مصر بأسرع ما يستطاع ، وقال إنه يجب أولاً أن يُضمن صون النظام وإعادته أولاً ، فكان هذا التصريح أول إشارة رسمية إلى اللجنة وفي ١٥ مايو سنة ١٩١٩ ، أعلن اللورد كيرزون في مجلس اللوردات في خطبته التي لخصناها (ص ٢٨) اعتزام الحكومة إيفاد هذه اللجنة برئاسة اللورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات وقتئذ

وبدا من أقوال اللورد كيرزون إصرار الحكومة البريطانية على التمسك بالحماية ، فقد أوضح أن مهمة اللجنة هي : « تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في مصر وتقديم تقرير عن الحالة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتي لها توسيعاً مطرد التقدم والترقي ، وحماية المصالح الأجنبية »

وأعلنت الصحف الإنجليزية أن اللجنة ستسافر إلى مصر في خريف ذلك العام ، ولكن الخواطر كانت هائجة في مصر ، وزاد في هياجها تمسك الحكومة البريطانية بالحماية ، وتواصى المصريون بمقاطعة اللجنة حين حضورها ، فأوجست الحكومة البريطانية خيفة من المقابلة التي تلقاها اللجنة ، إذ هي بادرت بالحيء ، وأخذت تبحث في الوقت الملائم لسفرها ، فتأخر حضورها إلى أوائل ديسمبر سنة ١٩١٩

ولما ألف محمد سعيد باشا وزارته في مايو سنة ١٩١٩ ، أعرب للجنرال ألنبي المندوب السامي البريطاني

عن رأيه في تأجيل حضور اللجنة إلى ما بعد عقد الصلح بين تركيا والحلفاء ، قال في هذا الصدد في حديث له بجريدة الطان : « إن الوفد المصري قد رفع القضية إلى مؤتمر الصلح ، وهناك سيقدر مصيرنا ، كما سيقدر مصير سائر الشعوب ، فنحن في حالة ارتياب تام ، وواجبنا أن ننتظر ، وأنا أنتظر ، لأنى أعتقد أنه لا يمكن الآن محاولة أى عمل يكون ثابتاً ، فمذ شهرين عند ما دار البحث على إرسال اللجنة البريطانية التي يرأسها اللورد ملر إلى القطر المصري طلبتُ أنا نفسى تأجيل مجيئها ، لأنه لا يسعنا في الحقيقة أن نتباحث إلا متى مهد السبيل تماماً في باريس ، والذي أراه أن هذا العمل لا يتم إلا بعد توقيع الصلح مع تركيا (١) » ولم يكن هذا الرأى سديداً ولا متفقاً مع الصالح القومي ، فلقد كان معروفاً بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى أنها لا تتردد في قبول شروط الصلح التي وضعها الحلفاء ، ومنها إقرار الحماية (٢)

فتعليق مصير مصر على مؤتمر الصلح وعلى قبول تركيا شروط الحلفاء ، هو تعريض لقضيتها للخسران ، وفيه تسليم مبدئى بقبول النتيجة التي تترتب على تنازل تركيا عن حقوقها في مصر إلى إنجلترا ، لأنه كان مفهوماً وقد قهرت تركيا في الحرب أن تقبل هذا التنازل ، في حين أن تركيا ما كانت تملك نقل حقوقها القديمة إلى أية دولة أخرى ، لأن هذه الحقوق قد سقطت منذ قبولها مبادئ الرئيس ويلسن ومنها « أن الشعوب لا يجوز أن تحكم أو تساد إلا بمحض إرادتها ورجبتها » ، ومنها « أن الشعوب لا يجوز أن تنقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء »

فالصحيح أن لا سيادة لتركيا على مصر منذ أعلنت تركيا في أكتوبر سنة ١٩١٨ قبول مبادئ الرئيس ويلسن ، أى قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وفي ذلك يقول المغفور له « محمد فريد » رئيس الحزب الوطنى في مقدمة مذكراته إلى مؤتمر الصلح والمؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن (عاصمة سويسرا) ، بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٩ : « إن السيادة التركية لم تكن إلا اسمية ، أما الآن وهذه السيادة لا توجد مطلقاً

(١) حديث محمد سعيد باشا في جريدة الطان عدد ٢١ يوليه سنة ١٩١٩

(٢) قد اعترفت بها تركيا فعلاً في معاهدة (سيفر) التي أمضيت يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ وتنازلت فيها لإنجلترا عن السلطات الخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياة قناة السويس ، على أن هذه المعاهدة قد ألغيت بعد فوز الثورة الكيالية وحلت محلها معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء في ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ ، ونص في المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان وأن يسرى مفعول هذا التنازل من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركى في مؤتمر لوزان بان لمصر الحق في تقرير مصيرها بنفسها ، فكان هذا التصريح تفسيراً لدلول التنازل وأنه لمصر ، وقد نشرنا نصوص اتفاقية الاستانة والنصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان في قسم الوثائق التاريخية

فإننا نطالب مؤتمر الصلح بالاستقلال التام لكل وادى النيل وفاقا للمبادئ التي سبق اعلانها وواقفت عليها جميع الدول «

فالرأى الذى أفضى به سعيد باشا إلى الجنرال ألنبي كان من كل وجه غير متفق مع وجهة النظر الوطنية الصحيحة

التمهيد لقدم اللجنة

في أوائل سبتمبر سنة ١٩١٩ صدرت الأوامر إلى مصالح الحكومة ودواوينها بإعداد التقارير والبيانات والإحصاءات اللازمة التي ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها إلى مصر ، وأعد مكتب خاص في وزارة المواصلات (فندق سميراميس) لجمع هذه البيانات ، ثم أرسل المكتب المذكور إلى بعض الأعيان والوجهاء في مصر نشرات مطبوعة تتضمن عدة أسئلة ، طلب إليهم الإجابة عنها لعرض الأجوبة على اللجنة ، وتتلخص هذه الأسئلة فيما يلي : (١) ما هي الأسباب التي دفعت الفلاح المصرى في الحوادث الأخيرة إلى الهياج (٢) ما رأيكم في اشتراك الأجانب في التشريع (٣) ما هي حالة النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والإصلاح الإدارى (٤) أسئلة تتعلق بمجالس المديرىات وتظام تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها (٥) أسئلة عن نظام البلديات وما يراد إدخاله عليها من الإصلاحات (٦) التعليم ووسائل ترقيته وأسباب الشكوى منه

إعلان تأليف اللجنة

وفي ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ أعلن رسمياً في لندن تأليف اللجنة برئاسة اللورد ألفريد ملنروزير المستعمرات ، وعضوية السير رنل رود Renel Rodd الذى كان سفيرا لأمجلترا في إيطاليا أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكان من قبل سكرتيراً بالوكالة البريطانية في مصر سنة ١٨٩٤ وما بعدها ، والجنرال السيرجون مكسويل Sir John Maxwell الذى كان قائدا للقوات البريطانية في مصر عند نشوب تلك الحرب ، والجنرال السير أوين توماس Owen Thomas العضو بالبرلمان والخبير بالرى والمسائل الزراعية ، والمستربندر Spender رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ، والمستر هيرست Hirst المستشار القضائى في وزارة الخارجية البريطانية ، ومن المتخصصين في القانون الدولى ، وكان بمثابة العضو القضائى في اللجنة وقد ضم إليهم المستر . ت لويد سكرتيراً للجنة ، وكان يتقن اللغة العربية ، والمستر انجرام من موظفى وزارة الخارجية البريطانية مساعداً للسكرتير

مظاهرات الاحتجاج

على تأليف لجنة ملنر

على اثر اعلان تأليف اللجنة ، قامت مظاهرات الاحتجاج عليها في مصر والاسكندرية منذ أوائل اكتوبر ، وفاضت الصحف بسيل من الرسائل متضمنة الاحتجاج عليها ومقاطعتها وفي يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ كانت الموسيقى العسكرية المصرية تصدح في حديقة الأزبكية ، فلما عزفت النشيد المصري ، وأعقبته بالنشيد البريطاني ، أخذ الحاضرون من الشباب يهتفون بحياة مصر ، ثم خرجوا من الحديقة وألّفوا مظاهرة سارت في شارع كامل (ابراهيم باشا) وميدان الأوبرا وهم يهتفون للوطن وسقوط لجنة ملنر إذا جاءت إلى مصر ، فتصدى لهم البوليس وفرقهم ، وقبض على أربعة منهم واقتادهم إلى قسم الأزبكية

في الاسكندرية

وحدثت في الإسكندرية مظاهرات عنيفة يوم الجمعة ٢٤ اكتوبر والأيام التالية ، ففي اليوم الأول خرج المتظاهرون من مسجد أبي العباس المرسى عقب صلاة الجمعة ، وساروا في مظاهرة ضخمة بلغ عددها نحو خمسة عشر ألفا ، يهتفون للاستقلال وسقوط لجنة ملنر ، فتصدى لها البوليس في بدايتها ، واعتدى رجاله على المتظاهرين بالضرب بالعصى الغليظة ، فقابلوه بقذف الأحجار والقلل وغيرها ، فنشبت معركة بين الفريقين ، انتهت بمأساة أليمة ، إذ استنجد البوليس بفصيلة من الجيش البريطاني جاءت وأطلقت الرصاص على المتظاهرين ، فسقط منهم خمسة من القتلى ونحو أربعين جريحا ، وجرح أربعة من ضباط البوليس أحدهم مأمور قسم^(١) وأربعة وعشرون شرطيا

وكان تدخل البوليس هو السبب في هذه المأساة ، إذ ان المظاهرة كانت سلمية ، وكان الغرض منها إعلان الاحتجاج على تأليف لجنة ملنر ، ولو تركت تسير دون أن يتعرض لها البوليس لانتهت بسلام أثار هذا الاعتداء سخط الجماهير ، واعتزموا متابعة المظاهرات في الأيام التالية ، مهما كلفهم ذلك من تضحيات ، وصارت المدينة في حالة هياج شديد ، وأقام منظمو المظاهرات المتاريس واقتلعوا البلاط في الطريق المؤدى إلى رأس التين ، وحفروا الخنادق ليلا في الشوارع بحى رأس التين والجمرك لمنع سيارات البوليس والجيش البريطاني من تعقب المتظاهرين ، وتجددت في المدينة حالة الثورة التي كانت في شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وأقفلت المحال التجارية في بعض أحياء المدينة

(١) الصاغ فؤاد عنایت مأمور قسم الجمرک ، ومن الضباط الذين جرحوا البکباشی بلکن ، والبکباشی رمندا ، وعلى عبد الجواد الملازم الثاني

وفي يوم السبت ٢٥ أكتوبر كانت سيارة بريطانية مسلحة تطوف في حي الميناء الشرقى ، فلما وصلت إلى جهة البوصيرى أطلق الجند الرصاص على جمهور من الوطنيين أمام حوانيتهم ، فأصيب نحو عشرة منهم ، ووقع اشتباك بين الأهالى والقوة المسلحة ، كانت نتيجة وقوع أربعة من القتلى ، وستة من الجرحى ، كلهم من الأهلىين^(١) ، وعمت المظاهرات أرجاء المدينة ، وانبتت الفصائل الإنجليزية المسلحة في الشوارع التى يتوقع مرور المظاهرات فيها ، وبخاصة فى جميع جهات قسم الجمرک ، ونصبت المدافع فوق بعض البنايات المرتفعة ، مصوبة إلى الشوارع ، وأخذت السيارات المصفحة تجوب المدينة وعليها المدافع الرشاشة ودعا المحافظ (حسن عبد الرازق باشا) أعيان المدينة إلى الاجتماع به فى ذلك اليوم (السبت) للتباحث فى تهدئة الخواطر ، فطلبوا جميعاً سحب الجنود الإنجليز من الأحياء الوطنية ، كوسيلة أولى لتسكين نائرة الجمهور ، فوعدهم بالسعى فى ذلك ، ولكن لم يظهر لوعده أية نتيجة ، وتجددت حوادث القتل يوم الأحد ٢٦ أكتوبر ، وقد أثارَت حوادث الإسكندرية عاصفة من الاحتجاجات من مختلف الهيئات والطوائف والأفراد ، وأضربت المدارس فى الإسكندرية والقاهرة احتجاجاً ، وقامت مظاهرات سلمية فى العاصمة وبعض عواصم المديریات

وفى مساء الإثنين ٢٧ أكتوبر ذهب وفد من أعيان الإسكندرية ممن حضروا اجتماع المحافظة إلى دار محمد سعيد باشا ، رئيس الوزارة ، وكان لم يزل بالإسكندرية ، ومعهم عريضة بالنيابة عن أهالى المدينة تتضمن المطالب الآتية : (١) سحب الجنود البريطانيين من المدينة (٢) إجراء تحقيق تظمئن إليه الأمة عن تصرف السلطة المدنية هذا التصرف ، ومن المسئول عن استدعاء القوات الإنجليزية ؟ (٣) الإفراج عن جميع المعتقلين فى هذه الحوادث (٤) إباحة حرية الاجتماع (٥) النظر فى أمر القتلى وإعانة عائلاتهم (٦) نقل مأمور قسم الجمرک حالا وإحالته إلى مجلس تأديب (٧) تصحيح البلاغات الرسمية التى نسبت الاعتداء إلى الأهالى ، مع أن الأمر بالعكس ، والتى تلصق بالأهالى تهمة الاعتداء على بعض المحال التجارية ، مع أن لجان التحرى والتحقيق الرسمية أثبتت عدم حدوث شئ من هذا ، وكان الوفد مؤلفاً من الشيخ عبد الحميد أحمد باشا . والأستاذ محمد صادق أبو هيف . والأستاذ محمد حسين العراجى . والدكتور أحمد عبد السلام . واليوزباشى أحمد نبيه قبودان . والأستاذ سعد اللبان ، ولكن رئيس الوزارة اعتذر عن عدم مقابلتهم بحجة أنه متعب ، وعاد الوفد من دار الوزير ، وأرسل أعضاؤه برقية احتجاج على عدم مقابلتهم وتخرج مركز الوزارة بعد هذه الحوادث ، إذ نسبت إليها مسئولية تدخل البوليس والجنود البريطانيين فى قمع مظاهرات الإسكندرية ، خلافاً لما وعدت به من قبل

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ٣١ أكتوبر على أثر صلاة الجمعة فى مسجد أبى العباس ، ولم يتعرض

(١) عرفنا من شهداء هذين اليومين (٢٤ و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩) : الشيخ شلى عوض ، الأنسة فهيمة دحان . محمود مصطفى . محمود السيد منصور . محمود رمضان صادق . محمد خليل

لها البوليس في بداية الأمر ، وسارت الجموع الزاخرة تخترق الشوارع على أتم نظام ، حتى ميدان محمد علي ، ومنه إلى شارع شريف باشا ، فشارع فؤاد الأول فالنبي دانيال فشارع محطة الرمل (سعد زغلول الآن) ، دون أن يحدث ما يكدر جو المدينة رغم ضخامة المظاهرة ، إذ بلغ عدد المتظاهرين نحو ثلاثين ألفاً ، ولكن إحدى السيارات البريطانية المسلحة كانت تسير بين دار التلغراف الإنجليزي وشارع البورصة ، فاندفعت تقتحم الجموع بكل قوتها ، فصدمت من صادقتهم وداستهم ، وأصيب اثنان منهم إصابات خطيرة أودت بحياتهما ، فثارت نائرة الجمهور ، وأطلقت السيارة الرصاص على الجموع ، فسقط من الوطنيين أربعة من القتلى ، وأربعون من الجرحى

وقد عرفنا من القتلى : يوسف مرسى . زكي السيد . الطفلة نعيمة بنت علي (وعمرها ٥ سنوات) ، وشيعت جنازتهم في احتفال مهيب إلى مدافن عمود السواري

وحدث في ذلك اليوم ، من قبيل المصادفة التعسة ، أن سيارة لخفر السواحل كانت فادمة من جهة العامرية ، دخلت المدينة ، واحتازت بعض الشوارع ، فما إن اقتربت من جموع المتظاهرين حتى أطلق ركبها من الجنود المصريين الرصاص في الفضاء ، دون إدراك أو تمييز ، فساد الذعر ، واختل النظام ووقع ما يؤسف له من اعتداء بعض المتظاهرين على بعض المحال التجارية الأجنبية إذ حطموا واجهاتها وأحدثوا إتلافها ، وتبين سبب هذا الاعتداء ، وهو أن رصاصات أطلقت منها على المتظاهرين ، فهاجوا وقابلوا الاعتداء بمثله

ونشرت الحكومة بلاغا نسبت فيه ما حدث من السيارة البريطانية إلى أن راكبيها قد فقدوا صوابهم حين اقتحموا الجموع...! فكان اعتذاراً عجيباً ، بعيداً عن الصواب ، واحتجت الهيئات على هذه الفظائع ، ومن أبلغها احتجاج مجلس نقابة المحامين ، فقد أصدر بجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ القرار الآتي : « نقابة المحامين وهي تمثل الرجال الذين من شعارهم دائماً استصراخ العدالة في كبح جماح المعتدين على الحرية الشخصية ، وطلب براءة الأبرياء ، لا يسعها أمام الحوادث الدموية المريعة التي تكرر وقوعها بمدينة الإسكندرية في أيام ٢٤ و ٢٥ و ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ إلا أن تظهر جزعها من هذه الحوادث ، إذ أقل ما فيها أن القوى المسلحة أطلقت الأعيرة النارية على المتظاهرين السلميين وهم العزل من السلاح ، كانت النقابة تظن أن ما وقع في اليومين الأولين من العساكر الإنجليزية أفنع كل السلطات بفضاعة ما جرى فاتفقت جميعها على أن تعهد إلى سلطة البوليس المحلية دون سواها المحافظة على النظام ، ولكن تعليل البلاغ الرسمي لسفك الدماء الذي وقع يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ (أي في اليوم الذي حصل الاتفاق فيه على أن تكون المحافظة على النظام بقوة البوليس المصري) بأن سائق سيارة الصليب الأحمر والعساكر التابعين لخفر السواحل كانوا في حالة فقدان صوابهم من الأمور التي وقعت موقع

الاستغراب ، والنقابة مع تسليمها بأنه يجوز لمن يتولى التحقيق أن يباشره في أحوال استثنائية بدون حضور المحامي عن المتهم ، إلا أنها ترى من المصلحة العامة بعد السرية عن تحقيق مثل هذه القضايا التي يتطلع الجمهور إلى معرفة من تقع عليهم المسؤولية فيها ، على أنه لو كانت هناك أسباب خاصة تعجز النقابة إلى الآن عن إدراك حقيقتها ، فإن الطريقة التي رُفض بها حضور المحامين كانت مخالفة للقانون ، إذ الواجب على المحقق أن يستدعي المحامي لقاعة التحقيق ، ويثبت طلبه ثم يقرر رفضه ، هذا فضلا عن كونها لا تتفق مع كرامة المحاماة ، فإن المعلوم للنقابة أن النائب العمومي أبلغ المنع بواسطة أحد الحجاب إلى حضرات المحامين دون أن يقابلهم

« فباسم المحامين عامة الذين استفزتهم فظاعة هذه الحوادث ، وباسم النقابة التي تمثلهم ، نرفع احتجاجنا هذا إلى صاحب الدولة رئيس الوزراء ، وإلى صاحب المعالي وزير الحقانية وإلى صاحب السعادة النائب العمومي »

قرار مجلس الوزراء بمنع المظاهرات

وعلى أثر حوادث الاعتداء على المتظاهرين في الإسكندرية أصدر مجلس الوزراء قراراً في ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات ، عللاً بالبيان الآتي :

« لاحظت الحكومة أن فئات من الأهالي اعتادوا إقامة مظاهرات كانت خاتمها في الغالب وقوع حوادث مكدرة لظروف تطراً على غير انتظار ، ولو كان الغرض من تلك المظاهرات سلمياً ، وأنه ليؤلم الحكومة أن ترى من حين إلى حين تكرار تلك الحوادث المؤدية إلى القلق والاضطراب ، ولذلك قررت منع المظاهرات مؤملة من الجمهور اتباع نصحتها في العدول عنها من تلقاء نفسه ، وقد أصدرت الأوامر اللازمة إلى جهات الاقتضاء بهذا الشأن »

رئيس مجلس الوزراء — محمد سعيد

وأرسلت الحكومة نصف أشرطة من الجيش المصري إلى الإسكندرية لتساعد على تنفيذ هذا الأمر ؛ وتمنع سير المظاهرات ، وربطت بها ، ومضى يوم الجمعة ٧ نوفمبر دون أن تحدث مظاهرة كبيرة تستدعي تدخل الجند ، وانتهى اليوم بسلام

بلاغ دار الحماية عن قدوم لجنة ملنر ومهمتها

وفي مساء ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ نشرت دار الحماية بلاغا رسمياً أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر ، وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسي الذي يلائم مصر تحت الحماية ، قالت :

« ان سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصري هي المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية وانشاء نظام حكومة ذاتية تحت حكم سلطان مصري^(١)، وغرض بريطانيا العظمى الدفاع عن مصر من كل خطر خارجي أو من تدخل أى دولة أجنبية، وغرضها في الوقت نفسه تأسيس نظام دستوري تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة، النظام الذى يمكن عظمة السلطان ومعالي وزرائه وحضرات مندوبى الأمة في دوائهم الخاصة من الاشتراك في إدارة الأمور المصرية، وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام، وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك إرسال لجنة إلى مصر، مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية، وبعد أن تستشير عظمة السلطان ومعالي وزرائه وأصحاب الرأى والشأن من المصريين تباشر الأعمال الأولية اللازمة، قبل وضع قانون الحكومة المستقبلية نهائياً، وليس من اختصاص اللجنة أن تستقل بوضع شكل الحكومة على مصر، فإن مهمتها هي أن تدرس الأحوال درساً دقيقاً وتبحث مع أصحاب الشأن في البلاد في الإصلاحات اللازمة، وأن تقترح نظام الحكم الذى يمكن تنفيذه فيها في النتيجة، والمأمول أن يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ومعالي وزرائه الكرام»
أثار هذا البلاغ احتجاج الهيئات والطوائف والأفراد، وجددت عهدها على استمرار الجهاد حتى تنال البلاد استقلالها التام، ومقاطعة لجنة ملر

جواب الحزب الوطنى

لا مفاوضة إلا بعد الجلاء

وقد ردّ الحزب الوطنى على البلاغ في بيان إلى الأمة أعلن فيه سياسة عدم المفاوضة مع المحتلين، قال :
« الآن وقد رفع ذلك الستار الشفاف عن نوايا الحكومة الإنجليزية، فصرحت بأن سياستها تقضى بإعلان حمايتها على مصر بالرغم منها وأنها ستنشئ لنا نظام حكومة ذاتية يمكننا — نحن أصحاب البلاد — من الاشتراك معها في إدارة أمورنا على أسلوب يزيد في نفوذنا على مر الأيام...!!! الآن وقد أعلن كل هذا ما بين يوم وليلة بحكم القوة التى لا تريد أن تحسب لرأى أبناء البلاد حساباً، الآن يرى الحزب الوطنى كما رأى دائماً أن تتمسك الأمة بمبادئها السامى الذى تدركه وتجمله دون سواه، ولا ترضى بغيره، مبدأ المطالبة باستقلال مصر وسودانها وماحققتها استقلالاً تاماً خالصاً من كل قيد وشرط
« يرى الحزب الوطنى أن تثار الأمة على المطالبة باستقلالها، وأن تصرّ على هذه المطالبة، وأن تعمل

(١) نشرت صحيفة « المقطم » البلاغ وفيه عبارة « تحت رئاسة حاكم وطنى » وكلمة « سمو » بدل « عظمة »، وقالت : إنه هو النص الذى تلقته من دار الحماية وأرسل إلى الصحف الأخرى، ثم صدر بلاغ من إدارة المطبوعات بتصحيح عبارة « تحت رئاسة حاكم وطنى » بعبارة « تحت حكم سلطان مصرى » وكلمة « سمو » بعظمة، وهذا معناه أن الكلمات التى صححت كانت واردة في البلاغ أصلاً

على الوصول إلى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة وأن لا يزيد ما تصادفه من العقبات إلا ثباتاً على هذا المبدأ الجليل ، وتشبثاً بمطلبها الوحيد ، يجب أن لا يعرف اليأس إلى قلوبنا طريقاً ، ولا الوهن إلى عزيمتنا سبيلاً ، يجب أن نرفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب ، ويجب أن لا نقبل مساومة في الاستقلال ، فلسنا نرضى إلا بالحق كاملاً ، وبلاستقلال تاماً شاملاً

« ألا لا يثبطن أحد همتنا بدعوى ضعفنا المادى ، بقوة الحق ان غلبت اليوم ، فلن تغلب غداً ، والشعوب غير الحكومات ، لا تخضعها القوة ولا يرضيها غير العدل ، ولا عدل إلا فى ظل الاستقلال التام ، فيفعل الغاصبون ما شاءوا ، وليسلكوا من سبل الإرهاب والإرهاب ما أرادوا ، فلن نفاوضهم أبداً ، ولن نمد لهم يداً »

جواب الوفد

وردت لجنة الوفد المركزية بيان أذاعته يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ قالت فيه :

« صدر بلاغ من الوكالة البريطانية بمصر يفيد أن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى : المحافظة على وضع مصر تحت الحماية البريطانية وتأسيس نظام يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائهم الخاصة من الاشتراك فى إدارة الأمور المصرية ، وذلك على أسلوب يزيد فى نفوذهم على مرور الأيام ، وعليه فقد قررت الحكومة الإنجليزية إرسال لجنة إنجليزية إلى مصر لتقترح نظاماً لتنفيذ هذه السياسة »

« صدر هذا البلاغ ، فأدهش الناس ، لأنه مخالف لمبادئ الحق والعدل ، مخالف لمعاهدة لوندرة الموقع عليها من إنجلترا وغيرها من الدول فى سنة ١٨٤٠ ، والتي تتضمن استقلال مصر الذى كسبه المصريون بدمائهم ، مخالف للستين عهداً الرسمية التى قطعتها بريطانيا العظمى على نفسها بالجلاء عن البلاد ، مخالف للمبادئ التى أعلن الحلفاء أنهم خاضوا غمار الحرب من أجلها وهى تحرير الشعوب الصغيرة والقضاء على القوة الغاشمة ، مخالف للمبادئ التى جعلت أساساً للهدنة والصلح ، وللقواعد التى بُنيت عليها عصبة الأمم ، مخالف للروح الاستقلالية السائدة فى أنحاء العالم ، مخالف لإرادة الشعب المصرى الذى بيده وحده مصير بلاده ، ولا شك أن الأثر الطبيعى لهذا البلاغ فى نفوس المصريين هو ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة ، وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة ، وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ، ومضاعفة جهادهم الوطنى ، وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة ، ان الساعة عصبية ، والوطن يدعو أبناءه ليكتبوا له تاريخاً مجيداً ، فكل مصرى مهما كان مركزه وأيا كان عمله مطالب بأداء واجبه ، فلتحى مصر ! وليحى الاستقلال التام ! »

مظاهرات الاحتجاج

على بلاغ دار الحماية

على اثر صدور بلاغ دار الحماية قامت المظاهرات في العاصمة من يوم السبت ١٥ نوفمبر، واشتدت في اليوم التالي منذ الصباح الباكر، وعمت كل أحياء المدينة تقريباً، وكان هذا اليوم (الأحد ١٦ نوفمبر) موعد حضور السلطان من الاسكندرية إلى القاهرة، فاستمرت المظاهرات بعد وصوله إلى محطة العاصمة ثم إلى سراي عابدين، واتجهت جموع المتظاهرين إلى ميدان عابدين هاتفين بالاستقلال وسقوط لجنة ملر

ووصلت قوة من البوليس ومن بلوك الخفر والفرسان، ثم من جنود الجيش المصرى إلى الميدان، لتفريق هذه الجموع، فوقع تصادم بين الفريقين، وكان الجند يطلقون الفشيك في الهواء، ولكن حدثت إصاباتان ميمتتان لاثنين من المتظاهرين، فتفاجم الهياج، وهجم المتظاهرون في نحو الساعة الثانية بعد الظهر على قسم عابدين، ثم على قسم الموسكى، على اثر إطلاق بعض الجنود النار على المتظاهرين، فذهب جنود الجيش المصرى لمعالجة الحال، فلم يستطيعوا، فاستدعت الحكومة الجيش البريطانى للتدخل، فجاء الجنود الإنجليز على مجل، وفكوا الحصار عن قسم عابدين، ووقعت معركة دامية بين الفريقين، وبلغ عدد الضحايا في هذا اليوم من المصريين ١٣ قتيلًا، و٧٩ جريحًا، وقد عرفنا من أسماء الشهداء: السيدة عائشة محمد من عابدين. سيد محمد (طالب). عبد العزيز محمد من درب الأحمر، حسين صالح بشارع كوبرى قصر النيل. فهى ميشيل (طالب). محمود جاد المولى. صادق حسنين. عبد الحميد زكى. محمد على عثمان. حسن جمعه، وشيعت جنازة الشهداء يوم الإثنين في موكب، سار من المستشفى العباسى بعابدين، ومشت فيه الألوف المؤلفة من طبقات الأمة، وحمل الطلبة نعوش القتلى، مغطاة بالأعلام المصرية، وسار الموكب محترقاً أهم شوارع العاصمة إلى مدافن الإمام

وأقام السيدات المصريات يوم ١٨ نوفمبر مظاهرة للاحتجاج على لجنة ملر، بدأت من ميدان الخلمية، وسارت في شارع محمد على فييدان العتبة الخضراء فييدان الأوبرا فشارع المدايع مارة بالسفارة الفرنسية، فشارع الدواوين، حيث فرق الجند موكبين، وحدث أن شابا يدعى أحمد خلوصى من بردين شرقية كان يسير بدراجه وراء الموكب، فرماه أحد الجند برصاصة أردته قتيلًا، ونقل إلى المستشفى العباسى حيث فارق الحياة، وشيعت جنازته في اليوم التالى في احتفال رهيب إلى مدافن الإمام

في الاسكندرية والمدن الأخرى

وحدثت في الاسكندرية مظاهرة يوم السبت ١٥ نوفمبر على اثر اطلاع الجمهور على بلاغ دار الحماية،

فاعترضتها قوة البوليس والجيش البريطانى ، فقتل اثنان من المتظاهرين عرفنا منهما عبد السلام أحمد من المنشية ، وجرح ثمانية ، وعادت السكنينة فى منتصف الليل .

واستمرت المظاهرات يوم الأحد ١٦ نوفمبر والاثنين ١٧ منه ، وشيعت فى هذا اليوم جنازة ثلاثة من ضحايا المظاهرات ، وهم طالبان وفتاة ، فى موكب ضخّم سار فيه الألوف من المشيعين بلغت عدتهم خمسة عشر ألفاً وتجددت المظاهرات يوم الثلاثاء ١٨ نوفمبر ، فبدأت من مسجد أبى العباس المرسى ، كالمعتاد ، وسارت حتى وصلت إلى شارع فرنسا ، فاعترضتهم قوة من البوليس المصرى بقيادة البكباشى بلنتر ، أحد مفتشى البوليس ، فأمر القوة بإطلاق النار على المتظاهرين ، فامتنع أحد الأوناشية عن إطاعة هذا الأمر رافة بالأهلين ، فأطلق عليه المفتش رصاصة أصابته إصابة خطيرة أودت بحياته ، وأطلقت العيارات من البوليس ، فأصابت رجلاً يدعى محمود السيد قناوى ، لم يكن مشتركاً فى المظاهرة ، بل كان يعلق باب الخزن الذى كان يعمل فيه ، فقتل لوقتته ، فعمّ الحزن المتظاهرين ، فحملوه على أكتافهم بشكل مؤثر ، وذهبوا به إلى دار المحافظة ، حيث قابلو المحافظ حسن عبد الرازق باشا ، فلما علم بتفاصيل ما حدث ، ولم يكن له به علم ، ولا أخذ رأيه فى إطلاق الرصاص على المتظاهرين ، تأثروا وقدم استقالته لتلغرافيا ، وسافر إلى العاصمة ، ولكن ولاية الأمور أفتعوه بالعدول عن الاستقالة ، فعدل ، وعاد إلى الإسكندرية

واشدت الحالة فى المدينة مساء ١٨ نوفمبر ، فتجددت المظاهرات فى باب سدره ، وانصرف المتظاهرون إلى اقتلاع الأشجار وأحجار الأرصفة ، وإقامة المتاريس ، وكذلك فعلوا فى شارع العمود وشارع سوق الطباخين ، حيث وضعوا عربات الكارو والسدود فى مداخل الحارات ومنافذ الشوارع ، وحدث تصادم بين الجنود والمتظاهرين فى باب عمر باشا ، و باب سدره وبلغ عدد القتلى فى هذا اليوم تسعة والجرحى ثلاثين

واحتلت القوات البريطانية فى هذا اليوم أحياء المدينة ، وحظرت السلطة العسكرية السير فى الشوارع منذ الساعة التاسعة مساء ، وأمرت بإقفال المحال التجارية والمحال العامة ، ووجوب عودة الناس إلى منازلهم منذ تلك الساعة ، ونفذ الأمر ، إذ أطق الرصاص فى بعض الشوارع التى كان يسير بها أشخاص بعد الساعة المحددة ، وأصدر قائد الحامية البريطانية أمراً آخر بأن لا يمشى فى مواكب جنازات المتوفين أكثر من مائة شخص فى كل مشهد ، وأن تبطل مظاهرات تشييع الضحايا ، واحتل الجند بعض المنازل ، و نصبوا فيها المدافع الرشاشة

وقامت مظاهرات فى طنطا احتجاجاً على بلاغ دار الحماية ، لم يصب فيها أحد ، وكان النظام مستتباً رغم كثرة عدد المتظاهرين وضخامة موكب المظاهرة ، إذ ضمت نحو أربعين ألفاً ، وقامت مظاهرات اخرى فى المنصورة وشبين الكوم وفى كثير من المدن

استقالة وزارة سعيد باشا

لم ير محمد سعيد باشا بُدأً من الاستقالة بعد نشر بلاغ دار الحماية عن مهمة لجنة ملنر، واشتداد المظاهرات ، إذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة ، وصرح في حديث له يوم ١٣ أكتوبر انه إذا حضرت رغم هذا الطلب فإنه مستقيل ، فرفع كتاب استقالته إلى السلطان يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وأشار فيه إلى عدم موافقته على حضور اللجنة ، فجاءت استقالته مسببة تسبباً سياسياً يلاًم ويؤيد اتجاه الحركة الوطنية ، قال :

« يا صاحب العظمة

« حينما تفضلتم عظمتكم فطلبتم معاونتي في تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المفروض على أمام وطني يقضى على قبول هذه المهمة التي ما كنت أتجاهل أعباءها الثقيلة فمع تعضيد عظمتكم وتأيدها قد بذلت كل ما في وسعي للتغلب على المتاعب المتجددة في كل يوم بقصد إيجاد ما كان مرغوباً فيه من تهدئة الخواطر في البلاد ، على أنه قد حدث الآن اختلاف في النظر بشأن ملاءمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها إلى مصر كما قد عرضته على مسامع عظمتكم ، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمرارى في العمل عديم الفائدة بالمرّة للبلاد ولعظمتكم ، لذلك أراني مضطراً للتقدم بين يدي عظمتكم راجياً التكرم بقبول استقالتي من رئاسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت ألقيه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تفضلون به على ذلك الذى لا يزال لعظمتكم الخاضع الخادم المطيع والعبء الخالص الأمين : محمد سعيد»

وقد استبقى السلطان كتاب الاستقالة ، فلم يقبلها ، ريثما يتهيأ له تأليف الوزارة الجديدة بالاتفاق مع اللورد ألنبي ، وكان السلطان لم يزل بالإسكندرية منذ يونيه ، فعاد إلى العاصمة يوم ١٦ نوفمبر ، كما سبق القول (ص ٧٩) وفي معيته أعضاء الوزارة المستقيلة ، وكانت المدينة تموج بالمظاهرات احتجاجاً على بلاغ دار الحماية ، وتعددت المقابلات بين السلطان واللورد ألنبي ، وأعلن على أثرها قبول استقالة وزارة محمد سعيد باشا يوم ١٩ نوفمبر ، وتكليف يوسف وهبه باشا ، تأليف الوزارة الجديدة

تأليف وزارة يوسف وهبه باشا

تألفت وزارة يوسف وهبه باشا بغير برنامج في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ على النحو الآتى : يوسف وهبه للرئاسة والمالية . اسماعيل سرى للأشغال والحربية . أحمد ذو الفقار للحقانية . محمد توفيق نسيم للداخلية . أحمد زيور للمواصلات . محمد شفيق للزراعة . يحيى ابراهيم للمعارف . حسين درويش للأوقاف . وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة ، عدا يحيى ابراهيم باشا وكان رئيساً لحكمة الاستئناف ، وحسين درويش بك وكان مستشاراً بها ، ومحمد شفيق باشا وكان وكيلاً لوزارة الأوقاف

ومن عجيب أن رئيس هذه الوزارة ومعظم أعضائها كانوا من أعضاء الوزارة السابقة التي صرح رئيسها باتفاقه معهم أنها تستقيل إذا حضرت لجنة ملنر ، ومع ذلك فإنهم عادوا إلى الوزارة على أساس التعاون مع هذه اللجنة ! وتعبيد الطريق لها ! وهكذا كان التهافت على كراسي الحكم هو الغاية عند المستورزين وعُباد المناصب

وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بالسخط العام ، لأن تأليفها على أثر صدور بلاغ دار الحماية كان إقراراً منها للسياسة البريطانية ومعاونة لها على تنفيذها ، في الوقت الذي ثارت الأمة فيه ضد هذا البلاغ ، وضد تلك السياسة ، فكان تأليفها خذلاناً وتحدياً للأمة

احتجاج الأقباط على تأليف الوزارة

وإذ كان رئيس الوزارة قبطياً ، فقد استاء الأقباط من موقفه ، وأقاموا اجتماعاً كبيراً صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر في الكنيسة المرقسية الكبرى ، برئاسة القمص باسيليوس وكيل البطريركية ، أعلنوا فيه سخطهم على وهبه باشا ، وعلى قبوله تأليف الوزارة (ولم يكن المرسوم بتأليفها قد صدر بعد) ، وخطب في هذا الاجتماع القمص سلامة منصور رئيس المجلس الملي بالقاهرة ، والأستاذ توفيق حبيب ، والأستاذ لويس فانوس ، والقمص مرقص سرجيوس ، وكامل أفندي جرجس عبد الشهيد بالنيابة عن الطلبة ، واتفق الحاضرون على إرسال البرقية الآتية إلى يوسف وهبه باشا ، وقد وقعها بالنيابة عنهم رئيس الاجتماع القمص باسيليوس

« الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الألفين في الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم الوزارة إذ هو قبول للحماية ولتناقشة لجنة ملنر ، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ، ومقاطعة اللجنة ، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكري أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن »

فكان هذا الاجتماع مظهراً بديعاً للتضامن القومي

الحامون ولجنة ملنر

وما إن علم الحامون بقرب قدوم لجنة ملنر حتى عقدوا جمعيتهم العمومية يوم ٢١ نوفمبر ، وقرروا بالإجماع الإضراب عن العمل لمدة أسبوع يبتدىء من اليوم التالي لحضور اللجنة ، احتجاجاً على مجيئها ، وأن يجتمعوا قبل انتهاء الأسبوع بيوم واحد ليقرروا الخطة التي يتبعونها بعد انتهائه

اعتقالات جديدة

واستأنفت السلطة العسكرية حركة القبض والاعتقال لمناسبة تأليف وزارة يوسف وهبه باشا وقرب

قدوم لجنة ملنر، واستدعى اللورد ألنبي قبيل تأليف هذه الوزارة محمود سليمان باشارئيس لجنة الوفد المركزية، وإبراهيم سعيد باشا وكيلها، وعبد الرحمن فهمى بك سكرتيرها العام، وأبلغهم بواسطة المترجم انه يعدم مسئولين عما ينشر في الصحف من المنشورات التي تثير الخواطر، ويحملهم تبعه ما يحدث من الحوادث المكدره، وطلب إلى محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا أن يغادرا القاهرة وبقيا في بلديهما، وأن يظل عبد الرحمن فهمى بك في مصر تحت المراقبة، وانهم إذا لم يجيبوه إلى طلبه اتخذ ضدهم إجراءات شديدة، وبعد أن انصرفوا من عنده صح عندهم على عدم الإذعان لما طلب منهم، فاعتقلت السلطة العسكرية محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا ورحلتهما إلى بلديهما للإقامة فيهما، واعتقلت على بك ماهر ورحلته إلى الأقصر، وأمرته بعدم مبارحتها مؤقثا، واعتقلت أيضا كلا من الشيخ مصطفى القاياتي والشيخ محمود أبو العيون والشيخ محمد عبد اللطيف دراز من زعماء الحركة بالأزهر، ورحلت الشيخين أبو العيون والقاياتي إلى معتقل رفح

تحذير جديد

من التحريض على المظاهرات

وأصدر اللورد ألنبي منشورا بالتحذير من التحريض على المظاهرات وتهديد كل من يحرض عليها أو يشترك فيها أو يعمل أى عمل من شأنه تعطيل السلطة أو الإخلال بالنظام بالحكمة أمام محكمة العسكرية، قال :

« من حيث ان بعض الأشخاص من أهل السوء قد سعوا حديثا ولا يزالون يسعون بالنشر في الصحف وبتوزيع المنشورات وبالخطب العمومية وخلافها للتحريض على المظاهرات والاضطرابات التي من شأنها جعل النظام العام في خطر، فأنا ادمند هنرى هينان فيكونت ألنبي الفيلد مارشال القائد العام لجيوش جلالة الملك في مصر، أندر بان جميع أعمال التحريض على المظاهرات الخلة بالنظام وغير الجائزة أو الاشتراك فيها، وجميع الأعمال التي من شأنها أن تعطل السلطة أو تجعل النظام العام في خطر تعتبر مخالفة للأحكام العرفية وتجعل مرتكبيها عرضة للقبض عليهم ولحاكمتهم أمام محكمة عسكرية »

خطبة اللورد كيرزون - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

ألقي اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية يوم ٢٥ نوفمبر في مجلس اللوردات خطبة هامة عن المسألة المصرية، لمناسبة قرب سفر لجنة ملنر، فجاءت هذه الخطبة بعد خطبته في ٢٤ مارس و١٥ مايو موضحة سياسة إنجلترا نحو مصر، ذكر فيها خلاصة الحوادث التي وقعت بعد خطبته الأخيرة، وأشار إلى

تأليف لجنة ملتر وأغراضها ، وما قوبلت به من السخط والهياج في مصر ، ثم أخذ يدافع عن وجهة نظر إنجلترا نحو مصر ، وذكر الأدوار التي مرت بها لجنة ملتر ، من يوم التفكير في تأليفها إلى اعتزامها الذهاب إلى مصر ، وأنا ناقلون هنا بعض فقرات من هذه الخطبة ، مما يوضح مرامي السياسة البريطانية في المسألة المصرية ، قال :

« لما وقفت أمام حضراتكم في شهر مايو ، وأذكر أن ذلك كان في يوم ١٥ منه ، كانت وزارة رشدي باشا القصيرة الأجل قد انتهت ، ولم يكن اللورد ألنبي قد وُفق إلى اختيار خلف له ، وبعد ذلك بأيام قلائل تقلد الوزارة محمد سعيد باشا الذي سبق له تقلدها من سنة ١٩١٠ إلى ١٩١٤ فألف إدارة مصرية ، وكانت مهمته الأولى إعادة النظام والسكينة في البلاد التي كانت لا تزال مضطربة بآثار الثورة الفجائية التي حدثت في الربيع الماضي ، فوجه هو وزملاؤه كل جهوداتهم إلى هذه المهمة ونجحوا فيها نجاحا حمل اللورد ألنبي في شهر يولييه على تحويل قضايا الاضطرابات التي وقعت في شهرى مارس وابريل على المحاكم الأهلية ، ما عدا قضايا التعدي على قوات جلالة الملك ، وأعرب عن اطمئنانه إلى الوزارة وتعقل الأمة بإلغاء الرقابة التحفظية على الصحف ، وكانت الأحوال في هذا الوقت قد عادت إلى مجراها الطبيعي ، وكان الفلاحون وهم نحو تسعين في المائة من مجموع السكان يتمتعون برغد لم يسبق له مثيل ، مما أنساهم عواصف الفترة التي مرت بهم أثناء الحرب ، أما في المدن فقد كان غلاء المعيشة — الذي أخشى أن يكون باقياً إلى الآن — سبباً في استمرار التدمر ، فاستخدم زعماء الوطنيين هذه الظروف في مواصلة حملاتهم على رئيس الوزارة والدولة الحامية التي اتهموه بالخضوع لها خضوعاً لا يليق

« ففي أوائل يونيه حدثت في القاهرة مظاهرات صغيرة لم ينشأ عنها أى اضطراب خطير أو إخلال بالأمن العام ، وفي شهر أغسطس بدت علامات القلق في دوائر العمال بين طبقات مختلفة من عمال المدن ، وكانت الأسباب الأساسية لهذا القلق اقتصادية ، ولكن المحرضين صرفوها إلى الأغراض السياسية ، ولم تقمهم فائدة اتخاذ الإضراب سلاحاً يتذرعون به إلى أغراضهم ، ومن ثمَّ أنشئت النقابات ، وكان للاشترائيين الأجانب دخل غير قليل في إشعال جذوة القلق الذي كان كما قلت قد شاع بين عمال المدن الكبرى »

وقال في شرح سياسة إنجلترا نحو مصر :

« لا أراني في حاجة إلى بسط الأسباب التي اضطرت بريطانيا العظمى إلى الاهتمام بحظ مصر السياسي وجعلتها في موقف لا تستطيع معه تقديم أى تشجيع للمطالبة بالاستقلال القومي التام ، فضلاً عن أن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الإغارة الخارجية أو على إقامة حكومة قوية منصفة في داخلها ، فإن موقعها الجغرافي على أبواب فلسطين التي يحتمل قريباً أن تلتقي فيها على عاتقنا تبعه خاصة ،

ووجودها على مدخل افريقيه ، وفي طريق الهند ، تجعل من المستحيل على الامبراطورية البريطانية إذا أرادت المحافظة على سلامتها وسلامة ملحقاتها أن تتخلى عن تبعاتها في مصر ، ولا شك أن المصلحة الأولى في هذه المسألة هي المصلحة المصرية ، ويجب أن تكون العناية بحسن نظام الحكومة ورفاهية المصريين وسعادتهم أول ما يلتفت إليه ، إلا أنها أيضاً مصلحة بريطانية ذات أهمية رئيسية ، وأظن أنه لا يوجد إلا قليل من الناس ينكرون أنها كذلك مصلحة تهتم العالم أجمع ، ولا ضماناً لمصلحة العالم أفضل من بقاء مصر تحت إشراف دولة عظيمة متمدنة ، فإذا سلمنا بهذه الأمور الأساسية التي تنطوي على المسألة بمخافيرها والتي لا يمكن أن تقبل المناقشة فيها حكومة بريطانية أو حزب من الأحزاب ، فقد يبقى بعد ذلك مجال للاختلاف البعيد في الآراء على الشكل الذي يجب أن تتمثل به المصلحة البريطانية ، ولا أريد الآن أن أحاول تعريف صيغة الحماية تعريفاً علمياً ، فهي من الوجهة الدستورية معروفة في جميع الأمم والعصور ، ومعانيها تتفاوت ، فهي في أقصى طرفها سيطرة سياسية أو إدارية شديدة ، وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيراً عن منطقة النفوذ السياسي ، وعلى كلتا الحالتين لا تخلو الحماية من تعهد الدولة الحامية برد الإغارات الخارجية عن الحكومة المحمية وأن تضمن المعاملة العادلة للرعايا الأجانب فيها وصيانة مصالحهم في داخل البلاد ، وعلى العموم المهيمنة على علاقاتها السياسية والأجنبية ، أما الدرجة التي تبلغها الحماية في حق التدخل في شؤون الإدارة الداخلية فلم يتصدّ قانون لتقديرها ، وإنما تقدر في كل حالة على حسب كفاءة الحكومة المحمية »

ثم تكلم عن مهمة لجنة ملر ، وعرج على وزارة يوسف وهبه باشا ، ووصمها بطابع الولاء للاحتلال ، قال : « ولا ريب في أنه لو كانت هذه النيات معروفة لوثقت لجنة اللورد ملر لا من مقابلة غير ودية بل من أحسن ترحيب ودي من جانب جميع أصدقاء الجنسية المصرية والتقدم المصري ، وإني واثق من أن اللجنة ستلقى هذا الاستقبال على يد الوزارة المصرية الجديدة التي شكلت برئاسة يوسف وهبه باشا والتي تؤلف إدارة الأعمال بعد استقالة محمد سعيد باشا منذ أيام قليلة ، وقد أرسل إلينا المندوب السامي يثني على صفة الوزارة وتأليفها ، وقد تولت الآن أعمالها ، وهي تشاطر حكومة جلالة الملك آراءها المنطوية على الرجاء ، وصممت على أن تعاون بإخلاص وولاء في تنفيذ هذه الآراء »

وأشار إلى تجدد الحوادث الثورية التي وقعت عقب إعلان تأليف لجنة ملر ، قال :

« بقي على أن أذكر كلمات وجيزة عن القلاقل والإخلال بالنظام والاضطراب الذي تجدد لسوء الحظ في مصر في خلال الأسابيع القليلة الماضية ، ففي شهر أغسطس صارت نغمة الوطنيين في مصر تزداد مرارة لما ظهر تأخير مؤتمر الصلح في معالجة المسألة العثمانية ، وعجزت لجنة زغول (الوفد المصري) عن أن يسمع صوتها في باريس ، ثم حمل الوطنيون المصريون على مقاطعة لجنة ملر بإشارة حزب زغول الذي

عاد من أعضائه كثيرون الآن إلى مصر ، واستمر التحريض يزداد شدة إلى أن ختم بمشاعبات شديدة وقعت في الإسكندرية في يومى ٢٤ و٢٥ أكتوبر واستدعى الأمر الالتجاء إلى مساعدة الجنود البريطانيين لإعادة النظام ، وتكررت الاضطرابات بعد ذلك بأسبوع ، ثم عادت فتجددت في القاهرة يوم ١٦ نوفمبر ، وبذل البوليس المصرى والجنود المصريون في كلتا المدينتين جهدهم للتغلب على حالة شاقة ، ولكنهم طلبوا مساعدة قوات جلالة الملك التي أظهرت من ضبط النفس والاعتدال في أعمالها ما يضرب به المثل ، ولا أريد في هذه الآونة أن أبحث بعناية كبرى في أسباب هذا الهياج الذى هو نتيجة حوادث هذا الوقت ، والذى يوجد على السواء في كثير من أجزاء العالم الشرقى ، فإنه يصعب التفريق بالضبط بين الأدوار المختلفة التي تعزى في هذا الهياج إلى التحريض السياسى ، وتأثير الحرب ، والأسباب الاقتصادية ، وقوات الفوضى غير النظامية ، وقد فرض ذلك على ولاة الأمور من المصريين والبريطانيين معا واجبا أوليا يقضى عليهم بتنفيذ القانون والنظام ومعاقبة مرتكبي الاعتداء والجرائم ، وأنا ثق بحزم المندوب السامى وحكمته في معالجة هذا الوجه من الأمر ، وستنال الوزارة المصرية الجديدة منه ومنا كل تأييد »

وجوهر هذه الخطبة كما ترى يعطيك فكرة جلية عن أساس سياسة إنجلترا نحو مصر ، وهو الخيلولة بينها وبين استقلالها الصحيح ، والتصرف في أقدارها ، واستدامة أسباب العدوان على حقوقها ، والعمل على إبقائها تحت السيطرة البريطانية وإبراز ما في هذه السيطرة من المعانى الاستعمارية

ولعلك تلاحظ ما تنطوى عليه الخطبة من المغالطة في تسويغ هذا العدوان ، إذ يقول اللورد كيرزون إن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الإغارة الخارجية ، والواقع ان وجود الاحتلال البريطانى هو الذى حال على تعاقب السنين دون إنشاء جيش مصرى يحمى حدودها ويدافع عن استقلالها ، وإن نظرة بسيطة إلى ما كان عليه جيشها من قوة ومنعة في عهد محمد على ، وما حفل به تاريخه من انتصارات ومفاخر في مختلف المواقع والحروب ، حين كانت مصر مستقلة ، ثم ما آل إليه من الضعف والانهلال في عهد الاحتلال ، إن هذه النظرة وحدها تدحض مزاعم اللورد كيرزون ، وتدل على أن مصر قادرة على حماية حدودها إذا تركت وشأنها ، وان ما يستند إليه من ضعفها الحربى إنما هو من صنع الاحتلال والسياسة البريطانية ، وهذا الضعف لا يعالج باستدامة العدوان على استقلالها ، بل بالكف عن هذا العدوان ، لكى تستطيع أن تنشئ لها جيشا يدفع الغارة ويحمى الذمار ، وان أية دولة مهما عظمت إذا احتلها الأجنبي وسيطر على شؤونها لا تستطيع أن تنشئ جيشاً قويا جديراً بها ، لأن الاحتلال هو أول عقبة تعترضها في هذا السبيل

ومن التجنى قول اللورد كيرزون ان مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على إقامة حكومة قوية منصفة في داخلها ، وهى تهمة اصطاحت الدول الاستعمارية على توجيهها إلى كل شعب تريد أن تفرض سيطرتها

عليه ، وتلك دعوى مردودة لا يقبلها العقل ولا المنطق السليم ، لأن الاستقلال حق طبيعي لكل أمة ، ولا يوجد مسوغ يخول أية دولة ان تتدخل في شؤون دولة أخرى بحجة إصلاح حكومتها ، بل ان الاحتلال الأجنبي هو الذى يفسد أخلاق الأمة ويضعف وطنيتها ونفسيته ، ويؤدى تبعاً لذلك إلى فساد نظم الحكم فيها ، ومن عجيب أن يقول إن موقع مصر الجغرافى ووجودها على أبواب فلسطين وعلى مدخل أفريقيا وفى طريق الهند يجعل من المستحيل على الإمبراطورية البريطانية أن تتخلى عن تبعتها فى مصر ، ومعنى ذلك أنه مادام من قواعد سياسة إنجلترا الاستعمارية أن تضع يدها على فلسطين وتستبقى إمبراطوريتها الاستعمارية فى أفريقيا والهند فهى فى حاجة إلى الحيلولة بين مصر واستقلالها التام ، أو بعبارة أخرى يريد أن يسوغ الاعتصاب بالرغبة فى استبقاء اعتصاب آخر ، فى بلدان أخرى ، وذلك لعمري هو منطق الغصب والعدوان ، وهو منطق لا تقبله أية أمة تحافظ على كيانها ، وتؤمن بحقوقها وكرامتها

وصول لجنة ملنر - ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

وأخيراً جاءت اللجنة ، فى صبيحة يوم الأحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وصلت الباخرة المقلّة للورد ملنر وأعضاء لجنته إلى بور سعيد ، وفى الساعة التاسعة صباحاً استقلوا قطاراً خاصاً سار بهم إلى العاصمة ، وكان يتقدمه قطار كشاف لحراسته ، وتحرسه أيضاً خمس طائرات حربية من بور سعيد إلى القاهرة ، فوصل إليها فى الساعة الثانية بعد الظهر ، وكتم موعد سفر اللجنة من لندن وموعد حضورها ، ولم يعلن عنها فى الصحف إلا بعد وصولها إلى العاصمة ، ولما وصل القطر إلى المحطة نزل اللورد ملنر وزملاؤه وهم : السير نزل رود . الجنرال السير جون مكسويل . الجنرال السير واين توماس . المستر سبندر . المستر هرست ، وكان معهم الكولونل وطسن المندوب العسكرى بدار الحماية ، والمستر لويد من موظفيها ، وقد أوفدتهما دار الحماية لمقابلة اللجنة ببور سعيد ، واستقبلهم على رصيف المحطة الجنرال كوجريف نائب القائد العام للجيش البريطانى ، وبعض ضباط أركان حرب الجيش المذكور ، والأميرالاي رسل بك حكمدار بوليس العاصمة ، ونائب مدير السكك الحديدية ، وكانت أبواب المحطة موصدة ، ولم يسمح لأحد من الجمهور بالوجود بها حين وصول القطر ، وتولى البوليس حراسة أعضاء اللجنة فى الطريق ، وذهبوا يتقدمهم اللورد ملنر إلى دار الحماية ، ثم إلى فندق سميراميس القريب من هذه الدار والذى اتخذته اللجنة مقراً لها^(١)

وبدا الفرق جلياً بين استقبال اللورد ملنر سنة ١٩١٩ ، واستقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ ، فى أوائل عهد الاحتلال ، جاء اللورد دفرين إلى مصر فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، إذ عينته الحكومة البريطانية مندوباً سامياً لى يدرس حالتها ويقدم عنها تقريراً بما ينتهى إليه من الآراء والمقترحات ،

(١) يقول اللورد ملنر فى تقريره : « وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظراً إلى روح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحريض والإنعراء ، فبلغنا الفندق المد لتزلنا فيه دون أن يحدث حادث ما »

فقوبل في الإسكندرية مقابلة فخمة أعدها الانجليز بانفاقهم مع الحكومة المصرية ، لكي يلفتوا الأنظار إلى مقدم عيدهم الذي جاء ليهيمن على أقدار البلاد ومصيرها ، وأطلقت المدافع بالإسكندرية من البارجة المصرية (محمد علي) تحيةً له ، واستقبله محافظ الثغر نيابة عن الحكومة ، ونزل ضيفاً بسرأي رأس التين ، ثم استقل قطاراً خاصاً إلى محطة العاصمة ، وكان في استقباله بها رئيس مجلس الوزراء ورئيس التشريعات نائباً عن الخديو توفيق ، ولفيف من كبار رجال الحكومة ورجال الوكالة البريطانية ، وقائد جيش الاحتلال ، ونزل ضيفاً على الحكومة بقصر الزهراء بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وذهب غداً يوم وصوله إلى سراي الجزيرة لمقابلة الخديو ، تحفّ به كوكبة من الفرسان الانجليز ، وبصحبه السير ادوارمالت فنصل إنجلترا العام في مصر وزكى بك التشريعاتي والمستر نيكلسون سكرتيره الأول ، والمستر بلند سكرتيره الثاني ، فقابلهم الخديو توفيق بالحفاوة والإكرام ، وأطلقت له المدافع من القلعة عند خروجه من قصر الزهراء ، وعند عودته إليه ، وردّ له الخديو الزيادة في قصر الزهراء في مساء ذلك اليوم

هذا ما كان من استقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ ، فتأمل في الفرق بين هذه المقابلة ومقابلة اللورد ملنر سنة ١٩١٩ ، من هذه المقارنة يبين لك مبلغ تبدل الحالة السياسية في مصر من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٩ ، وأثر العامل القومي في مجرى الحوادث ، وهذا يدلّك يقيناً على ارتقاء الشعور الوطني في هذه الحقبة من الزمن ، وأغلب الظن أن هذا التبدل قد استشعر به من كان يعرف مصر من أعضاء اللجنة قبل الثورة ، كاللورد ملنر نفسه ، والجنرال مكسويل ، والسير رنل رود ، فاللورد ملنر قد عرفها وسبر غورها في الدور الأول من الاحتلال حيث كان الخضوع والاستسلام مخيمين عليها ، فقد كان وكيلاً لوزارة المالية المصرية من سنة ١٨٨٩ إلى سنة ١٨٩١ ، وفيها ألف كتابه المشهور (إنجلترا في مصر) الذي ظهر سنة ١٨٩٢ ، وصار من وجهة النظر البريطانية عمدة المشتغلين بالسياسة المصرية ، والسير رنل رود قد عرفها أيضاً ، إذ كان ملحقاً بالوكالة البريطانية بها من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩٠١ في عهد اللورد كرومر ، والجنرال مكسويل قد شهد الانقلاب الذي أعلنت فيه الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وسأهم فيه بقسط وفير كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١١) ، وشهد جمود الوزراء والكبراء وجمهرة الأمة خيال هذا الانقلاب الخطير ، واقتصر الاحتجاج على دائرة محدودة من الشعب ، أما في سنة ١٩١٩ ، فقد عمت حركة الاحتجاج والثورة ، وصارت البلاد تغلي كالقدر سخطا على الحماية ، واحتجاجاً على لجنة ملنر ، وتعلّقاً بالاستقلال التام ، وقد اعترف اللورد ملنر في تقريره بالروح العدائية التي قوبلت بها لجنته ، وقال إن عدد الرسائل البرقية التي انهارت عليها بمقاطعتها والاحتجاج عليها بلغ ١١٣١ برقية

الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها

لم يكذب يدعي نبأ وصول اللجنة حتى بدت العاصمة في حالة غير طبيعية من الهياج والاضطراب ، فند

٨ ديسمبر أضرب الطلبة من جديد وهجروا معاهدهم ومدارسهم احتجاجاً على قدوم اللجنة .
وفي يوم ٩ منه قام الطلبة والجمهور بمظاهرات عدة في نواحي القاهرة وتعددت المظاهرات في
الأيام التالية

ووجد التجار يوم ٩ ديسمبر عندما ذهبوا لفتح محلاتهم إعلانات ملصقة على أبوابها ، مكتوباً عليها
«الحل مقفل احتجاجاً على مجيء لجنة ملنز لبسط الحماية» ، فمنهم من احترموا الإعلان وأبقوا محلاتهم مغلقة ،
وهم كثيرون ، ومنهم من فتحوا محالهم بعد مرور الجنود المصرية في الشوارع
وانهالت برقيات ورسائل الاحتجاج على اللجنة من كل صوب ، واحتجت الهيئات السياسية ومجالس
المديريات على قدومها

وقامت المظاهرات في الإسكندرية وكثير من العواصم احتجاجاً على اللجنة ، ولم تحصل اعتداءات
من الجنود على هذه المظاهرات ، فيما عدا مظاهرة قامت بالإسكندرية من مسجد أبي العباس يوم الجمعة
٢٦ ديسمبر عقب الصلاة ، فمرت سيارتان بريطانيتان مدرعتان وأطلق جنودهما المسدسات لتفريق المظاهرة ،
فقتل واحد وجرح خمسة ، وقد وقع القتل بعد فترة من الهدوء النسبي لم تقع فيها حوادث دموية منذ
١٨ نوفمبر ، فكان لهذا الاعتداء وقع شديد في النفوس

اضراب المحامين

واجتمع المحامون في الجمعية العمومية العادية يوم الجمعة ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، ونفذوا ما أعلنوه يوم
اجتماعهم السابق على مجيء اللجنة ، وقرروا الإضراب أسبوعاً يبدأ من يوم ١٧ ديسمبر احتجاجاً على قدوم
اللجنة ، وقد حددوا يوم ١٧ ديسمبر لأنه ذكرى إعلان الحماية^(١)
وحذا المحامون الشرعيون حذوهم

اجتماع السيدات المصريات بالكتدرائية المرقسية

واحتجاجهن على قدوم لجنة ملنز

وفي يوم الجمعة ١٢ ديسمبر اجتمع عدد عظيم من السيدات المصريات من مسلمات وقبطيات بالكنيسة
المرقسية ، للاحتجاج على قيام وزارة يوسف وهبه باشا وقدوم لجنة ملنز ، وكان في مقدمتهن السيدات : هدى
شعراوى . شريفة رياض . حرم محمود باشا رأفت . حرم حبيب بك خياط . إحسان القوصى . حرم

(١) انتخب في هذا الاجتماع خمسة من المحامين ، وهم : مرقس حنا بك . ومحمد أبو شادى بك . وعبد الرحمن
الرافعى بك . ويونس صالح بك . وأحمد مصطفى بك أعضاء في مجلس النقابة بدلاً من انتهت مدتهم ، وانتخب مرقس حنا بك
نقيباً للمحامين . ومحمد أبو شادى بك وكيلاً للنقابة

فهمى بك ويصا، الخ. ، وأصدرن بيانا ضمَّنه رأيهن في الموقف السياسى ، وإخلاف الإنجليز وعودهم في المسألة المصرية ، وختمنه بتأييد مقاطعة لجنة ملنر والاحتجاج على قدومها والإصرار على التمسك بالاستقلال التام وقام السيدات يوم ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ بمظاهرة سارت من محطة مصر إلى شارع كامل (ابراهيم باشا الآن) ، فيدان الأوبرا ، فشارع عابدين ، وتعرض لهن الجنود البريطانيون وطلبوا منهن التفرق فأبين واستمررن في المظاهرة ، إلى ان انتهت بسلام

احتجاج الموظفين

واجتمع جمهور الموظفين يوم ١٥ ديسمبر بمسجد الشيخ صالح أبى حديد وقرروا الإضراب عن العمل يوماً واحداً وهو يوم ١٧ ديسمبر احتجاجاً على قدوم اللجنة وإيدانها بمقاطعتها ولكن الوزارة لم تكد تعلم بهذا القرار حتى قررت يوم ١٦ ديسمبر إنزال العقاب الشديد بكل من يضرب في اليوم التالى ، وأبلغ رؤساء المصالح هذا الإنذار إلى مرؤوسيههم ، وصارحهم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى ، وفصل كل موظف لا يكون له فى الخدمة أكثر من عشر سنوات ، فعدل الموظفون عن الإضراب ، واكتفوا بالاحتجاج

إنذار الصحف

وكان سيل الاحتجاجات وعلان مقاطعة اللجنة يتدفق على الصحف ، فأصدرت إدارة المطبوعات بلاغا يوم ١٨ ديسمبر يتضمن تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية إذا هى نشرت أعمالاً أو آراء سياسية «تصدر عن أشخاص لا يدركون تبعه ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم ، أو احتجاجات سياسية موجهة إلى السلطات أو اللجنة البريطانية ما لم يصادق عليها الرقيب ، وكل ما من شأنه تحريض الموظفين أو غيرهم على الإضراب أو إهمال القيام بواجباتهم ، وكل خبر أو طعن من شأنه إثارة شعور العامة ضد الحكومتين البريطانية والمصرية أو من يمثلهما»

وُبنى هذا البلاغ على ديناجة جاء فيها : « ان المسلك المخالف للنظام الذى سلكه الطلاب وغيرهم في الأيام الأخيرة حتى بلغ أشده فى تكرار الشروع فى القتل يمكن إسناده لدرجة عظيمة إلى مواد نشرتها الصحف ، وان ما تحدته الجرائد فى الأقاليم من التأثير الخلل بالنظام قد أصبح واضحاً »

وأشار البلاغ إلى عودة الرقابة على الصحف بطريقة ملتوية بقوله : « على جميع رجال الصحافة أن يعملوا بهذه التعاليم من حيث مبنها ومعناها ونشير عليهم مراعاة للمصلحة العامة ومصالحهم الخاصة أيضاً ان يعرضوا على جناب رئيس المراقبة (إدارة المطبوعات) المواد التى يرتابون فى كيفية تأثيرها قبل نشرها»

وقد اجتمع أصحاب الصحف واحتجوا على هذه القيود، ولكنهم مُنعوا من نشر هذا الاحتجاج أو الإشارة إليه

اقتحام الجنود الإنجليز الأزهر - ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩

وقع يوم ١١ ديسمبر حادث اهتزت له أرجاء القاهرة، وأثار عاصفة من السخط والاستنكار في أنحاء البلاد، وهو اقتحام الجنود الإنجليزية الجامع الأزهر، وتفصيل ذلك ان مظاهرة قامت في صبيحة ذلك اليوم مؤلفة من طلبة الأزهر ومن انضم إليهم، وبدأ سير المظاهرة من ميدان الأزهر، وسار المتظاهرون بكل هدوء ونظام حتى وصلوا إلى شارع السكة الجديدة، وأرادوا ان يواصلوا سيرهم إلى دور معتمدى الدول، ولكن قبل أن تصل المظاهرة إلى شارع الموسيقى أدركها الجنود الإنجليز بالسيارات، وهاجموا المتظاهرين، فتفرقوا، وعادوا إلى قواعدهم بميدان الأزهر، ودخل كثير منهم إلى المسجد يحتمون به، فدخل وراءهم الجنود الإنجليز بنعالهم وأسلحتهم، واعتدوا على من صادفهم بالضرب والإيذاء، فحدث هرج ومرج في الجامع، واقتحم الجنود مكاتب الإدارة، وحاولوا كسر الأبواب، ففرع الموظفون، وحدثت ضجة كبيرة داخل الجامع وخارجه

احتجاج العلماء

وعندئذ ثارت نائرة المشايخ، وقصدوا إلى شيخ الجامع يقصون عليه ما جرى، فاجتمع بكبار العلماء ووضعوا احتجاجا شديداً، وقعوا عليه جميعاً، وبعثوا به إلى السلطان فؤاد، وإلى يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء، ثم إلى اللورد ألنبي المندوب السامى البريطانى، وهذا نصه :

« حدث في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع أول سنة ١٣٣٨ هـ (١١ ديسمبر سنة ١٩١٩) ان فصيلة من الجنود البريطانية كانت تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الأزهر الشريف بنعالها وعصيها منتهكة حرمة هذا العهد المقدس والجامعة الإسلامية الكبرى التي يؤمها طلاب العلوم من جميع الأقطار، ثم أخذت تضرب وتروع، وتجاوزت ذلك إلى الاعتداء على محل الإدارة والعمال يؤدون وظيفتهم، محاولة كسر الباب الموصل إلى القاعة المخصصة لشيخ الجامع الأزهر، لولا متانتة، م صعدت إلى الدور الأعلى من الرواق العباسى، فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات، وقد كان الرعب ستولى على من فيها من العمال فأصدوها على أنفسهم

« ان هذا الحادث قد أحزن جميع المصريين المقيمين في القاهرة وآلمهم أشد الإيلام، وسيزداد هذا الأثر السيئ بنسبة انتشار الخبر في أرجاء مصر وتردد صداه في أنحاء العالم الإسلامى

« فنحن الموقعين على هذا من علماء الجامع الأزهر وأعضاء مجلسه الأعلى نحتج على هذه الحادثة السيئة
قياما بالمفروض علينا من خدمة الأزهر الشريف وأهله »

٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

توقيعات

محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر . محمد بحيث مفتى الديار المصرية . أحمد نصر نائب
شيخ السادة المالكية . محمد النجدى شيخ السادة الشافعية . محمد سبيع الذهبى نائب شيخ السادة الحنابلة .
عبد الرحمن قرعاه وكيل الجامع الأزهر ومدير المعاهد الدينية . محمد ابراهيم . محمد الأحمدي . عبد الغنى
محمود (وهؤلاء جميعاً أعضاء مجلس الأزهر الأعلى) . أحمد زكى باشا عضو المجلس الأعلى . مصطفى
عبد الرازق السكرتير العام للمجلس الأعلى . محمد شاكر وكيل الأزهر السابق . محمد حسنين وكيل
الأزهر ومدير المعاهد الدينية السابق . محمود الجزيرى . عبد الحميد زايد . ابراهيم الحيدى . دسوقى العربى .
محمد أحمد الطوخى . عبد المعطى الشرشيمى . محمد بخاتى ، وكلهم من هيئة كبار العلماء . عيسوى نجا الإيبارى .
محمود الإمام . حفناوى السيد الجيزاوى . عمر محمد الهجرسى . صادق عزام . عبد الرحمن عيد الحلاوى
أستاذ الشريعة الإسلامية بالجامعة المصرية . ابراهيم زيان . عبد الغنى مهنا . أحمد الصفقى . عبد السلام
البشرى من علماء الأزهر . عبد الحميد الشاذلى . محمد الحلبي . عيسى منون . سعيد حسن . على مصطفى
أبو دره . أحمد المكاوى . أمين حمزه النواوى . محمد عبد الخالق العشرى . عيسوى محمد ماريه . على محمد
صبره . خليفه راشد . حسن عامر مذكور . اسماعيل على . أحمد عيسى السلامونى . محمد سعد بركة . محمد
الشايب . سعد أحمد الذهبى . محمد عبد اللطيف دراز . محمد ابراهيم البيومى . محمد المهدي على . عبد ربه
مفتاح . عبد الحليم سعد . أحمد عبد اللطيف . أحمد عبد السلام . عواد على حسن . على جاد الحق .
عبد الحكيم محمد . يوسف الرمالى . محمود الدينارى . محمد الشاعر . محمد أحمد الشينى . عبد الله قنديل .
محمد محمد المدلل . معوض السخاوى . محمد عبد الله محمد . على شقير . أمين الشيخ . بركات أحمد . أمين
خطاب . على محمد الشيخ . على محمود . محمد أحمد القطيشى . محمد يس الجندى . إسماعيل حسين . محمود
الغمراوى . عبد الوكيل أحمد خاطر . السعدى محمد . محمد الحنبلى . ابراهيم صقر البهى . عبد الرحمن
عبد ربه . محمد الخطيب . سليمان ابراهيم الببلى . عبد الرسول خليفة . مصطفى محمد عيد . عبد الباقي نعيم .
مصطفى محمد مأمون . توفيق محمد . على عبد اللطيف . سعيد عبد الله . أحمد المرشدى . صادق شعيب .
إبراهيم النقراشى . حسن أبو عرب . ابراهيم الدسوقى . مصطفى بدر زيد . عبد الحميد الهناى . محمد حماد
خليفة . محمد محمد هلالى . عبد العليم رضوان . سليمان فائد . عبد الفتاح أحمد . محمد فريد الضراغى .

عبدالرحيم البرديسى . محمد مخلوف . عيسى الشويرى . على الشايب . محمد درويش . العصار . موسى شريف .
عبد الرؤف عبد السلام . أحمد عبد الحليم هيكل . محمد على البراوى . على محمد النجار . على على البنا .
محمد حفى بلال

جواب اللورد أللنبى

ولما تسلّم اللورد أللنبى هذا الاحتجاج بادر بإرسال الرد إلى شيخ الجامع ، وأبدى فيه أسفه لوقوع
الحادث ، وروى فيه الواقعة على أساس أن دخول الجنود الأزهر كان على أثر دخول بعض المتظاهرين فيه
وقذفهم الأحجار من داخله على الجنود ، وهذا نص الكتاب :

« حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر

« قد تلقينا كتابكم الذى وجهتموه إلينا مع حضرات أصحاب الفضيلة والسادة علماء الأزهر الشريف
وأعضاء مجلسه الأعلى ، وقد أمرنا بإجراء التحقيق اللازم عن حادث يوم ١١ ديسمبر ، وقد يظهر أن بعض
الأفراد السيئ النية كانوا قد هاجموا الحوانيت ، ولما طاردهم الجنود البريطانية التجأوا إلى الأزهر وجعلوا
يقذفون منه الأحجار على الجنود حتى إذا ما أثاروا غيظهم اقتفوا أثر المعتدين اللاجئين فى جوانب الأزهر ،
ولا يغرب عن فضيلتكم أن ذلك قد حدث فى الوقت الذى تهيجت فيه نفوس الجنود ، ولكم أن تتقوا
بأنه لم يقصد ألبتة انتهاك حرمة الأزهر ولا التعدى على كرامة فضيلتكم أو السادة العلماء أو الطلاب المسلمين ،
وبينا نأسف فى هذه الآونة لوقوع هذا الحادث إلا أننا نرجو أن نوجه نظر فضيلتكم إلى أنه من الواجب
على الهيئة الرئيسية للأزهر الشريف أن تمتنع استعمال جوانب الجامع لأعمال الاعتداء المخالفة للقانون »

« نائب جلالة الملك »

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

« أللنبى »

ونشرت الحكومة من ناحيتها بلاغا رسميا بمعنى كتاب اللورد أللنبى

رأى علماء الأزهر

فى الموقف السياسى

وقد حركت هذه الحادثة فى نفوس علماء الأزهر الجهر برأيهم فى الموقف السياسى عامة ، فوضعوا
بيانا أعربوا فيه عن أن الحل الوحيد للاضطراب السائد فى البلاد هو أن تفى الدولة الإنجليزية بوعودها ،
وتعترف للبلاد بالاستقلال التام ، أى أنهم شاركوا الأمة فى معظم مطالبها السياسية ، وأرسلوا هذا البيان إلى
السلطان وإلى رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامى البريطانى ، وهذا نصه :

« إن علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بإزاء الظروف الحاضرة ، وما جرت على البلاد من خطوب تفاقمت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها ، يرون من أقدم الواجبات التي فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا في القيام بوظيفتهم في إبداء النصح والإرشاد إلى ما فيه تأييد السلم في الأرض وتوطيد العلاقات الحسنة بين الأمم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقاً لما أمر الله به في جميع الشرائع المنزلة ، ولا سيما الشريعة الإسلامية الغراء

« أجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقها الشرعي في الاستقلال التام ، وأصررت على المطالبة به بكل ما لديها من الوسائل المشروعة ، دون أن يظهر من جانب الحكومة الإنكليزية ميل إلى الاعتراف بهذا الحق ، فأدى ذلك إلى أحوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق ، فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة

« لذلك يرى علماء الأزهر الشريف ورجال مجلسه الأعلى الموقعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي أن تنفي الدولة الإنكليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد ومكانته الخاصة ومقامه الراجح في بلاد الشرق أجمع وبذلك تتمتع وسائل الشدة التي طالما ظهرت آثارها بما يوجب الأسف الشديد ، ويخلد أبناء الأمة كلهم إلى الهدوء والسكينة ولا يضمرون ضعفاً ولا حقداً للحكومة الإنكليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول الأجنبية

« هذه هي الأمانة التي وضعها الله في أعناقنا قد أديناها قياماً بالواجب على خدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين »

ولقد حذا علماء الإسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط حذو علماء الأزهر ، فخرروا بياناً يضمنون فيه صوتهم إلى صوت إخوانهم علماء الأزهر في طلب الاستقلال التام

تهديد الطلبة المضربين

أصدر مجلس الوزراء في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ قراراً بإنذار جميع طلبة المدارس العليا وتلاميذ المدارس الأميرية والمدارس الخاضعة لتفتيش الحكومة بالحضور إلى مدارسهم في التواريخ التي حددتها وزارة المعارف ، وبأن كل من يتخلف عن إطاعة هذا الأمر ويتغيب عن مدرسته دون أن يقدم عذراً مقبولاً يحرم الدخول في جميع الامتحانات التي تعقد في خلال سنة ١٩٢٠

بلاغ اللورد ملنر عن مهمته - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

رأت لجنة ملنر ان مقاطعة الأمة لها أصبحت عامة محكمة ، وظهرت بمظاهر شتى تجتمع كلها في

إعراض الأمة عن الاتصال بها ، عن قرب أو بعد ، فأخذت تعالج هذه المقاطعة بالأناة وسعة الحيلة ، فأصدر اللورد ملنر بلاغا عن مهمته ، قال فيه :

« أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التي كانت لها إلى الآن . ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد . فإن اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لأجل التوفيق بين أماني الأمة المصرية والمصالح الخاصة للتي لبريطانيا العظمى في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين في البلاد

« ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض مع توافر حسن النية من الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودي يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شؤون البلاد في ظل أنظمة حكم ذاتي Self Governing institutions (١)

« وتنفيذاً لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم ، ويمكن إبداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة في تقييد حدود المناقشة ، كما أنه لا داعي لأن يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلاً منه عن معتقداته ، فإنه لا يعد تنازلاً عن معتقداته بمفاوضة اللجنة إلا كما تعد هي متنازلة بسماحها ، وبغير الصراحة التامة في المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول إلى الاتفاق »

« ملنر »

مصر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

رد الوفد على بلاغ ملنر

وقد ردت لجنة الوفد المركزية على هذا البلاغ ببيان أذيع يوم ٣٠ ديسمبر ، قالت فيه :

« كانت لجنة الوفد تود أن يكون بلاغ اللورد صريحاً واضحاً ، وأن يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام ، لكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة فبعد أن كانت المفاوضات التي تطلبها اللجنة محصورة في دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضات في غير دائرة مخصوصة

« نعم أن توسيع دائرة المناقشة يدل على اقتناع الانجليز بأن المصريين يرفضون الحماية رفضاً باتاً ، ولكنه لا ينفى مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الإنجليزية التي تقدمت بحج اللجنة وليس من شأنه بأي حال أن يحمل الأمة على العدول عن خطتها وفضلاً عن ذلك فإن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها

(١) في الترجمة الرسمية للبلاغ « تحت أنظمة دستورية » والمعنى واحد

« وإذا كان الغرض الوقوف على مطالب المصريين ، فإن هذه المطالب أصبحت معروفة معروفة معرفة تامة في جميع أنحاء العالم ، وهي تنحصر في شيء واحد هو « الاستقلال التام » ، أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما نغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة »
« فلتحى مصر . وليحى الاستقلال التام »

وأبرقت لجنة الوفد ببلاغ اللورد ملنر وردها عليه إلى سعد باشا في باريس ، فجاءها الرد بموافقة الوفد

رد الحزب الوطنى

وفي ٣١ ديسمبر نشر الحزب الوطنى رده على بلاغ اللورد ملنر ببيان أعلن فيه من جديد سياسة (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) تأييداً لقراره في نوفمبر سنة ١٩١٩ (ص ٧٧) ، قال :

« أعلن جناب اللورد ملنر في بلاغ لجنته للأمة أن الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ما أوفدت اللجنة إلى مصر إلا لغرض واحد وهو التوفيق بين آماني الأمة وبين مالدولة البريطانية العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين فيها ، وأظهر جنابه رغبة اللجنة في الوقوف على آراء الهيئات المشخصة للأمة المصرية وانها لترغب رغبة صحيحة صادقة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية ، هذا هو جوهر البلاغ الذى نشرته الصحف المحلية ، وليس للحزب الوطنى إزاء هذا البلاغ سياسة خاصة بل انه لا يزال متمسكا بسياسته التي أعلنها للأمة مراراً وتكراراً والتي أبانها إزاء السياسة الإنجليزية بكل وضوح في الخطبة التي ألقاها باسمه حضرة على بك فهمى كامل وكيل الحزب في حفلة تأيين المغفور له رئيسه (محمد بك فريد) في يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجارى ، وهذا فخاها : ان الأمة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال وانها لا ترضى بالخابرة مع أية هيئة بريطانية أو غيرها إلا إذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام وأعلنت اعترافها به رسميا وأيدته بجلاء الجنود الإنكليزية عن وادى النيل وسحبت إعلان الحماية

« انه إذا اعترفت ، انجلترا أمام الملأ رسميا بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الإخلاص اللذين أشار إليهما جناب اللورد ملنر ، وجلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحب إعلان الحماية ، فإن الأمة المصرية تشعر إذ ذاك بأن انجلترا وفّت بوعودها وبرت بعهودها ، وتكون بأسرها مرتاحة لكل مخابرة لا تمس استقلالها التام في أمورها الداخلية أو الخارجية ، وأما ما دامت خطة اللجنة الإنجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كيرزون ومستر بالفور ضار بين باستقلال مصر التام عرض الأقق ، وما دامت البلاد محتلة بجيشين

أحدهما حربى والثانى ملكى ، وما دامت الاحكام العرفية تصدر كل يوم باعتقال أبناء الأمة وتوقيع العقوبات المختلفة على طلاب العلم ، وما دامت حرية القول والكتابة محجورة ، وما دامت البلاد فى فوضى من التشريع ، وفى الجملة ما دامت الأرواح تحطف لاقبل مظاهره سياسية سلمية إلى غير ذلك من الضحايا التى ضحتها الأمة فى سبيل استقلالها التام ، نعم ما دام كل هذا وغيره قائماً فوق أرض مصر على مشهد من العالم المتمدن ، فإن كل مخبرة مع أية هيئة بريطانية لا يكون معناها إلا التنازل عن هذا المطلب الأسمى — مطلب الكرامة والإيثار — مطلب الاستقلال التام ، لذلك ينصح الحزب الوطنى المصرى للأمة بأسرها أن تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام ، وألا يفوتها أنها لو نالته بأى شرط كائناً نوعه ما كان فانه لا يكون استقلالاً تاماً بمعناه المرسوم ، فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية — ما دام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل إنجلترا ولم ينفذ بالفعل — واجب كل الوجوب على كل مصرى ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته فى الوجود»

« وكيل الحزب الوطنى » — « على فهمى كامل »

وسياسة الحزب الوطنى فى عدم المفاوضات قبل الجلاء منسجمة تماماً مع مبادئه ، لأنه ، وهو حزب الجلاء ، ما دام متمسكاً بالجلاء ، ولا يقبل ما دونه ، لا يرتضى الدخول فى مفاوضات بين مصر وإنجلترا والاحتلال قائم ، لأن جوهر القضية بينهما هو فى الاحتلال والجلاء ، فإما جلاء ، وإما احتلال ، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال ، كما قال المرحوم محمد بك فريد (ج ١ ص ٧٣) ، والأصل ان الاستقلال حق طبيعى ثابت لا يقبل المناقشة ، فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة ، والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قصد منها تشكيل الأمة المصرية فى حقها فى الجلاء وإيمانها به ، والوسيلة الطبيعية للجهاد هى المطالبة المقرونة بالمقاومة ، أما المفاوضات فهى من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء ، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخى فى المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة ، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال ، جربت فى مدى ربع قرن ، فلم تنتج الا بقاء الاحتلال وإقراره ، مع تغير فى أسمائه وأوضاعه ، فى حين أن الجلاء لا يصح أن يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط فى مقابله ، لأن إنجلترا عندما تعهدت ستين مرة^(١) بالجلاء عن مصر ، لم تعلق وعودها وعهودها على شروط ، بل كانت عهداً صريحة مطلقة ، فالجلاء — وهو جوهر الاستقلال — لا يصح أن يكون مقيداً بشروط ، وفى ذلك يقول المرحوم «مصطفى كامل» : « نحن مسلوبون والإنجليز هم السالبون ، ونحن طلاب حق مقدس والإنجليز هم مغتصبو هذا الحق ، فلا سبيل إلى الاتفاق بيننا وبينهم إلا باعترافهم بحقنا وردة إلينا »

(١) نشرنا هذه العهود فى كتاب (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٢٤٣ وما بعدها) وقد أهدنا نشرها الآن فى قسم الوثائق التاريخية

هذا ، إلى أن المفاوضات والاحتلال قائم ، فيها معنى الإكراه الأدبي والمعنوي المائل في الاحتلال ذاته ، والإكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها ، ويحمل المفاوضات المصرية ، تحت تأثير هذا الإكراه ، على المساومة في الجلاء ، والتساهل في وجود الاحتلال تحت أى اسم كان ، وهذا ما يتعارض قطعاً مع مبدأ الحزب الوطنى الأساسى ، وهو الجلاء ، على أن المفاوضات قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب فى تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستفتى فى شأنه ، وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ ، لما يلابسه من الإكراه السافر أو المقنع ، وأن الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء ، والمفاوضة الصحيحة يجب أيضاً أن يسبقها الجلاء ، ولقد كان فريد بك فى مذكراته إلى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية بحقها فى تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء ، على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الإنجليزى عن البلاد ، وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاستفتاء

رسالة الأمراء

وفى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ أذاع الأمراء : كمال الدين حسين . وعمر طوسون . ومحمد على إبراهيم . ويوسف كمال . واسماعيل داود . ومنصور داود . رسالة إلى الأمة ، أعربوا فيها عن تضامنهم معها فى أمانيتها وآمالها ، وأعلنوا أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالاً تاماً مطلقاً بلا قيد ولا شرط ، فأيدوا برسالتهم وجهة نظر الحزب الوطنى ، قالوا :

« أبناء مصر مواطنينا الأعزاء

« يوم ما اقتضت الإرادة الصمدانية إيداع مصير مصر بين يدي من كان خالق مصر الحديثة وخدامها منقذ المصرى ومرشده ألا وهو جدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم (محمد على الأول) وجمعت القدرة الإلهية فى شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة فى أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر ، فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة ، مغمورة بنعمها ، فرض الله علينا بذات خدمة مصر وإخواننا المصريين ، والسير على أثر جدنا الأكبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين ، وحيث ان الأمة المصرية الشريفة التى هى سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت بالواجب عليها قياماً يجعل لها ولنا أعظم منزلة تتفاخر بها فى العالم بأسره ، وبما أنه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة إلا نادى بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة ، فقد جئنا نحن أولاد محمد على لالنشارك أمتنا فى أمانيتها ومقاصدها فقط ، بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ، ونجعل أيدينا فى أيديهم ، حيث اننا لسنا إلا

روحا واحدة حتى نكون جسماً لا يُبتر وقوة لا تُقهر فنطالب بحقوق وطننا ، نطالب بحقوق أمتنا ، نطالب بحقوقها الشرعية ، نطالب باستقلال مصرنا استقلالاً تاماً مطلقاً بلا قيد ولا شرط »

كمال الدين حسين عمر طوسون محمد علي إبراهيم
يوسف كمال اسماعيل داود منصور داود

مذكرة الأمراء إلى اللورد ملنر

وأرسلوا في اليوم نفسه مذكرة إلى اللورد ملنر رداً على بلاغه ، قالوا فيها :
« بما ان جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن أمانيتها طالبة الاستقلال التام لبلادها ، وبما ان هذا العمل الصادر من الشعب المصري برهان ساطع قاطع على إخلاصه الذي لا يدع مجالاً لأحد أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة ، وفضلاً عن ذلك بما ان جميع أعمال الأمة المصرية المتحدة اتحاداً صادراً من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها منبعثة عن شعور حقيق لم يدفعها إليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن ، فاننا نقدم إليكم هذه المذكرة لتحيطوا علماً أننا لا نقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية ، بل ننضم إليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر ، ونفضلوا بقبول فائق احتراماتنا »

كمال الدين حسين عمر طوسون محمد علي إبراهيم
يوسف كمال اسماعيل داود منصور داود

وقد كان لرسالة الأمراء إلى الأمة ومذكرة ملنر أبلغ الأثر في إذكاء روح الحماسة في النفوس ، وقوبلت الرسالة والمذكرة بالغبطة والابتهاج ، إذ جاءتا دليلاً ملموساً على تضامن أمراء البيت المالئ مع الشعب

وأرسل اللورد ملنر رده على مذكرة الأمراء في خطاب وجيز بعث به إلى الأمير كمال الدين حسين بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٠ ، قال فيه : « يا صاحب السمو . اسمح لي أن أبتكم عن تلقى الكتاب الذي وجهه إلى سموكم وخمسة من الأمراء من أسرة محمد علي ، والذي أبلغتموه في الوقت ذاته إلى الصحف ، ولي الشرف أن أكون لسموكم »

« المخلص »

« ملنر »

الاعتداء على الوزراء

استهدفت وزارة يوسف وهبه باشا لاعتداءات عدة على حياة أعضائها ، وكانت هذه الاعتداءات من مظاهر السخط العام عليها ، وقد وقعت لأسباب سياسية ، ونجا الوزراء منها جميعاً ، ولكنها تركت

أثراً عميقاً في النفوس ، واستمرت هذه الاعتداءات في عهد وزارة محمد توفيق نسيم باشا ، وفي ذلك يقول اللورد ملتر في تقريره : « يعسر على المرء أن يفي هذين الرئيسين وسائر رفاقهما الوزراء حقهم من المدح والإطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية بتسلمهم مقاليد الأحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه ، وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم ، ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم نفس الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا ، ما خلا وزيراً واحداً ، فهي — كسابقتها في أوصافها — وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الأمور بالاتفاق مع المعتمد السامي البريطاني ^(١) »

وإننا ، مع استنكارنا لمبدأ الاعتداء وحوادثه ، نذكر فيما يلي تسجيلاً للوقائع التاريخية حوادث الاعتداء بترتيب وقوعها ، ففي منتصف الساعة العاشرة من صباح يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، بينما كان يوسف وهبه باشا رئيس الوزارة ذاهباً بسيارته إلى ديوان المالية وعند مروره في شارع سليمان باشا قبالة النادي الطلياني ، ألقى عليه أحد الشبان قنبلتين انفجرتا ولكنهما لم تصيبا السيارة ، ولم يُصب وهبه باشا بسوء ، وقبض على الشاب وهو يحاول إخراج مسدس من جيبه ، فتبين أنه طالب قبطي بكلية الطب ، وهو عريان يوسف سعد ، وقد اعترف الطالب في التحقيق أنه كان يريد اغتيال حياة يوسف وهبه باشا

وحوكم أمام محكمة عسكرية إنجليزية فقضت عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات ، وقد أفرج عنه سنة ١٩٢٤ ضمن من شملهم العفو في عهد وزارة سعد باشا ، وهو الآن من موظفي مجلس الشيوخ وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على اسماعيل سرى باشا وزير الأشغال ، وهو ركب سيارته وذهب إلى الوزارة ، فأخطأت القنبلة السيارة ووقعت على الأرض ، ولم تُصب السيارة إلا بشظية بسيطة في المؤخرة ، ولم يُعرف الجاني ، وأعلنت الحكومة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يرشد عنه ، ولكن لم توفق إلى العثور عليه

وفي صباح ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ أُلقيت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة ، بينما كان راكباً سيارته بعد خروجه من منزله ، وقد انفجرت القنبلة ولم تصب أحداً بضرر ، وقبض على المعتدى ، فاتضح أنه طالب بالمدرسة الإلهامية يدعى عبد القادر شحاته ، ومعه شريك له يدعى عباس حلمي ، وهو طالب سابق بالمدرسة المذكورة

وقد حوكم المتهمان امام محكمة عسكرية بريطانية قضت عليهما بالاعدام ، ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

وفي ٨ مايو سنة ١٩٢٠ أُلقيت قنبلة أخرى على حسين درويش باشا وزير الأوقاف وهو ركب

(١) تقرير اللورد ملتر . وقد ظهر أثناء قيام وزارة توفيق نسيم باشا

سيارته بشارع المدارس بالحلمية فأصابته السيارة بضرب وجرح السائق كما قتلت أحد الشبان كان على مقربة من الحادثة ، ولم يصب الوزير بسوء

رفع معاش الوزراء

اشتد السخط في ذلك العهد على من يتولون الوزارة ، إذ كانوا أداة الأجنبي في العسف والتنكيل بالأمة ، والحيلولة بينها وبين حقوقها التي تطالب بها وتجاهد في سبيلها ، فأدركت السراى إحجاما من المستوزرين عن قبول منصب الوزارة في مثل هذه الظروف ، مما قد يؤدي إلى إضراب وزارى تخلو به مناصب الوزارة ، وتتجدد الحالة التي شهدتها البلاد بعد استقالة وزارة رشدى باشا ، ولا شك أن بقاء هذه المناصب شاغرة مدة من الزمن يشد من أزر الشعب في جهاده ، ويظهر السراى أمام الاحتلال بمظهر العجز عن حكم البلاد حكما أساسه امتهان إرادة الشعب ، فابتكرت طريقة تغرى المستوزرين بالتهافت على هذه المناصب ، وذلك برفع معاش الوزراء الذين يؤخذون من سلك الوظائف ، ومنحهم معاشا استثنائيا كبيرا ، فصدر مرسوم سلطانى في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ بمنح كل موظف مضى عليه عشرون سنة في خدمة الحكومة وعين وزيراً مرتباً مستديماً قدره ١٥٠٠ جنية في العام بعد تخليه عن الوزارة (أو بعبارة أصح بعد تنحيته عنها) صدر هذا المرسوم في عهد وزارة يوسف وهبه باشا ، ونص على سريانه على الوزراء الذين تنتهى وظيفتهم بعد تاريخ نشر المرسوم (ومنهم الوزراء الذين أصدروه) ، وكذلك على الوزراء السابقين إذا دُعوا للعودة إلى الوزارة !

وكان هذا الإجراء بمثابة رشوة لكبار الموظفين ، وإغراء لهم بالتهافت على مناصب الوزارة ، لى يصلوا إلى تحسين معاشهم ، فهى عملية مالية خالية من معانى النزاهة ، وبذلك ضمنت السراى تحت تأثير هذه الرشوة أن تؤلف عند الحاجة أية وزارة من كبار الموظفين تحكم البلاد على غير إرادتها

مولد الفاروق - ١١ فبراير سنة ١٩٢٠

في غمار الحوادث والعواصف السياسية التي ترادفت على البلاد في عهد الثورة ، طلع على البلاد حادث سعيد ، قوبل بالبشرى والابتهاج ، وهو مولد الأمير (جلالة الملك) فاروق ، وسطع بمولده نجم جديد ، في سماء البيت العلوى الجيد ، فتجدد الأمل بأن يكون قدومه فال خير للبلاد ، وفتاحة عهد سعيد للنهضة القومية وقد أذاع مجلس الوزراء الأمر السلطانى الكريم ، الذى صدر مبشرا بمولد الأمير ، وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

« المنة لله وحده ، بما انه في الساعة العاشرة والنصف من مساء أمس الأربعاء المبارك ٢١ جمادى

الأولى سنة ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، قد من الله علينا بولد ذكر أسميناه « فاروق » ، فقد

استصوب لدينا إصدار أمرنا هذا لدولتكم إحاطة لعلم هيئة حكومتنا بهذا النبأ السعيد لإثباته بسجل خاص
محفظ برياسة مجلس وزرائنا وتعميم نشره في جميع أرجاء القطر مع تبليغه لمن يرى تبليغه إليه بصفة رسمية
وإجراء ما يقتضى إجراؤه بهذه المناسبة المباركة ، وإني أسأل الله التقدير المنان أن يجعل هذا الميلاد مقرونا
باليمن والاسعاد للبلاد والعباد من فضله وكرمه »

٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ (١٢ فبراير سنة ١٩٢٠) « فؤاد »

واجتمع مجلس الوزراء بوزارة المالية عند وصول هذه البشري ، وقرر :

(أولا) ابلاغها إلى جميع المديرين والمحافظين بواسطة وزارة الداخلية

(ثانيا) إبلاغها إلى المندوب السامي البريطاني وإلى وزارة الخارجية البريطانية

ولعلك تلاحظ ما في قرار مجلس الوزراء من الشذوذ في إبلاغ نبأ مولد الأمير إلى المندوب السامي
البريطاني وحده ، دون معتمدى الدول ، ثم إلى وزارة الخارجية البريطانية ، ولكن الولاء للسياسة
الإنجليزية أملى على الوزراء هذا القرار ، كما جعلهم يجمعون عن المناداة بالأمير فاروق وليا للعهد انتظارا
لصدور الأمر بذلك من لندن !

التدخل البريطاني

في وراثة العرش .

أرادت الحكومة البريطانية أن تعلن عن مظهر من مظاهر الحماية بتدخلها في تقرير وراثة العرش ،
فليس يخفى أنه حين ولاية السلطان حسين كامل ، ثم السلطان (الملك) فؤاد ، عرش مصر ، لم يكن قد
بُتَّ في أمر وراثة العرش تحت الحماية ، ولا تقرر نظام هذه الوراثة ، ولم يصدر أمر من جانب السلطان
بتنظيمها ووضع قواعدها ، ولم تعلن الحكومة ولا السراى تلقيب الأمير فاروق بولى العهد ، فانتهزت
الحكومة البريطانية هذه الفرصة ، ووضعت هي هذا النظام ، وأبلغته إلى السلطان فؤاد في خطاب رفعه
إليه الورد ألنبي المندوب السامي البريطاني يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠ ، ونشرته « الوقائع المصرية »
في عدد غير اعتيادى صدر في ١٧ أبريل تحت عنوان (ترجمة الخطاب المرفوع للحضرة المعظمة السلطانية
من حضرة صاحب المقام الجليل الفيلىد مارشال ألنبي المندوب السامي البريطاني بشأن نظام وراثة السلطنة
المصرية) ، وهذا نص الترجمة :

« دار الحماية في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

« يا صاحب العظمة . إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة
جلالة الملك إلى النظر في نظام وراثة السلطنة المصرية . وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ
عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأ أكبر من الأولاد فالأ أكبر

من أولاده وهكذا وان لم يوجد فبمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم في حق تقلد السلطنة المصرية

« وإني مع تقديمي التهناني لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسي بانتهاز هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادي الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التي تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين

« ولى الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص »

القاهرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ « ألنبي . فيلد مارشال »

وقد أرسل السلطان فؤاد إلى الملك جورج الخامس برقية شكر على هذا البلاغ ، قال :

« القاهرة في ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠ »

« صاحب الجلالة الملك — لندرة »

« أرجو جلالتم التفضل بقبول فائق تشكراتي على البلاغ الذي قدمه إلى اليوم بأمر جلالتم الفيكونت ألنبي نائب جلالتم بمصر بحصول الاعتراف بنجلي الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده ، وهكذا وان لم يوجد فبمن يولد لي من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لي في حق تقلد السلطنة ، وإني أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لجلالتم ان المحافظة على العلاقات الودية التي تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمامي ، وأعتقد بأنني سأستطيع دائما الاعتماد على معاضدة جلالتم الثمينة وجميل صداقتكم » « فؤاد »

فردّ عليه الملك جورج ببرقية وجيزة ، أعرب فيها عن سروره لبرقية السلطان ، قال :

« لندرة في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠ »

« إلى عظمة السلطان »

« قرأت مع خالص السرور برقية عظمتكم ، واني أوكد لعظمتكم اهتمامي وتأبيدي لكل ما يعود على مصر لتوفير أسباب السعادة ، كما اني أوكد صادق ما أتمناه شخصيا لذات عظمتكم ولأسرتكم من العز والهناء »

ولا يخفى أن صدور نظام وراثته العرش عن دولة أجنبية هو من أخص مظاهر الحماية ، بل التبعية ، فكأن الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا المظهر في وثيقة رسمية ، وكان هذا الوضع شاذاً ، ومنافياً للاستقلال ، بل هادماً للسيادة القومية ، والكرامة الوطنية ، وكانت البرقيتان اللتان تبادلها السلطان فؤاد والملك جورج الخامس أدل على هذه المعاني ، وإنك لتلمح من ردّ الملك جورج مبلغ الزرابة والاستخفاف ، وانتحال صفات جديدة للتدخل في شؤون مصر ، وفي الحق ان هذه الوثائق الثلاث ليست مما يشرف التاريخ القومي

احتجاج الحزب الوطنى

وقد احتج الحزب الوطنى على التدخل البريطانى فى وراثة العرش ، وأصدر قرارا بهذا الاحتجاج لم يستطع نشره فى الصحف ، فوزعه فى نشرات خاصة مطبوعة ، وأبلغه إلى معتمدى الدول فى مصر ، فى خطاب قال فيه :

« أتشرف بأن أرفع لجنابكم القرار الذى أصدرته اللجنة الإدارية للحزب الوطنى المصرى راجياً إبلاغه إلى حكومتكم الجليلة خدمة لحقوق الأمة المصرية السياسية ، وهذا نصه .

« لقد نشرت « الوقائع المصرية » ، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة فى عددها الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٠ خطاباً من الجنرال ألبنى مؤرخاً فى ١٥ فى الشهر الماضى خاصاً بولاية عهد الحكومة المصرية ، ثم أصدرت الحكومة منشوراً إلى موظفيها وأعلنت لهم فيه النبأ الخاص بولاية عهد مصر وطلبت إليهم التوقيع عليه اعترافاً للعلم بمدلوله ، وبما أن مسألة عرش مصر وما يتعلق به هى من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها دون غيرها ، وبما أن إقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شؤون مصر الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الأمة المصرية جميعاً على استرداد استقلالها التام باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة يُعد اعتداء صريحاً على أحكام القانون الدولى من جهة وعلى مبادئ حرية الشعوب وحقوق الأمم الطبيعية من جهة أخرى ، وبما أن الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ أغراضها السياسية إزاء مصر قائمة على سلطان قوتها وعلى الأحكام العرفية المعلنة منها ، فإن جميع الأعمال الناتجة عنها تعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية ، وبما أن الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وأنها لا تعترف لإنكلترا بمركز خاص فى مصر يخولها أى حق أو أية صفة للتدخل فى شؤون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره ، وكذلك بما أن الأمة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتهما استقلالاً غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو أى تدخل أجنبى

« فاللجنة الإدارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتيات على حقوق البلاد كلها أو بعضها ، لذلك قررت بالاجماع :

(أولاً) الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها

(ثانياً) تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العاملين الممثلين لها فى مصر هذا القرار لإبلاغه إلى

حكوماتهم ، وتفضلوا الخ «

« وكيل الحزب الوطنى » - « على فهمى كامل »

احتجاج الوفد

وأصدرت لجنة الوفد المركزية بمصر برئاسة محمود سليمان باشا قراراً بالاحتجاج على هذا التدخل ،
هاك نصه :

« ان الأمة المصرية مع تمسكها الشديد بعائلة محمد على ، مصلح مصر الكبير ، وبأن يكون على عرش مصر أحد أفراد هذه العائلة المحيذة بطريق الوراثة ، ترى أن في تقرير نظام هذه الوراثة بواسطة حكومة إنجلترا اعتداء على حقوق مصر الشرعية المقدسة لأن الأمة المصرية وحدها بما لها من الحق في تقرير مصيرها هي صاحبة الحق في تقرير نظام ووراثة الحكم فيها ، وعلى ذلك فاللجنة المركزية للوفد المصري تحتج على هذا العمل ، وهي بذلك تعبر عن رأى الأمة »

هذا ، وقد رفع المغفور له الملك فؤاد بعض الشدوذ والافتئات والتدخل الأجنبي المائل في وثيقة ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ ، بعد سنتين من صدورها ، إذ أصدر عقب إعلان « الاستقلال » أمراً ملكياً في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، وضع فيه نظام ووراثة العرش ، جاء في المادة الأولى منه أن « الملئ وما يتعلق به من سلطات ومزايا وراثي في أسرة جدنا الجليل محمد على » ، وجاء في المادة الثانية : « تنتقل ولاية الملئ من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ، ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر ، وهكذا طبقة بعد طبقة ، وإذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملئ كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ، ولو كان للمتوفى أخوة ، ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية ، فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق » ، وأكملت المواد الأخرى نظام توارث العرش

إعادة الرقابة على الصحف

قررت السلطة العسكرية البريطانية في مارس سنة ١٩٢٠ إعادة الرقابة على الصحف ، وكانت قد أُلغيت في عهد وزارة محمد سعيد باشا كما تقدم بيانه (ص ٣٩)

ففي صباح اليوم الرابع من هذا الشهر استدعى الكولونل سيمز Symes رئيس مراقبة المطبوعات مديري الصحف ، وأبلغهم فحوى هذا القرار ، ووزع عليهم التعليمات التي أوجب على الصحف مراعاتها ، فردّ عليه الصحفيون بالاحتجاج على إعادة هذه الرقابة في الوقت الذي أطلقت فيه جميع صحف العالم من القيود الاستثنائية ، ونشرت الوقائع الرسمية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٠ إعلاناً من اللورد أُلنبي بإعادة الرقابة على الصحف ، سوغتها بقولها :

« نظراً لما تنشره الصحف باستمرار من المقالات التي تخلّ بسلطة الحكومة ، والتي من شأنها

الإغراء على إحداث اضطرابات وابتیان أعمال مناقضة للنظام والأمن العام ، ستكون المراقبة على الصحف سابقة للنشر ابتداء من ٦ مارس سنة ١٩٢٠ »

وتنفيذاً لهذا القرار لم يعد ينشر في الصحف إلا ما يأذن الرقيب به ، كما كانت الحال مدة الحرب العالمية الأولى والأخيرة ، وصارت تصدر وفيها فراغات تدل على أن الرقيب لم يأذن بنشر ما كان معداً للطبع

إضراب الصحف احتجاجاً على الرقابة

وفي يوم ٥ مارس اجتمع أكثر مديري الصحف العربية ، وتباحثوا في قرار إعادة الرقابة على الصحف ، فقرروا احتجاج الصحف العربية ثلاثة أيام متوالية ابتداء من يوم ٦ مارس احتجاجاً على ذلك القرار

عودة لجنة ملنر

قضت لجنة ملنر في مصر نحو ثلاثة أشهر تدرس أحوال البلاد عامة ، وأسباب الثورة خاصة ، وتبحث في العلاج الذي تراه ناجعاً لملافاة الحالة الثورية ، وفي المقترحات التي تعرضها على الحكومة البريطانية في هذا الصدد ، وغادر اللورد ملنر العاصمة صباح يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٠ إلى القدس في رحلة بفلسطين ، ثم عاد إلى الإسكندرية ، وأبحر منها يوم الخميس ١٨ منه إلى إنجلترا ، وسبقه إليها زملاؤه

اجتماع الجمعية التشريعية

بمنزل سعد باشا — ٩ مارس سنة ١٩٢٠

كانت « الجمعية التشريعية » معطلة منذ أكتوبر سنة ١٩١٤ كما أسلفنا (ج ١ ص ٢٧) ، وظلت بعيدة عن مجرى الحوادث طيلة هذه السنين ، كما ظلت بمنأى عن الثورة حين وقوعها ، ولم يساهم فيها بعض أعضائها إلا بصفتهم الشخصية ، ولم تجتمع هيئتها ، كما اجتمعت مجالس المديرات وتقابات الحامين والأطباء والمهندسين والموظفين ومن إليهم ، فرأى فريق من أعضائها أن هذا الموقف لا يليق بهم أن يقفوه ، وانهم أولى من غيرهم بأن يجتمعوا ، بصفتهم الهيئة النيابية القائمة في ذلك الحين ، وأن يصدروا القرارات المؤيدة لمطالب البلاد ، فاجتمعوا ببيت الأمة (منزل سعد باشا) يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ ، وأصدروا قرارات ، كتبوا بها المحضر الآتي :

« في الساعة الرابعة والدقيقة عشرة من يوم الثلاثاء ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٢٠ انعقدت الجمعية التشريعية بمنزل حضرة صاحب السعادة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصري ، بحضور حضرات الآتية أسماؤهم :

ابراهيم سعيد باشا . وحسين واصف باشا . وقليني فهمي باشا . وراغب عطية بك . وفتح الله بركات باشا . وحسين هلال بك . وحسن سيف افندى . والدكتور محمد أمين بدر بك . ومحمود الأترابي باشا . والسعدى بشارة الطحاوى بك . وعمر مراد بك . ومتولى حزين بك . وعمر خلف الله بك . وابراهيم على بك . ومحمد محمود بك . وحنفي منصور بك . ومحمد علام بك . وعلى المنزلاوى بك . وسينوت حنا بك . ومحمد رشوان بك الزمر ، واسماعيل أباطه باشا . ومحمود أبو حسين باشا ، وعبد اللطيف الصوفانى بك . والشيخ محمد شاكر . ومحمد السيد أبو على باشا . وعبد الرحمن عوض بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعلى شعراوي باشا . وحافظ المنشاوى بك . وأمين سامى باشا . ومنصور يوسف باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وزكريا نامق بك . وعبد السلام العلابى بك . ومحمد كمال أبو جازية بك . وطنطاوى بك طنطاوى . وإبراهيم دويدار بك . وعلوى الجزار بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمود هام بك . ومحمد محفوظ باشا . وعبد الرحمن محمود بك . وميشيل لطف الله بك . ومحمد الميناوى بك . ومحمد على سليمان بك . والمصرى السعدى بك . ومصطفى بكير بك . ومحمد عزام بك . وكامل صدقي بك . وحسين الشريعى بك . ومحمد عبد الخالق مذكور باشا

« وقد انتخب لرئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة ابراهيم سعيد باشا بصفته أكبر الأعضاء سناً ، ولأعمال السكرتارية حضرات فتح الله بركات باشا . وحسين هلال بك . ومحمد عبد الخالق مذكور باشا ، بالاجماع ، وبعد ذلك أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة واقترح محمد عبد الخالق مذكور باشا إيقاف الجلسة خمس دقائق حداذا على من انتقل إلى رحمة الله من أعضاء الجمعية في مدة عطلتها فأوقفت الجلسة خمس دقائق

« أعيدت الجلسة وتلا سعادة فتح الله بركات باشا اعتذارات واردة من أصحاب السعادة والعزة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية على لسان صاحبي السعادة ابراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا اللذين دعياه لحضور الجمعية . وطلبة سعودى باشا . ومحمد شريعى باشا . ومرقس سميكه باشا . ومحمد عثمان أباطه بك ، وكذلك تليت جملة تلغرافات واردة من جهات متعددة من أعيان ووجوه القطر بإظهار شعورهم نحو الجمعية وتضامنهم معها واحتجاجهم على المشروعات التى آلمت الأمة ، ثم تباحثت الجمعية فيما عرض عليها من اقتراحات حضرات الأعضاء وقررت فيها ما يأتى :

أولاً — ان الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التى أعلنتها إنجلترا من تلقاء نفسها على مصر عملاً باطلاً لا قيمة له من الوجهة القانونية

ثانياً — تقرر الجمعية أن البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالاً تاماً وفاقاً لتقواعد الحق والعدل والقانون ، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر في وجوده من الوجهة القانونية ، وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمسكاً به

ثالثاً - تحتج الجمعية على تعطيلها ، وعلى كل القوانين والنظامات التي وضعت في أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها

رابعاً - تحتج على كل الاعتداءات التي أصابت البلاد وأبنائها سواء أكان الاعتداء واقعا على النفس أم المال أم أى نوع من أنواع الحرية

خامساً - تحتج على البدء في مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفا تاما حتى يُبَيَّت في المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التي تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية : (أ) لأن مصر والسودان كلٌّ لا يقبل التجزئة ، وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه ، (ب) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفرداً ولا مصلحة مصر وحدها ، ولا مصلحة الاثنين معاً ، وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الإنجليز ذوو المكانة الذين أثبتوا أن هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجنبي وفائدة أصحاب رؤوس الأموال والشركات من الإنجليز

سادساً - قررت ان كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة ، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما ، يعد لغواً ، ولا يلزم الأمة في شيء فالأمة وحدها صاحبة الشأن في تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلية

سابعاً - تقرر الجمعية إبلاغ هذه القرارات إلى الجهات الآتية : ١ - الوفد المصرى في باريس ٢ - رئاسة مجلس الوزراء ٣ - قناصل الدول في مصر ٤ - الصحف المصرية ٥ - كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر ٦ - سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظه بسجلاتها

ثامناً - إرسال تelfراف لسعادة رئيس الوفد المصرى بباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال « تلى المحضر وتصدق عليه وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساءً ، ويلي ذلك امضاءات جميع الأعضاء الحاضرين »

أمر عسكري بمنع اجتماع النواب

أزعج السلطة العسكرية اجتماع الجمعية التشريعية وإصدارها هذه القرارات الخطيرة المؤيدة للحركة الوطنية ، وبخاصة لتضمنها بطلان الحماية ، وإعلان الاستقلال ، وحسبت حسابا بعيداً لما ينجم عن تكرار هذه الاجتماعات ، وما تحدثه من الأثر في النفوس ، فقد تودى إلى شلّ سلطة الحكومة ، وإلى ما يشبه العصيان المدني في الهند ، فأصدر اللورد اللنبي أمراً في ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ بمنع اجتماعها ومنع اجتماع كل هيئة تمثيلية في غير الأوضاع المقررة في القوانين واللوائح ، قال :

« أنا الموقع أدناه ادمند هنرى هينمن فيكونت ألنبي بمقتضى السلطة المخولة لى بصفة كونى فيلد مارشال قائدا عاما لقوات جلاله الملك فى القطر المصرى ، أصرح وأعلن ما يأتى : ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لآى مجلس مديرية أو لآى هيئة منتخبة وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ، ما لم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخاصة بها ، ويشمل هذا المنع كل اجتماع من هيئتين أو أكثر من الهيئات المنتخبة ومن أعضاء هيئتين أو أكثر من تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ما لم يكن مرخصا بهذا الاجتماع ترخيصا صريحا بمقتضى القانون ، وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية ، وكل قرار تتخذه أو توافق عليه إحدى الهيئات المنتخبة فى أى موضوع خارج عن اختصاصها يكون ملغى ولا يعمل به ، وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على ذلك القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكري »

« ألنبي . فيلد مارشال »

فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠

تغيير فى صيغة خطبة الجمعة

وما قوبل به من الجمهور

وافق يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ عيد ميلاد المغفور له السلطان فؤاد ، فأعدت وزارة الأوقاف لهذه المناسبة صيغة جديدة لخطبة الجمعة ، وزعتها على خطباء المساجد لتلاوتها فى ذلك اليوم ، وأسلوبها يختلف عن أسلوب الخطب السابقة ، فما ان سمعها الجمهور فى المساجد حتى هاجوا وماجوا ، ونادوا بهتافات عدائية ضد السلطان ، وأنزل بعض المصلين الخطباء عن منابرهم ، وكان هذا من مظاهر تجهم الرأى العام للسراى ، وقد بدا هذا الشعور أيضا فى اجتماع الجمعية التشريعية بمنزل سعد باشا (ص ١٠٦) ، فقد قررت ضمن ما قررت إبلاغ قراراتها إلى الجهات الرسمية وغير الرسمية ، واستثنت منها السراى

كارثة القطار فى أوديني

وفاة اثنى عشر طالبا مصريا

فى خلال حوادث الثورة وقع فى أوروبا حادث أليم أودى بحياة اثنى عشر طالبا مصريا ، فكانت وفاتهم تشبه من بعض النواحي مصرع شهداء الحرية فى حوادث المظاهرات ، وذلك أنه فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ ركب بعض الطلبة المصريين الذين قصدوا أوروبا لإتمام دراستهم القطار القائم من تريستا إلى فيينا ، ولم يكد يصل إلى محطة بونتا القريبة من أوديني من أعمال إيطاليا حتى اصطدم بقطار بضاعة ، ونتج عن الحادثة قتل ١٤ من الركاب وجرح ٣٠ ، وقتل من الطلبة المصريين ١٢ طالبا ، وجرح تسعة ،

أما القتلى فهم : عبد الوهاب أحمد سبع من نوسا الغيط مركز المنصورة . على حسن بكرى من دمياط
رمضان محمود هدايت من طنطا . أحمد طلعت أسعد من الزقازيق . عبد الحلیم محمود . ورزق يعقوب من
دمياط . شفيق سعيد من صهرجت . محمد ابراهيم سالم زويل من بورسعيد . محمود عبد الرحمن من القاهرة .
حسين شلبي من القاهرة . فريد فتحى من طهطا . ابراهيم العبد من شبرا المنله
وقد وقع نبأ هذا الحادث فى النفوس وقعا أليم ، وأظهرت الأمة شعورا عميقا نحو أولئك الشهداء
الذين ماتوا مغتربين فى سبيل طلب العلم ، وسموا شهداء الغربة والعلم ، واحتفل بتشييع جنازاتهم فى
بلادهم احتفالا عظيما

استقالة وزارة يوسف وهبه باشا - ١٩ مايو سنة ١٩٢٠

فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ رفع يوسف وهبه باشا استقالته إلى السلطان ، وبنها على قوله فى كتابه :
« فى هذه الأيام الأخيرة شعرت بالاحتياج للراحة »

وقد اختلفت الآراء فى أسباب هذه الاستقالة ، فعزاها بعضهم إلى شعور وهبه باشا بمظاهر السخط
على وزارته من كل ناحية ، مما جعله يميل أخيرا إلى الراحة والاعتكاف ، وبخاصة لأنه كان فى
ذاته متقدما فى السن

وعزاها آخرون إلى رغبة السلطان فى تنحيته عن الحكم ، لما بداله من العجز عن مواجهة الحوادث ،
فلم يجد وهبه باشا بدا من النزول على هذه الرغبة ، لأنه إنما تولى الوزارة تلبية للأمر السلطانى ، فاستقال
تنفيذا لمثل هذا الأمر ، وقيل - وهو الأرجح - عن السبب المباشر لاستقالته ان توفيق نسيم باشا
عرض على السلطان بحضور يوسف وهبه باشا إحضار أكبر عدد من الأعيان والعمد إلى السراى للتهنئة
والتبريك بمناسبة اعتراف الحكومة البريطانية بالأمر فاروق ولى عهد للسلطنة ، ولم تكن هذه المظاهر
وأشباهاها مألوفة فى ذلك العهد ، فأظهر يوسف وهبه باشا تحوفه من إحجام القوم عن الحضور من تلقاء
أنفسهم ، وأنهم فى حالة الضغط عليهم قد لا يحضر منهم إلا القليلون ، ولما انصرف وهبه باشا أعاد نسيم باشا
الكرة على السلطان ، وأخذ على عاتقه بوصف كونه وزيرا للداخلية إنجاز الفكرة ، فوافق السلطان ،
وأحضر نسيم باشا فعلا عددا كبيرا من الأعيان والعمد ، ونجحت الفكرة ظاهرا ، فتغير السلطان على
يوسف وهبه ، ومرت على هذا الحادث أيام ، ثم انتهت فرصة حديث له معه فى موضوع آخر ، فأظهر
عدم رضاه عنه ، فلزم يوسف وهبه داره متارضا ، وانتهى إلى تقديم استقالته

وهذا الحادث يعطيك صورة مألوفة لطريقة ولاية الوزارة فى ظل الحكم المطلق ، فهى لا تتبع مصلحة
الشعب ، ولا تتصل بإرادته ، بل تتبع رغبات ولى الأمر ، إذا رضى عن رجل قفز به إلى منصب الوزارة ،

وإذا غضب على وزير أقصاه عنها بلمحة أو إشارة ، دون أن يُسأل فيم كان غضبه أو رضاه ، ومناط الرضى والغضب عند ولى الأمر في ظلّ هذا النظام ، هو فى الغالب ما تمليه عليه ميوله وأهوائه ، أو مصالحه ورغباته ، وعبارة أخرى هو لا يعتبر الوزراء وكلاء عن الشعب ، كما هو روح النظام الحر ، بل يعتبرهم موظفين فى بلاطه ، يتصرف فيهم بالتعيين والعزل ، كما يشاء ويهوى

تأليف وزارة نسيم باشا الأولى

٢٢ مايو سنة ١٩٢٠

قبل السلطان استقالة وزارة وهبه باشا فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ ، وعهد فى اليوم نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا وزير الداخلية تأليف الوزارة الجديدة ، وكان بديها ، وقد نجحت فى الظاهر فكرته التى مر ذكرها ، أن يكافأ عليها بإسناد رئاسة الوزارة إليه ، فألف وزارته (بغير برنامج) ، وصدر المرسوم السلطانى بتشكيلها فى ٢٢ مايو على النحو الآتى : نسيم للرئاسة والداخلية . احمد زيور للمواصلات . أحمد ذوالفقار للحقانية . محمد شفيق للأشغال والبحرية . حسين درويش للأوقاف . محمد توفيق رفعت للمعارف . محمود فخري للمالية . يوسف سليمان للزراعة

وكانت هذه الوزارة استمراراً لوزارة وهبه باشا . وهى من الوزارات التى اصطنعتها السراى ، وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ومناهضتها ، فلا غرو أن قوبلت بالسخط العام

الاعتداء على رئيس الوزارة

فى نحو الساعة التاسعة من صباح يوم ١٢ يونيه سنة ١٩٢٠ ، وقع اعتداء على محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة بإلقاء قنبلة عليه ، أخطأته ولم تصبه ، وبيان ذلك أنه بينما كان قاصداً إلى مقره بوزارة الداخلية ، ألقى شاب على سيارته قنبلة فى شارع الشيخ ريحان (السلطان حسين الآن) عند اتصاله بشارع الشيخ عبد الله (مصطفى كامل الآن) ، فانفجرت القنبلة على الأرض إلى يمين السيارة وحطمت زجاجها ، ولكنها لم تصب رئيس الوزارة ، وأصابت سائق سيارته بجرح بليغ ، وكان للانفجار دوى شديد ، سمعه سكان عابدين والأحياء المجاورة له كالحلمية والسيدة زينب حتى الدرب الأحمر والموسكى ، وكان شبيها بصوت مدفع الظهر ، وتبين أن المعتدى شاب يدعى ابراهيم حسن مسعود من موظفى حسابات مصلحة الصحة ، وقد حاول الهرب بعد الحادثة ، ولكن الجاويش خليفة يوسف لحق به ، فأطلق عليه الشاب رصاصة من مسدس كان معه ، فأصابه إصابات خفيفة ، وظل الجاويش يتبعه غير مكترث بإصاباته حتى تعب ، ودخل المعتدى حارة واختفى بأحد منازلها ، وفى هذا الوقت وصل رجال البوليس السلطانى وبوليس قسم عابدين ،

وطوّقوا الحىّ من جميع جهاته ، حتى قبضوا على أربعة من الشبان وساقوهم إلى قسم عابدين
ولما بلغ السلطان نبأ الحادث أوفد كبير الأمناء إلى نسيم باشا لتهنئته بنجاته ، وعلى اثر ذلك حضر
نسيم باشا إلى سراى عابدين ليقدم واجب الشكر إلى عظمة السلطان ، ثم زاره السلطان فى منزله فى
منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر ، تقديرأ له وتكريماً ، وعقب هذه الزيارة حضر نسيم باشا إلى السراى ،
لتقديم فرائض الشكر مرة ثانية ، فأنعم عليه السلطان بالوشاح الأكبر من نشان محمد على ، وقلده إياه بيده
وقد حوكم المتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية ، وحكم عليه بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم

تصفية أملاك الخديو عباس الثانى

نوفبر سنة ١٩٢٠

فى ٢٤ نوفبر سنة ١٩٢٠ أصدر اللورد ألنبي إعلاناً بالترخيص للحارس على أموال أعداء بريطانيا
بيع أملاك الخديو عباس الثانى ، وقد أنشئت هذه الحراسة بأمر من الجنرال أرشبلد مرى القائد العام
للقوات البريطانية فى ٣١ يوليه سنة ١٩١٦ ، وتنفيذاً لأمر اللورد ألنبي باع الحارس على أموال الأعداء
جميع أملاك الخديو

الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملنر

لم يجد الوفد المصرى بباريس عضداً له فى مهمته ، فقد أوصدت دونه أبواب مؤتمر الصلح ، وعلى الرغم من أنه أرسل إلى رئيس المؤتمر وإلى رؤساء وفود الدول العظمى عدة رسائل ومذكرات فى الترخيص له بإبداء مطالب مصر ، صمَّ المؤتمر أذانهم عن سماع هذه المطالب ، وطفق يطرق أبواب ممثلى الدول ، ويتصل بالصحف ، ويقيم المآدب للدعاية للقضية المصرية ، ويرسل التقارير والرسائل إلى زعماء المؤتمر ، وإلى مختلف الحكومات والمجالس النيابية ، فلم يجد من أيها مؤيداً أو نصيراً ، واستمال بعض كبار الكتاب الأورويين ، فنشر بعضهم مقالات وبحوثاً دفاعاً عن مطالب المصريين فى الصحف والمجلات ، وألف فيكتور مرجريت أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين رسالة باسم (صوت مصر) ، La Voix de l'Egypte ، قدم لها أناتول فرانس Anatole France أكبر أدباء فرنسا فى ذلك العصر بمقدمة وحيزة ، هى فى ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية ، وقد تليت فى المأدبة التى أقامها الوفد لرجال السياسة بباريس يوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٩ ، قال ما تعريبه :

« ان السلطة العليا لأساطيلنا بعثت من الفناء عشرين شعباً كانت من قبل فى عداد الأموات ، فهذه بولونيا وأرمينيا تضمدان الآن جراحهما ، وهناك على بحر سفيد الجميل نرى اليونان تنتعش ، ولكن العدالة الإنسانية ما زالت بترأ ناقصة ، وقد أدى نقص العدالة وجنون الذين يزعمون أنهم عقلأؤنا إلى جعل مصر ضحية الصلح الكبرى

« ومع ذلك فإن أرض منفتح القديمة لا ينقصها ما يستوجب اعتراف العالم بجميلها ، فهى المربية الروحية لليونان ، وكهنتها هم الذين رفعوا النقاب لأول مرة عن أسرار هذا الوجود ، وأهل الفن فيها هم الذين تمكنوا بفطرتهم من أن يجعلوا آية الجمال مبصرة ، وبالأمس كان علمهم يشترك فى نصره الحق مع أعلام الخلفاء

« على أنه هل هناك حاجة لتقديم حجج ومستندات فى حين أن العهد الجديد للأمم يخول كل شعب حق الحياة ؟ ولكن وأسفاه !! .. فإذا كان المنافقون قد أساءوا تفسير التعاليم التى جاء بها المسيح ، فكذلك كان شأن مبادئ ويلسن ، فإنها استخدمت لإرضاء جشع الطامعين وتلخدمة الوسائل الدينية التى تتبعها الحكومات دائماً تحت ستار الحق لإدراك أغراضها . فليرتفع صوت مصر وليصل إلى

أعماق جميع القلوب ، حتى يجد من تضامن الشعوب وتأخيمها نصيراً على الظلم»
ونذب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا ، واستعان أيضاً بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك الذي كان وقتاً ما مستشاراً قضائياً لوزارة الخارجية الأمريكية ، فدافع عن مطالب الأمة المصرية ، وقدم عنها في أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي ، وأصدرت اللجنة قراراً لصالح مصر ، وهو القرار الذي سبقت الإشارة إليه (ص ٤١) ، ولكن هذا القرار لم يكن له صدى في قرارات المجلس.

على أن أعضاء الوفد لم يحتمل أكثرهم الصدمات السياسية التي لا بد أن يلقاها من يتصدى لخدمة القضية الوطنية ، وكانت أولى هذه الصدمات اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية (ابريل سنة ١٩١٩) ، ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها في مايو ، ثم توقيع معاهدة الصلح بين ألمانيا والحلفاء في ٢٨ يونيه من تلك السنة ، وفيها الاعتراف بتلك الحماية ، وعلى اثر توقيعها دب اليأس في نفوس أغلبية أعضاء الوفد ، وفكروا في مصارحة الأمة بإخفاق الوفد في مهمته ، لولا ما كان يصلهم بباريس من أبناء ثبات الأمة في جهادها ، واحتمالها التضحيات تلو التضحيات في سبيل استقلالها

فلما جاء اللورد ملنر إلى مصر ، ولقي من مقاطعة الأمة للجنة ما رأى ، عاد إلى لندن وفي جعبته الرغبة في مفاوضة الوفد المصري ، إذ أدرك وهو في مصر أن الوفد لا يأبى التساهل والتنازل ، في سبيل الاتفاق والتفاهم ، وأن في يده مؤقتاً مفتاح هذا التفاهم ، وبعبارة أخرى ، أدرك اللورد ملنر من خلال المقاطعة أن الوفد لا يأبى الخروج بالقضية المصرية عن وضعها الطبيعي ، وهو الجلاء ، إلى مساومة وتساهل في شأن الجلاء

سفر الوفد إلى لندن للمفاوضة

فلما عاد اللورد ملنر إلى لندن ، عهد إلى المستر هرست أحد أعضاء لجنته أن يتوجه إلى باريس ليدعو الوفد للمجيء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة ، فجاء المستر هرست إلى باريس ، وقابل سعد باشا في مايو سنة ١٩٢٠ ، ودعا الوفد إلى مفاوضة اللجنة بلندن

رأى الوفد قبل أن يلتي الدعوة إيفاد ثلاثة من أعضائه ، وهم محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وعلى ماهر بك ، ليتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية نحو المطالب القومية ، فذهب ثلاثتهم إلى لندن وقابلوا اللورد ملنر ، وأظهر لهم استعدادهم للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط ، وأنه إذا اقتنعت إنجلترا في نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة ، فإنها تعجل بالاعتراف لمصر باستقلالها التام ، ولما طلب منه الأعضاء الثلاثة تدوين كلامه هذا أبقى ، وقال ان العبرة بالنتائج ، ولا خوف من شيء ما دامت المفاوضات مطلقة ، وأرسل الثلاثة إلى الوفد بباريس بنتيجة مقابلتهم للورد ملنر ، فاستقر رأى الوفد على قبول دعوته ،

والذهاب إلى لندن لمفاوضته ، وأرسل سعد باشا إلى لجنة الوفد بمصر البرقية الآتية :
« لقي زملاؤنا في لندن قبولا حسناً ، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل في التوصل بالمفاوضات إلى حل مرضى ، ولهذا عزمنا أن نتوجه جميعاً إليهم بحول الله يوم السبت المقبل (٥ يونيه سنة ١٩٢٠) للدخول فيها ، مستمدين القوة من اتحاد الأمة ، وحكمة أبنائها ، والحجّة من وضوح الحق ، والمعونة من الله ناصر الضعفاء »

المفاوضات

وصل الوفد إلى لندن يوم ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ ، واستقبله بمحطة فيكتوريا جمهور الطلبة المصريين الموجودين بلندن استقبالا حماسيا
وجرت أول مقابلة بين الوفد واللورد ملنر في وزارة المستعمرات يوم ٧ يونيه ، وأسفرت المفاوضات عن مشروع للمعاهدة بين مصر والمجلترا قدمه اللورد ملنر إلى الوفد في ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ ، ورفضه الوفد ، ومشروع قدمه الوفد إلى اللورد ملنر في نفس هذا اليوم ، وقد رفضته اللجنة ، ونشرها هنا فيما يلي :

ترجمة مشروع المعاهدة

الذي قدمه اللورد ملنر إلى الوفد في ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

- النقط التي استوثق أنه يمكن الاتفاق عليها مع الوفد المصري الموجود الآن بلندن هي :
- إبدال الحالة الحاضرة بمعاهدة مخالفة مستديمة بين بريطانيا العظمى ومصر يتقرر فيها ما يأتي :
- ١ - تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها كملكة (سلطنة) ذات نظمات دستورية
 - ٢ - وتتعهد مصر من جانبها أن لا تعقد أى معاهدة سياسية مع أى دولة أخرى بدون رضا بريطانيا العظمى
 - ٣ - نظراً للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى الفقرة المتقدمة ونظراً لما لها من المصلحة الخاصة في حفظ مواصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق والشرق الأقصى ، فصر تعطيها حق إبقاء قوة عسكرية بالأراضي المصرية وحق استعمال الموانئ والمطارات المصرية لغرض التمكّن من الدفاع عن القطر المصري ومن المحافظة على مواصلاتها مع أملاكها المذكورة ، أما المكان أو الأماكن التي تعسكر فيها تلك الجنود البريطانية فإنها تعين بعد باتفاق الطرفين
 - ٤ - تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك مستشاراً مالياً يعهد إليه بجميع

الاختصاصات المخولة الآن لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائني مصر ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في جميع المسائل الأخرى التي ترغب استشارته فيها

٥ - تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في تحرير نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والإدارة بسبب الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب في مصر وفي وضع نظام بمقتضاه تكون القوانين المصرية سارية على المصريين والأجانب على السواء

٦ - وتوقعاً لتنازل الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الآن ونظراً لضرورة تطمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب الشرعية ستكون مع ذلك محترمة فصر تعطي لبريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة ممثليها في مصر لإيقاف تنفيذ أى قانون يكون ماساً بحقوق الأجانب الشرعية أو مخالفاً للمتبعة في البلاد المتمدنة ، وان وجدت الحكومة المصرية حق التدخل هذا قد استعمل في أى حالة مخصوصة بدون وجه فلها رفع الأمر لعصبة الأمم

٧ - قضاء المحاكم المحتطة الحالية أو ما يحل محلها من الأنظمة الماثلة لها يبقى قائماً وينسحب هذا القضاء على المواد الجنائية وجميع الدعاوى الأخرى الخاصة بالأجانب في مصر

٨ - تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك موظفاً إنجليزيا بوزارة الحفانية يكون له من الاختصاص والسلطة ما يتمكن معه من تأكيد حسن إدارة القوانين فيما يتعلق بالأجانب

٩ - تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لأن تأخذ على عهدها تمثيل مصر في أى بلد لم يتعين فيها ممثل مصرى ولكن ليس لمصر أن تعهد بهذا التمثيل لأى دولة أخرى غير بريطانيا العظمى

١٠ - تعترف الحكومة أن لمركز ممثل بريطانيا العظمى في مصر صفة خاصة ، وان له باعتباره ممثل الدولة الحليفة حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

١١ - الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب عدا من ذكروا بالمواد السابقة تسوى حالتهم باتفاق خاص بين الحكومتين البريطانية والمصرية

وهذا الاتفاق يعتبر جزءاً متمماً للتراضى المزمع عقده بينهما

مشروع الوفد

فلما تسلم الوفد مشروع اللورد ملر ، وكان قد انتهى من وضع مشروعه ، بادر سعد باشا بتقديمه إلى اللورد ملر في نفس اليوم ، أى يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ ، وأرفقة بخطاب قال فيه ما تعريبه :

« أتشرف بأن أبلغكم نبأ استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجارى والمذكرة المرفقة به ، وإني أبادر فأعرض على فخامتكم طى هذا مشروع اتفاق يحوى النقط التي جرت المناقشة في شأنها في أحاديثنا ، وهى النقط التي يلوح لى أنكم تقبلونها

« ونحن نعتقد أن هذا المشروع بالصفة التي هو عليها من شأنه أن يرضى الطرفين ، فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة وتعاون عماده الإخلاص بين الشعبين الإنكليزي والمصري »
« ومن المتفق عليه بيننا أن النقط التي لم تبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد »
« ولى الثقة التامة بأن أعمالنا التي توليتم رياستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهي قريباً بحيث يتيسر لي السفر إلى « شاتل » و « فيشى » قبل فصل الخريف للاستشفاء الذي لا بد منه لصحتي على ما يظهر وتفضلوا . . . الخ »

وهذا نص مشروع الوفد المرافق للخطاب سالف الذكر

المادة الأولى — تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر

تنتهي الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هي والاحتلال العسكري الإنكليزي ، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستوري

المادة الثانية — تجلي بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصري في ظرف من تاريخ

العمل بهذه المعاهدة

المادة الثالثة — عند استعمال الحكومة المصرية حقها في الاستعناء عن خدمة الموظفين الإنكليز

تلتزم بإحسان معلمتهم على الكيفية الآتية :

في غير حالة الرفت لبلوغ السن القانونية أو للعجز الجسماني عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبي أو لانتهاؤ المدة المحددة في عقد الاستخدام ، يعطى للموظف المرفوت تعويض إضافي بمقدار شهر عن كل سنة قضاها في الخدمة ، ويمنح هذا التعويض أيضا لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية في ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة

المادة الرابعة — تخفيفا لمضار الامتيازات الأجنبية إلى حين العائها تقبل مصر أن الحقوق التي

تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى استعمالها باسمهن بالكيفية الآتية :

١ — الزيادات والتعديلات التي يراد إدخالها على لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل إلا

بموافقة بريطانيا العظمى

٢ — كافة القوانين الأخرى التي لا تنفذ الآن في حق الأجانب أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول

أو بقرار بالمواقفة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة ، أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة ، تصير نافذة عليهم بمقتضى ذكر يتو يصدر وينشر لهذا الغرض ما لم تحصل معارضة من بريطانيا العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصري في ظرف (. . .) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية . ولا تصح هذه المعارضة إلا إذا كان مبناها أن القانون يشمل أحكاما لا نظير لها في شريعة من شرائع الدول ذوات

الامتيازات أو — ان كان قانونا ماليا — ان الضريبة التي يأمر بها لا مساواة في المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب ، وفي حالة حصول خلاف بين الحكومتين في صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيه

المادة الخامسة — في حالة إلغاء المحاكم القنصلية وإحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح إلى المحاكم المختلطة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الإنجليزية في وظيفة النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة

المادة السادسة — تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة في مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتياز في التشريع والقضاء . وتحفظ مصر لنفسها الحق في رفع هذه المسألة إن اقتضى الحال ، إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور

المادة السابعة — في حالة إلغاء قومسيون صندوق الدين العمومي ، فإن مصر تعين موظفا ساميا تختاره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية

المادة الثامنة — لبريطانيا العظمى — إن رأت لزوما — أن تنشئ على مصاريفها بالشاطئ الآسيوي لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال. تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق في التدخل في أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطة المحولة لمصر باتفاقية الإستانة المحررة في أكتوبر سنة ١٨٨٨^(١) الخاصة بحرية الملاحة في قنال السويس ، وبعد مضي عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال ، وفي حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم

المادة التاسعة — في حالة ما ترى مصر التي لها حق التمثيل السياسي ألا تعين نائبا مصريةا عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصري

(١) هي المعاهدة المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس . راجع نصها والحديث عنها في كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ص ٨٦ وما بعدها ، وقد أعدنا نشرها في قسم الوثائق التاريخية

المادة العاشرة — يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :
١ — تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية ضد كل تعدد يحصل من جانب أى دولة من الدول

٢ — عند حصول تعدد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوروبية ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر فإن مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيا من تسهيل سبيل المواصلات وأعمال النقل ، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص
المادة الحادية عشرة — تتعهد مصر ، فوق ذلك بالألتقاء مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدماً مع بريطانيا العظمى

المادة الثانية عشرة — هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها

المادة الثالثة عشرة — مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص
المادة الرابعة عشرة — كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى يكون ملغى ولا عمل له

المادة الخامسة عشرة — تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بها وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة

المادة السادسة عشرة — يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التى تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد هذا ، ومما يلاحظ على مشروع الوفد ، أنه أقر القاعدة العسكرية البريطانية ، أو بعبارة أخرى أقر الاحتلال الأجنبى مع تغيير اسمه ، وأغفل السودان ، وقبل حلول إنجلترا محل الدول الأجنبية فى امتيازاتها ، وتعيين نائب عام انجليزى فى الحاكم المختلطة ، وتعيين مستشار مالى بريطانى وحلوله محل صندوق الدين فى اختصاصاته ، وزاد على مشروع ملتر تعهد مصر فى حالة اشتباك إنجلترا فى حرب مع دولة أخرى ، ولو لم تكن سلامة مصر فى خطر مباشر ، بأن تقوم لها فى داخل حدودها بجميع ما تحتاج إليه حربيا من تسهيل سبيل المواصلات وأعمال النقل

مشروع ملتر الأخير — ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠

أسلفنا القول بأن هذين المشروعين كان نصيهما الرفض ، فقد رفض الوفد مشروع اللجنة ، كما رفضت اللجنة مشروع الوفد ، وتوقفت المفاوضات عقب هذا الرفض الثانى ، ثم استؤنفت بعد ذلك بواسطة عدلى

باشا، ووضعت لجنة ملتر مشروعا ثانيا يشتمل على تعديل يسير في العبارات الواردة في مشروعها الأول دون تغيير في جوهره وقواعده، وقد سلمه اللورد ملتر يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى عدلى باشا لكي يوصله إلى الوفد، مقرونا بخطاب مؤرخ في اليوم نفسه، قال فيه:

« إن المذكرة^(١) المرسله مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهر يونيه إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠، بين اللورد ملتر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر، وبين زغول باشا وأعضاء الوفد المصرى، وقد اشترك عدلى باشا في تلك المفاوضات أيضا، وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصصلحة مصر كليهما، فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة في هذه المذكرة، إذا اقتنعوا أن زغول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدفاع عنها والترغيب فيها، وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المقترحة المبينة في المادتين ٣ و ٤، وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قلبيا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا»

امضاء (ملتر)

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

نص المشروع

١ - لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد

٢ - ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية، وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات، وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الآتية:

٣ - (أولا) تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى، تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المحولة لها بمقتضى الامتيازات

(ثانيا) تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تعهد بمقتضاها بريطانيا

(١) يقصد بالمذكرة نصوص المشروع

العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية
٤ - تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية :

(أولاً) تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطاني وتتعهد مصر ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

(ثانياً) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج إلى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر

(ثالثاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد إليه في الوقت اللازم بالاختصاصات التي لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته فيها

(رابعاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له من مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام

(خامساً) نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمتع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالأجانب

صيغة أخرى لهذه الفقرة

« نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمتع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد

بريطانيا العظمى من جانبها بالألا تستعمل هذا الحق إلا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزاً محجفاً بالأجانب في مادة فرض الضرائب أولاً تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات « (سادساً) نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

(سابعاً) الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنحه الموظفون الذين يتكون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو محول لهم بمقتضى القانون الحالى

وفي حالة عدم استعمال الحق المحول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس ٥ - تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية ، ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محكمها القنصلية و إنفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

٦ - يعهد إلى الجمعية التأسيسية في وضع قانون نظامى جديد تدير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا القانون النظامى أحكاماً تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقضى أيضاً بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب

٧ - تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب في مصر

٨ - تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات ، وتشمل أيضاً أحكاماً تقضى بما يأتى :

(أولاً) لا يسوغ العمل على التمييز المحجف برعايا أى دولة وافقت على إبطال محكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون

(ثانياً) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي بجنسية أبيهم ، ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين

(ثالثاً) تحول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب في إنجلترا

(رابعاً) المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة

ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما في المسائل التي يناها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء أ كانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ، ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

(خامساً) تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر
(سادساً) تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدات أيضاً على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الإسكندرية

٩ - التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السابقة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية

وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة

١٠ - تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذي كان مخولاً إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس

١١ - بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول عضواً في جمعية الأمم

كتاب اللورد ملنر عن السودان

أخرج اللورد ملنر السودان عمداً من مناقشاته مع الوفد ومن مشروعه ، وأوضح للوفد أن مشروع المعاهدة لا يمس بحال ، وأنه يبقى على الوضع الذي كان فيه منذ أبرم بشأنه اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، كأنه مسألة مفروغ منها ومن ضياعها على مصر ، وتوكيداً لهذا المعنى أرفق اللورد ملنر بمشروع المعاهدة الأخير الذي سلمه إلى عدلى باشا كتاباً قال فيه :

« حضرة صاحب المعالي عدلى باشا يكن

« ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

« عزيزى الباشا : بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى انه ليس بين

أجزاء المذكورة التي أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ، ولكنني أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة ، وهو أن موضوع السودان الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فإن البلدين يختلفان اختلافا عظيماً في أحوالهما ، ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر

« ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لأي تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة ، على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذي يصل إليها ماراً في السودان ، ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية »

الإمضاء (ملنر)

فهذا الخطاب ينبىء عن إصرار الحكومة البريطانية على فصح عمري الوحدة بين مصر والسودان ، واستمرار الوضع الذي أوجدته اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، هذا الوضع الذي يجعل من السودان شبه مستعمرة انجليزية ، هذا إلى أن مشروع ملنر في مجموعه إنما يرمى إلى تصحيح مركز انجلترا في وادي النيل ، وإقراره من جانب مصر ، وقد أشار سعد باشا إلى هذه النية في خطبته يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٢١ في الاجتماع الذي أقيم بدار السيد عبد الحميد البكري بالخرنقش ، فذكر أن اللورد ملنر قال له في حديث معه خلال المفاوضات : « إننا الآن في مصر واضعون يدنا على كل شيء ونريد أن نتخلى عنها في مقابل شيء واحد ، وهو أن تعترفوا بمركزنا فيها ، لأنه الآن فعلى ، ونريد أن يكون شرعياً ، مستنداً إلى قوة عسكرية ، ونحن نبحت عن مصر منذ أكثر من مائة سنة ، وهي الآن في قبضتنا فعلاً ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعياً بقبولكم »

وهذا القول يدل على الروح التي صدرت عنها مفاوضات ملنر ، والغاية التي كانت تنشدها انجلترا منها

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة في مشروع ملنر

لما عرض اللورد ملنر مشروعه على الوفد كان مفهوماً أن يبتّ الوفد برأيه فيه بالقبول أو الرفض ، لأن اللورد ملنر أخبر الوفد أن المشروع معروض لكي يقبل كله أو يرفض كله ، وأنه أقصى ما تستطيع انجلترا الاتفاق عليه مع مصر

وقد اجتمع أعضاء الوفد للبحث فيما يجيبون به اللورد ملنر ، فرأى فريق منهم قبول المشروع مع إدخال تعديلات عليه ، ورأى فريق آخر رفضه جملة ، وانتهى الرأي إلى استشارة الأمة في المشروع ، قبل أن يقطع الوفد بالجواب ، واتفق الوفد مع اللورد ملنر على تأجيل المفاوضات حتى تتم هذه الاستشارة وكانت هذه الاستشارة في ذاتها مكسباً للحركة الوطنية ، لأنها رجوع من الوفد إلى الأمة ، وتثبيت لمبدأ (الأمة مصدر السلطات) ، الذي هو أساس النظام السياسي الصحيح ، كما أنه السبيل لنهضة الأمة وتطورها في الحياة القومية ، وهو أيضاً تثبيت وتأكيد لحقها في تقرير مصيرها ، ولقد كانت هذه الاستشارة ميداناً لشرح المشروع جملة وتفصيلاً ، وتوضيح المبادئ السياسية والدستورية المرتبطة بالاستقلال والعلاقات الدولية بين الأمم ، ثم بحث الفوارق بين الاستقلال والحماية ، مما كان له الأثر في استنارة الأفكار ، ودراسة الحقائق والنظم السياسية والدولية

حقاً قد لا تكون فكرة الرجوع إلى الأمة هي التي دعت الوفد إلى هذه الاستشارة ، بل رغبته في أن لا يتحمل مسئولية إبداء رأيه في مشروع يعلم هو في خاصة نفسه أنه يحتوي على عناصر الحماية ، ولكن مهما يكن الباعث على الاستشارة ، فقد أكسبت الأمة حقاً كان موضع الشك والنزاع ، وهو الاعتراف بأنها المرجع الأعلى في أمهات المسائل ، وأنها مهما أولت هيئة سياسية من الثقة ، فإن لها حق الرقابة عليها وتوجيهها الوجهة التي يستقرّ عليها رأيها العام

وإذا انتهى رأى الوفد إلى استشارة الأمة في المشروع ، فقد عهد إلى أربعة من أعضائه الذين اشتركوا في المفاوضات وهم : محمد محمود باشا وعبد اللطيف المسكباتي بك وأحمد لطفي السيد بك وعلى ماهر بك ، للسفر إلى مصر ، على أن ينضم إليهم بها ثلاثة من الأعضاء الذين كانوا بمصر ، وهم : مصطفى النحاس بك والأستاذ وبصا واصف والدكتور حافظ عفيفي بك ، لكي يتولوا جميعاً مهمة عرض المشروع على الأمة وتعرف رأيها فيه

بيان سعد إلى الأمة

عن مشروع المعاهدة

سافر سعد باشا إلى فيشى للاستشفاء ، ولينتظر نتيجة الاستشارة ، ومن هناك أرسل بيانا إلى الأمة بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ لخص فيه أدوار المفاوضات ، وعرض فيه على الأمة إبداء رأيها في المشروع ، قال :

« إخواننا الكرام

« نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم ، واجتمع أقطاب السياسة لتقرير قواعد السلام ومصير الأقطام ، على حسب ما تتعلق به إرادتهم ويقتضيه اختيارهم

« وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصري ليعبروا عن رأيها ، ويسعوا بكل الطرق للمشروعة للحصول على مطالبها ، حيثما وجدوا للسعى سبيلا ، فتحملوا هذه الأمانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها ، وبدلوا في سبيلها من الجهود ما تعلمون وما لا تعلمون ، وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة ، ولقد أمدتهم أبنائهم وأبنائهم على اختلاف أديانهم وتباين أهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم ، وضحوا في سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال ، وكان أول ما وجه الوفد إليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ، ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الإعراض عنه إذ أوصدوا أبوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده ، وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر ، فلم يكن منه إلا أن بذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الافهام وعرفت لها كثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل ، حتى استفز بيانه الكثير من الأحرار في البلاد المتمدنة إلى الانتصار لها والدعوة لإجراء العدل فيها

« فرأت الحكومة الإنجليزية أن تعين لجنة لتحقيق أمرها ، والوقوف على أسباب الاضطرابات التي عمت بسببها ، فانفتحت كلمة الأمة أن تقاطعها ، لعلمها أن الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها ، وأبت أن تقف منها موقف المسئول من السائل وأحالت أمر المفاوضات إلى عهدة وفدها ، فالتزمت اللجنة أن تعود إلى حيث أتت ، ثم دعت للمناقشة بقصد الوصول إلى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح إنجلترا فيها ، فأبى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الإنجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد ، وأرسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من أعضائه إلى لوندرة

فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صُرح لهم أنه ليس في مصالح إنجلترا بمصر ما يعارض استقلالها ، ولهذا لم نجد بدا من الذهاب إلى لوندرة للدخول في المفاوضة ، ولقد باشرناها منذ وصلنا إليها ومكثنا نزاولها إلى ١٦ أغسطس ، وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات ، أولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا ، والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الأخير ، وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بنى عليها ، وأنه يلزم إما أخذه كله أو تركه لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لإنجلترا الاتفاق مع مصر عليه ، بل زاد أن هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه ، ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير إرادتنا ، وغير وافٍ بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به

« غير أنه نظراً لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغيّر الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانها ، رأي إخواننا معنا خروجاً من كل عهدة ، وحرصاً على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ، ألا يتتوا فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أتم نواب الأمة المسئولون ، وأصحاب الرأي فيها ، وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائي إلى ما بعد هذه الاستشارة ، وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود . وعبد اللطيف بك المسكباتي . ولطفي بك السيد . وعلي بك ماهر . وويضا بك واصف . وحافظ بك عفيفي . ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازماً لتكوين اعتقادكم حتى تبدوا بعد استشارة ضمائركم والتأمل في حاضرهم وقابلكم رأيكم فيه بالرفض أو القبول . فإذا رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه . وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد

« أرجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب في ترويكم ، وأن يكلل بالنجاح مساعيكم آمين »

سعد زغلول

فيشى في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

خطابه إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر

على أن سعد باشا أرسل في اليوم نفسه خطاباً إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر (ص ١٢٥) صارحهم فيه برأيه في المشروع ، وهو أنه حماية لا استقلال ، وطلب إليهم عند عرضه على الأمة أن يبينوا لها الحقائق ، بلا تفسير أو تأويل ، والحق أن الفرق كبير بين بيانه إلى الأمة وخطابه إلى الأعضاء الثلاثة ، قال : « أهديكم أطيب تحياتي ، وبعد فانكم تجدون طي هذا بلاغا لنواب الأمة وأرباب الرأي فيها تعلمون

مضمونه من تلاوته ، وأظنكم تستشفون منه انى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة أتم والقادمون إليكم من إخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لأنه (وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، فقيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشئ الكثير ، كالقوة العسكرية ، والتدخل فى التشريع للأجانب ، وفى القضاء المختص بهم ، والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين إنكليز ، وجعل المعتمد الانجلىزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى ، وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لممثلى إنجلترا ، وتولى انكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بإلغاء الامتيازات مع الدول الأخرى ، وفضلا عن ذلك فان ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لإلغاء المحاكم القنصلية ، وصدور الدكرينات بإعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التى تعود منه على المصريين وهمية ، إذ قد ينقض الدهر ولا تقبل الدول ذلك الإلغاء ولا تصدر الدكرينات بذلك التنظيم ، ولكن إخوانى لا يرون فيه رأى ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، لكيلا يشمت الأعداء بنا ، ولو أن إخوانى أصغوا إلى قولى أو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة فى يوم ٢٢ يوليه الماضى ، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنز عن مشروع سابق وضعته لجنةه ورفضناه لكونه كان يرمى إلى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع ، ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها ، ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة ، ولا أريد أن أشكو منهم إليكم لأنهم إنما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة آرائهم ، أهمها تغيير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج ، وانفراد الدولة الإنكليزية بالعزة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وإنى أعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته ، وقمنا للمطالبة ببطالانه ، وما صحت به الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة أويته والصائحين به فى كل صقع وناد على أن نتحول إلى تأييد ما هو بعيد عنه فى الواقع وإن كان قريبا منه فى الظاهر

«وأما إذا قبله غيرنا وكانت الأغلبية معهم ، فذلك شئ آخر لا تقع تبعته علينا ، ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا فى مستوى واحد مع إخوانكم الذين ستشتركون معهم فى عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم (إذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير ، لكيلا يجد خصومكم سبيلا للظعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها

ضدكم ، وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التي دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التي وردت في البلاغ ذكرها ، وتقفون من الإخوان على جميع المعلومات التي يهكم الوقوف عليها في هذا الشأن ، وإني على ثقة تامة بأنكم ستكونون في عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزلق القدم ، وإني مستعد لأن أرسل إليكم كل ما تشاءون من الأوراق ، ولأن أجيكم عن كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل ، والله يكون في عونكم ويقيم شر خائنة الأعين وما تخفي الصدور»
« سعد زغلول »

ولقد كان يجدر بسعد باشا أن يصارح الأمة برأيه في المشروع ، لا أن يكتفي بذكر هذا الرأي في خطاب خاص إلى الأعضاء الثلاثة ، نعم كان واجبا عليه ، وقد كان يتولى زعامة الأمة ، أن يصارحها برأيه الواضح في أهم مسألة عرضت لها في ذلك الحين ، وهي مسألة تقرير مصيرها ، فإذا لم يصارح الزعيم الأمة برأيه في مثل هذه المسألة الهامة ، فقيم إذن ترجع إلى زعامته ؟ ، وفي أي أمر تنتظر الأمة هدايته ونصيحته ؟ من واجب الزعيم أن يتحمل تبعه الرأي الصواب ، يرشد الأمة إليه في الأوقات العصيبة ، ومن الخير أن يرجع إلى الأمة ليستمد سلطته منها ، ولكن على شرط أن يدلي لها برأيه ، وبالتوجيه الذي يرى فيه خيرها وصلاحتها ، وبذلك يكون قد أدى لها واجب النصيح والإرشاد ، وهداها سبيل الحق والسداد

وفي الحق ان أعضاء الوفد ، في الجملة ، لم يكونوا شارحين لقواعد المشروع فحسب ، بل كانوا محبذين ومؤيدين لها في مجموعها ، وفي ذلك يقول اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية في خطبته بمجلس اللوردات التي سيرد الكلام عنها : « في شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا إلى مصر لكي يشرحوا لأبناء وطنهم الاقتراحات التي كانوا يبحثونها ، فلم يشرحوها فقط ، بل حبذوها لأشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة ، وتحسنت الحالة في مصر تحسنا عظيما »

على أن سعد باشا لم يعترض على الوضع الذي جرت عليه الاستشارة ، وحبذ مسلك زملائه في تفسيراتهم ، وأرسل في هذا المعنى تلغرافا بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ إلى محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، قال فيه : « وصلتنا أنباء الاستشارة فملأتنا سرورا وفخارا ، وقد كان لما أعلنته الأمة بجميع طبقاتها من تأكيد الثقة بنا أعظم وأحسن وقع في نفسى ونفس زملائي أعضاء الوفد ، ولا شك أنه يحق لنا أن نفخر بأمنا التي وقفت موقفا حكيما جديرا بها ، فأثبتت بذلك ما تنطوى عليه من قوة معنوية وحيوة وطنية »

نتيجة الاستشارة

فاضت الصحف وقتئذ بأراء الهيئات والكتاب والباحثين والأفراد في مشروع المعاهدة ، فنشر الحزب الوطني تقريرا مسهبا في معارضته وإظهار ما فيه من عناصر الحماية ، وأصدر القرار الآتي :

قرار الحزب الوطني

« اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وتلت التقرير الذي قدمته إليها اللجنة المكلفة بفحص قواعد الاتفاق وأصدرت القرار الآتي نصه :

(أولاً) الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة بفحص القواعد بصيغتها النهائية التي ستشتر بعد
(ثانياً) اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقورة لحماية ١٨ ديسمبر سنة
١٩١٤ ، ومنظمة لهذه الحماية تنظيمًا يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية معتمدة اتفاقية السودان
اعتماداً مستورا

(ثالثاً) إبداء النصح للأمة المصرية بأن لا تقبل هذه القواعد أساساً لاتفاق بين مصر وإنجلترا
(رابعاً) إلقاء التبعة أمام الشعب وأمام الأجيال المستقبلية وأمام التاريخ وأمام الله على كل من يعمل
لتحقيق هذا المشروع

(خامساً) الاستمرار في الجهاد الوطني بجميع الوسائل المشروعة » « وكيل الحزب الوطني »

« على فهمي كامل »

أما التقرير الذي أشار إليه الحزب في قراره ، فقد أوضح فيه رأيه في المشروع تفصيلاً ، مما تقتطف
هنا بعض فقرات منه ، فقد بين أن المزايا الواردة بالوضع المائل في المشروع هي مزايا وهمية ، فما ذكره عن
مزية الاستقلال : « ان الذين تهافتوا على القول بوجود الاستقلال في قواعد الاتفاق جروا على طريقة
لا تؤدي إلى حكم صحيح ، ومن الغريب أنهم على اختلاف أماكنهم ومهتهم اتبعوا في بحهم جميعاً
طريقة واحدة ، واعتمدوا على أدلة واحدة ، ثم وصلوا إلى نتيجة واحدة هي وجود الاستقلال

« أغفلوا الكلام جميعاً عن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ، ثم تناولوا من بين حقوق إنجلترا
الكثيرة في قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التي تريد أن ترتبها لنفسها على الأرض المصرية ، وأخذوا في
تصغير شأنها ، وقالوا ان لكل منها نظيراً عند بعض الدول المستقلة ، هكذا قالوا ، ولكنهم لم يجروا على
الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر

« ان ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هي أهلية الدولة المستقلة لمباشرة أعمالها وحدها داخل بلادها
وخارجها ، فإذا زالت من الدولة هذه الأهلية أو تحددت دائرتها بتدخل دولة أخرى فلا استقلال »

ونفي مزايا التمثيل السياسي والمجلس النيابي والتخلص من الموظفين الأجانب بالشكل الوارد في
المشروع ، ثم دحض مزية حرية التصرف في المالية قائلًا :

« هذه المزية معدومة منه أيضاً للأسباب الآتية :

١ - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع من المشروع على ما يأتي : « تعين مصر بالاتفاق مع

الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد إليه في الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التي لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته فيها» (١) فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالي لها باتفاقها مع الحكومة الإنجليزية ، ويفرض أيضاً إضافة اختصاصات صندوق الدين إلى المستشار ، فوظيفة الاستشارة إذن وظيفة دائمة لا وقتية

(ب) ما دام لدينا مستشار مالي فلا يهم البحث عما إذا كان المقصود الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة قد تقرره كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد في الفقرة السادسة من البند الثامن التي تقول « التغييرات اللازمة في صندوق الدين » ، لا يهمنا هذا البحث لأننا نعرف لغة إنجلترا عند تعبيرها بلفظ مستشار ، نعرف ذلك من تعريف اللورد جرانفيل لهذه الكلمة في تلغرافه المشهور ، ونعرف أيضاً معناها من الكتاب الذي ألفه اللورد ملنز واضع القواعد فإن القاموس السياسي الإنجليزي يقول ان كلمة المستشار أمرٌ يجب ان يُطاع ، وان إنجلترا لم تستخدم في التعبير لفظ « مستشار » وفعل « استشار » إلا للإدلال على مرادها ، تريد أن تقول لنا بهذا التعبير : إني أقصد المستشار الذي تعرفونه أمراً في ميزانيتكم متصرفاً فيها كما يجب ويهوى ، تريد أن تقول لنا إني أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياستي ، ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها ، وانكم تعرفون لغتي السياسية حق المعرفة من تلغراف اللورد جرانفيل وكتاب اللور ملنز وسوابق عمل المستشار ، فلا يحق لكم أن تفسروها بغير لغتي ، وليس أدل على صحة ما تقوله لنا من أنها عبرت في الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على أنها تريد أحكاماً مخصوصة لكل من اللفظين

(ج) اننا لم نفهم التعبير بلفظ « في الوقت اللازم » الوارد في النص ، فهو قيد خاص بهذه الفقرة لا نعرف المراد منه ، ويلاحظ أن هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل لجميع البنود ، وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية ، فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج في سر يانه للإشارة إليه في بند خاص

(و) ان انكلترا هي وحدها التي استفادت من إيراد هذا النص في المعاهدة ، فإنها ضمنت حق إيجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما أنها ضمنت أن تكون صاحبة الكلمة في تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله إلا برضا من عينه

(هـ) ولا عبرة بما جاء في النص من أنه « يكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي ترغب في استشارته فيها » — لا عبرة بهذا النص ، فإنه من أجل السياسية التي لا تؤدي المعنى الظاهر ، وان انكلترا ما تعمدت التعبير بلفظ « استشارة » مرتين في هذه الجملة القصيرة

إلا تدلنا على مرادها الحقيقي من النص ، والذي يؤيد ذلك ما جاء في أقوال عارضى المشروع من ان اللورد ملن هو الذى حتم إدخال هذا النص وتشدد في إبقائه

« فنحن إذن لم نكتسب شيئاً من الوجهة المالية ، وبذلك يكون القول بأننا سنكون أحراراً في إنشاء المدارس التي نريدها وتوسيع التعليم وهما باطلاً لأن المستشار سيقف أمامنا في كل مشروع من هذا القبيل » ودَحَضَ مزية الجيش والأسطول وأبان أن دخول مصر في عصبة الأمم ليس معناه الاعتراف باستقلالها وأشار إلى ما في المشروع من نصوص أخرى تهدم معاني الاستقلال :
فمنها تحويل إنجلترا دون مصر حق المفاوضة مع الدول ذات الامتيازات في تعديلها ، قال في هذا الصدد

« ينص البند الثانى على أنه لا يمكن تحقيق الغرض الثانى المبين فى البند الأول وهو تعديل الامتيازات إلا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات » والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة ، فقيام إنجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤ ، لأننا لو سلمنا بالرأى القائل بعدم تمسك إنجلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها ، إن مفاوضات إنجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذى احتفظت به فى خطاب السير ملن شيتهايم إلى السلطان حسين ، ولا يمكن أن يقال ان إنجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل أو التفويض من مصر ، لأن التعبير بعبارة « لا يمكن » ينفي فكرة التفويض أو الوكالة ، أضف إلى ذلك أن القانون الدولى لا يعرف تفويضاً مطلقاً كهذا لا يرجع فيه الأمر فى النهاية إلى الدولة التى أعطت التفويض ، فتسليم مصر لانجلترا بأنها وحدها صاحبة الصفة فى المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر اعترافاً ضمناً آخر بحماية سنة ١٩١٤ »

ومنها أبدية المعاهدة والمخالفة ، قال فى هذا الصدد : « وما يؤيد أن النظام حماية عدم تحديد مدة للمخالفة ولا للمعاهدة ، ولم يعرف التاريخ إلى الآن معاهدة أو مخالفة أبدية بين دولتين متساويتين » ومنها منح الممثل البريطانى مركزاً استثنائياً فى مصر وتحويله حق التقدم على جميع الممثلين السياسيين وتحويل بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية بالأراضى المصرية ، قال فى هذا الصدد :
« تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتى : « تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر »

« بهذه المنحة ضمنت الحكومة الإنجليزية بقاء احتلالها إلى الأبد وحولت احتلالاً عسكرياً مؤقتاً

إلى احتلال نظامى مؤبد ، بهذه المنحة برئت ذمة إنجلترا من جميع تعهداتها لنا بالجللاء ، من سبعين عهدا ووعداً كانت كالشوكة في جوف سياستها المصرية ، وإن لهذه المنحة مثيلاً في معاهدة باردو وقصر سعيد المعقودة بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة) ، غير أن فرنسا كانت فيها أخص وطأة على تونس من إنجلترا علينا ، فلقد بنت فرنسا حقها في احتلال تونس على سبب مؤقت ، وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطئ كما أنها نصت في المادة على إمكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق «

ومنها تعيين الموظف القضائي البريطاني لوزارة الحقانية ، قال في هذا الصدد :

« تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن : « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحقانية ، يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام «

« فهذا الموظف الذى تعينه مصر بالاتفاق مع إنجلترا أو بعبارة أخرى هذا الموظف الذى تعينه إنجلترا سيتدخل فى شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية :

١ - له حق الاتصال بالوزير ، ولا نستطيع أن نفهم من هذا النص أن يكون الغرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أى موظف مصرى ، فإن وظيفة من هذا القبيل لا تشغل إنجلترا إلى حد إدراجها فى المعاهدة ، وإنما الذى نفهمه من هذه الوظيفة ، هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير ، وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والأحكام القضائية والمسائل الإدارية المتعلقة بالإدارة القضائية والتحقيقات والنيابة ، وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصرى ، فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة إلى الأجانب فقط ، ولكن بالنسبة للمصريين أيضاً ، ولا ندري ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال

٢ - ويجب إحاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، وقد نُشرت هذه الفقرة مصادفةً فى بعض الجرائد بنصها الإنكليزى ، فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التى تؤدى إلى أن هذا الموظف يجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القانون باعتباره ماساً بالأجانب ، وبما أن النص الإنكليزى هو الأصل المعتمد . فإن المعنى ان كل قانون يعتبر ماساً بالأجانب ، وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص فى إدارة القانون الذى يُطبق على الأهالى

٣ - ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام ، فهذا هو المستشار القضائى المعروف ومستشار الداخلية المعروف ، بل هو يجمع فى شخصه جميع المستشارين الإنكليز المعروفين ، والفرق بينهم أنه معين من قبل إنكلترا ، أما المستشارون فكانوا يعينون

ولو في الظاهر من قبل الحكومة المصرية ، فهل يوجد تدخل من انكلترا في أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل ؟ وهل بعد ذلك نقول ان حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تُمس بقواعد الاتفاق « ولا يفوتنا أن نلفت النظر إلى ان هناك حقوقاً أخرى لانجلترا واضحة في قواعد الاتفاق ، من أهمها ما تكسبه بالبند التاسع الذي يقضى بإصدار أمر عالٍ باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة ، واننا لا نستطيع أن نبين جميع هذه الإجراءات لفرط كثرتها ، ولكننا نقول انها تحتوى على إجراءات تمس سيادة البلاد كالأمر الصادر من القائد العام في ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨ القاضى بأن تكون ٥٦٢ فدانا بأبي قير في حيازة وزير حرية انكلترا وملكا له بصفة مستديمة لأغراض عسكرية »
وذكر ضياع السودان في المشروع قال :

« ان قواعد الاتفاق تؤدي إلى الاعتراف ضمناً بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وذلك ان التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بأن السودان ليس جزءاً من مصر ، والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذي نسوى فيه مسائلنا مع انجلترا اعترافاً بأن السودان ليس محللاً للبحث ، وإغفال الكلام في اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف إقراراً بهذه الاتفاقية ، وبيان مندوبي الوفد الذي يقصر مسألة السودان على حقوقنا في المياه تحديداً للمسألة السودانية بيننا وبين الإنكليز ، فلا نزاع إذن أننا نعلق بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان
« السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هي البحيرة والمنوفية والغربية ، وهو أئزم لمصر من الإسكندرية ، وهو مصدر نعمتنا وحياتنا ، وهو النيل كله ، هو كل شيء فكيف نظمنا على حياتنا وعلى بلادنا والسودان في غير يدنا ؟

« أين تلك الضجة الهائلة التي أحدثناها يوم علمنا بمشاريع الخزانات ؟ أين الاحتجاجات ؟ أين الصحف ؟ أين المهندسون ؟ أين الجمعية التشريعية ؟ أين أعضاء مجالس المديرات ؟ ماذا أصابنا حتى ننسى السودان ، وهو إن تركناه فلا يتركنا كما قال شريف باشا ، فأصبح السودان جنساً غير جنسنا لأن اللورد ملنر لم يقبل أن يدخله في البحث ، أصبح مركز انجلترا فيه شرعياً لأن اللورد ملنر هدانا إما ان تقبل الكل أو ترفض الكل ، أنسينا ما بذلناه في سبيله من الأموال والأرواح ؟ أنسينا أنه كان ولا يزال من القدم امتداد مصر وعضوا من مصر ، أنسينا أننا لانظمنا على وجودنا مادام السودان هكذا»^(١)

(١) من بواعت الأسف أن فريقاً من الحزب الوطني قد خرجوا على رسالته السليمة التي تبدو في هذا التقرير والمستمدة من تعاليم أسلافه العظام ، وأقرروا الوضع الذي قرره معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ باشتراكهم غير مرة في الوزارة في ظل هذه المعاهدة وعلى أساس تنفيذها « بروح الود والإخلاص » على ما فيها من إقرار لوجود القوات الأجنبية في البلاد ومحاوله فهم عرى الوحدة بين مصر والسودان ، ومن التناقض بين والتعارض مع مبادئ الحزب قبول هذا الفريق =

ومما تجدر ملاحظته ان هذا التقرير قد تأيد بما فيه من الحجج والأدلة ، وتأيد في مجموعه بما ذكره سعد باشا في خطابه المتقدم ذكره إلى الأعضاء الثلاثة (ص ١٢٨) ، إذ وصف المشروع بأنه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها ، وتأيد أيضا بما ورد في تقرير قدمه الأستاذ عبد العزيز بك فهمي (باشا) إلى الوفد في أكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد انتهاء الاستشارة^(١)

رأى الأستاذ عبد العزيز فهمي بك

وإنا ناقلون هنا بعض فقرات منه ، قال :

« إن سياسة الإنكليز في هذا المشروع لا تخفى على من ينظر في الأمور بعين الناقد البصير ، هي تنحصر في هذه الصيغة : أخذ إقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم إزاءها كما أخذوا إجماعاً أو شبه إجماع من الدول بتصحيح مركزهم في مصر والسودان لئتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم في وجههم من الداخل أو الخارج معاً »

وقال عن القوة العسكرية :

« ان اشتراط وجود قوة عسكرية إنكليزية في الأراضي المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقاً مع سيادة البلاد في الداخل ، بل هو من طبيعة الحال في كل بلد للغير حماية عليها أو ملكية فيها ، وندر ان توجد قوة أجنبية في بلد مستقلة حرة ، وليس محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية بما منع من أنها في ذاتها قوة أجنبية مجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التي للبلاد على نفسها ، والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم إذ للإمبراطورية الإنكليزية مواصلات إلى السودان وغيره من أفريقيا وفلسطين والعراق والهند وغيرها ، وأنواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتلفونية وهوائية . وللإنكليز مع هذا الإيهام ان يدعوا ان ما كان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصري (بخلاف قناة السويس) فيصدق عليه أنه من مواصلات الإمبراطورية البريطانية ، وأن يرتبوا على ذلك ان لهذه القوة الانتقال من معسكرها إلى أى نقطة بالقطر المصري يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات ، ويكون ذلك من أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية »

وقال عن المستشارين المالى والقضائى :

« تشترط بريطانيا العظمى في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة ان تعين مصر بالاشتراك معها مستشاراً إنكليزياً بالمالية وتشترط بأخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ان الموظف الإنكليزى الذى يعين بالحاقانية

== الاشتراك في الحكم على أساس أوضاع رفضها الحزب الوطنى ودعا الامة إلى رفضها ، وإلا فقيم كان اعتراضهم على من يقبلون هذه الأوضاع إذا كانوا يقرونها عملياً باشتراكهم في وزارات تألفت على أساس تنفيذها ؟ لاشك أن الاشتراك في الحكم على أساس هذه الأوضاع وفي ظلها هو انتقاض على رسالة الحزب الوطنى ومبادئه ، والعبرة بالمسيات لا بالأسماء

(١) نصر هذا التقرير في مارس سنة ١٩٢١

بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته الأصلية وظيفتى مستشار الحقانية والداخلية معاً لقول العبارة « ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية للاستشارة فى أية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييداً فعلياً » فالوزارات الثلاث التى هى روح الإدارة الداخلية فى البلاد ، وهى المالية والداخلية والحقانية سيكون لها مستشاران من الإنجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما ، بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا ، مهما يُقل من أن هذين المستشارين لن تكون لهما أية سلطة تنفيذية ، وأن الوزراء معهما سيكونون أحراراً لأنهم غير مسئولين إلا أمام البرلمان ، وان هذه المسئولية تقتضى قانوناً وعملاً عدم الانصياع لآراء المستشارين ، ومهما يُقل فوق ذلك من ان المستشار المالى لن يكون له القول الفصل فى المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء ، فإن أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات ان مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والأمن العام فى البلاد المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الإنجليز . فدخائل مالىتنا ستكون معلومة لديهم ، ودخائل إدارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الأهلى والشرعى ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط) ، ويكفى هذا ليتحقق للإنجليز ولو معنى المراقبة على إدارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل أثرها طعن فى سيادة البلاد الداخلية ومصداق واضح للحماية

« على ان القول بأن المراقبة المذكورة إنما هى نظرية فقط ، إنما هو قول لا يسلم به إلا من يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى بالصغرى ، ان هذين المستشارين حتى لو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما فى شىء ما فانه لا مانع يمنعهما من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما ، والأخذ والرد بينهما وبين الوزراء — وهما قويان تسندهما سلطة ممثل انكلترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الإنجليزية الموجودة بالبلاد ، والوزراء على كل حال ضعاف — لا بد أن ينتج عنه فى العمل أن ينصاع الوزراء لآرائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ، ويجتهدون فى ترويج آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه أن يعرض عليه ، وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها على خطة مخصوصة هى عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع انجلترا القوية ، وتلبث البلاد أبد الأبدى بقوة الاتفاق تابعة للآراء الإنجليزية فى أمورها الداخلية ، هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى وما من شأنه ان يجرى بين القوى والضعيف ، وعلى كل حال فواقع الأمر أن أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وإدارية ستكون تحت مراقبة الإنجليز ، ولو تضاءلت هذه المراقبة وان هذا مساس بالسيادة ومصداق للحماية

« على انى فيما قدمت استنتجت أهون ما يمكن مما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين وإلا فالتمعن يرى أن موظف الحقانية سيكون فى الواقع مستشاراً لكل وزارات الحكومة ، فإن كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الأوقاف إنما تسير على مقتضى القانون الخاص بها ، والنظام ليس شيئاً آخر سوى مراعاة الأمة حاكمها ومحكومها لما تقتضى به القوانين ، فإذا أضيف لهذا أن الوظيفة الأساسية

لهذا الموظف هي مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا في المشروع الأول ، أما في المشروع الأخير فمدلول عليها بوسيلتها فقط ، وهي ضرورة إحاطة هذا الموظف علما بكل ما يتعلق بإدارة القانون بالنسبة للأجانب) وهي وظيفة لا تقف عند حد الشورى ، بل تقتضى بذاتها المداخلة والإلزام بالرجوع لموجب القوانين ، وانها بذلك وظيفة تنفيذية محضة ، نقول متى أضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين ان هذا الموظف سيكون هو الكل في الكل في الحكومة المصرية ، وما أظن أحدا يمكنه أن يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة »

وقال عن المركز الخاص للممثل البريطاني :

« لا تقتضى أى مخالفة من المحالفات المعقودة بين الأمم المستقلة الحرة أن يكون لممثل أحدها مركز خاص وتقدم على ممثلي الدول الأخرى إلا محالفاتنا فمشرط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة ان من آثارها هذا

« ان كون ممثل إنجلترا له مركز استثنائي بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الأخرى لا يصح مطلقا أن يكون نتيجة من نتائج التحالف العادى ، وإنما هو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلا وخارجا تحت المراقبة الإنجليزية دون سواها ، وهذا الاشتراط لا يعهد له نظير إلا فى البلاد المحمية بغيرها . وأما المستقلة الحرة فلا شىء فيها من هذا القبيل »

وقال عن حلول إنجلترا محل الدول فى امتيازاتها كما ورد فى المشروع :

« ان استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الأجانب الامتيازية بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه غل يد الدول الأجنبية عن أن يكون لها أدنى تداخل فى التشريع والقضاء فى حق الأجانب وغل يد المصريين أيضا عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطر المصرى بحيث يصبح المصريون والأجانب معاً فى مصر لا عميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط إلا الإنجليزية ، وهى سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الإنجليزية بها إلا إذا كان لهم بمصر مركز غير مجرد مركز الخليف العادى ، بل مركز الخليف الحامى ومن يقل بغير ذلك فواهم

« فى هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع ، وان مصر معه باقية تحت الحماية الإنكليزية والمراقبة الإنكليزية والتداخل الإنكليزى القانونى والفعلى داخلا وخارجاً »

هذا ما ذكره الأستاذ عبد العزيز فهمى بك عن المشروع ، وقد ختم تقريره بقبول المشروع مع

التحفظات ، دون أن يذكر ما هى هذه التحفظات

بيان الأمراء

هذا وقد أصدر الأمراء عمر طوسون واسماعيل داود وسعيد داود ومحمد علي إبراهيم بياناً عن المشروع في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قالوا فيه :

« أصدرنا بلاغنا المعلوم الذي قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم في هذا الوقت الخطير نبدى رأينا في مستقبل بلادنا الذي سببت فيه كباتي أفراد الأمة التي نعتبر أنفسنا منها ، ونتشرف بانتسابنا إليها ، وهو أن مبادئنا التي ذكرت في ذلك البلاغ لم تتغير ، واننا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك ، وأننا لا نبرر عقد أى اتفاق ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالاً تاماً حقيقياً بلا قيد ولا شرط

هذا هو رأينا في هذه المسألة الخطيرة ، وللأمة الرأي الأعلى فيها . والله يهدينا جميعاً إلى الصواب »

عمر طوسون اسماعيل داود سعيد داود محمد علي إبراهيم

رأى الدكتور أبو هيف بك

ونشر الدكتور عبد الحميد أبو هيف بك أستاذ القانون الدولي بمدرسة (كلية) الحقوق السلطانية ست مقالات^(١) في تكييف المشروع ، معارضا إياه ، تقتطف منها ما يلي ، قال :

« تدل ألفاظ المشروع على أنه يقرر استقلال مصر ، وأنه يشمل تحالفا بين بريطانيا العظمى والقطر المصرى المستقل ، والمراد معرفته الآن هو :

أولاً — هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز دولة مستقلة من الدول التي تشترك فعلا في التمتع بكامل الحقوق التي يوجبها القانون الدولي العام وفي القيام بكل الواجبات التي يحتمها ذلك القانون ثانياً — هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفا بين دولتين مستقلتين يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه

« أن ما يخشاه المصريون ان تكون القيود الواردة في المعاهدة مضية للاستقلال الذي هو الغرض الأساسى من الاتفاق ، كما أنهم يخشون ان تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة في الحقيقة للاتحاد بين إنجلترا ومصر اتحاداً قانونياً يجعل مصر غير متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للامبراطورية البريطانية » ليس من السهل الحكم من بادى الأمر على ماهية الاتفاق ، بل بالعكس يعتبر تكييفه من أصعب الأمور ، إذا لم نقل انه يكاد يكون مستحيلاً من الوجهة القانونية إدخال الاتفاق المذكور تحت نوع معين من الأنواع المعروفة في القانون »

(١) الاهرام ٢١ -- ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠

و بعد أن تكلم عن مبادئ القانون الدولي قال :

« وعلامات الحكومة المستقلة هي ان الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسي وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين ، واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الأخرى

« فإذا ما تكونت الحكومة تكويناً كاملاً كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة في العمل ضمن حدود القانون الدولي . في علاقاتها مع الدول الأخرى . ولا تعتبر حريتها في حكم الزائلة من وجهة القانون الدولي لمجرد كونها قد عقدت مع الدول الأخرى اتفاقات تقيد بها حرية عملها ، بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة النقص في أي وقت أو بعد وقت معين ، أو بشرط ألا تكون تلك الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الإرادة القومية أي إرادة الشعب خاضعة خضوعاً حتمياً لزمناً غير معين لسلطة دولة أخرى ، ولذلك بمجرد دخولها في اتفاقات مقصود أنها تكون غير قابلة للنقض أو اتفاقات لا يفهم من طبيعتها أنها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين ويكون من مقتضاها إخضاع أعمال الحكومة الخارجية لإرادة دولة أخرى ، فإن هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة لاستقلالها وبالتالي لا تعتبر شخصا من الأشخاص المقر عليهم في القانون الدولي ، غير أن شخصيتها لا تنفي فناء تاماً ، بل تعتبر في الأحوال التي لا مساس لها بالاتفاق حافظاً لكيانها القانوني المعتاد (هول في القانون الدولي ص ٢٣) وقال في تكييف الاستقلال : « الاستقلال هو حق كل حكومة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الأخرى ، وهو من حق كل الحكومات المستقلة ، أما الحكومات محدودة الاستقلال أو المستقلة جزئياً فإنها بالضرورة لا تعتبر مستقلة استقلالاً تاماً لأن شروط وجودها تمنعها من ان تكون لها الحرية المطلقة في العمل فيما يتعلق بالأمور الخارجية » إلى ان قال :

« والاستقلال هو القوة التي بها تستطيع الدولة أن تنفذ قراراتها المنبثقة عن إرادة حرة غير متأثرة بإرادة دولة أخرى ، ولذلك فهو حق الدولة في أن تظهر إرادتها بدون تدخل من الدول الأجنبية في كل الأمور وفي كل الظروف التي تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة ، وبهذا يعتبر شاملاً لحق المحافظة على الوجود وتنمية موارد الحياة »

وقال في تطبيق مبادئ القانون الدولي على المشروع :

« أصبح ظاهراً للملأ أن قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام ، ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين « الاستقلال والتحالف » ، وتبين أنه يكاد يكون من المستحيل قانوناً إدخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة في القانون الدولي وذلك لكونه يختلف

عن كل نوع بفوارق معينة ، والحقيقة المرة أن المشروع لا يقرر الاستقلال المعروف في القانون الدولي والذي تتمتع به (الدول المستقلة) ، نعم إنه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجي مثل التمثيل (في البلاد الأجنبية) وحق عمل المعاهدات الذي (يفهم) من قول المشروع (تتعهد مصر بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية) ، ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوماً أو شبه معدوم ، ألم يكن بعض الحكومات الألمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل؟ أفئن أعطى لنا هذا الحق بما هو مقيد به من القيود مع استقلال داخلي ناقص جداً ، أفيقال اننا مستقلون؟ كلا ، ان العبرة بمجموعة الحقوق التي يتمتع بها البلد لا بظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجي! تعطى لنا مجرد المحافظة على إحساساتنا أو إرضاء لبعض مطامعنا ، وأما حق التعاهد مع الغير فإنه متى كان مقيداً بقيده السابق ذكره ، فإنه لا يكون ظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجي ، بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك

« سيقال ان التحالف يستتبع قيوداً لا بد منها ، وان التحالف من شأن الأمم المستقلة . نعم ان الدولة المستقلة حرة في الدخول في معاهدات أو محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصلحتها الخاصة بها ، فيرغمها عليها إرغاماً ، ولكن يشترط فيها كلها ألا تكون هادمة للاستقلال أو مضية له ، وضغط الدول متجمعة يعتبر في نظر القانون الدولي مختلفاً اختلافاً كبيراً عن ضغط دولة على دولة ، فان هذا يذهب بالاستقلال أو يقيدته تقييداً يعتبر غمناً لصالح الدولة ذات القوة ونقصاً في استقلال الدولة الضعيفة فتنشأ عن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالأشكال المختلفة التي سبق الكلام عنها أو بأشكال أخرى لا تختلف عنها في جوهرها ، أما ضغط الدول المتجمعة على دولة واحدة فليس له هذا الأثر ، بمعنى ان ما ينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون غمناً لمصلحة الجماعة ولا تكون ثمة علاقات (تبعية) تجعل الدولة الضعيفة تشعر شعوراً مستديماً بخضوعها لدولة معينة

« قد يقال انه سوف لا يكون ثمة خضوع ، وإنما سنكون بمتنعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها المصالح البريطانية في مصر ، ولكننا نقول والأسف ملء الفؤاد إننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولي الإنجليز أنفسهم ان استقلالنا المقرر بالمشروع لا يجعلنا حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى ، وان استقلالنا عن جميع الدول الأخرى »

وقال عن المركز الاستثنائي لممثل إنجلترا : « فماذا عسى أن تكون مزايا هذا المركز وواجباته ومستلزماته في أمة مستقلة؟ سيقال انه ضروري أو جائز أن ينص على ذلك حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع بالنسبة للأجانب ، ولكن النص على اختصاصه في ذلك كافٍ في تخويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفوذ في الحكومة المصرية ، ولا داعي مطلقاً للنص عليه . سيقال

ان هذا المركز الاستثنائي إنما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لأنه ممثل حليفتنا ، والرد ان هذا يكفي فيه الشرط الأخير من الفقرة نفسها (الفقرة السادسة من البند الرابع) ، وهذا قد لا يعنيننا لأنه ترتيب بين غيرنا ، أما المركز الاستثنائي فهو الذي يدخل الرعب في قلوبنا لأنه نذير التدخل المبني على مسؤولية انجلترا عن مصر

« حقا ان التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل انجلترا فيما يتعلق بمنع تنفيذ القوانين على الأجانب ولكن هذا مسلم أنه جائز الآن ونحن نقبله كارهين حتى يثق الغرب بالشرق أو يثقوا بنا ولا يجدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة للأجانب ، غير أن التدخل لمصلحة الأجانب في أحوال معينة شيء واستعمال المركز الاستثنائي شيء آخر في نظري

« إن جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وان كان يمكن المصريين من تحمل مسؤولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعا لوطنهم إلا أن هذا الجلاء لا يفيد ان قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض ، وهذا العوض هو المركز الاستثنائي الذي يكون لممثل انجلترا ، هو وحده في نظر علماء القانون الدولي الإنجليز قد يقوم مقامهم جميعا تمام القيام

إلى أن قال : « إن المجاذبة والتشاد اللذين أحاطا بالمفاوضة يظهران لكل إنسان ان انجلترا لم ترد أن تجعلنا مستقلين عنها وتكتفي بالضمانات اللازمة لمصالحها والتي لا تمس استقلالنا ، بل انها الآن تمنحنا حقوقا معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر أن الأصل ان كل الحقوق لها واننا نتناول منها بعض ما ترانا جديرين بأن تتولاه بنفسنا ، يؤيد ذلك قول سعد باشا في بيانه نقلا عن لورد ملر « ان هذا المشروع تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه » بل زاد « ان هناك شك في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه »

« لست أقول ذلك لأننا نانا استقلالنا بقوة السيف أو أننا قادرون على أن نناله كذلك ، ولكن أقوله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائي يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل إلى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لأن يذكر في المعاهدة شيء عن التدخل في الأمور الداخلية

« ان من يقول ان الاستقلال ينافي التدخل يصيب إذا كان استقلالنا تاما ولكنه بالأسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعاً من نفسه

« يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالي والموظف الكبير الذي يتمتع بحق الاتصال بالوزير في الحقاينة ، فان من يتتبع تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهم لبعض تفاصيل المفاوضات يجد أن فكرة استبقاء نية التدخل

متجسمة في مشروع الاتفاق كل التجسم ولا تستطيع إنجلترا أن تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها^(١)

« ان تدخل صاحب المركز الاستثنائي أشد خطراً في نظري على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال »

ثم عدد المظاهر التي تخذل الاستقلال في المشروع ومنها : منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، والحقوق التي تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق الخولة لها بمقتضى الامتيازات ، وعدم التكافؤ في التعهد بالمساعدة الحربية ، وثقل وطأة التزاماتنا الحربية ، وتعهد مصر وحدها ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة ، وفي هذا القيد من المعاني ما فيه ، وتعهدا وحدها بالا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وبعدهم عقدها مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الإطلاق ، وان تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية ، وجواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالى البريطانى وهذا الحق يبقى حتماً في نظر بريطانيا العظمى بعد زوال الديون الأجنبية لأنه لو كان صحيحاً ان زوالها يزيل الاستشارة ما تمسكوا شديداً بابقاء اسمه وجواز استشارته ، ثم جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام ، وهذا يظهر بوضوح ان بريطانيا العظمى ترى نفسها مسئولة عن تأييد القانون والنظام في مصر ، وهذه المسئولية تستتبع التدخل في شؤوننا الداخلية في نظر القانون ، وحلول بريطانيا العظمى بمفردها محل جميع الدول صاحبة الامتيازات فان هذا الحل حاصل أو حصل بمقتضى مالها من الحماية على مصر وهى الآن تريد ان تنفذ حق حماية الأجانب فتعطيه شكل التدخل بواسطة ممثلها ذى المركز الاستثنائي ليمنع أن ينفذ على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية

الى أن قال : « ان مظاهر الاستقلال الداخلى أهم في نظري كثيراً من مظاهر الاستقلال الخارجى لأن هذا الأخير لا قيمة له إذا لم يكن الاستقلال الداخلى مبنياً على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ الأجنبى من جانب دولة واحدة ولا يتعرض لأن تهدم جوانبه كل يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز الاستثنائي ، ومن مستشاريه صاحبى المقام الرفيع فى المالية والحقانية ، اننى أحرص على الاستقلال الداخلى أكثر مما أتمسك بمظاهر الاستقلال الخارجى ، لأن الأول منهما ما دام يرتكز على أسس صحيحة فإنه يوصل حتماً إلى الثانى تماماً وبكامل مظهره ولذلك فإن أهم ما يجب أن يتمسك به بعد

(١) يشير إلى معاهدة سيفر التي عقدت يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، على أن هذه المعاهدة قد ألغيت وحلت محلها معاهدة لوزان في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ (انظر هامش ص ٧١)

زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال هو تفاصيل الاستقلال الداخلي . يجب أن يكون هذا الاستقلال كاملاً غير منتقص الا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الأجنبية وحقوق الدائنين الأجانب فقط »

وقال في ختام بحثه :

« ان آخر الضربات التي كان ينتظر توجيهها إلينا قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية إنجلترا علينا وبنزول تركيا عن سيادتها إلى إنجلترا^(١) ، فلم يبق لدينا إلا ان نساوم على استقلالنا حتى نشتره ، وليكن ذلك بأي ثمن إلا بالاستقلال نفسه ، فهذا ما لا حياة من بعده »

وثمة فريق آخر من الكتاب نشروا آراءهم بتجديد المشروع والموافقة عليه وسلكت أغلبية الأمة طريقاً وسطاً ، بأن أبدت تحفظات على المشروع لا تقبله دون تحقيقها ، وبعض هذه التحفظات يتعارض في الواقع مع روح المشروع وقواعده ، بحيث كان ابدؤها رفضاً للمشروع

استئناف المفاوضات

قضى أعضاء الوفد المنتدبون في مصر حوالى الشهر لاستشارة الأمة في مشروع المعاهدة ، ثم غادروا مصر إلى باريس في أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وهناك اجتمع الوفد وأخذ يبحث تقارير الأعضاء المنتدبين عن نتيجة الاستشارة ، واستخرج من مجموع تحفظات الأمة ما رآه هو مهما وأوفد اللورد ملنر مندوباً خاصاً لدعوة الوفد إلى موافاته بلندن لإتمام المفاوضات ، وعلى ذلك قرر الوفد تلبية الدعوة ، وأن يصحبه عدلى باشا يكن ، فسافر أعضاء الوفد إلى لندن على دفتين ، والتقى سعد باللورد ملنر ، وأفضى إليه بأن الأمة أبدت تحفظات على المشروع ، فرفض ملنر بحث هذه التحفظات ، متمسكاً برأيه الأول ، وهو قبول المشروع كله ، أو رفضه كله ، وقال في تفسير موقفه :

« ان مأموريته قد انتهت وأنه يجب عليه ان يقدم تقريره الذى استنبطاً قومه ظهوره ، وان من المفهوم ان لكل فريق تحفظات وملاحظات يريد إبداءها ، فمثل هذه وتلك يجب تركها للمفاوضات الرسمية القريبة ، وبخاصة لأن المشروع عبارة عن أسس خالية من التفصيل والتأويل »
ولكن سعداً لم يقبل هذا الوضع وتمسك بالتحفظات ، ووقف الأمر مؤقتاً عند هذا الحد

التحفظات التي قدمها الوفد

وفي ١٢٥ أكتوبر دُعي الوفد إلى مقابلة اللورد ملنر ثانية ، فلبى الدعوة ، وحضر سعد ومعه كل من عدلى باشا . وعبد العزيز فهمى بك . ومصطفى النحاس بك . وعلى ماهر بك . وقبل اللورد ملنر في هذا

الاجتماع أن يستمع إلى تحفظات الوفد على أن لا تنقيد اللجنة بشيء جديد ، فقدم الوفد الفوج الأول من التحفظات ، وهى :

أولاً — إلغاء الحماية صراحة

ثانياً — حذف العبارة الثانية من الفقرة الأولى من المادة الثالثة من المشروع التى تقضى بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمانة مصالحها الخاصة وتمكينها من تقديم الضمانات اللازمة للدول الأجنبية للحصول على تنازلها عن حقوقها الامتيازية ، لكي لا يترك مجال للقول بأن مصر تعطى حقوقاً أزيد من الحقوق الميينة بطريق الحصر فى مشروع المعاهدة

ثالثاً — (١) حذف الشرط الوارد فى المادة الخامسة الذى يعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية إلى بريطانيا العظمى وعلى إنفاذ المراسيم المعدلة للنظام القضائى المختلط بحيث تكون المعاهدة نافذة المفعول بمجرد اعتماد مصر وبريطانيا العظمى لها
(ب) النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية وإقرارها عليها قبل نشرها

رابعاً — دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية
خامساً — (١) حذف النص الوارد فى المادة الرابعة الخاص بتعيين موظف بريطانى لوزارة الحفانية فإن وجود نائب عمومى انجليزى باختصاصاته العادية فيه الضمان الكافى للأجانب
(ب) حذف النص الوارد فى المادة الثالثة الخاص باستشارة المستشار المالى

سادساً — قصر الاتفاقات الواردة فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة والتى لا يمكن لمصر عقدها مع الدول متى كان فيها إضرار بالمصالح الإنجليزية على المعاهدات السياسية المحضة بحيث يبقى لمصر الحرية فى عقد جميع الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون أدنى قيد
سابعاً — حل مسألة السودان على الأساس الآتى :

(١) ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المتزرعة الآن وأراضيها القابلة للإصلاح والزراعة

(ب) أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين

(ج) تمتع مصر فعلاً بحقوق سيادتها فى السودان

ثامناً — إلغاء كل حكم فى المعاهدة مقيد لاستقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التنقيد وما يلاحظ على هذه التحفظات أنها ليست جوهرية ، ولا تغير من قواعد المشروع شيئاً ، وفى التحفظ الخاص بالسودان حصر الوفد اهتمامه فى مسألة ماء النيل وأولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين ، وهذا التحفظ لا يلبق صدوره ، لأن أول ما تعنى به مصر هو تحقيق وحدة وادى النيل

واعتبار مصر والسودان جزءين لا يتجزآن من وطن واحد ودولة واحدة
هذا ، وبعد أن انفض اجتماع ٢٥ أكتوبر ، استدعى الوفد بقية أعضائه من باريس ، فلما حضروا
اجتمع بكامل هيئته يوم أول نوفمبر ، وقرر إرسال خطاب إلى اللورد ملنر يطلب فيه موعداً آخر للاجتماع ،
لكي يتم عرض التحفظات والتعديلات التي طلبتها أغلبية الأمة ، وهذا تعريب الخطاب :
« سافواى أوتيل بلنדרه فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٠

» عزيزى اللورد

« قد أرسلتم فى شهر أغسطس الماضى عن يد صديقنا عدلى باشا مشروعاً متضمناً القواعد التى رأيتم
فخامتكم وزملائكم أنها صالحة لتكون أساساً لاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ، ولما لم يكن فى استطاعتنا
قبول هذا المشروع الذى يتجاوز نصوص حدود توكيلنا اتفقنا معكم على إرجاء المفاوضات إلى وقت آخر
حتى يعرض المشروع على الأمة ، وقد ندب الوفد أربعة من أعضائه للسفر إلى مصر لهذا الغرض ، وجاءت
نتيجة مهمتهم مثبتة لرغبة الشعب المصرى الصادقة فى تأسيس اتفاق بينه وبين بريطانيا العظمى على المودة
المبادلة المبينة على الثقة والإخلاص ، ولأجل الوصول إلى هذه الغاية رأت الأمة من الضرورى إدخال
تعديلات على المشروع الذى عرض عليها ، وهذه التعديلات ترجع فى قسم عظيم منها إلى تحديد معنى
بعض النصوص وممرها بما يزيل الإبهام ولا يجعل محلاً لتغيير لا يكون متفقاً مع قصد المتعاقدين ، ولقد
أنتم الوفد المصرى النظر فى المطالب التى قدمت إليه وفحصها فحسباً جيداً ، واستخرج منها بعض النقاط
الأساسية التى طلبتها الأغلبية العظمى للأمة ، وكان لنا الشرف بأن عرضنا عليكم بعض هذه التحفظات
أثناء اجتماعنا بالجلسة التى انعقدت بوزارة المستعمرات فى يوم ٢٥ أكتوبر التى تفضلتم فيها بأن أقررتم
التفاسير التى فسر بها المندوبون المشروع فى مصر ، ثم تأجلت الجلسة لحين حضور باقى أعضاء الوفد من
باريس وهم الآن بلنדרه ، فأرجو أن تفضلوا بتحديد جلسة لنتمكن فيها من إتمام عرض مطالب الشعب ،
ولى كامل الثقة فى أن فخامتكم تقبلون هذه التحفظات بالارتياح ، فإن قبولها يمكن الوفد المصرى من
تعزيد الاتفاق المنوى عقده بين بريطانيا العظمى ومصر ويضمن له النجاح ، وتفضلوا الخ »

« سعد زغلول »

مناقشات مجلس اللوردات

فى المسألة المصرية — ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وفى غضون ذلك طرحت المسألة المصرية فى ميدان البحث والمناقشة أمام مجلس اللوردات بجملة
٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فتكلم فى هذه الجلسة خطباء من معارضى الحكومة ومؤيديها ، وسنذكر هنا

خلاصة وافية لخطبة كل من اللورد سالسبرى من المعارضين ، واللورد كيرزون وزير الخارجية ، واللورد ملنر وزير المستعمرات وصاحب مشروع المعاهدة ، فان هذه الخلاصة تعطيك فكرة واضحة عن نيات الساسة البريطانيين نحو مصر ، سواء كانوا مؤيدين لحكومتهم أو معارضين

خطبة اللورد سالسبرى

خطب اللورد سالسبرى معارضا سياسة الحكومة ، متهما إياها بكتمان حقائق المسألة المصرية عن المجلس وعن الجمهور البريطانى ، ورمها بالضعف وبأن ليس لها سياسة مستقرة فيها ، وطعن في مبدأ «تقرير المصير» الذى نادى به الرئيس ويلسن ، وانتقد ما سماه ضعفا من الحكومة البريطانية بتقريرها الإفراج عن سعد وصحبه بعد نفيهم إلى مالطه ، وانتقد تباطؤ الحكومة في إيفاد لجنة اللورد ملنر وتباطؤ اللجنة في أداء مهمتها ، ثم عرض في ختام خطبته قواعد أربعة تنم عن نزعتة العريقة في الاستعمار وطلب ملاحظتها في أية تسوية للمسألة المصرية

قال في مقدمة خطبته : « ان أهل هذه البلاد (إنجلترا) يحتاجون إلى معلومات أوفى مما بين أيديهم في الوقت الحاضر ، وهذا هو السبب الرئيسى الذى من أجله اجترأت الآن أن أعرض هذا الموضوع على أنظاركم

سياسة التكم

« قيل شيء كثير منذ زمن وجيز عن السياسة السرية وقيل لنا ان الأيام السيئة القديمة قد مضت وانقضت وان لنا في المستقبل أن نأمل وضع ترتيبات تكون الأمة بمقتضاها أدخل في ثقة الحكومة منها الآن فيما له مساس بالمفاوضات ، ولقد كانت تلك آمالا باطلة ، ولا أستطيع ان أقول إنى كنت أومن كثيرا بتحقيقها ، ولكننا بدلا من ان تتحسن الأحوال القديمة رجعنا إلى الوراء رجوعا بينا وصار أهل هذه البلاد أقل علما بدلا من ان يكونوا أكثر إحاطة مما كانوا قبل الحرب بما يصنع باسمهم

« ولو ان هذه كانت أوقات هدوء لا تقع فيها حوادث كبيرة لرضينا بمثل هذا النظام ، ولكن حوادث عظيمة تمر بنا ، وأنا أستحيز لنفسى ان أقول ان تغييرات من أعمق نوع تهدد الامبراطورية من كل جانب ، ولا أرى ان أتخاشى هذه الكلمة فإننا نحس كأننا نحن مقبلون على عصر تفكك ، ومن أجل هذا ينبغي أكثر من ذى قبل ان يعرف أبناء هذه البلاد الذين يعينهم الأمر قبل غيرهم ما يصنع حكامهم على وجه الدقة

عدم وجود سياسة

« ويظهر ان الوزراء ليست لهم آراء مستقرة تمام الاستقرار ، ويخيل إلى أنهم يختطون سياسة في

آخر لحظة ولا يحكمون الحوادث وإنما ينساقون أمامها إلى ما تكررهم عليه ، وسواء وجهنا النظر إلى إرلندا أو الهند وبولندا أو سورية فلسنا نحس ان هناك سياسة مبرمة تتوخاها حكومة جلالة الملك بعد التفكير والروية فيها ، ولا حاجة بي إلى الكلام على إرلندا ، فقد اشتغلت بموضوعها منذ يومين ، ولكنه من الجلي ان هناك شيئاً تتحرى الحكومة كتمانها عن الأمة فيما يتعلق بإرلندا ، أما من حيث الهند فلم يكن ثم شيء أوضح — مهما كان الرأي في قيمة السياسة التي اتبعتها الحكومة — من ان أيدي البرلمان والبلاد مضغوط عليها وان ليس في نية الحكومة مصارحة البلاد والبرلمان قبل الوصول إلى قرارات لم يكن إلى الرجوع عنها سبيل ، ولا يعلم أحد شيئاً عن ارتباطات الحكومة في المسألتين البولندية والسورية ولا عن كيفية القيام بها وتنفيذها

« ومما له دلالة كبيرة ان العادة التي كانت متبعة في زمن السلم من تقديم « الكتب الزرقاء » إلى البرلمان قد عدل عنها عدولا تاما على ما يظهر ، وإلا فلماذا لا نرى أوراقا عن سورية وبولندا ؟ لقد كانت العادة في الأيام القديمة السالفة ان يعد كتاب أزرق بعد كل حادثة كبيرة ويقدم إلى البرلمان وكانت تنشر التلغرافات المتبادلة مع تقييدات ضرورية معينة توخيا للمصلحة العامة وكانت تطبع رسالة كبيرة تتضمن سياسة الحكومة وردود الحكومات الأجنبية التي يعينها الأمر ، فكان البرلمان والبلاد يستطيعان ان يعرفا المسألة التي تعرضها الحكومة على الأمة والردود الواردة من الأطراف الأخرى للمفاوضات ، وان يصدر احكاما عادلا ورأيا رصينا في الأمر ، ونحن بعد بلاد تحكم نفسها ، أو نحن كنا كذلك ، وانه لواجب الأمة نفسها أن تضمن المحافظة على مصالحها وشرفها ، وهي لا تستطيع ذلك إلا إذا توافرت لديها المعلومات اللازمة ، وأنا أقترح ان تنفي الحكومة عن أذهانها كل الآراء الناشئة عن الحرب وان تطرد الاعتقاد بأن البلاد مستعدة ان تثق بها ثقة عمياء كما فعلت بحق أثناء الحرب ، وعلى الحكومة ان ترتدى ثوب السلم وتخضع كما خضعت كل الحكومات السالفة لحكم البلاد

سياسة بريطانيا في مصر

« وماذا عن مصر ؟ ماذا نعلم عن سياسة الحكومة في مصر ؟ إن في الصحف مقدارا معينا من المعلومات ، ولكني لا أظن أنه قدم للبرلمان ورق ما منذ عرضت تلك الورقة « البرلمانية » الخاصة بالثورة في تلك البلاد

لورد ملنر — إن هناك تقرير لورد ألنبي

لورد سالسبري — هذا صحيح فقد قدم إلينا تقرير لورد ألنبي ، ولكن هذا هو التقرير المعتاد الذي يتناول الشؤون الداخلية المصرية ورفاهيتها وأحوالها المالية ، وليس له علاقة ما بالمسائل السياسية الكبيرة الخاصة بتلك البلاد ، ولا ريب أن هناك مكاتبات ، ولا أشك في أن رسائل وبضعة تلغرافات تبودلت

بين حكومة جلالة الملك والمندوب السامي ، وقد عاد إلى هنا مندوبان ساميان عوملا على ما فهمت معاملة ليست حسنة جدا ، وقد كان في الإمكان الانتفاع بمعلومات السير هنري مكاهون^(١) ، والسر رجناد ونجت^(٢) فهل استشيروا؟ وهل هناك أوراق تتضمن رأيهما؟ هذان هما الرجلان اللذان شهدا الأمر وعيانه ، وهناك بالبداهة لجنة الفيكونت النبيل الجالس أمامي (ملنر) ، وهي لجنة لا شك عندي في أن البلاد كلها تشكرها ولا بد أن تكون هناك تعليمات أعدت وصدرت إليه (ملنر) — إذا كانت وزارة الخارجية تسيير على ما ألفنا من قبل — وتضمنت وصف المسألة وما يطلب إليه القيام ببحثه والحدود التي خولته الحكومة العمل في دائرتها — وكلها أمور لا شك أنها موجودة كتابه وينبغي أن تعرض على البرلمان ، على أن الذي نريده فوق كل شيء هو روح الثقة المتبادلة بين الحكومة والبلاد ، ونحن نريد أن نكون على ثقة من أن الحكومة في عزمها أن تطلع البلاد على سياستها وإجراءاتها ، وان تدرك ان المسألة ليست فقط خاصة بها وبالأمّة المصرية أو الذين يتكلمون باسمها ، بل إن للرأي العام البريطاني والبرلمان دخلا في ذلك لعله أعظم من دخل كل من عداها ، وانهما يجب أن يحاطا بأتم المعلومات في الوقت المناسب ، ولست أريد أن أمثل أمامكم كحجة في شؤون مصر ، ولكن أعلم أن مصر كانت أثناء حياتي السياسية كلها من أهم المصالح السياسية للبلاد»

إلى ان قال : « ان علينا أخيرا مسئوليتنا أمام امبراطوريتنا ، أي مسئولية المحافظة تماما على القوة التي نستطيع بواسطتها ان نحكم امبراطوريتنا ، وأن نجود بنم حكمتنا على شعوب لاحصر لها في الشرق (!) وهذه أمور لا يمكن أن يسمح لها أن تضطرب إكراماً لعبارة مثل « تقرير المصير » ، وأحسب أن ليس ثم كلمة خليقة بأن تحدث من الضرر في السياسة ما تحدثه هذه الكلمة ، نعم انها تتضمن فكرة نبيلة عظيمة ، ولكن الواجب تفسيرها بأعظم التحفظ ، أما الفكرة القائلة بأن تتخلى عن مسئولية امبراطوريتنا من أجل أن سياسيا أمريكيا فقد الآن ثقة مواطنيه أنفسهم^(٣) اخترع عبارة « حق تقرير المصير » فهي فكرة يشور عليها كل سياسي عملي

نقد اسياسة البريطانية

« ماذا كانت سياسة حكومة جلالة الملك؟ إني إذا انتقدت هذه السياسة فليس ذلك لخطأ فيها بل لأنه لم يكن هناك سياسة بالمرّة ، إلى أن تناول المسألة الفيكونت ملنر ، ولقد كانت سياسة الحكومة البريطانية في مصر إلى أن قامت الحرب واضحة ، وكنا مشتغلين بترقية الحكومة وتحسينها في تلك البلاد ، ولم يكن ذلك لأننا كنا ضد التغيير الدستوري ، بل على العكس إذا لم تكن الذاكرة قد خانتني كان كل من اللورد كرومر واللورد كاتشندر دائمى الرغبة في السير في طريق الحكم الدستوري ، وأظن أن آخر

(٣) يريد الرئيس ويلسن . انظر ج ١ ص ٤٤

(٢،١) انظر ج ١ ص ٢٠ و ٣٣

أعمال اللورد كتشتر قبل سفره لمباشرة عمله العظيم في الحرب أن خطأ خطوة أخرى في سياسة الحكم الدستوري في مصر ، ولقد توخينا نفس هذه السياسة حتى بعد الحرب ، ولما أعلنت الحماية كان الظن ان نكون أقدر على القيام بمهمتنا الكبيرة ، لأن الحماية كان من تأثيرها — أو كان المرجو أن يكون من تأثيرها — جعل مركزنا أبسط وأسهل وتمكيننا من التخلص من كل العوائق ، وأعتقد أنه كان المظنون أن نستطيع التخلص من كل شيء يقف في طريقنا بسبب التدخل الزائد عن الحاجة الذي تسمح به امتيازات الدول الأجنبية ، فهذه كانت سياسة سائرة في طريق واحد

« فإذا حدث بعد ذلك ؟ لبنا وقتاً طويلاً وليس هناك إلا سياسة الإرجاء والتردد ، وأنا أشعر أن في قولي هذا شيئاً من الغمط للوزراء المكثومين في تلك الأيام ، ولا ينبغي أن يتوهم أحد ان تخطئة السياسة تستدعي بالضرورة الإنحاء على الوزراء الذين كانوا منهمكين في الحرب والذين هم مسئولون عن هذه السياسة ، ولكن الحقائق عنيدة ، ومهما قيل على سبيل الاعتذار عن الوزراء فإن السياسة السيئة لا تحدث إلا نتائج سيئة ، وهذا هو الذي يجب عليكم معشر اللوردات بصفتم رجالاً عمليين أن تتناوله »
« كانت هناك سياسة استسلام مجرى الحوادث ، على الرغم من التحذير والاحتجاج ، ولم يكن ممثلونا هناك صامتين لا يتكلمون ، فقد كانوا على العكس لا ينفكون يطالبون الحكومة بأن تكون لها سياسة لورد كيرزون — متى كان هذا ؟

لورد سالسبري — في أثناء الحرب

لورد كيرزون — أحب أن أقول اني وأنا أصغى إلى المريكز النبيل لم استطع ان أفهم متى انتهى عهد السياسة المحدودة ، وتلتها سياسة الاستسلام لمجرى الحوادث والضعف والإرجاء ، وأظن اني أكون أقدر على الرد عليه إذا تفضل بتحديد التاريخ

لورد سالسبري — لم أتهم قط صديقي النبيل بالضعف ، فإن هذه خشونة لا أدب فيها ، وقد بدأت سياسة الاستسلام بعد إعلان الحماية تقريباً ، وكان من الواضح انه يجب على الحكومة أن تعد سياسة لما بعد الحرب ، وأظن صديقي النبيل يوافق على هذا ، وقد قال المصريون ذلك للحكومة هناك ، ولكن هذا لم يكن له تأثير على حكومة جلالة الملك ، فلم تفعل شيئاً ولعلها فكرت في ذلك ولكنها لم تفعل شيئاً واستسلمت للحوادث ، والواقع انه لم يحدث شيء إلى آخر الحرب على سبيل اتخاذ الأهبة لوقت يجب فيه إخراج سياسة

« ولما وضعت الحرب أوزارها تبين أنه كان من الضروري الاستعداد ، لأن الوطنيين المصريين تحركوا ، ولم تكد الهدنة تعقد حتى بدأت المتاعب في مصر ، ولا حاجة بي إلى تذكركم بسلسلة تلك الحوادث ، وإنه لمن البديهي أن حكومة جلالة الملك لم تكن عندها فكرة واضحة عما يجب عمله ، ولما تحدى الوطنيون سلطة بريطانيا في مصر قوبل ذلك منهم في أول الأمر بهمة ، ونفي أربعة من زعمائهم إلى مالطة ، فشبت

الفتنة على أثر ذلك مباشرة ، فلم تلبث حكومة جلالة الملك أن لانت وسمحت للزعماء الأربعة بالعودة إلى مصر ، ولست أشك في أنه كانت هناك أسباب لهذه السياسة ، ولكنها فشلت كل الفشل كما تفشل كل سياسة ضعيفة ، فهي لم تتألف أحداً ، وحدث عقب ذلك مباشرة ما يسمى إضراباً — حسب تعابير هذه الأيام — فأضرب الموظفون فيما أظن وكل من استطاع أن يضرب غيرهم ، ولم تجد سياسة الإفراج عن هؤلاء الزعماء الوطنيين

« وفي مايو من السنة الماضية قالت الحكومة انه لا بد من عمل شيء ، وفعلاً صنعت خيراً ما تستطيع في هذه الظروف ، إذ قصدت إلى الفيكونت ملنر ، وطلبت إليه أن يذهب إلى مصر ، وهذه سياسة حميدة لو أنها نفذت حيناً وضعت ، ولكن الحكومة أبطأت مرة أخرى ، ولا علم لي بالسبب ، وأحسب ان حوادث أخرى حالت دون التنفيذ ، فلم يصنع شيء بين مايو ونوفمبر ، ولم ينزل صديق النبيل بأرض مصر إلا في نوفمبر ، وفي مرجوى ان تكون هذه التواريخ صحيحة ، وأن يصحح خطي إذا أخطأت ، إذ ليس من همي ان أقص الأمر على غير وجهه

لورد ملنر — صدقت فإن هذا كان في نوفمبر ...

لورد سالسبري — وإذا سمح لي الفيكونت النبيل فإنني أقول ان استقباله لم يكن حسناً جداً ، وقد كان عليه أن يباشر مهمته أمام صعوبات كبيرة قابلها برجولة كما هو المنتظر من مثله ، ومن الأسباب التي أوجدت هذه الصعوبات طول هذا التباطؤ ، ولست حجة في مسائل الشرق ، ولكن أظن أن أخطر الأشياء في معاملة الشرقيين عدم وجود الثقة بالنفس وظهور التردد في ما ينبغي عمله ، وقد لا تكون إجراءات الحكومة كذلك ، ولكن علائم التردد وعدم الثقة بالنفس كانت ظاهرة كل الظهور في السياسة التي كان ينبغي اتباعها

« وقد نشرت ذكرى هذه الحوادث في تاريخ مصر الحديث لأنني أحس بالحاجة إلى تبرير موقف عدم الثقة بالوزراء فيما يتعلق بمسائل السياسة الكبرى ، وبودي لو تحققت أن للحكومة في أي ميدان من ميادين السياسة الكبرى التي ذكرتها مبادئ ثابتة ونيات ثابتة ، وليس في قولي هذا شيء شخصي ضد صديق النبيل ، فإن لي أعظم ثقة في الفيكونت النبيل الذي قام بهذه المهمة ، وإنني أكون من أعظم الناس اطمئناناً على المستقبل إذا أحسست أن هؤلاء الوزراء النابهين يستقبلون إذا لم يمكنوا من اتباع خطتهم ، ولكنني على أتم ثقة من أنهم لا يفعلون هذا

لورد ملنر — هل تعني في مصر أم هنا ؟

لورد سالسبري — يؤسفني أن أقول هنا ، ولسبب وجيه ، ولست أشك في حسن نية صديق النبيل ، ولكن الوزراء يرون على ما يظهر أن الاحتفاظ بالحكومة من الأهمية بحيث لا يتبعون المنهج المألوف أي

رفض المسؤولية عن سياسة لا يستطيعون أن يوافقوا عليها ، وإني أفهم بواعثهم ، حتى وان كنت أخالفهم في النتيجة التي يصلون إليها

المبادئ التي يعرضها — المبدأ الأول

« ولهذا السبب وحده اجترأت أن أعرض اعتباراً أو اثنين ينبغي أن يلاحظا في وضع التسوية لمصر ، ولست أريد الدخول في التفاصيل ، فإني واثق من عدم كفايتي لذلك ولعدم استعدادي لعمل بيان شامل في الموضوع ، ولكن هناك مسألة أو اثنتين على جانب من الأهمية فيما أرى ، فمن ذلك أنه من الأمور الحيوية أن تكون السلطة التي تحتفظ بها بريطانيا العظمى في مصر سلطة حقيقية مهما كان مبلغها ، ولقد ألفنا في السياسة البريطانية تلك الحالة التي يكون لنا فيها السلطة الحقيقية وان لم يكن لنا مظهرها ، وما هو خليك أن يزعمني أن يعكس هذا المبدأ في أية تسوية توضع لمصر ، وان تحتفظ بمظهر السلطة ونفقد حقيقتها ، وأظن أن من المسلم به أنه ليس ثم دولة أوروبية سوانا ينبغي أن تكون لها الغلبة في مصر ، وماذا عساه يحدث إذا فرضنا أن دولة أجنبية ساءها بعض أعمال الوزراء المصريين ؟ لا شك انها تقول لنا إما أن تنصفونا وإلا أنصفنا أنفسنا ؛ ومن الواضح أن هذا لا بد أن يقع ، فلنكن نستعد لهذا الطارئ الذي قد لا يحدث أبداً ، والذي يجب علينا مع ذلك أن نتوقعه بصفتنا أهل حزم — يجب علينا أن تكون لنا حقيقة السلطة

المبدأ الثاني

« وهذا يقودني إلى المبدأ الثاني العام ، وهو أنه يخيل لي ولعدد كبير منكم فيما أعتقد أن علاقات مصر الخارجية يجب أن تكون دائماً في أيدي الحكومة البريطانية ، وقد سمعت إشاعة بأن من يفاوضون عن مصر لا يريدون أن تترك العلاقات الخارجية في أيدي الحكومة البريطانية ، وهذا ما أرى أن لا سبيل للتوسط فيه للأسباب التي أبديتها ، وإذا سمحتم لي قلت ان هذا مطابق لأحدث المبادئ في السياسة الدولية ، لأن العلاقات الخارجية في كل الحمايات تكون في أيدي الدولة الحامية مهما كانت الحماية من الكرم واتساع النطاق في الجهات الأخرى ، ولا بد أنكم لاحظتم ذلك في عهد عصبة الأمم لورد ملتر — في الوصايات ؟

لورد سالسبري — في كل انتداب ، ولست أجهل أن مصر غير خاضعة للوصاية ، وكل ما أقوله إذا اعتبرتم عهد عصبة الأمم أنه في كل وصاية وهي آخر شيء نشأ في القانون الدولي — مهما كان كرم شروط الانتداب تحتفظ الدولة الحامية بالعلاقات الخارجية

المبدأ الثالث

« والشرط الثالث الحيوى الأهمية هو مركز السودان ، وينبغي أن تكون حكومة السودان في

أيدينا للأسباب التي أبديتها ، ومهما يكن تقدم مصر وترقيتها في القدرة على إدارة أمورها فلاشك أنه ليس لها من التجارب ما يكفي في حكم شعب آخر فان هذه مهمة شاقة نحن أهل لها بصفة خاصة ، ولا نستطيع أن ننفذ أيدينا منها بدون أن نسيء إلى سمعتها ، ولكن إذا كانت حكومة السودان ستظل في أيدينا فان مسائل صعبة ستنشأ من أجل مركز مصر بالنسبة إليه وأتم تعلمون ان العلمين المصرى والبريطاني يحققان على السودان في الوقت الحاضر وان البلدين من حيث القانون في مستوى واحد من حيث السودان ، ولكن الواقع ان للحكومة البريطانية الكلمة العليا ، وان حكومة السودان في أيدينا ، وهذا ترتيب ممكن مادام لنا الإشراف على الحكومة المصرية ، ولكن على قدر سحب إشرافنا على مصر يتعقد مركزنا بصفتها مساوية لنا في الحقوق في السودان

وهناك صعوبة أخرى ، وهي مسألة الحماية التي تتألف الآن من الجنود المصرية على الأكثر ، ولست أسأل الحكومة شيئاً لأنى لا أريد ان ألج عليها في الإباحة بما ينبغي لها كتمانه صيانة للمصلحة العامة ، ولكنى أقول انه على قدر نقص إشرافنا على مصر تكون صعوبة استخدام الجنود المصريين في حكومة السودان

المبدأ الرابع

« يضاف إلى الشروط الثلاثة شرط رابع خاص بالمركز الحربى لبريطانيا العظمى في السودان ، وليس في نيتى ان أقول شيئاً عن هذا سوى أنى أرجو متى قدمت إلى البرلمان الأوراق اللازمة ان يكون أمامنا رأى المندوب السامى نفسه عما يحتاج إليه مركز بريطانيا الحربى حسب الترتيب الجديد الذى سيوضع » وألاحظ أن هناك صعوبة خاصة ستنشأ فيما يتعلق بإمداد منطقة القناة بالماء فان هذا الماء يأتي من النيل ، ولا حاجة بي إلى تذكيركم بأننا إذا فقدنا السيطرة على الماء اللازم للحماية فقد نصبح في موقف صعب جدا « وأنا ألح على حكومة جلالة الملك في النظر في هذه الاعتبارات ، ولن أشكو أقل شكوى إذا اتهموني بالجهل ، وهم يردون على ما لهم من العلم والتجربة وغير ذلك مما ليس لى ، ولأنى لا أدعى كما أسلفت أنى ثقة في هذه الأمور ، ولكن المهم الآن هو تقارب الدنيا ، بحيث صار كل ما يعمل في ناحية منها تتجارب بأصدائه الكرة كلها ، ولا يخفى ان كل شىء يعتبر سابقة ، وان كل ما تزرعون في مصر تحصودونه في الهند ، فكل عمل تعملونه وكل مبدأ تقبلونه وكل منحة تعطونها حتى ولو كانت منحة يسهل الدفاع عنها ، يجب ان ينظر إليه في ضوء تأثيره في ناحية أخرى ، وثقوا انه سيطلب إليكم المساواة والمساوية في المعاملة من نواحي أخرى من الإمبراطوية ، ولذلك ليس لكم مفر من الجذر والعناية ، ولست أريد ان أقول انه من واجبكم ان تفعلوا شيئاً خليقاً ان يزيد في عبء النفقات المثقل بها كاهل هذه البلاد ، ولما كنت على يقين من ان السياسة التي توضع بعد روية وتفكير هي في الحقيقة أرخص من سياسة مترددة فقد طلبت إلى

حكومة جلالة الملك ملاحظة هذه الاعتبارات بإلحاح ، وإني أستطيع ان أؤكد للحكومة انها في مثل هذه القرارات سننال التأييد التام من الأمة الانجليزية ، ونحن لم نسأم بعد من الامبراطورية ، ولم نتعب من حمل عبئها ، وما زلنا مستعدين لأداء واجبنا والقيام بما تفرضه علينا لها ، ولم ننفك على أتم استعداد للقيام بهذا الواجب مع ملاحظة الغير ، ونحن نريد ان نتألف النفوس النافرة ، ولكننا مصممون على أداء واجبنا الإمبراطوري وسنفعله بغير تردد أو خوف »

خطبة اللورد كيرزون

وألقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية خطبة رد فيها على خطبة اللور سالسبرى ، وأوضح فيها سياسة إنجلترا نحو مصر ، قال بعد مقدمة وحيزة :

« تظن المعارضة دائماً ان الحكومة تخفي ما ينبغي الكشف عنه وتحسب ان قناع التستر والتكتم مسدل أبداً على سياسة البلاد الخارجية ، وملاحظتى على ذلك أنها شكوى غير وجيهة إذا صدرت من أحد أعضاء مجلسكم ، لأن لكم امتيازات استثنائية يستطيع بفضلها أى عضو إذا دون الاقتراح على الورقة أن يضمن المناقشة فى أى موضوع متعلق بالشؤون الخارجية ، مهما كان أو غير مهم ، ومع أنه قد يحدث أحيانا ان ممثل وزارة الخارجية أمام هذا المجلس يستنكر — كما فعلت هذا مرات — المناقشة فى ظرف معين إلا ان هذا لا يؤثر فى المبدأ العام الذى يجعل من حقكم فى أى لحظة ان تتناقشوا فى مسألة مصر أو فارس أو العراق أو سورية أو أية بلاد أخرى

نق التكم

« وقد شكنا صديق النبيل من العدول عن إصدار الكتب الزرقاء أو الأوراق البيضاء ، وإني لأعجب كيف لم يخطر له اعتباران أولهما اننا خارجون من حرب كانت فيها كل هات هذه البلاد وفى جملتها وزارة الخارجية وغيرها من الوزارات موجهة إلى إجراء القتال وضمان النصر ، وأنا أشك فى أنه يستطيع أن يجد فى أية وزارة خارجية أو أى برلمان فى أوروبا ذلك السيل من المطبوعات الرسمية عن الشؤون الخارجية الذى اعتدناه فى الأيام العادية ، أما الاعتبار الثانى فهو أنه من المألوف إصدار « كتب زرقاء » متى بلغ مجرى الحوادث أو السياسة مرحلة محدودة ولا أقول نهائية ، وهذا مبدأ تلقته عن والده الكبير^(١) ، وإني لا أذكر أحوالا كثيرة عظم فيها الإلحاح فى إصدار أوراق عند مرحلة يكون إصدار الأوراق فيها خليقا ان يثير المتاعب ، وقد يعوق التسوية أو يحدث الاحتكاك ، وكثيرا ما كان يقال فى مثل هذه الظروف : « دعونا ننتظر حتى نقطع مرحلة يكون قد تم فيها شيء أو انتهينا عندها إلى نتيجة ، ثم بعد

(١) اللورد سالسبرى زعيم المحافظين ورئيس الوزارة البريطانية غير مرة . توفى سنة ١٩٠٣

ذلك تقدم الأوراق إلى البرلمان» ، وإني أؤكد للمركيز النبيل ان هذا هو المبدأ الذي نعمل به وتتوخاه ، فليست هناك رغبة منا في التكتّم ، وستكون القصة كلها بعد قليل أو كثير في متناول اللوردات والبرلمان والجمهور

التعليات إلى لجنة ملنر

« ولأتناول الآن مسألة أو اثنتين ذكرهما المركيز النبيل في خطابه استشهاده على النظرية التي أشرت إليها ، فمن ذلك ما قال عن التعليقات الصادرة إلى صديقي النبيل لورد ملنر ، ومع ان المركيز النبيل يثق بعلم لورد ملنر وقدرته ثقة عظيمة طبيعية فقد قال : « لماذا لم نعرف في أي شيء أرسل ؟ » فيا أيها الأعيان ان التعليقات الصادرة إلى لورد ملنر تليت في البرلمان ونشرت في الصحف ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان لود ملنر لما وصل إلى مصر بصفته رئيس لجنته أذاع بياناً بالنيابة عن الحكومة واللجنة أوضح فيه الظروف التي حملته إلى مصر والأغراض التي يرمى إليها

حوادث مصر في السنوات الأخيرة

« استطرد المركيز النبيل من ذلك إلى سرد تاريخ غريب بعض الغرابة لحوادث مصر في السنوات الأخيرة ، واني اعترف بعجزى عن تطبيق ما روى على الحقائق كما أعرفها أنا ، ويظهر مما قال أنه مر عصر كانت لنا فيه سياسة معينة مقرونة باسم لورد كرومر أولاً ثم بعد ذلك بشخصية لورد كتشنر ، والذي فهمته ان هذا العهد لم يوجه إليه نقد ما ، ولكن بعد ذلك جاء عصر تردد واستسلام لجزى الحوادث وابطاء ، ولما سألت المركيز النبيل وأنا دهش متى بدأ هذا العهد قال رداً على ان مبدأه اعلان الحماية على مصر في أوليات الحرب وخريف ١٩١٤ ، فنحن كانت لنا سياسة إلى ذلك العهد على قول المركيز النبيل ؛ وبعد ذلك لبثنا بغير سياسة ما ، وأظن في هذا إساءة كبيرة لمثليتنا في مصر في ذلك الوقت ، وتعرضاً خطيراً بحكومة جلالة الملك في ذلك العهد ، وقد كان لورد جراى على ما أذكر وزير الخارجية ، وكان رئيس الوزارة المستراسكويث ، فلو كانت البلاد سائرة في طريق الارتباك والخراب فكيف لم توجه هذه الشكوى إلى هؤلاء الوزراء وإلى تلك الحكومة ؟ لقد كنت أحد الذين انضموا إلى الحكومة (الوزارة) في مايو سنة ١٩١٥ ، ولست أذكر شكوى من هذا القبيل ، واسمحوا لي ان أرد هنا بما رددت به في موضع آخر ، وهو ان كل همتنا أثناء الحرب — سواء كان في مصر أو هنا — كانت موجهة إلى تسيير الحرب ، ولم تتخذ المسألة السياسية صورة مهمة إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، فكان علينا أن نعالج الأزمات السياسية التي ظهرت

نقى سعد باشا وزملائه

« وهناك نقطة أخرى إذا سمح لي المركيز النبيل قلت له ان معلوماته فيها خطأ ، فقد أتخى باليوم الخاص على حكومة جلالة الملك لسماحها بعودة زغلول باشا و بعض إخوانه من مالطة التي اعتقلوا فيها إلى مصر التي

نفوا منها ، ولعل المركز النبيل لا يعرف الظروف التي أعيدوا فيها ، فقد نفوا بناء على مشورة القائم بأعمال
المندوب السامى فى مصر ، وبعد ذلك بقليل — وأظن بعد بضعة أسابيع إذا لم تخنى الذاكرة — عين لورد
ألنبي عقب انتصاراته فى الشرق مندوبا سامياً فى مصر ، فحمل إليها معه تأثير تجار به العظيمة ونفوذه
الكبير ، وخول السلطة التامة لمعالجة الموقف — الذى لم يكن ينقصه الانفجار — على ما يشاء ويختار ،
فكان أول ما أشار به أن يعاد زغول باشا وإخوانه من مالطة فهل يعنى المركز النبيل حقيقة أنه كان من
واجب الحكومة بغية وضع سياسة أن تهمل أول اقتراحاته وتصر على إبقاء هؤلاء الناس على رغم مشورته ؟
ان المركز النبيل أعظم تجربة من ان يذهب إلى شىء من هذا النوع .

تأخير إرسال لجنة ملنر

« وقد بث المركز النبيل شكواه من التباطؤ فى سفر اللجنة المسندة رياستها إلى صديق النبيل لورد
ملنر ، واعتبر هذا التباطؤ دليلاً آخر على تردد حكومة جلالة الملك تردداً ليس منه دواء ولا له علاج ، وقال ان
هذا التأخير غير معروف السبب ، وآخر ما أنتظر أن يذكره أى إنسان — حتى من كان قوى الذاكرة مثل
المركز النبيل — هو خطبة ألقيتها أنا ، ولكن الواقع أنى ألقىت منذ عام تقريباً خطاباً وافياً فى مجلسكم
هذا عن مصر ومع أنى لم أتوقع ان يشرفنى أحد بالإشارة إليه فى هذا المساء فإن من حسن الحظ أن معى
الآن نصه لأنى بذلك أستطيع أن أقرأ للمركز النبيل ما قلته بالضبط فى هذه النقطة ، وهذا ما قلته بالحرف :
لقد كان فى العزم إرسال لجنة لورد ملنر فى تاريخ مبكر متى تم تأليفها ، ولكننا صادفنا صعوبات من جهات
شتى فلم نجد من السهل العثور على أعضاء لهم التجربة والقوة اللازمتان ، وليس الشتاء أنسب الأوقات
للقيام بأبحاث وتحقيقات فى داخل بلاد مثل مصر فى مناخها ، ورأينا من المرغوب فيه أن نتيح الفرصة للإدارة
(الوزارة) المصرية^(١) المؤلفة حديثاً لى توطد مركزها ، وظننا فى ذلك الوقت — وهو ظن طاش —
ان مؤتمر الصلح فى باريس ، قد يستطيع قبل الخريف أن يفرغ لحل المسألة الشرقية ، وقد أبلغنا لورد
ألنبي الذى تعتمد حكومة جلالة الملك على رأيه اعتماداً كبيراً ، ان كلا من سلطان مصر ورئيس الوزراء
يميل إلى تأخير مجئ اللجنة إلى الخريف ، وانه موافق على رأيهما ، وهذه هى الظروف التى استدعت أن
يتأخر موعد سفر اللجنة ، فهل كان علينا مرة أخرى أن نهمل نصيحة لورد ألنبي ؟ وأن نعمل على عكس
رغبات السلطان ووزرائه ؟ لا يشير بشىء من هذا من كان مثل المركز النبيل تجربة وعقلا

عدم استقالة الوزراء

« ومما أحب أن ألفت أنظاركم إليه مما جاء فى خطبة المركز النبيل إعرابه عن استيائه التام من أن
بعضنا لم يستقل ، وقد تركنى المركز أنا وزميلي لورد ملنر فى حيرة لا نعلم ماذا كان ينتظر منا أن نصنع ،

فهل نحن اللذان ينبغي أن نستقيل أم يستعفى غيرنا ونبقى نحن ؟ هذه مسألة مسدلة عليها حجب الغموض الذي يقال لنا انه يكتنف إجراءات حكومة جلالة الملك ، ويخيل إلى — حسب ما جرت من ذلك — ان الوقت الذي يحس فيه الوزير أنه مطالب بالاستقالة هو إذ يجد نفسه قد عزلته عن زملائه خلافاً راجعة إلى المبدأ أو الشرف ، والمركز النبيل يوافق على هذا ، فمن أين جاءه أن هناك اختلافات ؟
لورد سالسبرى — أنا لا أعلم بوجودها ، وإنما ظننت فقط

لورد كيرزون — لماذا يلح علينا إذن في الاستقالة ؟ الحقيقة ان المركز النبيل بلغ من سخطه على الحكومة الحاضرة انه لما رآها لا تستقيل جملة أزججه اننا لا نستقيل واحداً بعد واحد . . .
لورد سالسبرى — كل ما في الأمر اني لم أحسبك موافقاً على كل ما فعلته الحكومة
لورد كيرزون — ان المركز النبيل كان مرة عضواً في وزارة ، وفي كل وزارة مقدار من الأخذ والعطاء ، ولعل تاريخ المركز النبيل السياسي في الوزارة كان يكون أقصر لو انه استقال كلما خالف زملاءه ، ولكن الحكومة لا تسير بهذه الطريقة ، وإنما يستقيل الوزير متى نشأت خلافات أساسية بينه وبين زملائه ، وقد وقفت هذا الموقف مرة ووقفه غيري من زملائي في أثناء حياة الحكومة الحالية ، أما هذه الإشارة المهمة الموجهة إلينا بأنه ينبغي علينا أن نسهل على المركز النبيل آراءه بأن نستقيل — فليست مما يملأ نفسى ثقة كبيرة

لماذا أرسلت لجنة ملنر ؟

« فهل نحن هنا هذا المساء لنتناقش بطريقة غامضة خطائية في تايخ مصر الماضي ؟ لا شك أن الأمر ليس كذلك ! لما انتهت الحرب وقام الاضطراب في مصر في أوائل ربيع العام الماضي بدأ طور جديد في علاقاتنا بتلك البلاد (مصر) ، وكان ذلك طوراً يستوجب أعظم العناية في التفكير ، وأعمق البحث عن الأسباب التي لعلها أحدثت الاضطراب ، وأشد الروية والتدبر في الوصول إلى حل ، هذه هي الأغراض التي من أجلها قررنا في خلال العام الماضي أن نطلب إلى صديق النبيل لورد ملنر نظراً إلى قدرته وتجاربه الخاصة ان يذهب إلى مصر

ماذا حدث بعد ذلك

« وسمحوا لي في خلال الدقائق الباقية التي سأستغرقها من وقتكم أن أتناول ما هو في الحقيقة الشيء المهم الذي حدث منذ ذلك الوقت ، ذهب صديقي النبيل وزملاؤه إلى مصر في نوفمبر سنة ١٩١٩ وبلغوها في شهر ديسمبر ، ولا تنكر أن ما قوبلوا به هناك لم يكن من شأنه أن يشجعهم ، فقد كانت الإضرابات على قدم وساق ، وبذل حزب الوطنيين مجهوداً مندبراً لمقاطعة أعضاء اللجنة ومقاطعة إجراءاتها كذلك ، والواقع أنهم لم يلقوا تسهيلات قط في المراحل الأولى من عملهم ، ولكن صديقي النبيل وزملاءه واصلوا

القيام بواجبهم بصبر لا يعرف الملل ، وجلد يستحق الإعجاب ، وفي خلال الشهور الثلاثة التي قضوها في مصر حدثوا رجالاً من كل مراتب الحياة ، وكل طبقات الاجتماع ، وزاروا الأقاليم وخصوا عمل كل مصلحة ، وفتقوا عن أسباب الاضطراب ودواعي الانتقاض في أوليات العام ، واستمعوا لكل رأى ، وجمعوا مقداراً عظيماً من الإثبات ، ولست أظن شيئاً فاتهم ، ثم قفلوا عائدين إلى هذه البلاد في شهر مارس ، وبعد أن زايوا مصر — وفي خلال شهرى مارس وابريل — تجددت الاضطرابات والفظائع في تلك البلاد ، وأطلقت النار على الضباط البريطانيين في الطرقات ، وقتل ضابط وألقيت القنابل على أكثر من وزير مصرى واحد ، ويسرنى أن أقول ان الاضطراب المتجدد كان قصير العمر فقد خمد في شهر مايو وانطفأت جذوته ولم يتجدد شئ من هذا النوع بعد ذلك

المفاوضة بين سعد باشا ولورد ملنر

« نأتى الآن إلى صيف هذا العام ، ففي شهر يوليو جاء سعد باشا وزملاؤه الذين لبثوا مدة في باريس إلى إنجلترا ، وبدأت المحادثات بينهم وبين صديقى النبيل وزملائه ، ولم تكن هذه زيارة رسمية قام بها هؤلاء السادة ، فإنهم لم يكونوا وفداً ، ولم يمثلوا الحكومة المصرية ، وإنما كانوا أشخاصاً ذوى نفوذ ينطقون بلسان عدد كبير من مواطنيهم ، وكان صديقى النبيل وزملاؤه على أتم استعداد ورغبة للدخول معهم في محادثات والواقع ان هذا كان من واجبهم كما فعلوا مثل ذلك مع طبقات شتى دعوها إلى محادثات شبيهة بهذه لما كانوا في مصر ، وقد استمرت هذه المحادثات شهرى يوليو وأغسطس ، وفي أغسطس — وأظن في الأسبوع الثالث منه — أرسلت إلى القاهرة مذكرة بالمحادثات التي جرت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة ، ونشرت في الصحف خلاصة وجيزة لها ، وكان صديقى النبيل أوضح لهم أن هذه ليست إلا آراء لورد ملنر وزملائه ، وقيل ان الحكومة لم تنتظر فيها ، وانه لم تكن هناك فرصة لذلك لأن رئيس الوزارة (المسترلويد جورج) كان في ذلك الوقت قد ذهب إلى الخارج ، وكان البرلمان في عطلة والوزارة لاتعتقد اجتماعات ، وكان من الواضح تماماً أن النظر في الموضوع — وهو شئ محتم على أى حال — لا بد أن يرجأ إلى الخريف ، وفي شهر سبتمبر أرسل زغلول باشا أربعة من زملائه إلى مصر ليشرحوا لمواطنيهم الاقتراحات التي كانوا يبحثونها مع لجنة لورد ملنر ، فلم يشرحوها فقط بل حبذوها لأشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة في تلك البلاد ، وإذا نظرنا الآن إلى الحالة في مصر ، فإنه يسرنا جميعاً أن نعلم أن الموقف قد تحسن كثيراً ، فقد زال الشعور العدائى الذى كان سائداً منذ عام ونصف عام ، وعادت الأمور إلى مجاريها المألوفة ، وتدل آخر التقارير التي كنت أتلو منها أن الضباط البريطانيين يلقون مقابلة ودية في نواحي البلاد المختلفة ، هذه هي الحال الموجودة الآن في مصر

الموقف في الوقت الحاضر

« قد تسألون ما هو الموقف هنا في بلادنا؟ إنه هذا : إن الوزارة تعنى بدرس الاقتراحات التي وصل إليها لورد ملنز وزملاؤه في الظروف التي وضعتها لجنّتهم ، ولا يصعب عليكم أن تدركوا أنها ليست مسألة تقرر أو ترفض في جلستين تعقدهما الوزارة ، لا ولا في ثلاث جلسات ، لأن الموضوع ينطوي على مسائل كبيرة ، خذوا مثلاً الاعتبارات الأربعة التي لفت المريكيز النبيل الأنظار بحق إليها ، فإن حل كل واحدة من هذه يثير مصاعب عظيمة وأنا على يقين من أنه سيكون آخر من يلح على الحكومة أن تعجل بغير ضرورة في وضع قرار عن هذه المسائل ، ولم يذهب لورد ملنز ولا أحد سواه إلى أن مشروعه هو وزملاؤه — مهما كانت رجاحة الوزن فيه — هو مشروع الحكومة ، وليست اقتراحاته باقتراحات الحكومة ، وعلى أنها لم تعرض بعد بصفة رسمية على الحكومة المصرية فهي قابلة للنظر وإعادة النظر هنا في الظروف التي وصفتها ، وهي كذلك محل لنظر الحكومة المصرية نفسها ، وكلا الطرفين يحتفظ لنفسه بمقدار متساوٍ من الحرية في الموضوع

مفاوضة الدول

« وهناك أيضاً البحث مع الدول بحثاً هو بالضرورة طويل معقد ، وقد أشار إليه المريكيز النبيل وأعنى به البحث الذي لا بد أن يدور مع الدول التي تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر ، والتي ستنزّل عن امتيازاتها التي تتمتع بها بدون أن تأخذ ضمانات كافية في مقابل ذلك ، وهذه مرحلة لا بد من اجتيازها ، ومتى وصلت المناقشات هنا إلى درجة متقدمة ، فإن المفروض أن سلطان مصر سيرسل ممثلين معتمدين ليقابلوا حكومة جلالة الملك ، وليواصلوا حل هذه الأمور ، هذه هي الحالة كما هي الآن ، ولا شك أنها كما بينتها — ولتصدقوني إذا قلت أني عرضتها بصراحة وإخلاص تامين — لا تدل على ما قاله المريكيز النبيل من أننا نتعلق بأهداف سياسية في اللحظة الأخيرة ، إذ ليس ثم ما هو أعظم من هذا الحذر والتدبر ، ولا أشد بظاً من هذه المراحل التي نجتازها ونقطعها واحدة بعد أخرى ، وبودي لو استطعنا أن نسرع السير ، ولكنه لا يوجد رجل يعرف مصر ، حتى ولا المريكيز النبيل نفسه ، يرضى أن يحثنا على الإسراع والخطورة بما يحتمل أن يحدث منه تقوؤ كل ما شيّد

الاعتبارات الثلاثية الرئيسية

« وقد قال المريكيز النبيل في أواخر كلامه ان هناك ثلاثة اعتبارات رئيسية لا بد من ذكرها ، وقد أشرت إلى أولها وهي حماية الحقوق الأجنبية في مصر ولا حاجة بي أن أقول أكثر من أنها بالبداية لا بد أن تكون موضع الدرس الدقيق والعناية التامة ، أما الاعتبار الثاني فخاص بالعلاقات الخارجية بحكومة مصر في المستقبل ، والثالث خاص بمسألة على أعظم جانب من الأهمية الحقيقية ، أي مستقبل المريكيز الحربي

والسياسى فى السودان ، وكل هذه المسائل كانت محل نظر لجنة لورد ملنر ، وهى الآن موضع درس الحكومة ،
وللمركز النبيل أن يثق أننا لم ننسها ولا غفلنا عنها»

خطبة اللورد ملنر

وألقى اللورد ملنر خطبة ذكر فيها طرفاً من أعمال لجنته ، والنتائج العامة التى يراها ، قال :
« لقد خالجتى بعض الشك فى هل ينبغى لى أن أقول شيئاً فى هذه الفرصة لأسباب سائنها لكم بعد
قليل ، وإنى لأتكلم بصعوبة وأعانى مقداراً كبيراً من التقيد ، ولولا أن خطباً معينة أقيمت على اثر ما قاله
صديقى النبيل (لورد كيرزون) لما وجدت داعياً إلى الكلام ولا باعثاً عليه ، فقد شرح الموقف الحالى شرحاً
واضحاً بديعاً ، ولكن من تلوه من الخطباء ولا سيما صديقى النبيل المجلس أمامى (لورد سلبورن) ضمنوا
كلامهم بعض انتقادات لا أرى مفرّاً من الإجابة عليها بإيجاز ، وأظن أن الرد الوحيد الذى أستطيعه على
تهم التكتّم التى رميت بها الحكومة هو أن أسرد لكم ما حدث فى هذا الموضوع سرداً بسيطاً
« وقد خاف صديقى النبيل — ولا أدرى لماذا؟ — أن يصبح وإذا بهذه المسألة التى هى من أعقد
وأصعب ما يمكن أن نعالجه والتى مهما تكن النتيجة لا مفر من البطء فيها — خاف أن يصبح فإذا بها
قد سويت فجأة بطريقة لا سبيل إلى تعديلها ، وبغير أن تتاح الفرصة للأمة ولهذا المجلس أن يعربا عن
رأيهما فيها ، إلا أنى لأهم أن أقول : بودى لو أمكن السير بمثل هذه السرعة !

الموقف الحالى — متى يطرح الموضوع

« وما هو الموقف اليوم ؟ ان اللجنة التى أتشرف برياستها والتى تعالج حل هذه المسألة منذ آخر العام
الماضى لم تضع تقريرها بعد ، وأنا فى هذه المسألة لى صفتان ، فإنى رئيس اللجنة ، ومن وزراء حكومة جلالة
الملك ، وما أعظم التبعة الملقاة على عاتقى بصفى الأولى وما أعجزنى عن تصور تبعة أخطر من هذه من حيث
تقرير اللجنة ، ولكن متى وضعت اللجنة تقريرها فسيكون على حكومة جلالة الملك أن تدرس التقرير
بعناية ، ولا ريب أن على تبعة معينة أيضاً عن درسها هذا وبحثها وسأدافع بالبداهة بأقصى ما يسعه طوقى
عما أشير به وأنصح ، ولكن متى تم ذلك وأوسعت الوزارة تقرير اللجنة درساً وفحصاً فستصدر الحكومة
بياناً عن سياستها فى شكل من الأشكال ، وحينئذ — إذ لا يمكن أن تبث الحكمة والعقل على اختيار
وقت قبل هذا — يطرح الموضوع كله على هذا المجلس وعلى البلاد كلها متى نشر تقرير اللجنة واستطاعت
الحكومة أن تقول ماذا تنصح للبلاد بالأخذ به فيما يتعلق باقتراحات اللجنة

طول الوقت

« ومع أن اللجنة لم تضع تقريرها بعد ، فأظن أنه فذ ذاع عن إجراءاتها أكثر مما يعرف عادة فى مثل

هذه الأحوال ، وقد استفاض الخبر بجانب كبير من أعمالنا ، ولعل الذى يحتاج إلى تعليل أو إلى تبريره هو طول الوقت الذى مضى منذ ذهبت اللجنة إلى مصر ، والذى سيمر إلى أن تضع اللجنة تقريرها ، وفى وسعى أن أعلل ذلك وأفسره ، واسمحوا لى أن أقول فى الوقت نفسه انى وان كنت شديد الأسف — ولأسباب شخصية أجد كل شىء يحملنى على الأسف — لطول الإجراءات فقد جنينا منفعة عظيمة من هذا الطول ، لأننا فى الأدوار الأخيرة حصلنا على مقدار من المعلومات ، ودارت معنا محادثات ستكون لها عندنا أكبر قيمة ممكنة فى تكوين رأينا ، ولقد كنت أقدر لما غادرنا مصر فى مارس الماضى أن نستطيع رفع تقريرنا فى أبريل أو مايو ، ولكنى كنت أحس حينذاك — وإنى أعنى إذ أقول « أنا » نفسى وزملائى جميعاً الذين شاطرونى رأى فى هذه النقطة وفى أكثر النقاط المهمة التى عرضت لنا فيما أعتقد — أقول إنى أحسست أننا لو كنا قدمنا تقريرنا فى أبريل أو مايو لجاء ناقصاً ، لأن فرصة الاطلاع على آراء عدد من الأشخاص ذوى النفوذ العظيم فى مصر والذين يمثلون على أى حال جانباً كبيراً من الرأى العام المصرى ، هذه الفرصة لم تكن قد أمكنتنا من قيادها ، فإننا أثناء وجودنا فى مصر ، وان كانت قد أتاحت لنا فرص لا حصر لها انتفعنا بها على قدر ما وسعته قدرتنا فى الاطلاع على آراء الناس من جميع الطبقات ، كان بيننا وبين المصريين دائماً حجاب حائل لا يرفع ، ومع أن الناس حادوثونا على انفراد فلم يكن ثم أحد مستعداً أن يتقدم ويقول انه يستطيع أن يعرب لنا عن آراء أى طائفة كبيرة من الأمة المصرية

الإحالة على سعد باشا

« لم يرض أحد أن يتقدم إلينا ويقرر هذا ، ولم يكن أحد مستعداً أن يكون معنا على أتم صراحة ، وكنا دائماً نحال على أشخاص لم يكونوا فى مصر — على زغلول باشا وآخرين بصفتهم الذين ينبغى لنا أن نتجه إليهم ليعربوا لنا إعراباً صادقاً عن الرأى العام المصرى ، فلو أننا كنا قدمنا تقريرنا بعد عودتنا لكنا شعرنا فيما أرى أننا استطعنا إلى مدى كبير أن نسبر غور إحساسات الأمة المصرية ، ولكننا كنا دائماً نرجو ونحن فى مصر أن يحدثنا وينفعنا بأرائه على كل حال رجل يعده جانب كبير من مواطنيه ممثلاً بصفة خاصة لأرائهم ، وهذا لم يكن ميسوراً فى مصر ، ولكن بعد قليل من أوبتنا إلى إنجلترا اتصل بي ان زغلول باشا وزملاءه الرئيسيين الذين هم أعضاء ما يعرف فى مصر باسم « الوفد » يرغبون أن يعرضوا علينا آراءهم ، فاستقر رأينا فى اثر ذلك على أن الأفضل أن نرجى تقريرنا إلى أن نظفر بفرصة هذه المناقشات التى كنا دائماً نرغب فيها ونحن فى مصر والتى لم تنهياً لنا فرصتها أثناء مقامنا هناك ، فجاء زغلول باشا وطائفة من زملائه الرئيسيين إلى لندن ثم لحق بهم مصريون آخرون ليسوا من هذا الفريق الخاص (بمعنى الوفد) — رجال آخرون لهم نفوذ وأهمية ، أخص بالذكر منهم عدلى باشا ، أمكنتنا الفرصة من محادثة بعضهم فى مصر ولم تمكننا من محادثة البعض الآخر ، ولى أن أقول ان التأخير الذى طال شهوراً عديدة والذى كان

داعيه هذه الظروف التي بينتها — هذا التأخير كان له في رأينا أعظم فائدة ممكنة ، واننا سنكون اليوم في مركز أفضل من مركزنا الأول يسمح لنا أن نقدم إلى حكومة جلالة الملك تقريراً جامعاً شاملاً للرأى العام المصرى ومتضمناً توصيات قائمة على أساس هذا الرأى العام وهو ما لم نك نستطيعه لو كنا اقتصرنا على المعلومات التي وقفنا إلى جمعها لما كنا في مصر

نتيجة المحادثات

« والآن دعونى أقول شيئاً آخر لعله أهم الجميع ، ان نتيجة هذه المحادثات قد تكون ، وقد لا تكون ، قاعدة اتفاق مستقبل بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، وربما حدث — وقد لا يحدث — أن نشير نحن أعنى اللجنة على الحكومة البريطانية بالدخول فى « ترتيب » يمكن أن يسمى معاهدة ، ولست إلى الآن فى مركز يخولنى أن أقول شيئاً قاطعاً ، ولكنى واثق من شىء واحد — وهو أن المحادثات التى دارت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة المصريين الذين أشرت إليهم قد أيدت اعتقادا كان ينمو فى ذهنى وهو أننا كنا مخطئين بعض الخطأ فى فكرتنا عن غايات الوطنية المصرية وروحها

« لقد وقعت فى خلال الهياج الذى كان موجوداً بمصر فى العام الماضى أو العامين حوادث كثيرة يؤسف لها ، واتبع ما يعرف باسم « الحزب الوطنى » المصرى منهجا كان فيما يظهر يدل على عداوة مر لهذه البلاد (إنجلترا) وعلى وجود روح لا سبيل إلى تألفها ومصالحها ، وتجربتى الخاصة هى أننا لما صرنا وجها لوجه أمام بعض هؤلاء الذين يعدون من أشد الزعماء المصريين عداوة للإنجليز وجدنا ولا شك اختلافا عظيما فى الرأى فى كثير من النقط ولكننا اكتشفنا أيضا — أو على الأقل ثبتت لدى بعضنا فكرة كانت تجول فى نفوسهم من قبل — انه ليس ثم من سبب يدعون ان نظن ان الوطنيين المصريين على العموم معادون لبريطانيا العظمى ، أو ان بلوغ أمانهم متعارض بالضرورة مع ضمانة المصالح البريطانية فى مصر أو مع ضمانة الإصلاحات التى كانت بريطانيا العظمى واسطة فى إجرائها بمصر ، ومع أنه لا يزال من المستحيل أن يتكهن أحد بما عسى أن تكون نتيجة المحادثات التى أسلفت الإشارة إليها ، بل حتى بما عسى أن توصى به فى النهاية هذه اللجنة التى تشرفت برياستها ، فانه لا يسعنى ان أقول شيئاً سوى ان المحادثات الوثيقة — ولى ان أضيف إلى نعوته « الودية » — التى دارت معنا هنا مع الأشخاص الذين ذكرتهم ، والتى لم تنته حتى الآن ، قد جعلتني أعظم أملا مما كنت منذ ستة شهور ، بل مما كنت فى أى وقت قبل ذلك وأكبر رجاء فى إمكان الوصول إلى تفاهم حسن دائم ، أو دعونى أقول فى إمكان تبديد سحب الشك والمرارة التى تكاثفت وأظلت العلاقات بين البريطانيين والمصريين بعد ان كانت فى بعض ما مر وانقضى حسنة مرجوة الخير

« فأما اننا نستطيع أن نحتفظ بمركزنا فى مصر بالقوة إلى الأبد فلا يخالجنى فى ذلك أدنى شك ، ولا

حاجة بي ان أوكد لكم اننى شخصيا لن أوافق أبدا على أى شىء أعتقد أنه يمكن إلى أقل درجة ان يضعف المركز الامبراطورى الذى لبريطانيا العظمى فى مصر ، ولكن الخطر الذى كان يهددنى فى بعض الأوقات هو أن نلقى أنفسنا محتفظين بهذا المركز ضد رغبات الشعب المصرى ومع استمرار روح الاستياء والانتقاص من جانبه على ما قد يعدونه نيرا أجنيا غربيا ، وفى اعتقادى أن من الممكن انتهاج خطة عمل تمكننا من الاستيثاق من كل ما نحتاج إليه فى مصر بما فى ذلك المحافظة على النظام والتقدم اللذين كنا نحن موجديهما فى مصر ، بدون ان نورط أنفسنا فى عداء دائم مع الأمة المصرية ، وأنا مقتنع أعظم الاقتناع بأنه وان كان هناك ولا شك عنصر من عناصر الوطنية المصرية معاد لبريطانيا ، إلا ان سائر عناصرها التى هى خير وأقوى ، ليست معادية لبريطانيا ، ولكنها فقط متمسكة بمصريتها ، وأنه يمكن ان يوجد تحالف حسن دائم بين الوطنيين المتمسكين بمصريتهم وبين السياسى البريطانى «الامبراطورى» ، وأنه ليس هناك تضارب دائم فى المصالح ، وإنى لأدرك المصاعب الكبيرة التى تعترض طريق التفاهم الحسن فى هذا الموضوع بيننا وبين الوطنيين المصريين الذين يريدون أن يروا بلادهم تشغل مكانها تحت الشمس وتكون لها قومية معترف بها ومركز قائم بنفسه ، ولكنى شخصيا لا أعتقد أن تذليل هذه العقبات من وراء الإمكان ، ولست أستطيع تفصيل توصياتنا وشرح الأسباب التى تبررها فى نظرنا وتدعو إليها ، وستكون كلها بعد قليل بين أيدي الحكومة ، ثم تعلن إلى المجلس والجمهور ، ولا أدرى ماذا ادخر الحظ لها ، وقد تلقى «قطعى» صفير الاستهجان فى المسرح ، ولكنى على يقين ان اللوردات النبلاء لا ينوون ان يستهجنوها قبل ان يسمعوها»

رد على هذه المناقشات

يطول بنا المقام لو أردنا ان نرد على النزعات الاستعمارية البادية فى هذه المناقشات ، وقد رددنا على مثلها فى فصول الكتاب السابقة ، على أننا نود ان ننقل هنا بعض نصح أزجها للمصريين رجل من خيار البريطانيين ، وهو المستر بلنت Blunt ، صديق مصر والمصريين ، أوضح فيها السياسة البريطانية نحو مصر ، وذلك فى رسالة له إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد برآسة المرحوم محمد بك فريد فى بروكسل عاصمة بلجيكيا عام ١٩١٠ ، فان فى هذه النصائح أبلغ رد على تلك المناقشات ، قال فى رسالته مخاطبا المصريين : «احذروا منا ، فاننا لا نريد لكم شيئا من الخير ، لن تناولوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية ، وما دما فى مصر فالغرض الذى نسعى إليه من البقاء فيها هو ان نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر ، وان نستخدم أموالكم لتنمية مملكتنا الأفريقية فى السودان ، وان نستمر بأقل حياء من الماضى فى تنمية مشروعاتنا المالية الإنجليزية الصهيونية فى بلادكم ، وأن نقيد أيديكم وأرجلكم لنجعلكم هدفا لأطاعنا الاقتصادية

« لم يبق لكم عذر إذا أتممنا نياتنا بعد ان وضع الأمر فيها وضوحاً تاماً ، فاحذروا ان تنساقوا إلى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها »

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال : « تابروا على أن تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم ، اطلبوا بلسان واحد وفي كل فرصة أن يوضع حد لما تتألمون منه ، وان نعود نحن إلى حظيرة القانون وان نسحب جنودنا من بلادكم ، وان نكف عن التدخل في شؤونكم ، اطلبوا ذلك فانكم بطلبه لا تخسرون شيئاً إذ نحن غرباء في بلادكم ، ومن حقكم أن تطالبونا بترككم ، ذكرونا دائماً وبكل وسائل الإعلان بأن لا حق لإنجلترا في أن تتصرف عندكم تصرف السيد ، وأنكم لا تريدوننا حامين لكم ولا مستشارين ولا منظمين لإدارتكم ولا تتركوا لنا عذراً نعتذر به لندعى لأنفسنا شيئاً من ذلك »
« اظهروا معاداتكم لنا بصراحة ، ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للأوان لا تفيدكم شيئاً ، بل بتلك الوسائل التي تستطيعها كل الشعوب التي تمنى بالأجنبي لتثبت له استيائها ، وهي مقاطعته في معاملاته التجارية والرسمية وفي علاقات الأفراد بعضهم ببعض

« لا ، لم يبق لكم إلا وسيلة واحدة لإقناعنا ، وهي ان تثبتوا لنا ان احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائماً ، ومصدر خطر عظيم علينا إذا شبت الحرب ، اقمعونا بذلك ، إذ في اليوم الذي يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل ان الفائدة من احتلال بلادكم لا توازي المتاعب والأخطار التي يسببها لنا ، نرى أنكم محقون ونترك بلادكم ، وتقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة»^(١)

قطع المفاوضات - ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

كان الوفد يأمل بعد خطبة اللورد ملتر في مجلس اللوردات أن تستأنف اللجنة مفاوضاتها معه في التحفظات ، وقد التقى بكامل هيئته بهيئة اللجنة في الموعد الذي حدده اللورد ملتر لهذا الاجتماع وهو يوم ٩ نوفمبر ، ولكن لم تدر فيه مناقشة ، وظهر في جو الاجتماع منذ بدايته طابع الوجوم ، وبعد تبادل التحية بين أعضاء الوفد وأعضاء اللجنة وقف اللورد ملتر وأمسك بيده ورقة تلاها على أعضاء الوفد بصوت متهدج من أثر الانفعال الذي كان باديا عليه ، وأعلن فيها أنه ليس من الملائم المناقشة الآن في التحفظات ، وأنه إذا تقرر عقد معاهدة فإنها لا تكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وفي هذه المفاوضات يمكن إبداء هذه الأمور (التحفظات)

ولما انتهى اللورد ملتر من تلاوة هذه الكلمة وقف سعد باشا ورد عليه بكلمة قصيرة ، خلاصتها أنه شديد الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية ، كما أن اللجنة شديدة الرغبة في ذلك ، ولكن مساعيه في

(١) ص ٨٧ من كتاب « أعمال المؤتمر الوطني المصري ببروكسل سنة ١٩٢٠ » بالفرنسية

هذا السبيل تضعف جداً إذا لم يستطع أن يحقق شيئاً من تحفظات الأمة التي أبدتها ، ولا سيما إذا عجز عن أن يقول للمصريين ان بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائياً ، وعلى ذلك انفض الاجتماع ، وقبيل انفضاضه طلب الوفد صورة من الكلمة التي تلاها اللورد ملر ليبحث برده الكتابي عليها ، فأرسلتها اللجنة في شكل مذكرة هذا تعريبها :

مذكرة اللجنة

« تراءى من المرغوب فيه عقد هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد إيضاح الحالة وترك الباب مفتوحاً للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة في المستقبل

« ان التقرير الذي أتى لنا به حضرات من عادوا أخيراً من مصر يظهر أنه دال على ميل قسم عظيم من الرأي العام لتسوية تكون على الأساس الوارد بمذكرة أغسطس ، ومن جهة أخرى فإنهم يقولون أن بالمذكرة نقطا عديدة يرغبون في تعديلها وأن هناك شروطاً أخرى يريدون إضافتها ، وذلك قبل أن يعدوا بتعويضهم تعويضاً مطلقاً ، انى لا حاجة بي إلى المناقشة اليوم في هذه الأمور فإن اللجنة مجمعة رأيها على أن لا فائدة من زيادة المناقشة في مسائل تفصيلية في الدور الحاضر

« لم يكن قط مقصوداً بالمذكرة أزيد من بيان القواعد العامة التي يمكن الوصول بها لبناء اتفاق عليها ، وعلى كل حال فإنه (كما حسبنا دائماً) إذا تقرر عمل اتفاق ، فإن هذا الاتفاق في ذاته لن يكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين نواب معتمدين بطريقة أصولية من الحكومتين البريطانية والمصرية ، في تلك المفاوضات يمكن إبداء الأمور التي قدمتموها قائلين إنها نتيجة زيارة بعضكم لمصر ، كما يمكن إبداء أمور أخرى من كلا الطرفين ، إذ ذاك يكون من المستحيل ومن غير المرغوب فيه نبذ أى طلب غير مناف منفاة بديهية لروح الاتفاق المرسوم هيكله بتلك المذكرة التي كما يلوح عليها تستدعى إيضاحاً قبل إمكان صيرورتها معاهدة رسمية ، ان تعجيل هذه المناقشات لا يكون من شأنه في رأينا أن يسهل أى تسوية ، وعليه فنظن من الأحكم الإمساك في الوقت الحاضر عن إبداء أى رأى بخصوص النقط الجديدة التي أترتموها أخيراً ، وإن كنا نعتقد أنه في الإمكان إيجاد حل مرض بل ان هذا الحل سيوجد متى أمكن ابتداء المفاوضات الرسمية

« وأهم من إطالة المناقشة في التفصيلات في الدور الحاضر أن يحصل التأثير على الرأي العام هنا وفي مصر لاستماتته لتسوية المسألة على المبادئ التي استصوبناها معاً ، وعلى الخصوص أن تستعمل كل الوسائل لتنمية روح المودة والثقة المتبادلة وتمكينها ، تلك الروح التي ساعدت لمحدثاتنا هنا على إيجادها والتي يجب أن تسرى سرانياً شاملاً بين الطرفين إذا أريد لمجهوداتنا أن تكون موصلة للغاية المنشودة ، أما فيما يتعلق ببلادنا نحن فإننا نعتزم أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بإتمامه في أقرب ما يمكن يكون من وراء

تقديمه الوصول لهذه الغاية ، ولكن من المهم أيضاً أن مثل هذا الأثر يحدث في مصر بفضل مساعيكم ، وإنا نعتز بما قمتم به من العمل في هذا السبيل ونحمدكم عليه ، ولكن من البديهي انه ما زالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها إذ يوجد عدد عظيم من المصريين لم يتشربوا روح الاتفاق ، ولكنهم لسبب ما ، يكرهون حسن التفاهم بين إنجلترا ومصر ، هؤلاء يتشككون في نيات بلادنا أو يظهرون أنفسهم بمظهر المتشككين ولا يقدرين ما يخامر بريطانيا العظمى من العواطف الكريمة التي تجعلها حسنة الاستعداد لتقبل مطالب الشعب المصري ، فأنتم بمقدار ما تستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة ومن إزالة سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن تكونون قد قطعتم في السبيل الموصلة إلى التسوية التي يشغف بها كلانا شوطاً لا يُقطع بأية وسيلة أخرى»

ردّ الوفد

فلما وصلت هذه المذكرة إلى الوفد أرسل إلى اللجنة رداً تمسك فيه بوجوب المناقشة في التحفظات قبل الدخول في المفاوضات الرسمية وأعرب عن رأيه في أن إجراء هذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضات بين الحكومتين معناه إرغام المفاوض المصري على الدخول في تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التي تريد استقلالها وتريد إلغاء الحماية ، وطلب أيضاً إلغاء القوانين الاستثنائية والمحاکم العسكرية في مصر لإمكان تهيئة الجو للاتفاق بين البلدين ، قال :

«أتشرف ان أبلغكم اني تسلمت نص المذكرة التي تلوقموها في جلسة ٩ نوفمبر الجاري وهذه المذكرة تقرر ان باب المناقشة لا يزال مفتوحاً بين لجنتم والوفد وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التي أبدتها الأمة المصرية بالنسبة للمشروع الذي وضع في ١٨ أغسطس الماضي ، وان محل هذا البحث يكون في خلال المفاوضات الرسمية ، وتشير هذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية التي تنجم من إيقاف الرأي العام في البلدين على الحالة بحيث توجد بين الأمتين روح حقيقية للوفاق بدونها لا يكون أى اتفاق ممكناً ، ولا جرم ان الوفد المصري مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع ، ولذلك ما فتى يظهر رغبته الشديدة في مناقشة التحفظات في الدور الحالى من المفاوضات ، ولو تم ذلك لأدت هذه المناقشة إلى إزالة كل سوء تفاهم ومحو كل أثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقاً كلياً ، وهو إيجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الأمتين

«ولا ينبغي أيضاً ان مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة عنه لأنها مرتبطة كل الارتباط بأحكام المشروع الذي يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية ، فإجراء هذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضات بين الحكومتين معناه إرغام المفاوض المصري على الدخول في تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التي تريد استقلالها كما تريد إلغاء الحماية ، وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصري حائز لشيء من ثقة مواطنيه

« ولأجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس ، ولنفس هذا السبب أيضاً لم تتردد البلاد في المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التي تشرفت بإبلاغها إلى جنابكم »
« على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التي تطبق في مصر منذ سنين عديدة ، وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التي لا تتماشى مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة الصادقة التي أظهرتموها في إلقاء مقاليد حكم البلاد إلى أبنائها ، وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة في توجيه الدعوة لإحلال الثقة في النفوس ، فالإنسان الذي يقف في مثل هذا الجو ليدعو إلى الاتفاق لا بد أن تعده البلاد خادعاً أو مخدوعاً مهما كانت الثقة فيه غير محدودة ، ومهما كان حائزاً لاحترام الجميع ومحبتهم ، ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهاجاً منافياً للحقيقة ولشعور كل مصري ولحكم العقل نفسه

« وعلى ذلك فالوفد المصري يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل انتهاج السبيل الذي تدعونه إليه ، ولقد كان يعد نفسه سعيداً إذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التي تمكنه من أن يسعى سعياً نافعاً في إيجاد تيار ميال للوفاق في البلاد ، ومهما يكن من الأمر فإن ترك باب المناقشة مفتوحاً بين لجنتم والوفد يجعلنا نأمل في الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون في مقدرتنا أن نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة في الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى »
« سعد زغلول »

سفر الوفد إلى باريس

وقد غادر الوفد لندن يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ووصل إلى باريس ، ومن هناك أرسل سعد باشا إلى مصر النداء الآتي يدعو فيه الأمة إلى الاتحاد والتضحية والإيمان بالنفس وبعدالة القضية الوطنية لكي تنال استقلالها ، قال :

« أيها المواطنون الأعزاء ، لقد رفعت منذ عامين عن كبرياتكم القومي ذلك العبء الذي كان يتقل كاهله ، وبصيحة الاستقلال أعلنتم في وجه العالم بأسره حقكم في الحياة وما زلت منذ ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بأمانيتكم الوطنية ، وجاءت نتيجة الاستنارة برأيكم في مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في الفضاء غير معنى ، بل أتم تريدونه استقلالا حقيقياً خليقاً بكم وبمستقبلكم الذي سيرسل غدا أشعته الوضاعة على مصر الحرة وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وروح التضحية والإيمان بأنفسنا وبعدالة قضيتنا المقدسة إيماناً هادئاً صادقاً »
« سعد زغلول »

وفي الحق ان البلاد قد كسبت ولم تخسر شيئاً بقطع هذه المفاوضات وحبوط مشروع ملنر ، فإن « المزاي التي لا يستهان بها » والتي أشار سعد إلى اشتغالها عليها في بيانه إلى الأمة (ص ١٢٧) قد نالتها

بشيء من الصبر والجهاد دون أن ترتبط بتلك القيود الواردة في المشروع والمضيعة للاستقلال والسودان ،
فهذه المزايا تنحصر في إلقاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد اعترفت إنجلترا بكلا
الأمرين في تصريح من جانبها ، وهو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي سيرد الكلام عنه في الفصل
الثالث من كتاب « في أعقاب الثورة المصرية » ، ولا شك أن هذا التصريح مهما قيل فيه أقل ضرراً
من مشروع ملنر ، ولا يقيد الأمة في شيء ، لأنه تصريح من جانب واحد

قرار الوفد

واجتمع الوفد في باريس بكامل هيئته وقرر بالإجماع أن لا يدخل المفاوضات الرسمية على أساس
مشروع ملنر قبل تعديل هذا الأساس بالتحفظات التي أبدتها الأمة

قرار الحزب الوطني

وأصدر الحزب الوطني نداء إلى الأمة بعد قطع المفاوضات ، أهاب بها ان تظل متمسكة باستقلالها
التام لا ترضى عنه بديلاً . قال :

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني في يوم الاثنين ١٥ نوفمبر الجاري وأصدرت بياناً سياسياً
للأمة هذا نصه :

« أصدر الحزب نشرة في ٩ إبريل سنة ١٩١٩ قال فيها : انه يعاون الأمة بكل ما في وسعه على
العمل لنيل الاستقلال التام ويمد يده بإخلاص إلى كل حزب أو جماعة أو طائفة أو أى كائن من كان
يعمل لهذا الاستقلال ، ولقد سار الحزب يجد في هذه السبيل الشريفة وجعل يعمل لهذا الغرض الأسمى
بهمة رافعاً الاحتجاج تلو الاحتجاج ، مصدرراً البيان تلو البيان ، ناشراً التقرير تلو التقرير داعياً الأمة إلى
الاتحاد والصبر والثبات ، حتى إذا ما هبطت لجنة لورد ملنر أرض البلاد وأصدرت بلاغها الشهير في
٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ أصدر الحزب بلاغه الذي رغب إلى الأمة فيه ألا تفاوض أية هيئة إنجليزية في
أمر الاتفاق بين مصر وإنجلترا إلا إذا أعلنت الحكومة البريطانية بصفة رسمية دولية استقلالها التام غير
المشوب بأية شائبة ، وجلت جنودها عن البلاد ، مكرراً دعوة الأمة إلى الاحتفاظ باتحادها وصبرها ومباشرتها
على طلب الاستقلال التام

« ولما عرضت على الأمة مذكرة لورد ملنر الشاملة قواعد الاتفاق في ١٠ سبتمبر الفائت محضت
لجنة الحزب الرئيسية هذه القواعد تمحيصاً دقيقاً وأصدرت باسم الحزب قراراً أعلنت فيه للأمة رفض
المشروع بخلافه مبيّنة الأسباب في تقرير نشرته بالعربية في طول البلاد وعرضها وبالفرنسية والإنجليزية

في العالمين الأوربي والأمريكي ، وألقت تبعة قبول هذا المشروع على الذين يروجونه ليهدموا كيان مصر السياسي الشرعي ويقضوا على مطالبة الأمة ونفسيته قضاء مبرماً ، كما حضت الأمة على الاستمرار في الجهاد بجميع الوسائل المشروعة

« هذا وقد كانت النتيجة السارة أن الأمة بأسرها أعلنت العالم كله مرة أخرى رغبتها الأكيدة في الحياة المستقلة الحرة بتمسكها بالاستقلال التام تمسكاً لا شبهة فيه ، وازداد اتحادها قوة وثباتها متانة وعقيدتها في الاستقلال التام إيماناً راسخاً لا تتحول عنه يميناً ولا شمالاً ، ولقد زال الأثر الذي كان قد ألم ببعض النفوس من جراء أعمال بعض خصوم استقلالنا عندما أعلنت الأمة في هذه الأيام على رؤوس الأشهاد ما أعلنه من قبل من أن الاستقلال لم يكن لفظاً فحسب ، بل هو ما يضم مدلوله من كل معاني السيادة التامة للأمة على مراقبتها جميعها داخل بلادها وخارجها دون تدخل أية سلطة أجنبية في مرفق واحد منها ، لذلك يكرر الحزب الوطني الرجاء لكل مصري طاهر القلب صادق العزيمة ان يثبت على عقيدته الوطنية مثابراً على المطالبة بالاستقلال التام متحدداً مع العاملين له بإخلاص ونزاهة ، وكذلك يعلن الحزب من جهته أن يده ممدودة من يوم عمل الحرية بلاده واستقلالها ولا تزال ممدودة لكل رجل ثابت الجنان أبي النفس موفور الكرامة يعمل لهذا المبدأ الأرفع مبدأ الاستقلال التام ، فإنما الشخصيات تفتى في خدمة الغاية الرافعة من ضعة ، غاية النجاة والحياة ، والله نصير العاملين »
وكيل الحزب
على فهمي كامل

تقرير اللورد ملنر — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

رفع اللورد ملنر تقريره إلى اللورد كيرزون وزير خارجية إنجلترا في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وأذنت الحكومة البريطانية بنشره في ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ ، وقام خلاف بينه وبين زملائه في الوزارة — إذ كان وزيراً للمستعمرات — انتهى باستقالته كما سيحيىء بيانه

وهذا التقرير هو من الوثائق الهامة في تاريخ المسألة المصرية ، وهو في أهميته يشبه تقرير اللورد دفرين الذي أوفدته الحكومة البريطانية إلى مصر عقب إخماد الثورة العرابية لدرس أحوالها ووضع تقرير عنها ، وقد قدم هذا التقرير إلى حكومته في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، ووضع فيه قواعد سياسة إنجلترا في مصر على عهد الاحتلال ، وخلاصتها فرض الحماية المنقعة على مصر ، وأساس هذه الحماية إبقاء جيش الاحتلال في البلاد ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة وجعل الحكومة خاضعة لهم^(١) وقد وضع اللورد ملنر في تقريره قواعد السياسة التي اتبعتها إنجلترا في مصر من سنة ١٩٢١ حتى سنة

(١) راجع مهمة اللورد دفرين وتقريره في كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٠ وما بعدها

١٩٣٦ وما بعدها حيث أبرمت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا

بسط اللورد ملتر في هذا التقرير عمل لجنته في مصر ، وما صادفته من صعوبات بسبب المقاطعة والهياج اللذين قاما في وجهها ، وخلاصة الحوادث التي جرت أثناء إقامة اللجنة ، وشرح أسباب ثورة سنة ١٩١٩ من وجهة النظر البريطانية ، وتكلم عن تطور الحوادث في مصر منذ إعلان الهدنة إلى قيام الثورة ، وذكر بعض وقائعها ، ثم تكلم عن الحركة الوطنية والمطالب المصرية ، ورسم قواعد السياسة المقبلة التي اقترحها على حكومته ، فقال ما خلاصته انه يرى العدول عن السياسة القديمة التي كانت تتبعها قبل الحرب من فرض حماية (وقد سماها وصاية) على مصر تستأثر بشؤون الحكم في البلاد ، وان حالة الهياج الذي شاهده في مصر لا يمكن معالجته بالرجوع إلى هذا النظام القديم ، ولا بإصلاح إداري في أداة الحكم ، بل يرى إحداث تغيير جوهري يناسب الحالة الجديدة ، واقترح أن يكون حل المسألة المصرية بعقد معاهدة يرضاها الفريقان (انجلترا ومصر) توفق بين أماني مصر في الاستقلال ومصالح انجلترا الجهورية في مصر ومصالح الأجانب فيها ، وذكر النقط البارزة التي تكفل المصالح البريطانية ، وهي أن تسترشد مصر ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية ، وان تعطى حقوقا معينة في الأراضي المصرية ، وهذه الحقوق في نظره وبحسب تسميته على نوعين ، أولها أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوة عسكرية في أرض مصر لتحمي سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، وثانيهما أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصري والإدارة المصرية فيما يختص بمصالح الأجانب المشروعة ، وأن تترك انجلترا مصر شؤونها الداخلية فيما عدا ذلك تتولاها بنفسها ، وقال إنه إذا استثنيت هذه الضمانات للمصالح البريطانية والمصالح الأجنبية ، فإنه يرى أن تعاد حكومة مصر فعلا إلى ما كانت عليه نظريا مدة الاحتلال ، أي حكومة مصرية للمصريين ، وأشار بأن تعترف انجلترا لمصر باستقلالها مقيدا بهذه القيود ، مع استبعاد السودان إطلاقاً من هذه التسوية ، وإبقاء الحالة فيه على ما هي عليه طبقاً للوضع الذي أوجده اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، كما أوضحه في خطابه المرافق لمشروعه (ص ١٢٣) ، واشترط أن تقرر المعاهدة جمعية وطنية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية

هذه هي خلاصة القواعد التي اقترحها اللورد ملتر في تقريره ، وهي كما ترى بعيدة بعدا شاسعا عن الاستقلال بمعناه الصحيح ، الذي تفهمه الأمم كافة ، وتدركه الفطرة الوطنية السليمة ، وذكر أنه عرض هذه القواعد على بعض ذوى المكانة في مصر بصفة غير رسمية فلم يجد منهم في الجملة اعتراضا جوهريا عليها ، وإنما أحالوه للمناقشة فيها على الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا والذي كان في باريس وقتئذ ، ثم ذكر خلاصة مفاوضاته مع الوفد في لندن مما لا يخرج عما أوردناه في موضعه (ص ١١٥) وأنها أسفرت عن مشروع ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ (الذي نشرناه في موضعه وقد أسماه مذكرة) ، وقد وضعته اللجنة محتويا على النصوص التي تجبها وتشير على الحكومة البريطانية قبولها ، وأورد في تقريره نصوص هذا

المشروع وشرحها ، وقال ان الوفد في مفاوضته اللجنة سلم من بادي الأمر بتحويل بريطانيا العظمى قاعدة عسكرية في أرض مصر لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، غير ان أعضاء الحوا في ان يكون معسكر تلك القوة على ضفة قناة السويس ، وفضلوا ان تكون في الضفة الشرقية ، ولم يأبوا ان تتسلم بريطانيا العظمى زمام الموارد المصرية كلها في مدة الحرب ، وقال انه أخرج السودان عمدا من مناقشاته مع الوفد ، وكان ذلك مفهوما دائما عند أعضائه ، وان المعاهدة لا تمس حالة السودان بحال ، وعرض لاستشارة الأمة في مشروعه ، فقال انه تبين من أقوال مندوبي الوفد ان الرأي العام قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان ، وقال في هذا الصدد ما يأتي : « صحيح ان الحزب الوطني وآخرين من المتطرفين قد حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة في أول الأمر ، وقال الناقدون ان الاستقلال المنوي لمصر ليس استقلالا حقيقيا ، واحتجوا خصوصا لعدم ادخال السودان في المشروع ، وقام في مقدمة المعارضين أربعة من أمراء البيت السلطاني الذين أصدروا منشورهم المؤرخ في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ (ص ٩٨) ، فانهزوا الفرصة ونشروا في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بلاغا آخر بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقا يضيق نطاق استقلال مصر ، قال ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر في الجمهور تأثيرا يذكر ، ولما رأى أولئك الأمراء ان مقترحات اللجنة وقعت وقعا حسنا عند الناس عموما (كذا على ما يزعم) تداركوا الأمر بأن نشروا كلاما يعنفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلا^(١)

ونصح بالتغلب على الحزب الوطني الذي سمي أعضائه بالمعارضين في الاتفاق ، قال : « من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها ، وان في مصر أناسا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق ، بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب ، فهم يرتابون في نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك ، غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصرى » وأشار إلى ان أهم الشهادات الناطقة باستحسان الرأي العام للمشروع شهادة الأعضاء الباقين من « الجمعية التشريعية » في اجتماع عقده في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بحضور مندوبي الوفد ، وكان عدد أولئك الأعضاء ٤٩ عضوا ، أقر ٤٥ منهم قواعد المشروع وامتنع اثنان عن إبداء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه

(١) يشير إلى حديث للأمير عمر طوسون مع الشيخ عبد المجيد اللبان نشرته جريدة (الاهرام) في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قال فيه الأمير : « إنه يقدر جهاد العاملين حق قدره وتسره نهضة الأمة واحتفاظها بحقوقها ، وانه وان كان رأيه الخاص الذي يتمسك به كل التمسك هو وجوب حصول البلاد على حقوقها كاملة غير منقوصة ، فهو يحترم رأى الأمة لأنه رأى الجماعة التي يتحتم احترام رأيها ، وان بلاغ الأمراء إنما هو مجرد إبداء لرأيهم كأفراد مصريين يودون لأمتهم الكمال ، وانه لا يقصد به التأثير في الرأي العام أو تحويل اتجاهه ، وإن كل رأى تراه الأمة فهو يحترمه ويحمله ، وان شعاره سيظل دائما النهوض بمصر والعمل لإبلاغها السعادة التي يجب أن يتمتع بها الشعب المصرى العريق ، وان هذا المعنى هو الذي تشير إليه خاتمة بلاغنا حيث أسندنا الأمر في النهاية إلى الأمة وجعلنا لها الكلمة العليا في مشروع الاتفاق » ، وليس في هذا الحديث عدول من الأمير عن رأيه في مشروع ملن ورفضه إياه

وتخلف عن الحضور اثنان وكتبا يعربان عن رأيهما بالمواقفة عليه ، قال وعلى ذلك يكون ٤٧ من الواحد
والخمسين عضوا الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية قد وافقوا عليه

وختم اللورد ملتر تقريره (الذي وقع عليه هو وأعضاء لجنته) بالنصح إلى الحكومة البريطانية
بالتعجيل في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد المعاهدة ، قال في هذا الصدد ما يلي : « فنصيحتنا لحكومة
جلالة الملك هي ان تشرع بلا إبطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التي
حبذناها ، وعندنا ان إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة »

استقالة اللورد ملتر ، وتصريح المستر تشرشل

بأن مصر جزء من الدائرة الامبراطورية المرنة

و بعد ان قدم اللورد ملتر تقريره إلى حكومته ، حدث خلاف في شأنه بينه وبين زملائه في الوزارة ،
أدى إلى استقالته من منصبه في يناير سنة ١٩٢١ (وكان وزيرا للمستعمرات) ، وفي فبراير سنة ١٩٢١
خلفه في منصبه المسترونستون تشرشل ، وقبيل تسلمه مهام هذا المنصب رسمياً أدلى بتصريح في مأدبة
أقيمت للورد ريدينج حاكم الهند العام ، تناول فيه المسألة المصرية ، فعدّها من المسائل البريطانية ، وعدّ مصر
جزءاً من الامبراطورية البريطانية المرنة ، وأعرب عن أمله في ان الصعاب القائمة من جانب إرلندا ومصر
تتناقص في سنين قليلة ، وأن تتولى هاتان الأمتان شؤونهما تحت ظلال السلام والفلاح ضمن الدائرة
المرنة للامبراطورية البريطانية

الاحتجاج على تصريح تشرشل

وقد أثار هذا التصريح عاصفة من الاحتجاج في مصر ، إذ جاء في أعقاب ما أبدته الأمة من
التمسك باستقلالها التام ، فكيف تفاجأ بتصريح من وزير المستعمرات الجديد بأنها جزء من الامبراطورية
البريطانية وبأنها يجب ان تبقى ضمن الدائرة المرنة لهذه الامبراطورية ، وقد أرسلت بركات الاحتجاج
من مختلف الهيئات والجماعات على هذا التصريح إلى جميع الصحف والدوائر السياسية

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطاني

بأن الحماية علاقة غير مرضية

على أثر دراسة الوزارة البريطانية (وزارة المستر لويد جورج) تقرير اللورد ملنر ، قررت اعتبار الحماية التي أعلنتها على مصر علاقة غير مرضية ، ودعوة مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية « للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى » (كذا) وقد أبلغ اللورد ألنبي هذا القرار إلى السلطان فؤاد في خطاب أرسله إلى عظمته في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، قال :

« دار الحماية : القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

« إلى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

« يا صاحب العظمة . لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالته^(١) الرأى الذى أبدىتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها

« ويسرنى الآن ان أبلغ عظمتكم قرار حكومتى ، وإنى متأكد ان هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى عظمتكم ، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فى ما يختص بالاتفاق المنوى عقده ، وإنى أود بصفة خاصة ان أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ، وستقدرون عظمتكم ان هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم

« وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم :

« ان حكومة جلالته الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت ان نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ، ومع ان حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فى ما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه

(١) كذا فى الأصل ، أى حكومة جلالته ملك بريطانيا ، وهو تعبير مألوف فى المراسلات السياسية البريطانية

الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح
الخصوصية التي لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى
المشروعة لمصر والشعب المصرى

« وإني أعتزم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق » « أألنبى »

وقد أذيع هذا الخطاب فى القاهرة يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١

كان هذا التبليغ حادثاً جديداً فى السياسة البريطانية ، حقاً إنه لم يكن ليبنى مصر من استقلالها ،
ولا يخطوبها إلى تحقيق آمالها ، ولا يصلح أساساً لمفاوضات ناجحة ، ولكن أمراً هاماً يبرز فيه ، وهو أنه
احتوى أسلوباً جديداً للحكومة البريطانية فى مخاطبة الشعب المصرى ، وخطة جديدة فى مواجهته ، وهذا
الأسلوب يختلف عن أسلوبها من قبل ، فهى فى هذا التبليغ تعترف بأن الحماية التى أعلنتها وفرضتها قسراً
على البلاد ، وتمسكت بها على تعاقب السنين ، هى علاقة غير مرضية ، فهذا الاعتراف هو حجة جديدة
كسبتها مصر فى ميدان النضال ، تؤيدها فى ثورتها ضد الحماية والاحتلال ، وفى مطالبها بالاستقلال التام ،
ولا يخفى أن سياسة الاستعمار تتشكل وتتنوع تبعاً لدرجة قوة المقاومة لدى الأمم المهضومة حقوقها ، فكلما
زادت قوة المقاومة فيها ، تراخت تبعاً لذلك قبضة الاستعمار

قارن بين هذا التبليغ وبين إعلان الحماية ذاته ، أو بينه وبين تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير
سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، تجد فرقا كبيراً فى الأسلوب والمعانى
فى بلاغ إعلان الحماية (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤) أعلن وزير الخارجية أنه « بالنظر إلى حالة الحرب
بين إنجلترا وتركيا قد وُضعت مصر تحت الحماية البريطانية وأنها أصبحت من الآن فصاعداً من البلاد
المشمولة بهذه الحماية »

وفى تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، قال مخاطباً الدول العظمى : « إنه وإن كانت
القوات البريطانية باقية فى مصر إلى الآن لصيانة النظام العام ، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها
عندما تسمح بذلك حالة البلاد ، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو ، وإلى أن يحين ذلك فإن مركز
حكومة جلالة الملكة بإزاء سموه يقضى عليها ببذل « نصائح » لتتأكد من أن النظام الذى سيوجد يكون
مرضياً ويحتوى على عوائل الاستقرار والتقدم »

وقال فى تلغرافه الثانى الذى أرسله بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ إلى السير افلن بارنج (اللورد كرومر) :
« ذكرتكم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة إصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة
على طلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة سمو الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة ، ولا أرى حاجة
إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائماً فى مصر أن تتأكد حكومة

جلالة الملكة من ضرورة اتباع « النصائح » التي ترى إسداءها للخديو في المسائل الهامة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين ان يكونوا على بينة من أن المسؤولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التي تراها ، ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة ، وان حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة » (١)

فإذا وضعت هذه الوثائق وغيرها إلى جانب تبليغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، تجد اعترافاً من الحكومة البريطانية بالعدول عن التمسك بالحماية ، وتغييراً في أسلوبها ، بحيث أخذت تحسب حساباً للشعب المصري ، وهذا التغيير هو نتيجة لازدياد قوة المقاومة الوطنية في البلاد

استقالة وزارة نسيم باشا

١٥ مارس سنة ١٩٢١

كان منتظراً بعد هذا التبليغ أن تستقيل وزارة نسيم باشا ، البغيضة إلى الشعب ، وتحلها وزارة تمثل البلاد بصفة عامة ، وتساهم في خدمة قضيتها ، وقد اتجهت الانظار إلى عدلى باشا ليؤلف هذه الوزارة

ولم يكن السلطان يميل إلى استقالة وزارة نسيم باشا ، لأنه كان واثقاً من سياستها في تدعيم الحكم المطلق في البلاد ، والخضوع لسياسة السراي ، مع الإذعان للأوامر البريطانية ، وكان يبغى أن تبقى رغم سخط الشعب عليها ، وأن يعهد إلى عدلى باشا يكن بمهمة المفاوضات ، لكن عدلى باشا لم يكن مطمئناً إلى سياسة نسيم باشا ودسائسه ، وبخاصة لأن عدلى قد اعترزم أن يجعل ضمن برنامج وزارته هدفاً داخلياً هاماً ، كانت تتمخض عنه الحوادث ، وهو إعلان الدستور ، ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السراي في الحكم ، لأن السلطان فؤاد لم يكن يميل في خاصة نفسه إلى النظام الدستوري ، وظلّ برماً به ، متجهماً له ، طول حياته ، فاستمسك ببقاء نسيم في رأسه الوزارة ، وطلب إلى عدلى باشا أن يقتصر على رئاسة وفد المفاوضات ، فرفض عدلى هذا العرض ، ولم ير السلطان بداً من الإذعان لضغط الحوادث ، وتنحية وزيره الثقة الأمين ، فرفع هذا إليه كتاب استقالته في ١٥ مارس سنة ١٩٢١ ، وضمّنه ما كان من إعلانه حين أُلّف وزارته أنها لا تبت في نظامات البلاد السياسية حتى يفصل في حالتها السياسية ، وأشار إلى المفاوضات

(١) راجع كتاب مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ص ٢٨

غير الرسمية ، ثم إلى قرار الحكومة البريطانية الأخير في شأن التساهل في أمر إلغاء الحماية والمفاوضات الرسمية ، وأنه لذلك يقدم استقالته ، قال :
« يا صاحب العظمة :

« لما رأى مولاي ورأيه الموفق على الدوام أن يعهد إلى خادمه المطيع بتأليف حكومة في وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة الكون صدعت للأمر وقت وزملائي بخدمة الأمة بصدور وسعت هموم العمل أداءً للواجب المفروض على أبناء البلاد ، حملنا هذه الأمانة عالمين ما كان عليه الناس من مختلف القول ففرغنا إلى عملنا بصدق من نياتنا ، وأمسكنا الأمر ما استمسك حتى بدأت الحقوق تؤخذ مسمحة ، والله مصائر الخلق وعواقب الأمر

« بدأت هذه الحكومة عهداً فبدأت معه المفاوضات غير الرسمية بشأن أمانى الأمة ومصالح الغير ، بين رءوس مدبرة ، وعقول مفكرة ، وهي تتمه بظهور آية البشرية على يد سيد البلاد وسلطانها ، فكانت خاتمة الماضى وبشير فاتحة المستقبل ، أخذ الله بقلوبنا إلى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم في أيدي العاملين خير البلاد وإسعادها

« لقد أعلنت حكومة عظمتكم جهرة اثر تشكيلها أنها تسلمت الأعمال لتكون أمانة في يدها ، وأن لا تبت في نظامات القطر السياسية حتى يفصل في حالة مصر السياسية ، كما أتى قبلت وقتئذ الرياسة معلناً ارتياحى لبدء تلك المفاوضات ، مقدماً حينئذ تنازلى عن الرياسة لمن يقع اختيار عظمتكم عليه إذا وفق الله ، وجاء دور المفاوضات الرسمية

« ولما كان مولاي وصل بفضل مسعاه إلى ما وصل إليه بشأن الحالة السياسية للبلاد من قبول الحكومة الإنجليزية التساهل في أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ووجوب تعيين وفد رسمى لأجل الشروع في تبادل الآراء مع الحكومة المذكورة فيما يتعلق بالاتفاق المنوى عقده فأتى أتقدم لعرشكم المجيد رافعاً استقالتي بقلب ملؤه الإخلاص لذاتكم السنية ومغمم بالإجلال والإعظام لسدتكم العلية وأضعاً هذه الأمانة بين يدي المليك المعظم الأمين على البلاد والذي هو لكل وليس للفرد ، والمتعالى بمقامه الأسمى فوق الأحزاب ، ولا زلت يا مولاي عبدكم الأمين »
« محمد توفيق نسيم »

تأليف وزارة عدلى يكن باشا

١٧ مارس سنة ١٩٢١

قبل السلطان استقالة وزارة نسيم باشا في ١٦ مارس ، وعهد في اليوم ذاته إلى عدلى يكن باشا تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها وصدر المرسوم بتأليفها في ١٧ مارس ؛ وضمن عدلى باشا جوابه برنامج وزارته ،

فأعلن أنها ستجعل نصب عينيها في المفاوضات الرسمية أن تصل إلى اتفاق لا يجعل محلاً للشك في استقلال مصر ، وأنها استدعو الوفد المصرى إلى الاشتراك فيها ، وإن هذه الجمعية ستكون أيضاً جمعية تأسيسية تضع الدستور ، وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الأمة تمثيلاً صحيحاً ، ووعد بالعمل على رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة على الصحف وبالامتناع عن إحداث كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابي الجديد

وهالك نص الوثائق التي تبودلت في صدد تأليف الوزارة

كتاب السلطان إلى عدلى باشا

« عزيزى عدلى يكن باشا

« لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا إبلاغ أمتنا المحبوبة بقرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ إلينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بإلغاء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنا للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين ، وإنا لنبتهج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الأمانى القومية ، وبما لنا فى ذاتكم من الثقة الكاملة قديماً وما نعهد فىكم من الروية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم لياقتكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجاننا لصدور مرسومنا العالى به

« وإنى أضرع إلى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته »

« فؤاد »

فى ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١)

جواب عدلى باشا

« يا صاحب العظمة

« أتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة العالية إذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة ، لقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد ، لذلك أشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه

« حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء . عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية . اسماعيل صدقى باشا وزير المالية . أحمد زيور باشا وزير المواصلات . جعفر ولى باشا وزير المعارف . أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف . محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والبحرية . نجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية

» ان الوزارة ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تتوق إليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة ، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض

« وما يوجب الارتياح أن تصریح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس إلغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فإن ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى إلى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة ، وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق ، وبما ان هذه الجمعية ستكون أيضاً بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة

تمثيلاً صحيحاً ، وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الإسراع فى الرجوع إلى النظام العادى ، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة فى القريب العاجل ، وانا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة

« واننا لندرك حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى ، بيد أننا لئلا نتمسكنا باشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، على اننا بتأييد عظمتكم لنا سنعى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها وتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم ، وهذا وان الوزارة لعلى يقين من أن هذا النهاج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تصبو إليها لخير رعاياها وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها إلى النجاح المنشود معترزة بعطف وتعزير عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد ، وانى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين »

« عدلى يكن »

القاهرة فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ — ١٧ مارس سنة ١٩٢١

وقد صدر المرسوم السلطانى يوم ١٧ مارس على النحو الوارد فى كتاب عدلى باشا

وزارة الثقة

سميت وزارة عدلى «وزارة الثقة» ، وترجع هذه التسمية إلى سعد ، فهو الذى اختارها لها ، ذلك أنه حين جاء اللورد ملنر إلى مصر على رأس لجنته قابل ضمن من قابلهم عدلى ورشدى وثروت ، فصارحوه الرأى بأن اللجنة يحسن أن تتوجه بالمحادثة إلى الوفد ، وبأن لا أمل فى محادثة مع غير الوفد ، وقد أرسل سعد باشا برقية إلى ابراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد المركزية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم ، قال : « سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم (أى تقرير اللجنة المركزية للوفد) ، وقد أرسلنا قرارنا تلغرافيا إلى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر ، وقد تبينا ان ما قالوه للورد كان مملوءا حكمة ووطنية خالصة »

وكان سعد على اتصال بعدلى أثناء إقامة لجنة ملنر بمصر ، وبعد رحيلها ، ورأى تأليف «وزارة ثقة» تضع الدستور وتتولى المفاوضات ، فأرسل إلى عدلى خطابا من باريس فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ يشرح فيه هذا المعنى ويؤيده وينوه بأن يتولى عدلى باشا تأليف هذه الوزارة ، قال :

« لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملائى التوجه إلى لوندرة للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر إذ ليس فى محادثته معكم ولا فى مذكرته لكم ما يشجع على هذا ، لأن مذكرته مع كونها خصوصية سرية لا تتضمن ما يصح ان يعتمد الإنسان عليه حتى فى نفسه بالنسبة لأمر هام كسألتنا ، بل فى محادثته ما يمنع من هذا الانتقال ، وهو عدم رضا الحكومة الإنجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، لأن فيه إنكارا لصفته التى أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات ، أما العودة إلى مصر فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بينها لكم ، نعم ان ترجمة عبارة Self governing institutions بالحكومة الدستورية هى الأصح ، ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا ، لأن هناك أسبابا أخرى غيرها ، ولأن إيرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ^(١) مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه ، والقول بأن القصد منها إنما هو الآ يكون الاتفاق إلا مع حكومة دستورية لا يتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له

« ومع ذلك فإذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من (ان الحكومة الإنجليزية لا يصح ان ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستورى) لزم قبل كل شىء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا

(١) بلاغ لجنة ملنر الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ ص ٩٥

« ولا أخفي عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة ، لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها ، والطريقة المثلى للوصول إلى هذه الغاية في رأينا هي أن يُبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد ، موثوق بها ، ويكون البرجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الإنجليزية بغرض الوصول إلى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح إنجلترا الخصوصية ، ثم عرض ما تنتهي المفاوضة إليه على الهيئة النيابية التي تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق ، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت برجرامها على هذه الصيغة أو بما في معناها لا نتردد نحن وزملائنا في العودة إلى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة ، والسعى في أن تنتخب أعضاء في تلك الهيئة ، إذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخلصتم لكم في التاريخ أحسن الذكرى »
« سعد زغلول »

وأرسل سعد إلى عدلى برقية من باريس في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ ، قال فيها :
« تمسك برأينا في موضوع عودتنا إلى مصر ، ونظراً لأننا لم نفكر مطلقاً في ذهابنا إلى لوندرة فاننا سنفحص المسألة متى قدم لنا اقتراح ، وبما ان المفهوم من عبارة Self governing institutions ان الحكومة البريطانية لا تتعاقد إلا مع حكومة دستورية فقد صار إذاً من اللازم مبدئياً تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول إلى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة ، ويجب أن يعرض هذا المشروع على تصديق الجمعية النيابية التي ينشأها الدستور الحديث ، وقد سبق إرسال خطاب تفصيلي »
« سعد زغلول »
وكتب سعد إلى عدلى خطاباً آخر استيفاء لشرح هذه المسألة ، قال :
« صديق العزيز »

« ان الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم هي في اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لأنه من الطبيعي أن تجرى المفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصاً من الأمة ، وان يتصدق على ما تنتهي المفاوضة إليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهي طريقة تقرب في ظننا من التي يظهر ان اللورد ملنر يدلي بها في محادثاته معكم وفيما أ كده لكم من المقصود بعبارة Self governing institutions التي أوردتها في بلاغه ان لم تكن هي بذاتها ، ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ، ولا يصعب عليه ان يتضمن برجرامكم عبارة الاستقلال التي أوضناها فيما كتبته لكم ، لأنها لا تربط غيركم ، وهي فوق هذا ضرورية جداً حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى إلى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها ، نعم إن فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم وأنتم أهل لتحمل مثل هذه المسئولية في خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لأن يعمل ما في وسعه

لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتك حتى لا يُساء الظن في نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها في تأييدكم وتمهيد الطرق أمامكم ، وبعد ان تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلن برجائها لا يترددون في العودة ليكونوا قريباً منكم يعملون على تنوير الأفهام وصيانة الرأي العام من خطرات الأوهام التي لا يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه إلا ترويحاً لمقاصدهم الفاسدة ، وتحصيلاً لمطامعهم الباطلة ، ولا يهمننا فيمن تختارونهم لمعاونتكم إلا ان يكونوا محلاً لثقتكم وأهلاً لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسؤولية الكبرى»

« سعد زغلول »

ففي هاتين الرسالتين نوه سعد بوجود تأليف وزارة ثقة برئاسة عدلى تتولى وضع الدستور ، ثم تباشر المفاوضات ، ولا يدخلها الوفد

ولما انتهى اللورد ملنر من عمله في مصر أرسل سعد يستدعى عدلى إلى باريس ، وبعث إليه ببرقية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ ، قال فيها :

« نكون سعداء برؤيتكم في باريس ، أما عن الاقتراح الثاني^(١) فإننا نوافقكم عليه ، ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيراً إذا بقي الوفد رسمياً خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات »

« سعد زغلول »

وكرر استدعائه إياه في برقية بتاريخ ٢٥ مارس ، هذا نصها :

« نشارككم رأيكم في عدم قبول الأساسات كما عرضت (وهي اقتراحات من اللورد ملنر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم إلى باريس بقدر المستطاع »

« زغلول »

فرد عليه عدلى بتاريخ ٢٦ مارس ببرقية هذا نصها :

سعد زغلول باشا ٣٩ شارع شانزليزيه — باريس

« قبل تحديد ميعاد السفر أكون سعيداً باستلام خطاب تفصيلي »

« عدلى يكن »

فرد عليه سعد بالبرقية الآتية في ٣١ مارس سنة ١٩٢٠ :

« وصل تلغرافكم متأخراً ، نكون سعداء برؤيتكم في أقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطابكم »

« زغلول »

فلجى عدلى دعوة سعد ، وبارح مصر في ١٦ ابريل ، ولازم الوفد في مفاوضاته مع ملنر ، ثم عاد إلى مصر في أواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠

فلما ألفت وزارته في ١٦ مارس سنة ١٩٢١ ، كانت هي « وزارة الثقة » التي دعا سعد إلى تأليفها ، ومن هنا جات تسميتها « وزارة الثقة » ، فلا غرو أن قوبلت بابتهاج الأمة واعتباطها ، وجاءتها البرقيات

(١) وهو اشتراك الوفد مع الوزارة في المفاوضات

من مختلف الهيئات ، كما جاءت الوفود من كل ناحية تعلن هذا الاحتجاج ، وكانت من هذه الناحية تشبه وزارة شريف باشا التي تألفت سنة ١٨٨١ في إبان الثورة العرابية ، نزولاً على إرادة الأمة ، وقبول تأليفها بالاعتباط العظيم ، وسميها « وزارة الأمة »^(١)

ومن غرائب المصادفات أن مصير وزارة عدلي كان شديداً بمصير وزارة شريف باشا^(٢) ، بل كان أسوأ منه ، وانتهت بمثل ما انتهت به الأولى ، إذ استهدفت كلتا الوزارتين للسقوط بين مظاهر السخط والاستنكار ، وفي الحق إن نصيب عدلي من هذه المظاهر كان أكبر بكثير من نصيب شريف باشا

عودة سعد إلى مصر

أرسل عدلي إلى سعد بطريق البرق نبأ تأليف وزارته وبرنامجهما ، ودعوة الوفد إلى الاشتراك في المفاوضات الرسمية

فجاء الرد من سعد تلغرافياً في ١٩ مارس بأنه اعترم العودة إلى مصر ، وغادر باريس يوم ٢٩ مارس ، ووصل الإسكندرية يوم الإثنين ٤ أبريل ، وإلى القاهرة يوم ٥ منه ، وقوبل في الإسكندرية وفي الطريق منها إلى القاهرة ، وفي العاصمة ، بأعظم مظاهر الفرح والحماسة ، بحيث كانت مقابلته سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات ، مما لم يسبق له نظير في تاريخ مصر الحديث وهنا تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ مصر القومي ، سنعرض لها في كتاب « في أعقاب الثورة المصرية »

(٢،١) راجع في تفصيل ذلك كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي) ص ١٣٨ وما بعدها و١٩٧ وما بعدها

الفصل السادس عشر

هل نجحت الثورة؟

وفيم نجحت؟

نريد في الفصل الأخير من هذا الكتاب ، أن نستبق الحوادث التي سيرد ذكرها في كتاب « في أعقاب الثورة المصرية » ، لأن هذه الحوادث لا تغير شيئاً من جوهر الرأى في نتائج ثورة سنة ١٩١٩ ، فوضع هذا البحث هو في كتاب الثورة ، لأن الواجب يقتضى منا بعد أن تحدثنا عن أسباب الثورة ووقائعها ، أن نبحت في نتائجها ، وهل نجحت في الجملة أم لم تنجح ، وإذا كانت قد نجحت ، فما هو مدى نجاحها ؟ وفي أى النواحي كان هذا النجاح ؟

لقد قيل كلامٌ كثيرٌ في هذا الموضوع ، واختلفت الآراء اختلافاً بيناً في الجواب على ذلك السؤال ، وهذا الخلاف يرجع في الغالب إلى الزمن الذي يصدر فيه الجواب ، والظروف التي تلابسه ، وحالة الإنسان النفسية في الوقت الذي يجيب فيه

ومن الواجب علينا بادئ ذي بدء ، لكي نصل إلى جواب أقرب إلى الحقيقة وأدنى إلى الإنصاف ، وأبعد عن التأثيرات الشخصية ، أن نوسع دائرة البحث والتحقيق ، وأن نتخير القواعد التي بنى عليها بحثنا

فأول قاعدة يصح أن نتخذها أساساً للبحث في مبلغ نجاح أية ثورة أو عدم نجاحها ، هي تعرف الحالة التي كانت عليها البلاد قبل الثورة ، والحالة التي وصلت إليها بعد الثورة ، وهل تقدمت أم تأخرت ، وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر

اتبعنا هذه القاعدة في الجواب على مثل هذا السؤال بالنسبة للثورة العراقية ، وانهينا إلى أنها أخفقت ولم تنجح ، وبيننا أسباب إخفاقها ، وأفردنا لذلك الفصل التاسع عشر من كتابنا عنها (لماذا أخفقت الثورة العراقية)^(١)

قامت الثورة العراقية في أوائل سنة ١٨٨١ لتقرير النظام الدستوري أساساً للحكم في البلاد ، وتحريرها من الحكم المطلق ، ومن التدخل الأجنبي معاً ، ونجحت مؤقتاً فيما قصدت إليه ، إذ أعلن النظام الدستوري الكامل في فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولكن الأحداث التي تعاقبت على البلاد ، والسياسات الاستعمارية ،

(١) كتاب الثورة العراقية ص ٥٥١ وما بعدها

قد أفسدت عليها نهاية الثورة ، فاتمته بإلغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وضياع الاستقلال معاً ، وحلّ محلها الاحتلال الأجنبي والحكم المطلق ، فكان حقاً علينا أن نعتبر الثورة العربية قد أخفقت فيما قامت من أجله . ظلّ الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ، يعصف باستقلال مصر ، ويسيطر عليها ، ويستأثر بشؤون الحكم فيها ، وزادت وطأته شدة بإعلان الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فصار احتلالاً مقروناً بحماية ، إلى أن قامت ثورة سنة ١٩١٩

أثر الثورة في الناحية السياسية

أوضحنا في أسباب الثورة (ج ١ ص ٣٩) أنها قامت ضد الحماية وضد الاحتلال ، فمن الحق أن نقول ان الثورة نجحت في قومتها ضد الحماية ، إذ اعترفت الحكومة البريطانية في فبراير سنة ١٩٢١ ان الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت إلغائها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، أما الاحتلال فلم تنجح الثورة في إجلائه ، لأنه مع الأسف لا يزال قائماً حتى اليوم (١٩٤٥)

حقاً ان الاحتلال يحمل في طياته عناصر السيطرة الأجنبية التي قد تشبه الحماية الفعلية من بعض النواحي ، وحقاً ان الاستقلال الذي اعترفت به الحكومة البريطانية ليس هو الاستقلال الحقيقي الذي تنشده مصر ، ولكن من الحق أن نعتبر إلغاء الحماية مكسباً دولياً لمصر ، وربحاً سياسياً وأديباً لكرامتها القومية ، لأن هناك فرقاً كبيراً بين دولة مشمولة بحماية دولة أجنبية ، ودولة مستقلة يحد من استقلالها احتلال أجنبي ، ليست له بأى حال صفة شرعية

وليس يخفى أن الحماية التي أعلنت انجلترا إلغائها سنة ١٩٢٢ هي الحماية التي اعترفت بها الدول بطلب انجلترا ذاتها في مؤتمر فرساي ، فالغاؤها من الدولة التي أعلنتها ، وتبليغ الإلغاء إلى تلك الدول التي سبق ان اعترفت بها ، جعل لهذا الإلغاء صبغة دولية ، فمصر الآن في نظر الدول الأجنبية جمعاء دولة مستقلة ، وهي من هذه الناحية لها مكانة دولية وأديبية لا تُنكر ، بين مجموعة الأمم المستقلة ، أما الاحتلال الأجنبي فهو غضب ثم يزول ، وسيزول إن شاء الله في وقت أقرب مما يظنون ، ولا نزاع في أن أثر الاحتلال في الحد من الاستقلال أقل بكثير من أثر الحماية والاحتلال معاً

ثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت إذن في إلغاء الحماية ، وفي حمل انجلترا على إعلان هذا الإلغاء ، والاعتراف باستقلال مصر

ولا تظنّ أن الحماية كانت سائرة من نفسها إلى الزوال ، أو أنها كانت في نظر انجلترا ضرورة من ضرورات الحرب ، بل الواقع انها حين أعلنتها في ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت ترمي إلى تثبيتها وتوكيدها ،

وتدعيمها وتأييدها ، ولولا ثورة سنة ١٩١٩ ، لظلت مضروبة على البلاد ، أما نظرية ان الحماية كانت من ضرورات الحرب ، فإنما كانت دعاية من الجانب المصرى ، لإقامة الحججة عليها بعد انتهاء الحرب ، ولعمري إنها لم تكن من ضرورات الحرب ، بل كانت من وسائل البغى والعدوان فحسب

وإنك إذا تأملت في وثائق الحماية ، وبخاصة في التبليغ البريطانى إلى السلطان حسين كامل حين توليته عرش مصر سنة ١٩١٤ (ج ١ ص ١٥) ، تجد ان إنجلترا إذ أعلنت الحماية قد اعتبرت أنها نظام دائم ، وهذا ظاهر من قولها في هذا التبليغ : « وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلاناً صريحاً ، وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام وراثى يقرر فيما بعد » (ص ١٦)

وكررت هذا المعنى فى تبليغها إلى السلطان فؤاد سنة ١٩١٧ (ج ١ ص ٣٥) إذ قالت : « ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم » وردد السلطان حسين كامل هذا المعنى فى كتابه إلى رشدى باشا (ج ١ ص ٢١) إذ قال : « ان الحوادث السياسية التى وقعت فى هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر وإلى خلو الأريكة الخديوية »

كما ردده السلطان فؤاد إذ قال فى كتابه إلى رشدى باشا (ج ١ ص ٣٦) : « وقد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقاً للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها »

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، لم تتغير وجهة نظر الحكومة البريطانية فى اعتبار الحماية نظاماً دائماً ، وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله سكرتير المندوب السامى البريطانى إلى سعد باشا فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨ (ج ١ ص ١٠٤) ، وفيه يبلغه رفض الترخيص للوفد المصرى بالسفر ، وينبئه أنه إذا كان للوفد مقترحات عن نظام الحكم فى مصر فليتقدم بها إلى المندوب السامى البريطانى على أن لا تخرج عن حدود التبليغ البريطانى إلى السلطان حسين كامل ، أى فى حدود الحماية

ولما شبت الثورة ، احتجاجاً على الحماية ، أصرت الحكومة البريطانية فى بلاغاتها وتصريحات وزرائها ورجالها على تثبيتها والاستمسك بها ، وحمل الدول على الاعتراف بها ، ففى بلاغها الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩١٩ بتعيين الجنرال ألبنى مندوباً سامياً فى مصر (ج ١ ص ١٨١) أكدت أنها وكلت إليه اتخاذ « جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام فى هذه البلاد وحتى يدير جميع الشؤون إذا لزم الأمر ناظراً إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى »

وبادرت إلى حمل الرئيس ويلسن على الاعتراف بالحماية في أبريل سنة ١٩١٩ ، واعترف بها مؤتمر الصلح في مايو ، وأقرتها معاهدة الصلح مع ألمانيا (معاهدة فرساي) في يونيو من تلك السنة ، وصرح اللورد كيرزون في خطبته بمجلس اللوردات يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ (ص ٢٩) بأن الحماية ستنال بعد توقيع ألمانيا على المعاهدة (وقد وقعت عليها في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩) الاعتراف العام ، وان الحكومة البريطانية لا تنوى مطلقاً أن تغفل أو تتخلى عن التبعات التي تحملتها عند ما وضعت مهمة الحكم في مصر على عاتقها ، وأن هذه التبعات قد تأيدت بإعلان الحماية البريطانية عليها ، وظفرت الحكومة البريطانية باعتراف النمسا بالحماية في معاهدة الصلح المعقودة معها في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، والمعروفة بمعاهدة « سان جرمان » ، وظفرت أيضاً باعتراف تركيا بهذه الحماية في معاهدة سيفر المعقودة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠^(١) ولما ألفت لجنة ملنر كانت مهمتها « تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية الخ » كل هذه التصريحات والملاسات تدل قطعاً على أن الحكومة البريطانية منذ أعلنت حمايتها الباطلة على مصر كانت وظلت مصرة على تثبيتها والاستمسك بها

فإذا كانت قد رأت في أعقاب الثورة ، وبعد ما أعيتهما الحيل في حمل الأمة المصرية على قبول هذا النظام البغيض ، أن تعدل عنه ، وتعلن إلغاء الحماية ، فهذا ولا شك كان نتيجة الثورة ، وهو أول نجاح لها من الوجهة السياسية

ولا مرأء أيضاً في ان إلغاء الامتيازات الأجنبية^(٢) في مصر كان ثمرة للثورة ، فان سياسة إنجلترا قبل الثورة ، وبعدها ، كانت ترمي إلى أن تحلّ هي محل الدول الأجنبية في امتيازاتها ، ولكن الثورة قد نجحت في إلغاء هذه الامتيازات إطلاقاً ، وفي بسط سلطان الحكومة المصرية على الأجانب في التشريع والإدارة والأمن العام منذ سنة ١٩٣٧ ، والقضاء (ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩) ، وهذا ولا شك مكسب قومي كبير

في نظام الحكم

وثمة نجاح آخر للثورة في نظام الحكم ، فلقد كان لها الفضل الأكبر في تقرير النظام الدستوري ، وتوجت بذلك جهاداً طويلاً شاقاً ، استمر أربعين سنة سبقت الثورة ، فليس يخفى أن جهاد الأمة في سبيل الدستور قد بدأ في أواخر عهد إسماعيل ، إذ فرغت الطبقة المفكرة إلى التخلص من مساوئ الاستبداد ، وإنقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية في شؤونها ، ذلك التدخل الذي بدأ في ذلك العهد ، ونجح الأحرار

(١) ألغيت معاهدة سيفر بعد فوز الثورة الكمالية كما تقدم بيانه (ص ٧١)

(٢) ألغيت بموجب اتفاقية منترو التي عقدت في ٨ مايو سنة ١٩٣٧

في دعوتهم ، وألف شريف باشا وزارته الأولى في أواخر عهد إسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، فوضع الحجر الأساسى للنظام الدستورى فى مصر ، وسنّ دستوراً يحقق سلطة الأمة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩^(١) ، ثم خلع الخديو إسماعيل فى يونية سنة ١٨٧٩ بناء على طلب الدول ، وتعطل إنفاذ الدستور زهاء سنتين فى أوائل حكم الخديو توفيق ، إلى أن قامت الثورة العراقية ، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢^(٢) ؛ الذى لا يختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩ ، ثم تلاحت الأحداث والدسائس الأجنبية ، فأفضت إلى الاحتلال البريطانى ، وكان أول عمل هام له من ناحية نظام الحكم إلغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وإنشاء نظام فاسد يجعل سلطة الأمة معدومة حكماً وفعلاً ؛ وهو نظام « مجلس شورى القوانين » و « الجمعية العمومية » الذى فُرض على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ؛ أى زهاء ثلاثين سنة ؛ ثم حلّ محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣ ؛ وهو أيضاً من صنْع الاحتلال ؛ ومن النظم التى أرادت بها السياسة البريطانية إهدار سلطة الشعب ، والاستيثار من خضوع الوزارات المصرية لإرادتها وأوامرها

ولقد جاهد الحزب الوطنى وجاهدت الأمة جهاداً طويلاً فى سبيل الدستور ، سواء فى عهد مصطفى كامل أو فى عهد محمد فريد

فكان مصطفى كامل ، إلى جانب دعوته إلى الجلاء ، لا ينى فى المطالبة بالدستور ، سواء فى خطبه أو مقالاته

كتب فى عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ من « اللواء » مقالة بعنوان (الحكومة والأمة فى مصر) ، ذكر فيها وعدد اللورد دفرين باسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس نيابى ، وإخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد ، كإخلافها وعودها فى الجلاء ، ثم قال : « لعمري إذا كان الإنجليز يودون حقيقة ان يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأول واجب نطالبهم به هو ان يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية إنجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء »

ودعا إلى الدستور فى خطبته فى العيد المئبى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ ، وكان على صفحات « اللواء » يدعو إلى إنشاء المجلس النيابى كأداة للحكم الصالح ، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (إفلاس الاحتلال) أظهر فيها فساد الأداة الحكومية فى المعارف والداخلية ، وختمها بقوله : « وعندى ان هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد إلى مجلس نيابى

(١) راجع نصوصه فى كتاب عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠

(٢) راجع نصوصه فى كتاب عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧

تكون له السلطة التشريعية الكبرى ، فلا يُسن قانون بغير إرادته ولا تحور مادة إلا بمشيئته ، ولا يزعم نظام بغير أمره ، ولا تعلو كلمة على كلمته ، وإلا فإن بقاء السلطة المطلقة في يد رجل واحد سواء كان مصرياً أو أجنبياً يضر بالبلاد كثيراً ويجر عليها الوبال »

وكتب تحت عنوان (إنشاء مجلس نيابي) في عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من اللواء ما يأتي : « لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر وكتبناه في هذه الجريدة وغيرها من وجوب إنشاء مجلس نيابي منذ عشر سنوات كاملات ، ويسرهم كما سرنا ان هذا المطلب العزيز صار على ألسنة الكثيرين من أهل القطر ، لأنه الأنشودة التي يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال ، وسواء كان سابقاً أو لاحقاً لتخلص البلاد من رق الاحتلال ، فانه الضمانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة » ، إلى ان قال : « ليس للاحتلال مصلحة في إيجاد مجلس نيابي لهذه البلاد ، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأي والفكر والثبات التي هي أكبر القوى الفعالة في حياة الأمم ، فلتفعل ، فانها تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة في طريق الاستقلال »

واستمر جهاد الحزب الوطني في سبيل الدستور ، إلى جانب جهاده في سبيل الجلاء ، على عهد محمد فريد ، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة إلى حركة إجماعية للمطالبة بالدستور ، وذلك لمناسبة ردّ مجلس الوزراء على ما طلبته « الجمعية العمومية » في شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابي ، إذ جاء في هذا الردّ المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتي : « ترى الحكومة ان الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يُرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديریات »

كان هذا الجواب إهانة للأمة ، واتهاماً لها بعدم كفايتها للنظام الدستوري ، وترديداً وتأييداً لوجهة النظر الاستعمارية في هذا الصدد ، فاعتزم فريد بك ردّ هذه الإهانة ببعث حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطني عرائض لتقديمها إلى الخديو بطلب إنشاء المجلس النيابي ، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض ، ووزعها على أعضائه وأنصاره ، والمصريين كافة في جميع الجهات ، للتوقيع عليها ، فانها لتعريض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والأقاليم ، واشترك في توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمتقفة ، والسيدات والأنسات المهدبات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ٤٥٠٠٠ قدمها الفقيد إلى الخديو عباس الثاني في أبريل سنة ١٩٠٨ ، وفي ديسمبر من تلك السنة قدّم الفوج الثاني منها ، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع ، فكان لهذه العرائض دوى هائل في البلاد ، وكانت أكبر دعاية للدستور

ولقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور ، مثل المقاومة التى لقيها منه فى دعوته للجلاء ، وكانت الحكومة البريطانية لا تقف على لسان وزيرائها ومعتمديها فى مصر معارضتها فى عودة الدستور ، رداً على كل حركة يقوم بها الحزب الوطنى فى هذه الناحية ، اعتبر ذلك فيما صرح به السير دون جورست المعتمد البريطانى فى مصر سنة ١٩٠٨ رداً على العرائض الإجماعية التى قدمها محمد بك فريد إلى الخديو بطلب الدستور ، إذ قال : « إذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور إنشاء مجلس نيابى بإطلاق المعنى كما هو الحال فى إنجلترا وفى بلدان أخرى أوروبية فليس عندى على ذلك إجاب واحد ، وهو ان الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير فى إدخال تغيير يحدث انقلاباً كهذا الانقلاب ضرب من حماقة والجنون »

وبقيت السياسة البريطانية على إصرارها فى مقاومة عودة الدستور ، يعاونها فى ذلك الخديو والوزراء المصريون — وهذا ما يدعو إلى الأسف — وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو إدخال بعض تعديلات طفيفة فى نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، كجعل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩) ، بعد ان كانت من قبل سرية ، وتقرير حق سؤال الوزراء فى مجلس شورى القوانين ، وتوسيع اختصاصات مجالس المديرىات ، وعدّ المرحوم محمد بك فريد هذه التعديلات مكسبا للحركة الوطنية — وقد كانت حقاً مكسبا فى ذلك الوقت العسير — إذ قال عنها فى خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠ : « مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها فى هذه السنة — ١٩٠٩ — علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديرىات ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهى مسائل وان كانت فى ذاتها لا تعد شيئاً مذكوراً بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس ، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة فى سبيله ، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبنائها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها ، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى فى مجادلات أعضائه للنظار ، ومباحثاتهم فى القوانين المطروحة أمامهم ، فان الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة ، وللجرائد التى تعبر عن أفكارها ، حساباً كبيراً ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بتوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر ، لا موقف المعاند أو المكابر ، حتى اضطروا الحكومة فى عدة مواقف إلى احترام آرائهم والأخذ بملاحظاتهم »

وكان لا يفتأ يدعو الأمة إلى المطالبة بالدستور ، إلى جانب المطالبة بالجلاء ، وآخر موقف له فى ذلك قبل منفاه كان فى المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ ، إذ دعا فى خطبته إلى إصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية إنجلترا ، وقرار آخر بطلب ردّ الدستور إلى الأمة ، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو ، ولجئ المؤتمر دعوته وأصدر القرارين معاً ،

وقد تعقّب الاحتلال الفقيده بعد هذه الخطبة ، وأوحى إلى صنائعه من الوزراء والحكام والقوانين على الدعوى العمومية أن يعتبروا المطالبة بالدستور تهمة تقع تحت طائلة العقاب ! وعدّوها تحريضا على كراهية الحكومة وبغضها وازدراءها ، وحوكم الفقيه عليها فعلا ، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه في الجهاد وهما على فهمى كامل بك ، وسماعيل بك حافظ ، بالحبس سنة له ، وثلاثة أشهر لزميليه

وظلت الحكومة البريطانية على تعاقب السنين تحول دون الأمة ودستورها ، ولما شبت الحرب العالمية الأولى أعلنت الأحكام العرفية في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وأعقبها اعلان الحماية في ديسمبر من تلك السنة ، فازدادت الأمة بعداً عن تحقيق آمالها في الدستور ، وبدا من وثائق الحماية تصميم السياسة الإنجليزية على إهدار سلطة الأمة ، ففي تبليغها إلى السلطان حسين كامل (ج ١ ص ١٥) أعلنت أنها دائبة على ما أسمته سياسة « التدرج في إشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرق السياسي » ، وهي هي السياسة التي سارت عليها منذ سنة ١٨٨٢ ، وسوغت بها حرمان الأمة دستورها أربعين سنة متوالية ، وكان في نيتها الاستمرار عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، لولا ثورة سنة ١٩١٩ ، وتبدو هذه النية في مشروع القانون النظامي الذي وضعه السير ويليم برونيت المستشار المالي البريطاني في نوفمبر سنة ١٩١٨ والذي تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٥٣) ، فإنه مشروع ينزل بمصر إلى مرتبة أسوأ من كثير من المستعمرات البريطانية ، إذ يجعل سلطة التشريع فيها في يد شرذمة من الأجانب تهدر بجانبها شخصية الأمة وكرامتها وسلطتها الشرعية ، وهذا المشروع يدل على مبلغ ما كان يُبيت للبلاد من أسوأ النيات بالنسبة لنظام الحكم فيها

ثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت فعلا في وأد هذا المشروع وهو في مهده ، وفي تقرير الدستور نظاماً للحكم ، وإعلانه سنة ١٩٢٣ ، وهذا الدستور فضلا عن تقريره سلطة الشعب وحقه الشرعي في حكم نفسه بنفسه ، فإنه قرر حقوق المصريين وحرّياتهم السياسية والشخصية

ومن الحق أن نقول ان هذه الثورة هي حدٌّ فاصل بين عهد وعهد ، بين نظام قديم قوامه إلغاء سلطة الأمة حكما وفعلا ، وإلزام الحكومة الأهلية باتباع « النصائح » البريطانية طبقاً لتلغراف اللورد جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وتلغرافه الثاني في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وحصص السلطة في يد المستشارين والموظفين البريطانيين ، وفرض حماية باطلة على البلاد ، ونظام جديد ، قوامه استقلال ناقص ، يشوبه احتلال أجنبي غير مشروع ، ودستور يقرر سلطة الأمة ويحدّ من سلطة الفرد ومن التدخل الأجنبي

وينبغي أن لا نفصل عن حقيقة جوهرية ، لا أفنأ أنأدى بها ، وهي أن الدستور لا يكون كاملاً ، وسلطة الأمة لا تكون مستقرة ، ما دام الاحتلال الأجنبي قائماً ، هذه حقيقة لا مرأى فيها ، ولكن إلى جانب هذه الحقيقة حقيقة أخرى ، وهي أن الدستور هو الأداة الطبيعية القومية لحكم الشعب حكماً مشروعاً ،

وهو من أسلحة النضال عن الاستقلال وعن سلطة الأمة وحقوقها ومصالحها ، فالبلاد التي يسود فيها نظام الحكم المطلق تحرم هذه الأداة الطبيعية ، وتعيش مستعبدة من الداخل ، وقرق كبير بين الأمة الحرة والأمة المستعبدة في نضالهما عن حقوقهما

وهنا يلزمني ان أردّ على قوم لا يعدّون الحياة الدستورية مغنا ، بل يتجهّمون لها ويتنكرون ، ويطيب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب ! ويضعوا في طريقها العقبات سرّاً وعلناً

هؤلاء الناقدون لهم دعايتهم ضد الدستور ، وهم وإن لم يعلنوا هذه الدعاية جهرة ، فإنهم يبثونها في أحاديثهم ومجالسهم ، وتم عليها أعمالهم وتدابيرهم ، واتجاهات أفكارهم ، فإلى هؤلاء الناقدين أوجه القول في صدق وإخلاص ، وأناشدهم أن يعيدوا النظر في آرائهم ، فقد يكون الرأي الذي يقولون به هو نتيجة التسرع في الحكم ، أو عدم الإحاطة بالموضوع من شتى نواحيه ، أو نتيجة للتأثرات الوقتية ، أو الاعتبارات الشخصية ، ولعلمهم يتدبرون في جسامة التبعة الأدبية التي يحملونها في الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسا وستين سنة إلى الوراء

والحقيقة ان النظام الدستوري — وأساسه حكم الشعب بإرادته ممثلة في انتخابات حرة — لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال في سنة أو سنتين ، بل هو في حاجة إلى مران طويل ، وممارسة مستمرة ، لكي تُشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه ، ولا يضير الأمم أن تخطئ في ممارسة هذا النظام ، فإن الخطأ يصلح مع الزمن ، والأمة في ممارستها حقوقها الدستورية كالفردي الذي يدخل معترك الحياة ، قد يخطئ ويتعثّر في سيره ، بادئ الأمر ، ولكن هذه الأخطاء هي التجارب للإنسان ، يفيد منها ، ولا بد له من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة ، وليس العلاج للشباب الناشئ في الحياة أن تحرّمه حرية العمل ، أو أن تحجر عليه ، وتفرض عليه وصيّا بحجة حمايته من الخطأ والعتار ، فإنك إن فعلت ذلك سلبته الإرادة والحرية ، اللتين هما المميز للإنسان ، وهما قوام النجاح في الحياة ، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية ؛ وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة والنهوض والتقدم ، وكذلك الأمم ، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية ؛ وإنما طريق التقدم والنجاح لها أن تشار على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية ، التي تبث فيها روح الحرية والكرامة الإنسانية ؛ ولا يطلب من الأمة المصرية التي حرّمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه إلى الكمال في بداية حياتها الدستورية ؛ بل هي في حاجة إلى سنين عديدة ، لكي تعوّض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانا

ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية ؛ فإن الزمن كفيل بإصلاحها ؛ أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة ، وحسبك أنها تقتل في الأمم روح العزة والكرامة ، وتغرس فيها طبائع النذل والهوان والعبودية كانت هذه النظم آفة الشرق في الجملة ، بل كانت سبيل الغرب إلى بسط سيطرته على بلدانه ، فلقد

وجد الاستعمار الأوروبي في الشرق مرتعاً خصباً ، لم يجد مثله في الغرب ، ولهذا الظاهرة أسباب شتى ، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم الاستبدادية الداخلية وأرهقتها على توالى السنين ، وأفسدت أخلاقها ، وأضعفت روح المقاومة المعنوية في نفوس أبنائها ، فلم تقو على صدّ أمواج الاستعمار التي ارتطمت بها ، لأن الشعب الذي يألف العبودية الداخلية هيات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية ، فالعيوب التي ظهرت أو ستظهر في الحياة الدستورية عندنا ، أقل بكثير من مزاياها ، بل هي أقل من مثلها في بلاد من أرقى الأمم حضارة وسلطاناً ، ثم إنها بلا مرء أقل من عيوب الحكم المطلق

على أن عيوبها لا ترجع إلى الدستور في ذاته ، ولا إلى قواعده ومبادئه ، بل إلى أخلاق بعض أفراد الشعب ، من خاصته وعامته ، وهذا النقص الخلقى هو نتيجة النظم الاستبدادية التي رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال ، وزاد في تأثيرها الاحتلال الأجنبي

وإصلاح هذه العيوب لا يكون بالتنكر للدستور والتبرّم به ، وإهداره حكماً أو فعلاً ، بل بإصلاح أخلاقنا وتقويمها ، ولا تصلح الأخلاق في ظل الاستبداد والحكم المطلق ، بل تزداد ضعفاً وفساداً ، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفوس ، والنظم الحرة تنشى الأمم الحرة ، أما النظم الاستبدادية فلا تنشى إلا أمماً مستعبدة

هذا إلى ان الدعاية إلى إهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد في حقوقها الاستقلالية ، لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لاتصلح لأن تحكم نفسها بارادتها ، وانها في حاجة إلى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضاً ، وهذا ولا شك شر إعلان عن الأمة ، وإساءة إلى سمعتها بين الدول والشعوب ، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية ، لأن الحكم الأهلى ما هو إلا ركن من أركان السيادة القومية التي يتألف منها الاستقلال ، فإذا قام في أمة من ينادى بأنها لاتصلح لحكم نفسها بارادتها ، فان هذا يغرى بها الطامعين ، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها ، ومن ناحية أخرى فإن تعويد الشعب على الإذعان والخضوع والتفريط في حقوقه الدستورية ، ينتقل بطريق العدوى إلى حقوقه الاستقلالية ، وهنا الخطر كل الخطر ، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة في ميدان النضال ، فالتفريط في أحدها يغرى بالتفريط في الأخرى ، ولعلك إذا تأملت في سير الحوادث قديمها وحديثها ، تجد أن البيئات التي صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هي أقرب البيئات إلى التفريط في حقوق البلاد الاستقلالية

يخلص مما تقدم أن ثورة سنة ١٩١٩ قد أفلحت في تقرير الدستور نظاماً للحكم في مصر ، وهي من هذه الناحية قد نجحت ، حيث أخفقت الثورة العراقية

في الناحية المعنوية

وثمة نجاح آخر لثورة سنة ١٩١٩ ، وهو نجاح معنوى ، يرتبط بتأريخها القومى ، ذلك أنه قد تألفت

من الثورة صفحة مجيدة من البطولة والتضحية ، جديرة بأن تحيي في النفوس روح الإخلاص للوطن ، هذه الروح التي هي عُدَّتنا في النضال والكفاح ، فهؤلاء الشهداء المجهولون الذين جادوا بحياتهم سنة ١٩١٩ وما تلاها ، في سبيل مجد الوطن وعظمته ، غير ناظرين إلى مكافأة ينالونها ، أو منافع يجنونها ، خليقون بأن يبعثوا في نفوس مواطنيهم على تعاقب الأجيال روح الجهاد الخالص لله والوطن ولا تظنَّ أن أثر هؤلاء الشهداء المجهولين قد تلاشى مع الأيام ، ولا تقولنَّ إن هذه الصفحة المجيدة قد عفى عليها الزمان ، وأعقبها صفحات أخرى من التهافت على الغنائم ، فإلى جانب هذا التهافت تبقى دائماً فكرة الوطنية التي كانت الثورة إحدى مراحلها ووسيلة لبثها في طبقات الشعب حقاً إن هذه الفكرة لم ترسخ بعد في النفوس بالقدر الذي بلغته عند كثير من الأمم الأخرى ، ولا يزال مستوى الوطنية ضعيفا في نفوسنا ، ويلزمنا جهاد طويل لتثبيتها وتدعيمها وتعميمها ، لكنها قد شقت طريقها إلى الأمام ، ووصلت إلى مرحلة تتلوها إن شاء الله مراحل النمو والكمال ولا يغبينَّ عن أذهاننا ان صفحات المجد في حياة الأمم لا تبلى عظمتها ، ولا تخلق جدتها ، ولا تنال منها السنون ، ولئن رانت على بعض النفوس شوائب النفعية ، فليس هذا ذنب الثورة ، بل ذنب بعض خلفائها أو المنتسبين إليها أو مستغلبها ، وستبقى صفحة الثورة ناصعة البياض ، توحى بالعمل الصالح ، وإذا كانت سيرة البطل الواحد خليفة بأن تكون مصدرا لهذا الوحي ، بالرغم من تقادم العهد وتطاول السنين ، فأخلق بأولئك الشهداء المجهولين ان يكونوا مصدرا دائماً لمثل هذا الوحي المجيد ليست روح الثورة في قيام الجماعات ضد نظام من النظم ، ولا في نزوعها إلى الشر والعدوان ، أو الفوضى والانقسام ، فإن مثل هذه الظواهر قد تهدم أسمى معاني الثورة ، وإنما الروح المجيدة للثورة هي عقيدة الإخلاص الذي لا نهاية له في نفس الوطني ، فهذه العقيدة هي روح الثورة ، وهي تراثها الدائم الذي به تعيش وتتجدد ذكراها في النفوس على تعاقب الأجيال ، ولا غرو فهذه العقيدة — عقيدة الإخلاص للوطن — هي الأساس الثابت لكل نهضة قومية ، ولكل عمل صالح في حياة الأمم وإذا كان لي ان أنصح الشباب ممن يقرءون هذا الكتاب ، فإني أقول لهم : لا تكونوا ثوريين كأسلافكم سنة ١٩١٩ ، بل كونوا مثلهم مخلصين للوطن في أعمالكم وأهدافكم لا تكونوا مثلهم ثوريين ، فان في ميادين الجهاد السلمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي مجالا فسيحا لجهودكم ، وإخلاصكم وتضحياتكم ، وان فيها لأعمالا مجيدة تنتظركم ، لكي تنهضوا بلادكم في مختلف النواحي لا تكونوا في حياتكم الوطنية معتدين ، فانه لخير للبلاد والحركة الوطنية ان تكونوا معتدئ عليكم لا معتدين ، فباستهدافكم للاعتداء عليكم ، تقوى في نفوسكم روح التضحية واحتمال الشدائد في سبيل بلادكم وإذا انتظمت في سلك الحياة العملية ، فتعمدوا في نفوسكم شعلة الوطنية ، ولا تدعوها تنطفئ أو تذبل على الأيام ، فهي الشعلة التي تنير للأمم طريق الحياة والنهوض ، والسعادة والمجد

أدوا واجبكم في الحياة ، فلو أدى كل منكم ، رجالا ونساء ، واجبه نحو الوطن ، الزارع في حقله ، والصانع في مصنعه ، والتاجر في متجره ، والكاتب والأديب في أدبه وتفكيره ، والموظف في وظيفته ، وصاحب المهنة الحرة في مهنته ، والسياسي في بيئته ، لسعد بكم الوطن ، ولأديتم له من الخدمات أكثر مما أدى أسلافكم

كونوا مؤمنين بالوطن ، مؤمنين بالواجب نحوه ، ولا يزغزع إيمانكم يأسٌ أو خيبة أمل ، فان الأمم لا تنهض بأقوام يتجسسون مواضع النقص والضعف في مواطنهم ، لا ليصلحوها ، بل ليسوغوا لأنفسهم نزعة التنكر للمثل العليا ، ولا تنهض بأقوام يحاسبون بلادهم حسابا عسيرا في اقتضاء المكافأة العاجلة على أعمالهم وخدماتهم ، لا تنهض الأمم بهؤلاء وأولئك ، بل تنهض بقوم يملأ الإخلاص قلوبهم ، فيترسمون في الحياة سبيل الواجب نحو بلادهم ، يؤدونه ، ولو كانوا ضحية هذا الواجب ، أو ضحية المجتمع الذي له يخلصون ، فهما تبلغ تضحيات المرء في هذه الدنيا ، فإنها لا تقاس إلى تضحيات الشهداء في ثورة سنة ١٩١٩ ، وشهداء الوطن عامة ، أو شهداء الأمم في الحروب التي حصدت الملايين من بني الإنسان ، ممن بذلوا أرواحهم في سبيل أوطانهم

ثورة سنة ١٩١٩ هي من هذه الناحية معين لا ينضب لعقيدة الإخلاص للوطن

في الناحية الأخلاقية

هل نجحت الثورة في الناحية الأخلاقية للأمة ؟

أرى أن الثورة لم يكن لها أثر جوهري في أخلاق الأمة ، لأن الأخلاق ترجع في صلاحها أو فسادها إلى عوامل أخرى ، لا دخل للثورة فيها ، وأهمها الوراثة ، والتربية المنزلية والمدرسية ، ثم البيئة الاجتماعية ، على أن الأخلاق عامة قد تراجعت بعد الثورة ، فالصدق والإخلاص ، والوفاء والمروءة ، قد نقص مستواها عما كانت عليه من قبل ، وطغت على النفوس موجة من النفعية يلزمنا أن نتعاون على صدها ، وهذه العوارض لا علاقة لها بالثورة ، وبعضها كان موجودا إلى حد ما قبل الثورة ، ولكن قوة الملاحظة قد زادت فينا بسبب ارتفاع مستوى المدارك والأفكار ، فكشفت لنا عن عيوب كنا نفعل عنها ، أولا نلقى بالأإ إليها ، وازدياد قوة الملاحظة ظاهرة طيبة تدل على أن الأمة سائرة في الجملة إلى الأمام ، ومن الحق أن نقرر أن معظم عيوبنا الأخلاقية قد ورثناها عن الأجيال الماضية ، وهي من نتائج نظم الحكم التي كانت مضروبة على البلاد ، كما أن الجانب الأكبر منها يرجع إلى الاحتلال الأجنبي ، وما أفسده من نفوس الناس وأخلاقهم ووطنيتهم ، فهذا الذي نشكو منه ، من نفاق وجبن وذبدبة ، وتهافت على المنافع الشخصية ، هو في الغالب من تراث الحكم المطلق وتأثير الاحتلال ، على أن من الواجب

أن نعترف أيضاً أن الشباب المتعلم كانوا قبل الثورة خيراً منهم بعدها ، فقد كانوا - في الجملة - أكثر جدلاً على العمل ، وأبعد عن مفاتن الشباب وغروره ، وأكثر وفاءً ، وأشد إخلاصاً في العمل لوجه الله والوطن ، ولعل من أهم أسباب هذه الظاهرة أن الثورة قامت على أكتاف الشباب ، ونجاحها يرجع إلى مظاهراتهم وإضراباتهم وتضحياتهم ، وجمعياتهم وخطبهم وقراراتهم ، فسرى الزهو والخيلاء إلى نفوس الشباب عامة ، حتى الذين لم يشتركوا في تضحيات الثورة ، ولم يقتبسوا من فضائلها ، فصرفهم هذا الشعور عن الإكباب على دروسهم ، والاستزادة من العلم والمعرفة ، وداخلهم من هذه الناحية شيء كبير من الاستهتار والغرور ، ومال ميزان الأخلاق في نفوس الجيل

ومما زاد الحالة سوءاً أن الشباب رأوا من تملق بعض الشيوخ والزعماء لهم ما زادهم غروراً ، ولما استمر الانقسام بين الزعماء ، جهد بعضهم في أن يستميل إلى جانبه المجندين السابقين في الثورة ، أو خلفاءهم ، وأغروهم بالمنافع والمزايا ، فأفسدوا فيهم روح الإخلاص ، وأضعفوا فيهم الناحية الخلقية ومن الممكن إصلاح هذا الضعف بنبث روح الوطنية والإخلاص في نفوسهم ، وتحبيها إليهم بالقدوة الصالحة ، والأسوة الحسنة ، والدعوة الخالصة ، ويجب على الخالصة أن تبدأ بهذا الإصلاح ، وتأخذ في إصلاح نفوسها أولاً ، لأننا مع الأسف ينقصنا من الأخلاق السياسية والأخلاق الشخصية ما ينهض بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي الحق إن هذه ناحية هامة من الإصلاح ، يجب أن تتعاون جميعاً على النهوض بها ، لأن الأخلاق هي سياج نهضة الأمم ، ولا يمكن للمرء أن يؤدي رسالته في الحياة إلا إذا كان متحصناً بالأخلاق والفضائل القومية التي تجعل منه جندياً مخلصاً من جنود الوطن

الثورة والنهضة الاقتصادية

هل مجحت ثورة سنة ١٩١٩ في النهضة الاقتصادية ؟

إذا رجعنا إلى زعامة الثورة نجد أنها أهملت الناحية الاقتصادية إجمالاً ، وهنا تبدو ناحية من نواحي النقص في زعامة الثورة ، إذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة ، فإن زعامة قبل الثورة تفضل زعامة الثورة في توجيه الأمة إلى البعث الاقتصادي ، مما بدأ أثره في تأسيس البنوك التعاونية ومنشآت التعاون عامة ، والمؤسسات والنقابات العالية ، وذلك على الرغم من أن الظروف لم تكن مواتية لهذا البعث ، وغاندى وأنصاره في الهند قد جعلوا أيضاً لدعوتهم جانباً اقتصادياً واسع المدى ، كان له الأثر الفعال في زيادة الثروة الأهلية ، وفي قوة الحركة الوطنية عامة ، أما زعامة الثورة سنة ١٩١٩ فقد أغفلت هذا الجانب الهام من البرنامج القومي

على أن منطق الثورة السليم قد سار على خلاف توجيه الزعامة السياسية فيها ، فاتجه من تلقاء نفسه إلى تعضيد النهضة الاقتصادية ، وإلى متابعة البعث الاقتصادي الذي بدأ قبل الثورة

فما ان ظهرت في أعقاب الثورة دعوة الزعيم الاقتصادي طلعت حرب إلى تأسيس بنك مصر (أغسطس سنة ١٩١٩) حتى ناصره الشباب وأيدوه ، وبنوا دعوته بين طبقات الشعب في المدن والأقاليم ، مدفوعين إلى ذلك بفطرتهم السليمة ، ونجحت الدعوة إلى هذه المؤسسة العظيمة ، بعيدة عن زعامة الثورة ، وتأسس البنك في سنة ١٩٢٠ ، وليس يخفى أن تأسيس بنك مصر هو النواة للنهضة الاقتصادية والمالية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ، وهو الثمرة الاقتصادية للثورة ، فالروح العامة التي أوجدتها الثورة في النفوس كان لها أثرها في نجاح هذه الدعوة ، ونستطيع أن نلمس هذا الأثر إذا رجعنا قليلا إلى الماضي ، فإن الدعوة إلى تأسيس البنك الوطني قد ظهرت في إبان الثورة العربية ، ثم تجددت قبل الحرب العالمية الأولى ، وقبل ظهور ثورة سنة ١٩١٩ بأكثر من عشر سنوات ، ولكنها لم تلق من الأمة التأييد الذي يكفل نجاحها ، وفي ذلك يقول المرحوم عمر بك لطفى في خطبته التي ألقاها يوم ٢١ يناير سنة ١٩٠٩ : « إني وإن كنت أحبذ فكرة إنشاء بنك وطني كبير لكني أظن أن هذا المشروع سابق لأوانه وأن الأفكار لم تنهيا بعد لقبوله ، وفي اعتقادي أن خير نظام يحسن إدخاله الآن هو نظام التسليف القائم على مبادئ التعاون » ، وقال في خطبته التي ألقاها في ٢ مايو سنة ١٩١١ ، أي بعد أكثر من سنتين من خطبته السابقة : « إذا كان المصريون غير قادرين اليوم أو ليسوا موقنين اليوم إلى إنشاء مصرف عام فعلى الأقل يجب عليهم أن يقوموا بتأسيس النقابات وبنوك التعاون الصغيرة ليخلصوا على الأقل من شر المرايين » ، وأخرج المرحوم طلعت حرب في نوفمبر سنة ١٩١١ كتاباً عن (علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) ، دعا فيه إلى إنشاء البنك الوطني ، ولكن دعوته لم تتحقق في ذلك الحين ، ولم يكن طلعت حرب لتعوزه المهمة والعزيمة والكفاية اللازمة لتحقيقها ، ولكنه لم يجد من الأمة في سنة ١٩١١ ، من الاستعداد لتأييد دعوته ، مثلما وجد في سنة ١٩٢٠ ، أو بعبارة أخرى : إن الدعوة إلى تأسيس البنك الوطني لم تلق من مناصرة الأمة قبل الثورة ، ما لقيته بعد الثورة ، وهذا ولا شك مرجعه إلى أن الروح العامة للثورة قد بعثت في النفوس قوة معنوية كفلت نجاح الدعوة إلى تأسيس بنك مصر

الثورة والنهضة الاجتماعية

كانت النهضة الاجتماعية في مصر قبل الحرب العالمية الأولى من أسباب الثورة ، كما أوضحنا ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب ، ومن الحق أن نقول أيضاً إن الثورة كان لها أثرها في تطور هذه النهضة ، وازدياد عناصر النشاط فيها ، إذ أخذت طبقات المجتمع ، تحت تأثير الثورة ، تسلك مرحلة جديدة من مراحل العمل والنهوض ، وأول ظاهرة لهذا التطور ذبوع الروح الرياضية في الشباب وغير الشباب ، وكانت من قبل محصورة في أضيق دائرة ، فبدأ الشباب ومن إليهم يؤلفون الجماعات والنوادي الرياضية ، وتأنفت فرق الكشافة المصرية في المدن والأقاليم ، وتأسست في إبريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشافة الأهلية لضم فرق

الكشافة والتشجيع على إنشاء فرق جديدة وتنظيمها ، فمؤم الروح الرياضية كان نتيجة للروح التي أوجدتها الثورة في النفوس

وكان للثورة أثرها في النهضة النسائية ، فإن اعتياد السيدات تأليف المظاهرات ، والقاءهن الخطب في المجتمعات ، وتأليفهن الجمعيات ، ونشر آرائهن وأبحاثهن في الصحف والمجلات ، ومساهمتهن في تطور الحوادث عامة ، واضطلاعهن بأعمال البر والإحسان ، وبخاصة التي يقصد منها النهوض بالطبقات الشعبية ، كل هذه العوامل قد أفادت من الثورة ، حقاً ان بعضها كان سابقاً عليها ، ولكن الثورة كان لها أثرها في إبرازها واتساع مداها

وكذلك كان للثورة أثر فعال في النهضة التعاونية ، والنهضة العمالية ، فقد ركزت الحركة التعاونية خلال الحرب العظمى الأولى ، ولكنها بعثت بعثاً جديداً في أعقاب الثورة ، فازدادت جمعياتها ، واتجهت أفكار المتعاونين وعزائمهم إلى استئناف نشاطهم ، ولما اشتد الغلاء اتجهت الحركة التعاونية إلى مكافحة الغلاء بالتعاون ، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، فأخذ التعاون شكلاً اجتماعياً إنسانياً بتأسيس جمعيات التامين الخيرية التي قامت على المبادئ التعاونية ، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ في العواصم والمدن والقرى ، وكان لها فضل كبير في مكافحة الغلاء وتيسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجاتها بأسعار معتدلة ، واستأنف التعاون نشاطه في الريف والحضر

ونشطت الحركة العمالية خلال الثورة وفي أعقابها ، فازداد شعور العمال بالتضامن لتحسين حالتهم ، والمطالبة بحقوقهم ، وترقية شؤونهم ، وكثرت مطالب العمال في مختلف جهات العمل ، فألفت الحكومة في أغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل للنظر في هذه المطالب ، وحل ما ينشأ من خلاف على أجور وساعات العمل وشروطه

وتعددت نقابات العمال ، بحيث لم يكن يمر وقت إلا ونسمع بين حين وآخر نبأ تأليف نقابة جديدة لهم ، فكانت سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ بعثاً جديداً للنهضة العمالية ، وسرت الروح النقابية إلى طوائف أخرى ، كالمعلمين والخبراء والصحفيين والأطباء ، والتجار ، وبعض الموظفين ، فشرعوا من ذلك الحين في تأسيس نقابات لهم

فروح الثورة قد طافت بالجمتمع ، على اختلاف طبقاته وبيئاته ، واستثارت فيها عوامل الوعي والتقدم ، بما أشاعت في النفوس كافة من التطلع إلى المثل العليا ، وتحقيق ما يجيش بها من أمان وآمال ، وظهرت هذه الروح أكثر ما ظهرت في الطبقات الشعبية ، ولا غرو فهي التي احتملت أكبر قسط من أعباء الثورة وتضحياتها ، فكان من حقها أن تساهم في الحياة العامة بأكثر مما كان لها من قبل

وصفوة القول ، ان ثورة سنة ١٩١٩ تعد بحق من الثورات الناجحة في تاريخ الحركات القومية ، وقد ظهر نجاحها في شتى النواحي السياسية والمعنوية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن حق الأمة المصرية أن تفخر بهذه الثورة

وثائق تاريخية

عهود إنجلترا باحترام استقلال مصر

ووعودها بالجلء^(١) (انظر ص ٩٧)

نذكر فيما يلي أهم عهود الإنجليز المتكررة باحترام استقلال مصر ووعودهم العديدة بالجلء :

١ - تصريح السير هنرى اليوت Henry Elliott سفير إنجلترا فى الأستانة للسلطان سنة ١٨٧٣
(مجموعة الفرمانات السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢ ص ٣١)

« ليس فى إنجلترا حزب له أقل رغبة فى الاستيلاء على مصر »

٢ - تصريح السير إدوار مالت Edward Malet قنصل إنجلترا العام فى مصر للسلطان فى
٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ٩ سبتمبر - ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨١)
« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديو ، وهى
لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها »

٣ - تلغراف اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية إنجلترا إلى السير إدوار مالت فى ٤ نوفمبر
سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق السابق والجريدة الرسمية - الوقائع المصرية - فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١)
« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكال حريتها التى نالها الخديو
بموجب الفرمانات العديدة وباستقلالها الإدارى الذى ضمنه السلطان لها ، وإن إنجلترا لتناقض أعز تقاليد
تاريخها القومى إذا هى رغبت فى انتقاص هذه الحرية ، وإن العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد
ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبى ، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة
لخطر أطماع المتنافسين »

٤ - تصريح اللورد جرانفيل إلى موزوروس باشا سفير تركيا فى لندن فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١
(الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)

« بالرغم من جميع الإشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة فى أن نعمل لاحتلال مصر أو ضمها وإنما
نحن نرغب فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان »

٥ - تصريح اللورد جرانفيل لسفير روسيا فى لندن فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق
لسنة ١٨٨١)

(١) نشرناها فى كتاب « مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال » ص ٢٤٣ ، ونعيد نشرها هنا

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة »

٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا في الاستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١
(الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)

« لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة عن أن يكون لها مطامع في مصر ، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأى العام في إنجلترا جمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أنى لا أجهل أن السلطان يرتاب في نيانتا ، وان من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالى »

٧ - تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا في باريس في ٣ يناير سنة ١٨٨٢
(الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ - ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢)

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركى أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة »

٨ - تصريح اللورد ليونس إلى المسيو دي فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢
(الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)

« إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربى في مصر »

٩ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

« سأبذل كل ما لدى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التى قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظاماتها »

١٠ - تصريح اللورد جرانفيل إلى المسيو تيسو Tissot في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق والكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)

« إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى في مصر أو احتلالها حربيا »

١١ - ميثاق النزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ بالاستانة من سفراء إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والروسيا وإيطاليا (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى »

١٢ - منشور اللورد جرانفيل إلى الدول فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢)

« إن عمل الأميرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الإنجليزية
غرض مستتر »

١٣ — تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا بالاستانة فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢
(الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢)

« إن إنجلترا لا تسعى فى مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا وراء غرض ينافى
مصالح الشعب المصرى »

١٤ — تصريح السير شالس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى السيو
تيسو Tissot فى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢)

« إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالأمن فى الاسكندرية »
١٥ — تصريح المستر جلاستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤
يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢)

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وهى لم ترسل الجنود إليها إلا لإعادة الأمن فيها ، ولكى
ترجع للخديو سلطته التى فقدتها ، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة
المصرية تسوية نهائية »

١٦ — تصريح السير شارلس ديلك فى مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ :
« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان
العسكرى ، ونحن على يقين أنه خير لإنجلترا ولمصر أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة ،
نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم تختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء ، وإن الشرف ليقضى علينا
أن نحترم النظم الحرة التى نفخر بها »

١٧ — خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو توفيق فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ :
« أنا أميرال الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة
بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقاً فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحريةهم بحال ، وإن غرضها
الوحيد أن تحمى سموكم والمصريين من العصاة »

١٨ — تصريح المستر جلاستون فى مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢
« ليس فى نيتنا مطلقاً أن نحتل مصر ، وإذا كان هناك شئ لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال ،
لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة ، وللوعود التى وعدتها لأوروبا ولسياسة
أوروبا نفسها »

١٩ - منشور الجنرال ولسلي قائد الحملة البريطانية إلى المصريين في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢
(الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية في إرسالها تجريدة عسكرية إلى
القطر المصري ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحامل السلاح ضد سموه »
٢٠ - منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء في أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية
لإنجلترا ، وان الحكومة الإنجليزية مصممة على أن لاتسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول »

٢١ - تصريح اللورد دفرين لسعيد باشا في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢
« لا ضرورة لإرسال جنود تركية إلى مصر ، لأن حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء
جزء من جنودها »

٢٢ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابري في سبتمبر سنة ١٨٨٢

« إن إنجلترا لا ترمي إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها »

٢٣ - تصريح المستر دودسون Dodson في خطابه بسكربرو Scarborough يوم ١١

أكتوبر سنة ١٨٨٢

« ليس لإنجلترا نية البقاء في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة وهي تؤمل أن تعود الحكومة
الأهلية بعد قريب ولا حاجة لإنجلترا في بسط سيادتها على مصر ولا في ضمها وإنما هي ترغب في أن
تعيد مصر للمصريين »

٢٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢

« انقص عدد الجنود البريطانية إلى ١٢ ألفاً منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال إلا وقتياً وستضع الحكومة
الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية »

٢٥ - خطبة المستر تشمبرلين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢

« إني لا أضع وقتي في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر
لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلقنا إذ به نكون قد أوجدنا أرنلدا جديدة في الشرق ،
ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ، وإنما لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن
والسعادة والاستقلال »

٢٦ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣

« سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر »

٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ :
« إننا لا نزيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذي تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود بها ،
ولا ريب أن هناك أمماً أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لإنجلترا في مصر ، والحكومة الإنجليزية
لا تعترف بمصالح إنجليزية منفصلة عن المصالح العامة التي للأمم المتحضرة »

٢٨ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :
« لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، ولن تبقى الجنود البريطانية بوادي النيل يوماً واحداً
أكثر مما تقتضيه الضرورة »

٢٩ - تصريح جلادستون في خطبته بوليمية محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ :
« لم نذهب إلى مصر لأغراض أنانية ، وإن رغبتنا الوحيدة هي تعجيل الإصلاح في مصر ، وعند
تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها »

٣٠ - تصريح جلادسون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :
« ان الحكومة الإنجليزية لم تفكر في ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف إنجلترا »
٣١ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :
« إن حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا الضم احتفاظاً بمهودها
وصيانة لمصالح إنجلترا »

٣٢ - تصريح السير وليم هر كور William Harcourt في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :
« ان إنجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقاً ولا تعترف لنفسها بأى حق في هذا العمل الذي يعدّ وسيلة غير
سياسية ، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له ، فلا ضم ولا حماية ، بل إننا سنجلو عن مصر متى استتب
الأمن والهدوء فيها »

٣٣ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ (انظر
الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤) :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ
أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن في مصر »

٣٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :
« تتعهد أن لا نزيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ
تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن في مصر ، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة
عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد »

٣٥ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية في مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :
« مثل التصريح السابق »

٣٦ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ (انظر الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥) :

« تنوى الحكومة الإنجليزية نية صريحة ان تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية »

٣٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوماً واحداً ، أكثر مما تقضى به الضرورة »

٣٨ - تصريح اللورد كمبرلى Kimberley وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تواجه

أوروبا بسياسة أخرى ، وإذا نحن صرحنا باستعدادنا لضم جزء كبير من السودان الشرقى فسنضطر إلى إبقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لا تتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات »

٣٩ - تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس

سنة ١٨٨٧ :

« ليس في نية إنجلترا أن تبقى على الدوام في مصر ، وإن الغرض الوحيد لحكومة جلالة الملكة هو

إعداد هذه البلاد للاستقلال »

٤٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابي يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على إنجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطاني ، ونحن لا نقبل ضمّاً

ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل

المجهودات والتضحيات التي بذلناها لليوم ، إن السياسة الإنجليزية قائمة على خطأ ، وإن أحسن ما يعمل

في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حداً لمثل هذا التدخل »

٤١ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا ظننتم أننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف

ونحن مصممون على الجلاء »

٤٢ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في خطاب ألقاه في الوليمة التي أقامها محافظ لندن يوم

٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهي ، وإن أقوال أوروبا

في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة »

٤٣ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ :
« لا تستطيع الحكومة الإنجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي ، وإن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل ، ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا ، وهي تقضى بأن الاحتلال الإنجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات »

٤٤ - تصريح السير هنرى درومندولف إلى الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ (الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧) :

« كذبت الحكومة الإنجليزية كل نية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لانجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالاً أبدياً ، ولكن هذا يعد خرقاً لتقاليد انجلترا السياسية ، ونقضاً لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهى كالحزمة القانون الدولي »

٤٥ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في مأدبة محافظ لندن يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« إن نتيجة مفاوضات الاستانة ^(١) لا تغير شيئاً من واجبات بريطانيا العظمى »

٤٦ - تصريح السير جيمس فرجسن James Fergusson وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم

يوم ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« إن إخفاق المفاوضات الإنجليزية التركية (مفاوضات درومندولف) لا يحل قط انجلترا من عهدها

للدول ومن احترامها لهذه العهود »

٤٧ - تصريح السير جيمس فرجسن المذكور في مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« لسنا في سواكن إلا في مركز الدفاع ، ولا نرمي قط إلى غرض الفتح »

٤٨ - تصريح المستر ستانهورب Stanhops وكيل وزارة الحربية في مجلس العموم يوم أول ديسمبر

سنة ١٨٨٨ :

« التصريح السابق »

٤٩ - تصريح و . ه . سميث W. H. Smith وزير الخزانة في مجلس العموم في أول ديسمبر

سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادي النيل كله »

٥٠ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

(١) هي مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء . أنظر ص ٧٧ من كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد احتلال)

« لانستطيع إعلان حمايتنا على مصر ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالاً فعلياً أبدياً ؛ لأن هذا يعد نقضاً لتعهدات إنجلترا الدولية »

٥١ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى ولية محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :
« ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن نرغب فى أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والقرمانات ، وإنما نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً »
٥٢ — تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقاً فى خطابه بمدينة سدى فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تعهدت إنجلترا بالجلء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ، ولقد حل اليوم وقت الجلء ، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به ، فإن احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل عن هالجولند والتخلى عن الهوفاس فى مدعشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترينف »

٥٣ — تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا فى باريس للمسيو دفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :
« إن زيادة الحماية الإنجليزية فى مصر لا تدعو إلى أى تعديل فى التأكيدات التى قدمتها حكومة جلالة الملكة فى عدة مواقف بخصوص الجلء عن مصر ، كما أنها لا تدعو لأى تغيير سياسى »
٥٤ — تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للمسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :
« مثل التصريح السابق »

٥٥ — تصريح اللورد كبرى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ :
« إن إرسال المدد إلى مصر لا يغير بأى حال مركز إنجلترا حيال هذا البلد »
٥٦ — تصريح السير هنرى كبل بانرمان Sir Henry Cambell Bannerman وزير الحربية لجريدة نيوز وينر فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر إلا وقتياً ، وإنما لا يمكننا البقاء إلى الأبد فى مصر إلا إذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتقرين فى نظر أوروبا »
٥٧ — تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق فى محاضرتة التى ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الإنجليزي مصدر ضعف لإنجلترا ، وحيث أننا نرى أية مصلحة فى البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلءنا عن هذا البلد »

٥٨ — تصريح المستر جلاستون في خطابه الذي أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتاب مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الأولى و ٥١ من الطبعة الثانية) :

« إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافي منذ سنين »

٥٩ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو كورسيل في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

« كان وادى النيل ولا يزال دائما ملكا لمصر »

٦٠ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير سنة ١٨٩٩ :

« ليس في نيتنا مطلقا أن ننازع حليفنا الخديو حقوقه ، ولا أن نرتكب حياله أى عمل ظالم . »

معاهدة الاستانة — ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

المعقودة بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا وأسبانيا وهولندا والمقررة والمنظمة لحياة قناة السويس (انظر ص ٧١ و ١١٨)

المادة ١ — تكون الملاحة حرة في قناة السويس البحرية ، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية ، دون تمييز بين الدول ولهذا فإن الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة في وقت الحرب أو في وقت السلم ، ولا تخضع القناة مطلقاً للحصر البحري

المادة ٢ — تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية ، ومن ثم تقر تعهدات الجناب الخديوى مع شركة قناة السويس العمومية ، فيما يختص بترعة المياه العذبة ، تلك التعهدات المنصوص عنها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ، والتي تتكون من مقدمة وأربع مواد

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه الترعة أو أحد فروعها بحيث تبقى بأمن من أى شروع فى ردمها

المادة ٣ — تتعهد الدول المتعاقدة أيضا بأن لا تتعرض بسوء للمهمات أو المباني أو المنشآت أو سائر

متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة

المادة ٤ — بما ان القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب ، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية

التابعة للدول المحاربة ، حسب نص المادة الأولى من هذه المعاهدة ، فإن الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم القيام بأى عمل عدائى ، أو أى عمل من شأنه أن يعوق حرية الملاحة في القناة ،

أو في أحد موانئها وفي منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هي إحدى الدول المحاربة

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة أن تمتاز في القناة أو في أحد موانئها إلا في حدود ما تقتضيه الضرورة ، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب اللوائح المعمول بها ، وبدون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ويجب أن لا تتعدى مدة إقامتها في بورسعيد أو في ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة ، إلا في الأحوال القهرية ، وفي مثل هذه الحالة يجب أن تقلع هذه السفن في أقرب وقت ممكن ، ويجب في حالة مرور عدة سفن حربية معادية في القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من الميناء وبين إقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء

المادة ٥ — لا يجوز في وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل في القناة وموانئها ، أو تنقل منها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة في القناة تعوق سيرها ، فإنه يمكن إنزال أو نقل جماعات مجزأة من الجنود في القناة وموانئها ، بشرط أن لا تزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب

المادة ٦ — تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع في هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة
المادة ٧ — لا يجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لها في مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة

ومع ذلك فإن الدول تستطيع أن تبقى في مينائى بورسعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنتين لكل دولة ، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة

المادة ٨ — يعهد لممثلي الدول الموقعة على هذه المعاهدة في مصر ملاحظة تنفيذ أحكامها ، وفي كل الأحوال التي تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رئاسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعائنات اللازمة ، وعليهم أن يحيطوا بالحكومة المصرية علماً بالخطر الذي لاحظوه ، لكي تتخذ هي الوسائل التي تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها وعلى كل حال فعليهم أن يعتقدوا اجتماعاً مرة في كل سنة ، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة ، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برياسة مندوب خاص تعيينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية ، ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو ، وله أن يرأسها في حالة غياب المندوب العثماني ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا إزالة أى بناء أو تفريق أى حشد على إحدى ضفتى القناة ، يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها في القناة

المادة ٩ — تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك في

حدود سلطتها المخولة لها بموجب فرمانات ، وعلى النحو المقرر في هذه المعاهدة
وفي حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن تطلب معاونة
الحكومة العثمانية التي عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتخير بذلك الدول الموقعة على تصريح
لندن المعقود في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥^(١) وتبادل الرأي معها عند اللزوم في هذا الموضوع
ولا تمنع نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ من الإجراءات التي يمكن اتخاذها تنفيذاً لهذه المادة
المادة ١٠ - وكذلك فإن نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التي يرى جلالة
السلطان وسمو الخديو في حدود فرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتها الذاتية عن مصر
أو حفظ النظام العام فيها

وفي هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علماً بذلك
ومن المتفق عليه أيضاً أن نصوص المواد الأربع سالفه الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل التي تراها الحكومة
العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر
المادة ١١ - إن الوسائل التي تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة يجب أن
لا تعرقل حرية الملاحة في القناة
وفي هذه الأحوال فإنه يبقى محظوراً إقامة الحصون الدائمة التي تقام على خلاف نص المادة الثامنة
من هذه المعاهدة

المادة ١٢ - تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبيقاً لمبدأ المساواة في حرية الملاحة في القناة الذي يعتبر
ركناً هاماً من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسعى إحداها للحصول على منافع إقليمية أو تجارية أو امتيازات
في الاتفاقات الدولية التي قد تعقد فيما بعد ، خاصة بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الإقليمية
المادة ١٣ - فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة في نصوص هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالة
السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التي لسمو الخديو بمقتضى فرمانات

المادة ١٤ - تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها في هذه المعاهدة لا تكون
موقوتة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس

المادة ١٥ - شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها في القطر المصري
المادة ١٦ - تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التي لم توقع على هذه المعاهدة علماً بأحكامها ،
وأن تسعى لديها للموافقة عليها

المادة ١٧ - يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتبادل التصديقات في الاستانة في مدة شهر أو أقل
من ذلك إذا أمكن

(١) انظر كتاب (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٣٩

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة لوزان المعقودة بين تركيا وانجلترا وحلفائها في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ (انظر ص ٧١)

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤
المادة ١٨ — صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية
المصرية ، وهي القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التي
تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة
من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية

المادة ١٩ — ان المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التي لا تسرى عليها الأحكام الخاصة
بالأملاك المسلحة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في
الظروف التي تعينها

المادة ٩٩ — ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد
المعاهدات والاتفاقات التي لها صبغة اقتصادية أو فنية المبنية فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها :

.....

(٦) معاهدة الاستانة المعقودة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة في قناة

السويس مع التحفظ الوارد في المادة ١٩ من المعاهدة الحالية

فهرست الجزء الثانى

صفحة

بيان ٣

الفصل التاسع

٤ مهادنة الثورة

٦	مظاهرة ٨ أبريل الكبرى	٤	الإفراج عن سعد وصحبه
٧	الاعتداء على المتظاهرين	٤	منشور السلطان إلى الأمة
٨	تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة	٥	منشور الجنرال ألنبي بالإفراج عن سعد وصحبه
		٦	مظاهرات الفرحة والابتهاج

الفصل العاشر

١٠ استمرار الثورة

٢١	تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء	١٠	استمرار الثورة
٢٢	استمرار إضراب الطلبة وإنذار الجنرال ألنبي	١١	استمرار اعتداء الجنود الإنجليز
٢٢	عيد جلوس ملك بريطانيا	١٢	سفر الوفد إلى باريس
٢٣	تفريق الاجتماع فى المقاهى	١٢	الموظفون ووزارة رشدى باشا
٢٣	إصلاح السكك الحديدية	١٤	مؤتمر عام لتأييد الموظفين
٢٣	إعادة البريد	١٥	استقالة وزارة رشدى باشا
٢٤	اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية	١٦	عودة الموظفين إلى العمل
٢٤	النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة فرساي	١٦	إنذار الجنرال ألنبي للموظفين
٢٥	احتجاج الوفد على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية	١٧	قرار لجنة الموظفين بالعودة إلى العمل
٢٨	اشتداد الأضطهاد بعد اعتراف المؤتمر بالحماية	١٩	عودة المحامين
٢٨	خطبة اللورد كيرزون	١٩	عودة عمال العنابر
٣٠	تأليف وزارة محمد سعيد باشا	١٩	اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية

صفحة	صفحة
٤٠	٣١ كتاب السلطان إلى سعيد باشا
٤١	٣١ جواب سعيد باشا
٤١	٣٢ الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد باشا
٤١	٣٢ القران السلطاني السعيد
٤٢	٣٣ اهتمام الوزارة بإحياء ليالي رمضان
٤٢	٣٤ زيادة رواتب الموظفين
٤٣	٣٤ الإفراج عن بعض المعتقلين
٤٣	٣٥ استمرار الاضطهاد
٤٧	٣٦ النشرات والصحافة السرية
٤٨	٣٦ عيد ميلاد ملك بريطانيا
٤٨	٣٧ إنشاء وزارة المواصلات وتعيينات أخرى
٤٩	٣٧ فرض غرامات على البلاد
٥١	٣٧ امضاء معاهدة الصلح
٥٢	٣٨ إيقاف المحاكم العسكرية
٥٣	٣٩ إلغاء الرقابة على الصحف

الفصل الحارث عشر

محاکمات الثورة

٥٦	٥٦ قضية دير مواس
٦١	٥٦ أسماء المتهمين
٦١	٥٨ الحكم في القضية
٦١	٥٨ المحكوم عليهم بالإعدام
٦٢	٥٨ أحكام أخرى في القضية
٦٢	٥٩ قضية مأمور بندر أسيوط
٦٣	٦٠ قضية الواسطي
٦٣	٦٠ قضية شلس
٦٣	٦٠ قضية صنبو
٦١	٦١ قضية ملوى
٦١	٦١ قضية المنيا
٦٢	٦٢ قضية فاقوس
٦٢	٦٢ قضية رشيد
٦٣	٦٣ قضية قلوب
٦٣	٦٣ قضايا أخرى
٦٣	٦٣ في القاهرة

صفحة	صفحة
٦٦	٦٤
٦٧	٦٥
	٦٥

الفصل الثاني عشر

لجنة ملنر

٧٠	والحوادث التي لا يستها
٨٣	٧٠
٨٧	٧٢
٨٨	٧٢
٨٩	٧٣
	٧٣
٨٩	٧٦
٩٠	٧٦
٩٠	٧٦
٩١	٧٧
٩١	٧٨
٩٣	٧٩
٩٣	٧٩
٩٤	٧٩
٩٤	٨١
٩٥	٨١
٩٦	٨٢
٩٨	٨٢
٩٩	٨٢
٩٩	٨٣

صفحة		صفحة	
١٠٨	أمر عسكري بمنع اجتماع النواب	١٠١	رفع معاش الوزراء
١٠٩	تغيير في صيغة خطبة الجمعة	١٠١	مولد « الفاروق »
	كارثة القطار في أوديني ووفاة اثني عشر	١٠٢	التدخل البريطاني في وراثه العرش
١٠٩	طالباً بمصرياً	١٠٤	احتجاج الحزب الوطني
١١٠	استقالة وزارة يوسف وهبه باشا	١٠٥	احتجاج الوفد
١١١	تأليف وزارة نسيم باشا الأولى	١٠٥	إعادة الرقابة على الصحف
١١١	الاعتداء على رئيس الوزارة	١٠٦	إضراب الصحف احتجاجاً على الرقابة
١١٢	تصفية أملاك الخديو عباس الثاني	١٠٦	عودة لجنة ملنر
		١٠٦	اجتماع الجمعية التشريعية وقراراتها

الفصل الثالث عشر

١١٣	مفاوضات ملنر		
	مشروع ملنر الأخير — ١٨ أغسطس	١١٤	سفر الوفد إلى لندن للمفاوضة
١١٩	سنة ١٩٢٠	١١٥	المفاوضات
١٢٠	خطاب ملنر إلى عدلى باشا		ترجمة مشروع المعاهدة الذى قدمه اللورد ملنر
١٢٠	نص المشروع	١١٥	إلى الوفد فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠
١٢٣	كتاب اللورد ملنر عن السودان	١١٦	مشروع الوفد

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة

١٢٥	فى مشروع ملنر		
١٣٨	بيان الأمراء	١٢٦	بيان سعد إلى الأمة عن مشروع المعاهدة
١٣٨	رأى الدكتور أبوهيف بك	١٢٧	خطابه إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر
١٤٣	استئناف المفاوضات	١٢٩	نتيجة الاستشارة
١٤٣	التحفظات التى قدمها الوفد	١٣٠	قرار الحزب الوطنى وتقريره
١٤٥	مناقشات مجلس اللوردات فى المسألة المصرية	١٣٥	رأى الأستاذ عبد العزيز فهمى بك

صفحة		صفحة	
١٦٦	سفر الوفد إلى باريس	١٤٦	خطبة اللورد سالسبرى
١٦٧	قرار الوفد	١٥٣	خطبة اللورد كيرزون
١٦٧	قرار الحزب الوطنى	١٥٩	خطبة اللورد ملنر
١٦٨	تقرير اللورد ملنر	١٦٢	رد على هذه المناقشات
	استقالة اللورد ملنر وتصريح المستر تشرشل	١٦٢	نصيحة المستر بلنت إلى المصريين
١٧١	بأن مصر جزء من الدائرة الامبراطورية المرنة	١٦٣	قطع المفاوضات
١٧١	الاحتجاج على تصريح تشرشل	١٦٤	مذكرة لجنة ملنر
		١٦٥	رد الوفد

الفصل الخامس عشر

١٧٢	التبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية		
١٧٦	جواب عدلى باشا	التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد	
١٧٨	وزارة الثقة	١٧٤	استقالة وزارة نسيم باشا
١٨١	عودة سعد إلى مصر	١٧٥	تأليف وزارة عدلى يكن باشا
		١٧٦	كتاب السلطان إلى عدلى باشا

الفصل السادس عشر

١٨٢	هل نجحت الثورة؟ وفيما نجحت؟		
١٩٣	في الناحية الأخلاقية	١٨٢	قاعدة البحث
١٩٤	في الناحية الاقتصادية	١٨٣	أثر الثورة في الناحية السياسية
١٩٦	في الناحية الاجتماعية	١٨٥	في نظام الحكم
		١٩١	في الناحية المعنوية

وثائق تاريخية

٢٠٨	النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣	٢٠٨	جهود إنجلترا باحترام استقلال مصر ووعودها
٢٠٩	فهرست الكتاب	١٩٧	بالجلاء
٢١٤	فهرست هجائى للكتاب		معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة
	تصحيح خطأ	٢٠٥	لحياد قناة السويس

فهرست هجائی للكتاب^(١)

الرقم الأول يشير إلى الجزء، والذي يليه إلى الصحيفة، وبينهما هذه العلامة —

		(١)
اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ —	١٨٩٩	ابراهيم احمد الحلوجي ١ — ١٦٥
٩٤، ٩٢، ٧٦		ابراهيم الأقطش ٢ — ٦٣
١٣٤، ١٣٠، ١٢٤، ١٢٣ — ٢		ابراهيم إلياهو ٢ — ٦٤
اتفاقية سنة ١٩٠٤ — ٩٠،		ابراهيم امباني ١ — ١٦٧
١٠٧، ١٠١		ابراهيم بدوي ٢ — ٨
إحسان القوصي ٢ — ٨٩		ابراهيم حامد ١ — ١٣٢
أحمد ابراهيم ٢ — ١١		ابراهيم الحديدي ٢ — ٩٢
أحمد ابراهيم موسى الصعبي ٢ —		ابراهيم حسن حبيش ١ — ١٥٩
١١		ابراهيم حسن مسعود ٢ — ١١١
أحمد أبو السعود ١ — ١٥٩		ابراهيم حليم باشا ١ — ١٥٩
أحمد احمد حسين ١ — ١٦٨		ابراهيم خشبة ٢ — ١١
أحمد احمد عبد الله ١ — ٢٦، ٢٥		ابراهيم خليل ٢ — ٣٤
أحمد اسماعيل فهمي ١ — ٢٥		ابراهيم الدسوقي ٢ — ٩٢
أحمد البزم ٢ — ٦٢		ابراهيم دسوقي أباطة بك ١ — ١٩٩
الأمير لاي أحمد بكرى بك ٢ — ٣٥		١٩ — ٢
أحمد الجارم ١ — ١٦٠		ابراهيم دسوقي رشدان ١ —
أحمد جمعة ٢ — ١١		١٩٥
الشيخ أحمد حتاتة ١ — ١٧٠		ابراهيم الدنف ٢ — ٦٢
أحمد حراز ٢ — ٦٢		ابراهيم دويدار ٢ — ١٠٧
أحمد حسن ٢ — ١٩		ابراهيم رمزي ٢ — ١٩
أحمد حسن السرجاني ١ — ١٣٢		ابراهيم رياض ١ — ٢٦، ٢٥، ٢٤
أحمد حسني ١ — ٢٥		ابراهيم زيان ٢ — ٩٢
أحمد حمودة ٢ — ٣٥		ابراهيم زيدان ١ — ١٦٠
أحمد حشمت باشا ١ — ١٨٤		ابراهيم الزيني ١ — ١٥٩
أحمد حلمي باشا ١ — ٣٧، ٢٢،		ابراهيم باشا سعيد ١ — ١٥٢
١٨٤		٢ — ١٠٧، ٨٣
أحمد حمدي سيف النصر باشا ١ —		ابراهيم السيد ١ — ٢٥
١٩٧		ابراهيم السيد ١ — ١٦٧
أحمد حنفي ١ — ١٦٨		ابراهيم سيد رفاعي ١ — ١٩٥
أحمد خضر بك ٢ — ٣٥		ابراهيم شاكر ٢ — ٦٦
أحمد خلوصي ٢ — ٧٩		ابراهيم شبلي ٢ — ٦٥
أحمد خليل ابراهيم ٢ — ٥٨		الدكتور ابراهيم شوقي ١ — ١٩٣
أحمد خليل كرات ٢ — ٦٢		
أحمد خيرى باشا ١ — ١٨٤		
ابراهيم صبحي ١ — ٢٥		
ابراهيم ضقر البهي ٢ — ٩٢		
ابراهيم العبد ٢ — ١١٠		
ابراهيم عبد الهادي ١ — ١٥٢		
٢ — ٦٩، ٦٨		
ابراهيم عطوة الدالي ١ — ١٩٥		
ابراهيم على بك ٢ — ١٠٧		
ابراهيم غباشي ١ — ١٥٧		
ابراهيم فتحى باشا ١ — ٢٧		
الدكتور ابراهيم فهمي المنيأوى ١ —		
١٩٣		
ابراهيم محمد ١ — ١٦٧		
ابراهيم محمد العطار ٢ — ٦٤		
ابراهيم محمد عطوة ١ — ١٦٥		
ابراهيم محمد عمر ١ — ١٦٠		
الملازم الأول ابراهيم محمد عمار ١ —		
١٦٢		
٢ — ٦٥		
ابراهيم مراد باشا ١ — ١٨٤		
ابراهيم صروفي ١ — ٢٤		
ابراهيم المهدي ابراهيم ١ — ١٦٥		
ابراهيم نبيه باشا ١ — ١٨٤		
ابراهيم النقراشي ٢ — ٩٢		
ابراهيم الهلباوى بك ١ — ١٣٥		
ابن القبائبي (محمد اسماعيل) ١ —		
١٩١		
أبو سريع درويش ١ — ١٥٤		
أبو الفتح الفقي ٢ — ١٩		
أبو القمصان ٢ — ٥٨		
أبو المجد محمد عبد الله ٢ — ٥٧،		
٥٩		
أبو المجد محمد الناظر ٢ — ٥٩، ٥٦		
أبو النصر طيخنة ٢ — ٦٢		
اتفاقية الاستانة سنة ١١٨٨٧ — ٨٤		

(١) وضع هذا الفهرست الأديب الشاعر الأستاذ محمد ابراهيم جمعة المدرس بمدرسة حلوان الثانوية الأميرية، فله مني خالص الشكر وموفور الثناء

أحمد بك مصطفى } ١٣٣ - ١
 ٨٩ - ٢ }
 أحمد مصطفى ٢ - ١١
 أحمد مصطفى حنفي ٢ - ٦٣
 أحمد مصطفى شكري ١ - ١٥٧
 أحمد مفتاح أحمد ٢ - ٥٩ ، ٥٧
 أحمد المكاوي ٢ - ٩٢
 أحمد بك المليحي ١ - ١٩٩ ، ١٩٧
 أحمد نصر ٢ - ٩٢
 اليوزباشي أحمد نبيه قبودان ١ - ٢٤
 ٢ - ٣٥ ، ٧٤
 أحمد هارون ٢ - ٣٣
 أحمد هلال ٢ - ٦٣
 أحمد هندي ٢ - ٦٦
 أحمد والي الجندى ١ - ٢٦ ، ٢٥
 أحمد وفيق ١ - ٢٤
 أحمد يوسف عاشور ٢ - ٦٥
 إدوار قصيري ١ - ١٣٣
 السير لإدوار مالت ٢ - ٨٨
 المستر آرثر سميث } ١٦٨ - ١
 ٦٠ - ٢ }
 الضابط أرشر ١ - ١٢٧
 السير أورشيلد مري } ٣٧ ، ٢٧ - ١
 ١١٢ - ٢ }
 المستر أرنست دوسن ٢ - ٢١
 أرسدة إسترلينية ١ - ٦٦ ، ٦١
 الأزهر ١ - ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٥٢
 ١٩١ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢
 ٢ - ٣٤ ، ٣٢ ، ٢٨ ، ١٤
 ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٥٠
 أسعد أمين ١ - ١٦٦
 الحديو لإسماعيل ١ - ٤٦ ، ١٨
 ١٢٤
 اسماعيل أباطه باشا } ١٨٤ - ١
 ١٠٧ - ٢ }
 اسماعيل بك حافظ ١ - ٢٤
 اسماعيل حسين ١ - ٢٤
 اسماعيل حسين ٢ - ٩٢
 اسماعيل حسنين ١ - ١٨٩
 اسماعيل حسنين باشا ٢ - ٢١
 اسماعيل بك حمد ١ - ١٦٢
 الأمير اسماعيل داود ٢ - ٩٩ ، ٩٨
 اسماعيل الدباح ٢ - ٥٧

٢ - ٣١ ، ١٥ ، ٨ ، ٥ ، ٤ ، ٤
 ١٠٣ ، ١٠٢ ، ٩١ ، ٣٢
 ١٧٦ ، ١٧٤ ، ١٠٩ ، ١٠٥
 أحمد عفيفي باشا ١ - ١٨٤
 أحمد عيسى السلاموني ٢ - ٩٢
 أحمد غلوش ٢ - ٣٤
 أحمد الفخراني ٢ - ٥١
 أحمد فريد أبو حديد ٢ - ٣٥
 أحمد فهمي ٢ - ١١
 أحمد فهمي ٢ - ١٩
 أحمد فهمي ١ - ١٥٧
 أحمد فوزي ٢ - ٣٥
 الحاج أحمد الفيلاي ٢ - ١١
 أحمد قرشي ٢ - ٦٠
 أحمد بك قرشي أحمد ٢ - ٥٦
 أحمد كيلاني ١ - ١٥٧
 أحمد الكيلاني جاويش ٢ - ١١
 أحمد بك لطفى ١ - ١٣٣ ، ٢٤ ، ١٣٥
 أحمد لطفى ١ - ٢٦ ، ٢٥
 أحمد لطفى ٢ - ٦١
 أحمد لطفى السيد بك ١ - ٧٥ ،
 ١٨٥ ، ١٨٤ ، ٧٦
 ٢ - ١٢٧ ، ١٢٥ ، ١٢
 أحمد متولى القرموطي ١ - ١٦٦
 أحمد محمد ابراهيم ٢ - ٥٩ ، ٥٧
 أحمد محمد أنيس ٢ - ٦٥
 أحمد محمد حسان ١ - ١٥٩
 أحمد محمد حسين ١ - ١٦٠
 أحمد محمد السخاوي ١ - ١٥٩
 أحمد محمد ماهر ١ - ١٦٥
 أحمد محمد عمر ٢ - ٦٤
 أحمد محمد عمران ٢ - ٦
 أحمد محمود ١ - ١٦٧
 أحمد محمود السلاموني ٢ - ٦١
 أحمد محمود محمد ١ - ٢٥
 أحمد مختار نجيت ٢ - ١٩
 أحمد مدحت يكن ٢ - ٩
 أحمد مرسى ١ - ٢٦ ، ٢٥
 أحمد المرشدي ٢ - ٩٢
 أحمد مظلوم باشا ١ - ١٨٤
 ٢ - ١٠٧ ، ٣٣

أحمد ذو الفقار باشا ٢ - ٣٠ ،
 ١١١ ، ٨١ ، ٣١
 أحمد رشوان بك ١ - ١٨٤
 أحمد بك رمزي ١ - ١٣٣
 أحمد رمضان ١ - ١٦٨
 أحمد رمضان زيان ١ - ٢٤
 أحمد روبي ١ - ١٦٨
 أحمد زكي باشا ٢ - ٩٢
 أحمد الزهار ٢ - ٦٢
 أحمد زيدان المباريدي ٢ - ٦٢
 أحمد زيور باشا ١ - ١٤٤ ، ٣٧ ، ١٨٤
 ٢ - ٣٧ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٩ ،
 ١١١ ، ٨١
 أحمد سابق } ٢٦ - ١
 ٣٥ - ٢ }
 أحمد السرسى ١ - ١٥٧
 أحمد شرف الدين ٢ - ١٨
 السيد احمد الشريف السنوسى ١ -
 ٢٩
 أحمد شفيق باشا ١ - ١٩٣
 أحمد صادق ٢ - ١٩
 أحمد صادق ٢ - ٣٥
 أحمد الصفيق ٢ - ٩٢
 أحمد طلعت باشا } ١٣٥ - ١
 ٣٧ - ٢ }
 أحمد طلعت أسعد ٢ - ١١٠
 أحمد عبد اللطيف ١ - ٢٥
 أحمد عبد الحليم هيكل ٣ - ٩٣
 الدكتور أحمد عبد السلام ٢ - ٧٤
 أحمد عبد السلام ٢ - ٩٢
 أحمد عبد الكريم السوداني ٢ - ٧
 أحمد عبد اللطيف ٢ - ٩٢
 أحمد عثمان ٢ - ٥٩ ، ٥٧
 أحمد عرابي باشا ١ - ٨٢ ، ٥٣ ،
 ١٠١ ، ٨٤ ، ٨٣
 ٢ - ٤٦ ، ٤٤ ، ١٥٩
 أحمد على ١ - ١٥٩
 أحمد على صالح ١ - ١٥٩
 السلطان (الملك) أحمد فؤاد ١ -
 ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٧٤ ،
 ١١٥ ، ١١٤ ، ٧٦ ، ٧٥
 ١٢٢

- مستر بلنت ١ - ٩٧
٢ - ١٦٢
مستر بلنت ٢ - ٨٨
بنداري محمد ١ - ١٦٧
البتك الأهلى ١ - ٥٦ ، ٥٧ ،
٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
٦٥ ، ٦٦
البنك الزراعى ١ - ٥٥
القائم مقام بوب بك ١ - ١٧١
القمص بولس غبريال ١ - ١٥٢
بيت الأمة ١ - ٧٧ ، ١٠٨ ،
١١١ ، ١٢٢ ، ١٣٨ ،
١٥٥
بيومى حسين ٢ - ١١
بيومى عطية ١ - ١٦٧
بيومى مذكور بك ١ - ١٩٧

(ت)

- تخوتس الثالث ١ - ٨١
المستر تريونى ٢ - ٢١
تغيان سليمان حسان ٢ - ٥٦ ، ٥٩
المستر تشرشل ٢ - ١٧٠
المستر توتهمام ١ - ٨٩
٢ - ٢١
الحديدى توفيق ١ - ٨١
٢ - ٨٨ ، ٤٤
توفيق بك اسماعيل ٢ - ٦١
توفيق حبيب ٢ - ٨٢
توفيق صليب ٢ - ٦٨ ، ٦٩
توفيق عبد الباسط ١ - ١٦٨
توفيق على بيومى ٢ - ٦٦
توفيق محمد ٢ - ٩٢
نيودور روزفلت ١ - ١٧٥

(ث)

- ثابت الجرجاوى ٢ - ٣٥
ثابت السيد ٢ - ٥٨
المستر ثورب ٢ - ٦٨
ثورة سنة ١٩١٩ - أكثر
صفحات الكتاب
الثورة العراقية ١ - ٣ ، ٤٦ ،
٥٢ ، ٥٣

- أمين بك الريدى ٢ - ٦٠
أمين ساهى باشا ٢ - ١٠٧
أمين الشيخ ٢ - ٩٢
أمين عبد القادر ٢ - ٦٠
أمين فريد ٢ - ١٩
أمين محمد جوهر ١ - ١٦٠
أمين يحيى باشا ١ - ٧٦
أناتول فرانس ٢ - ١١٣
المستر انجرام ١ - ١٥٨
٢ - ٧٢
أنور على ١ - ٢٥
الدكتور أنيس أنسى ١ - ١٩٣
أنيس سليمان ٢ - ٦٨
الجنرال أوين توماس ٢ - ٧٢ ، ٨٧
المستر إيموس ١ - ١١٢ ، ١٢٦ ،
١٣٤

(ب)

- باترسن ٢ - ٢١
القمص باسليوس ٢ - ٨٢
المستر بالفور ١ - ١١٥
٢ - ٩٦
بدرخان على ٢ - ١٩
بدر عبد الصمد ٢ - ٥٨
بدوى الديب ٢ - ٦٠
بدوى عبد النى ١ - ١٦٨
برسوم روفائيل ٢ - ١٩
المستر برسيفال ١ - ١١٢ ، ١١٣ ،
١١٤ ، ١٣٤
بركات أحمد ٢ - ٩٢
المستيو برمبت ١ - ٨٨
برنار باشا ١ - ١٦٧
الأستاذ برى ١ - ٨٤
مستر بريلسفورد ١ - ٧٢
مستر بزلى ١ - ٥٩
بسمارك ١ - ٩٧
بسونى عطا ٢ - ٦٢
بكير افندى الجندى ١ - ١٧٨ ،
١٧٩
البكباشى بلنتر ٢ - ٨٠
اللفتنت جنرال بلفن ١ - ١٤٤
٢ - ٣٦
البكباشى بلكن ٢ - ٧٣

- اسماعيل زهدى ١ - ١٣٣
اسماعيل سرى باشا ١ - ٢٢ ،
٣٢ ، ٣٧ ، ١١٤ ، ١٨٤
٢ - ٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٨١ ، ١٠٠
اسماعيل صدق باشا ١ - ٢٢ ،
٢٧ ، ٩٤ ، ١٢٣ ، ١٢٥
٢ - ٥ ، ١٢ ، ٤٢ ، ٤٩
اسماعيل ضيائى ١ - ١٩٣
اسماعيل على ٢ - ٩٢
اسماعيل محمد ١ - ١٥٩
اسماعيل محمد دبوس ١ - ٢٥
اسماعيل محمد نور الدين ١ - ١٦٧
اسماعيل محمود حمدى ١ - ٢٥ ، ٢٦
اسماعيل محمود زين الدين ١ - ١٦٥
اسماعيل نيازى ٢ - ١٩
اسماعيل الوردانى ٢ - ٦١
السير ألكسندر وودرتون ٢ - ٤٢
ألنبي ١ - ١٠ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،
١٧٣ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،
١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩١
٢ - ٤ ، ٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١ ،
٢٢ ، ٢٩ ، ٤٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ،
٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٣ ،
١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،
١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٢
الياس عوض بك ١ - ١٨٤
أم محمد بنت جاد ١ - ١٦٧
إمام أحمد ابراهيم حسن ٢ - ٧
إمام التلوانى ١ - ١٦٧
إمام السيد ٢ - ١١
إمام على الشرشبي ٢ - ٦٣
إمام بك فهمى ١ - ١٣٣
الإمتيازات الأجنبية ١ - ١٠
٢ - ٢٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٣٢ ،
١٨٥
الأمير العطار ١ - ٢٤
٢ - ٣٥
أمين حمزة النواوى ٢ - ٩٢
أمين خطاب ٢ - ٩٢
أمين خليفة أبو زيد ١ - ٢٥
أمين بك الرافعى ١ - ٢٣ ، ٢٤ ،
٨٠ ، ٩٣ ، ١٥٢

- الدكتور حافظ عفيفي باشا ١ - ٩٤ ،
١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٧٤
٢ - ١٢٧ ، ١٢٥ ، ١٢
حافظ محمود عواد ٢ - ٦٨ ، ٦٩
اليوزباشي حافظ محمود قبودان ١ -
٢٤
٢ - ٣٥
حافظ المنشاوي بك ١ - ١٨٤
٢ - ١٠٧
حامد حسين ٢ - ٦٦
حامد العبد ٢ - ٣٥
حامد العلابي ١ - ٢٤
٢ - ٣٥
حامد المليجي ٢ - ٦٨ ، ٣٥
حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ -
١١٤ ، ٧٣ ، ٧٠
الحرب العالمية الأولى ١ - ٣ ،
١٥١ ، ٧٤ ، ٦٠ ، ٥٥ ، ٩
٢ - ٧٢ ، ٧١ ، ٤٧
الحرب العالمية الثانية ١ - ٦٦ ، ٦٠
حرم الدكتور ابراهيم حسن ١ -
١٣٩
» ابراهيم رأفت باشا ١ - ١٣٩
» ابراهيم بك شريف ١ - ١٤٠
» ابراهيم بك فاضل ١ - ١٤٠
» أحمد بك أبو صبع ١ - ١٣٩
» أحمد واغب بدر بك ١ - ١٣٩
» أحمد بك حجازي ١ - ١٣٩
» أحمد بك حمدي ١ - ١٣٩
» أحمد سعيد بك ١ - ١٤٠
» أحمد بك شكري ١ - ١٤٠
» أحمد بك عباس يكن ١ - ١٤٠
» أحمد عبد اللطيف بك ١ -
١٣٩
» أحمد عفيفي باشا ١ - ١٤٠
» أحمد بك لطفي ١ - ١٣٩
» اسكندر بك مسيحة ١ - ١٣٩
» اسماعيل حسنين باشا ١ - ١٣٩
» اسماعيل بك سالم ١ - ١٤٠
» اسماعيل سرى باشا ١ - ١٣٩
» اسماعيل صدق باشا ١ - ١٣٩
» اسماعيل بك فاضل ١ - ١٤٠
» أمين بك فؤاد ١ - ١٤٠

- جمعية الأمم ١ - ١٩٨
جمعية الانتقام ٢ - ٦٨
الجمعية التشريعية ١ - ٦٩ ، ٥٤ ،
٧٠ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٩٤ ،
١١٣ ، ١٠٥
٢ - ١٠٧ ، ١٠٦ ، ٣٣ ، ٣٠ ،
١٣٤ ، ١٠٩ ، ١٠٨
جمعية العمال ٢ - ٦٤
الملك جورج الخامس ١ - ٣٠
٢ - ١٠٣ ، ٣٦ ، ٢٣
جورج خياط بك ١ - ٩٤ ،
١٨٥ ، ١٨٤
٢ - ١٢
جورج دوماني ٢ - ١٢
المسيو جورج كليمنسو ١ - ١٠١ ،
١١٢
٢ - ٢٥
البرييجد رجنرال جورج ماكولي
٢ - ٢٢
المستر جورج موريس ٢ - ٢١
الدكتور جورج صبحي ١ - ١٩٣
السير جورست ١ - ٨٩
المستر جوزيف فولك ٢ - ١١٤
الدكتور جست ١ - ٤٣
جوليت صليب ١ - ١٣٩
المستر جون لانجلي ٢ - ٢١
الجنرال جون مكسويل ١ - ١٢ ،
١٣ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢٨
٢ - ٨٨ ، ٨٧ ، ٧٢
الماجور جنرال جون شي ١ -
١٧٢
الدكتور جيمس ليز ٢ - ٢٢

(ح)

- حافظ ابراهيم ١ - ١٤٠
حافظ أمين ١ - ١٣٠
حافظ حسن عامر ١ - ٢٦ ، ٢٥
حافظ خليل القصيني ١ - ١٦٥
حافظ ساعد ابراهيم ٢ - ٥٧ ،
٥٩
حافظ سعودي ٢ - ٦٦

(ج)

- جاد ذياب ٢ - ٦٦
جاد محمد حسنين ٢ - ٣٤
الماجور جارفز ١ - ١٧١
الأمير لاي جارفز ١ - ١٥٨
السكرولونل جازنر ٢ - ٢١
جان دارك ١ - ١٥٧
جبال عزام ٢ - ٦١
الدكتور جبرائيل بحري ١ - ١٩٣
اللورد جراثيل ١ - ٩٦ ، ٩١ ،
٢ - ١٣١
جرجس بولس ١ - ٢٠١
الدكتور جرس جرجس الضبع ١ -
١٩٣
جريدة أستكهم داجبلاد ٢ - ٤٤
جريدة الأفكار ٢ - ٥١
» الجمهور ١ - ١٦٢
» الجريدة ١ - ٧١
» رائدة العمال الإنجليزية ١ - ٤٢
» الدايلي نيوز ١ - ٧٣ ، ٤٣
» الشعب ١ - ١٣
» الطان ١ - ٨٢ ،
٢ - ٧١ ، ٣٢
» مصر ٢ - ٥٣
» المصري الحر ٢ - ٣٦
» المقطم ١ - ٢١ ،
٢ - ٧٧
» وادي النيل ١ - ١١٤
» وستمنستر جازيت ٢ - ٧٢
جريدة الوقائع المصرية ١ - ٣٤ ،
١٩٠ ، ١٨٢ ، ٥٧ ، ٥٦
٢ - ١٠٤ ، ١٠٢ ، ٤ ، ٤
جعفر ولي باشا ٢ - ٥٠ ، ٣٧ ، ٩٩
الجللاء ١ - ٧٤ ، ٧٣ ، ٥٥ ، ٣ ،
٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩١ ،
٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ،
١٨٥
٢ - ٢٠ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٧٧ ،
٧٨ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ،
١١٤ ، ١٣٣
جمال الدين الأفغاني ١ - ٥١
جمعة يوسف مراد ٢ - ٦٢

٥١، ٦٩، ٧٠، ٧١،
 ٧٧، ٧٨، ٩٣، ٩٤،
 ٩٥، ١٠١، ١٧٤،
 ٢ - ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٧،
 ٥٠، ٧١، ٧٧، ٩٦،
 ٩٧، ٩٨، ١٠٤، ١٣٠،
 ١٣٤، ١٣٥،
 حسان مشرقى ٢ - ٥٨، ٥٩،
 حسن أحمد سليمان ١ - ١٦٥،
 حسن أبو عرب ٢ - ٩٢،
 حسن اسماعيل الهضيبي بك ١ - ٢٥،
 حسن الإهوانى ٢ - ٣٥،
 حسن البربرى ٢ - ٦٢،
 حسن التوفى ١ - ١٥٩،
 حسن جمعه ٢ - ٧٩،
 حسن حسيب باشا ٢ - ٥٠، ٥٩،
 حسن حسين ١ - ١٦٨،
 حسن السيد ١ - ١٦٧،
 حسن سيف افندى ٢ - ١٠٧،
 الدكتور حسن شاهين ١ - ١٩٣،
 حسن عاصم مدكور ٢ - ٩٢،
 حسن عبد الرحمن ٢ - ٣٤،
 حسن عبد الباقي الترمجى ١ - ١٣٧،
 حسن عبد الرازق باشا ٢ - ٣٧،
 ٧٤، ٨٠،
 حسن عيدون ٢ - ٦٢،
 حسن العزازى ١ - ١٥٩،
 حسن على ٢ - ٦٢،
 حسن على طراف ١ - ١٧٠،
 ٢ - ٦١،
 حسن على ناصر ١ - ١٦٧،
 حسن عيسى ٢ - ٣٥،
 حسن الفكهاني ١ - ١٣٧،
 حسن محمد الجداوى ١ - ١٦٥،
 حسن مختار رسمى ١ - ١٢٥،
 حسن نشأت ٢ - ١٨،
 حسن نور الدين ١ - ٢٤،
 ٢ - ٣٥،
 حسن يس ١ - ٢٥، ٢٦،
 ١٥٢،
 البكباشى حسنى شفيق ٢ - ٣٥،
 حسنى الشنتاوى ٢ - ٦٨، ٦٩،
 حسنين يوسف ١ - ١٣٢،

حرم عمر سلطان باشا ١ - ١٣٩،
 « فؤاد بك شرين ١ - ١٤٠،
 « فهمى بك ويصا ٢ - ٩٠،
 « قاسم أمين بك ١ - ١٤٠،
 « لبيب بك مسلم ١ - ١٤٠،
 « مجيب بك فتحى ١ - ١٣٩،
 « محمد أبوشادى بك ١ - ١٤٠،
 « محمد أمين يوسف بك ١ - ١٣٩،
 « محمد بك برهان ١ - ١٤٠،
 « محمد بك حسن ١ - ١٤٠،
 « محمد راتب باشا ١ - ١٣٩،
 « محمد بك رأفت ١ - ١٣٩،
 « محمد رؤوف باشا ١ - ١٤٠،
 « محمد سعيد باشا ١ - ١٤٠،
 « محمد شفيق رفعت ١ - ١٤٠،
 « محمد شكرى باشا ١ - ١٣٩،
 « محمد صدق باشا ١ - ١٣٩،
 « الدكتور محمد صدق بك ١ - ١٣٩،
 « محمد العروسى ١ - ١٣٩،
 « الدكتور محمد علوى باشا ١ - ١٣٩،
 « محمد محرز باشا ١ - ١٣٩،
 « محمد بك يوسف ١ - ١٣٩،
 « محمود رياض باشا ١ - ١٣٩،
 « محمود باشا رأفت ٢ - ٨٩،
 « محمود سامى باشا البارودى ١ - ١٣٩،
 « محمود سرى بك ١ - ١٣٩،
 « محمود بك الطويرى ١ - ١٤٠،
 « مختار بك الأرنؤوطى ١ - ١٤٠،
 « مصطفى بك توفيق ١ - ١٣٩،
 « مصطفى بك عبد الخالق ١ - ١٣٩،
 « ميخائيل لبيب ١ - ١٤٠،
 « الدكتور نجيب اسكندر ١ - ١٣٩،
 « الأستاذ ويصا واصف ١ - ١٤٠،
 حزب الأمة ١ - ٧١، ٩٣،
 حزب العمال البريطانى ٢ - ٤٨،
 الحزب الوطنى ١ - ٤، ٤٧،

حرم بهى الدين بركات باشا ١ - ١٤٠،
 « توفيق باشا ١ - ١٤٠،
 « توفيق بك صادق ١ - ١٤٠،
 « توفيق مصطفى ١ - ١٣٩،
 « حافظ بك محمد ١ - ١٣٩،
 « حبيب بك خياط ٢ - ٨٩،
 « حسن بك بهادر ١ - ١٤٠،
 « حسن بك خيرى ١ - ١٣٩،
 « حسن باشا عاصم ١ - ١٤٠،
 « الدكتور حسن محرم بك ١ - ١٣٩،
 « حسين رشدى باشا ١ - ١٣٩،
 « حسين بك راغب ١ - ١٤٠،
 « حسين بك رياض ١ - ١٣٩،
 « حسين بك محرم ١ - ١٤٠،
 « حسين بك هلال ١ - ١٤٠،
 « حنا بك مسيحة ١ - ١٣٩،
 « داود بك راتب ١ - ١٤٠،
 « رفيق بك فتحى ١ - ١٤٠،
 « رياض عفيفى بك ١ - ١٤٠،
 « سعد زغول باشا ١ - ١٣٩،
 « سعيد بك حلمى ١ - ١٣٩،
 « شاكر بك حلمى ١ - ١٤٠،
 « صالح بك جمالى أبو اصبع ١ - ١٤٠،
 « صالح بك نامق أبو اصبع ١ - ٢٤٠،
 « صليب بك منقر يوس ١ - ١٤٠،
 « طاهر بك اللوزى ١ - ١٣٩،
 « عبد الحلیم بك العلابى ١ - ١٣٩،
 « عبد الله بك أباطة ١ - ١٤٠،
 « عثمان عرفى باشا ١ - ١٣٩،
 « عثمان باشا منقر تضى ١ - ١٣٩،
 « الأستاذ عزيز مشرقى ١ - ١٣٩،
 « الدكتور على ابراهيم باشا ١ - ١٤٠،
 حرم على بك سعد الدين ١ - ١٣٩،
 « على بك فؤاد ١ - ١٤٠،
 « على بك مبارك ١ - ١٤٠،

راغب محمد عبد الله دويدار ١ -
٢٥

راغب وهي ١ - ١٣٣
رجب ابراهيم ٢ - ٧
رديارد كبلنج ١ - ٧٤
رزق مراد عبدالله ٢ - ٥٦ ، ٥٨
الدكتور رزق مينا ٢ - ١١
رزق يعقوب ٢ - ١١٠
رسل بك ١ - ١٢٧ ، ١٥٢
٢ - ٨٧

رفائيل سليمان ٢ - ٦٣
رفاه تاووروس بك ٢ - ٤٢
رقية بنت أحمد متولى ١ - ١٦٦
رمضان ابراهيم عطية ١ - ١٦٥
رمضان العفيفي كامل ١ - ١٦٥
رمضان محمود هدايت ٢ - ١١٠
الكباشي رمندا ٢ - ٧٣
السير رنل رود ٢ - ٧٢ ، ٨٧
اللورد ريدنج ٢ - ١٧١
الفيلسوف روسو ٢ - ٢٧
الأستاذ رياض الجمل ٢ - ٦١
رياض الشريف ١ - ٢٦

(ز)

الشيخ زرد محمد ٢ - ٥٧
زكريا نامق بك ٢ - ١٠٧
زكي السيد ٢ - ٧٥
زكي فوزي أبو ربه ٢ - ٣٥
الدكتور زكي مبارك ١ - ١٥٢
زكي محمد ١ - ١٥٧
زكي محمد غراب ١ - ١٩٤
زهرا دكروري ٢ - ٥٧
زين قرشي ٢ - ٦٠

(س)

اللورد سالبورن ٢ - ١٥٩
اللورد سالسبري ١ - ٨٦ ،
١٠٨
٢ - ١٤٦
المسيو سان بلانكا ٢ - ٤٢
سجن الباستيل ١ - ٩٤
المستر سبنندر ٢ - ٧٢ ، ٨٧

الحملة الفرنسية ١ - ١٥١
٢ - ٣٤

حميدة سليمان ١ - ١٦٨
حنفي السيد ٢ - ١١
حنفي منصور بك ٢ - ١٠٧
حنيفة أم عجوة ١ - ١٦٧

(خ)

خالد محمد مؤمن ١ - ٢٥
خفاجة مرزوق ١ - ١٩٦
خليفة جمعه ١ - ٢٥
خليفة راشد ٢ - ٩٢
خليفة يوسف ٢ - ١١١
خليل أبو زيد على ٢ - ٥٧ ، ٥٩
الأمير الای خلیل احمدی ٢ - ٣٥
الحاج خليل عفيفي ٢ - ٥٤
خليل مصطفي ١ - ١٣٢
خميس بدوي ١ - ١٦٨

(د)

مس درهم ١ - ٤٣
درو مندوولف ١ - ٨٤ ، ٩٧
درويش ابراهيم ١ - ١٦٨
درويش مصطفي ٢ - ٦١
الأستاذ دسبانية ١ - ٨٥ ، ٩٠
اللورد دفرين ٢ - ٨٧
دكريتو ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ - ٢
٢٤
اللفتنت كولوول دونس ٢ - ٥٨
المستر ديكسن ١ - ١٨٨ ، ١٨٩ ،
١٩٠
دي مارتنس ١ - ٨٥
دي لافوس ١ - ٩٨

(ر)

رائف كمال فضلي ٢ - ٦٢
راتب حمزة ١ - ٢٥
راغب سويقي ٢ - ٥٧ ، ٥٩
راغب عبد العال هلال ٢ - ٥٧ ،
٥٩
راغب عطيه بك ٢ - ١٠٧

حسين حافظ سالم ٢ - ٦١
حسين خليفة ٢ - ٦٦
حسين درويش باشا ٢ - ٨١ ،
١١١ ، ١٠٠

حسين رشدي باشا ١ - ١٢ ،
١٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ،
٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٥١ ،
٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٩ ،
٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ،
٧٩ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٤ ،
١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ،
١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٨١ ، ١٨٤ ،
١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ،
٢ - ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ،
١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ،
٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٧ ،
٤٩ ، ٥٠ ، ٨٤ ، ١٠١ ،
حسين الشريبي بك ٢ - ١٠٧
حسين شلي ٢ - ١١٠
حسين صالح ٢ - ٧٩
حسين فتوح ٢ - ٣٥

السلطان حسين كامل ١ - ١٤ ، ١٥ ،
٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ،
٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ،
٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٧٦ ،
١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٠

٢ - ١٠٢ ، ١٣٢
حسين كامل بك ٢ - ٤٢
حسين الكسبري ٢ - ٦٢
حسين محمد ٢ - ٦٤
حسين محمود الحامي ١ - ١٥٧
حسين أفندي مطاوع ١ - ١٧٨
حسين هلال بك ٢ - ١٠٧
حسين واصف باشا ١ - ٩٤ ،
١٨٤ ، ١٨٥

٢ - ١٢ ، ٤٢ ، ١٠٧
خفناوي السيد الجيزاوي ٢ - ٩٢
حكومة الديركتوار ١ - ١٥١
حمد الباسل باشا ١ - ٧٨ ، ٩٤ ،
١٠٨ ، ١١٠ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ،
٢ - ٥ ، ١٢ ، ٤٩
حمزة أحمد هلال ٢ - ٦٣

السيد عبد الحميد ١ - ١٥٩
سيد علي ١ - ١٦٨
السيد علي ١ - ١٦٧
السيد علي محمد ٢ - ٤٠
سيد علي عيسى ٢ - ٦٦
السيد عنتر أبو حبيب ١ - ١٦٢
السيد فؤاد الحولى ٢ - ٣٥
السيد فتح الباب ١ - ١٦٨
السيد السكرانى ١ - ١٦٧
سيد محمد ٢ - ٧٩
سيد محمد خشبة بك ١ - ١٨٤
سيد محمود ١ - ١٦٨
السيد المصرى ١ - ١٥٩
السيد منسى ٢ - ٦٢
سيد يوسف ٢ - ٨
السيد يوسف المبيض ١ - ٢٦١
سيد احمد عبد الله الغرابى ٢ -
٥٩ ، ٥٨
سيد النصر حسين حيدر ١ - ٢٥
الفتنت كولو نيل سيمس ١ - ١٠٤
الأميرال سيمور ١ - ٨٢
٢ - ٤٤
سينوت حنا بك ١ - ١٨٤ ، ٩٤
١٨٥
٢ - ١٠٧

(ش)

السير شارل ديلك ١ - ٩٨
شاكر عبد الملاك ٢ - ١١
الكولو نيل شاني لونج ١ - ٩٨
الشافعى قاسم ١ - ١٥٩
البكباشى شاهين ١ - ١٦٩
الشحات سليمان ١ - ١٦٦
الشحات محمد حسين ١ - ١٦٥
شحاتة طه العوضى ١ - ١٦٦
شحاتة محمد الدكتورى ٢ - ١١
شريف باشا ١ - ٨٥
٢ - ١٣٤
شريفه رياض ٢ - ٨٩
شعبان المبيض ١ - ١٦٥
شقيقة محمد ١ - ١٥٧
٢ - ١١
شفيق حنا ٢ - ٦٠ ، ٥٦

الدكتور سليم القلعاوى ٢ - ٥٠
سليمان ابراهيم البيلى ٢ - ٩٢
سليمان حافظ ١ - ٢٥
سليمان عبد الله ٢ - ٣٤
الدكتور سليمان عزمى باشا ١ -
١٩٣
سليمان فائد ٢ - ٩٢
سليمان محمود الفولى ١ - ١٩٦
سليمان بك مصطفى خليل ٢ - ٦٢
سليمان نافع ١ - ١٦٦
سليمان نجيب ١ - ٢٥
سليمان هلال ١ - ١٦٦
المستر سندرس ٢ - ٤٢
السودان ١ - ٣ ، ١٠ ، ١١
١٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٤٠
٤٨ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١
٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨
٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٣
١٠٩ ، ١٦٧
٢ - ٤٠ ، ٤٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨
١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤
١٣٤ ، ١٣٥
سنية محمود الجندى ١ - ١٧٨
سيد افندى ابراهيم ٢ - ٦٦
سيد ابراهيم أبو نشابة ١ - ١٦٧
السيد أبو العينين ١ - ١٥٩
سيد احمد احمد بريس ٢ - ٦٢
سيد احمد كامل ٢ - ١١
السيد الاسكندرانى ٢ - ٦٢
السيد احمد محمد ابراهيم ١ - ٢٥
سيد حجاج ٢ - ٦٥
سيدة حسن ١ - ١٥٤
السيد خالد جابر ابراهيم ٢ - ٦٠
سيد افندى دويدار ١ - ١٩٧
السيد سالم ١ - ١٦٧
السيد سليمان سعد ١ - ١٦٦
السيد سويلم ١ - ١٦٧
السيد السيد أبو قورة ١ - ١٦١
سيد صقر ٢ - ٧
الدكتور سيد عبد الحميد سليمان باشا
١ - ١٩٣

سعد احمد الذهبى ٢ - ٩٢
سعد حلمى ٢ - ٣٤
سعد زغلول ١ - ٤٤ ، ٥٥ ، ٢٠ ، ٣٩
٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٩
٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣
٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧
٧٨ ، ٧٩ ، ٩٣ ، ١٠٣
١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧
١٠٨ ، ١١١ ، ١١٢
١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥
١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٧٠
١٧٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧
١٨٨
٢ - ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٠
١٢ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠
٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٩
٨٥ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٩
١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦
١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٦
١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٥
سعيد اللبان ٢ - ٧٤
سعد محمد عبد العال الأشقر ٢ -
٦٢
سعد بك مكرم ١ - ١٩٧
السعدى بشارة الطحاوى بك ٢ -
١٠٧
السعدى محمد ٢ - ٩٢
سعيد أباطة ٢ - ٣٤
سعيد أبو العز ٢ - ٦٣
سعيد ذوالفقار باشا ٢ - ٧ ، ٣٣
سعيد حسن ٢ - ٩٢
سعيد عبد الغنى ابراهيم طلبه ١ -
١٩٦
سعيد عبد الله ٢ - ٩٢
سعيد محمد سعيد ٢ - ٥٧
السير سكوت منكرىف ١ - ٨٩
سلامة محمد الحولى ١ - ٢٤
٢ - ٣٥
سلامة محمد ١ - ١٦٧
سلامة منصور ٢ - ٨٢
سلامة ميخائيل ٢ - ١٨
سليم خيرى ١ - ٢٥

عبد الحميد حسن ٢ - ٦٤
عبد الحميد حمدي ١ - ١٣٣
عبد الحميد زايد ٢ - ٩٢
عبد الحميد زكي ٢ - ٧٩
عبد الحميد سالم ٢ - ٣٥
عبد الحميد سمك ١ - ١٦٠
عبد الحميد عثمان ٢ - ٦٢
عبد الحميد عثمان ١ - ١٦٧
عبد الحميد محمد عمر وشاحي ١ - ٢٥
عبد الحميد النحاس ٢ - ٣٥
عبد الخالق ثروت باشا ١ - ٢٢
١٨٤، ١١٤، ١١٢، ٣٧
٢ - ٥٠، ٩
عبد الدايم عبد الرحيم ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد الراضي حمدان ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد الرؤوف عبد السلام ٢ - ٩٣
عبد ربه علي الغنام ٢ - ١١
عبد ربه مفتاح ١ - ١٥٢
عبد ربه مفتاح ٢ - ٩٢
عبد الرحمن ابراهيم عبد الدايم ٢ - ٦٣
عبد الرحمن بن همر مر ١ - ٢٦
عبد الرحمن حسن محمود ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد الرحمن الرافي ١ - ٧
١٣٣، ٢٤، ٢٣
٢ - ٨٩، ٥٤
عبد الرحمن رمضان عطية ١ - ١٦٥
عبد الرحمن عبد ربه ٢ - ٩٢
عبد الرحمن عوض ٢ - ١٠٧
عبد الرحمن عيد المحلاوي ٢ - ٩٢
عبد الرحمن فهمي بك ١ - ١٥٢
٢ - ٨٣، ٦٨، ٦٧، ٣٨
عبد الرحمن قراعه ٢ - ٩٢
عبد الرحمن محمود بك ١ - ١٨٤
٢ - ١٠٧
عبد الرحمن مصطفي ٢ - ٥٧
عبد الرحمن نصر ١ - ١٦١
عبد الرحيم ابراهيم طلبة ١ - ١٩٦
عبد الرحيم البرديسي ٢ - ٩٣
عبد الرحيم صبحي ٢ - ٣٥
عبد الرحيم صبري باشا ٢ - ٣١
٣٢

عباس حامي ٢ - ١٠٠
عباس حامي محمد ١ - ٢٥
عباس عبد العال البحيري ٢ -
٥٩، ٥٧
عباس عبد العال الفلاح ٢ - ٥٧
٥٩
عباس عبد الله الزيني ١ - ١٦٥
عباس محمد ١ - ١٨٩
عبد الباسط عبد التواب ١ - ١٦٨
عبد الباقي حسن ١ - ١٦٨
عبد الباقي صالح ٢ - ١٩
عبد الباقي سرور ١ - ١٥٢
عبد الباقي عثمان ١ - ٢٥
عبد الباقي علي حامد ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد الباقي علي عبد الباقي ٢ - ٦٣
عبد الباقي موسى ٢ - ٥٧
عبد الباقي نعيم ٢ - ٩٢
عبد التواب عبد المقصود ١ - ١٩٦
عبد الجابر أبو العلا ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد الجابر حمدان ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد الجواد أحمد ١ - ١٦٨
عبد الجواد جابر ٢ - ٦٠
عبد الجواد حسنين ٢ - ١١
عبد الجواد سيد ١ - ١٩٥
عبد الحلیم البيلى ١ - ١٣٣
عبد الحلیم جبري ٢ - ٦٢
عبد الحلیم سعد ٢ - ٩٢
عبد الحلیم سعد محمد ١ - ١٥٤
عبد الحلیم عابدين ٢ - ٦٩، ٦٨
الدكتور عبد الحلیم متولى ١ - ٢٤
عبد الحلیم محمود ٢ - ١١٠
عبد الحفيظ محمود ٢ - ٥٨
عبد الحكيم الجارم ١ - ١٦٠
٢ - ٦٢
عبد الحكيم عبد الباقي ٢ - ٥٩، ٥٦
عبد الحكيم محمد ٢ - ٩٢
السلطان عبد الحميد ١ - ٤٦
عبد الحميد أبو السعود ٢ - ٣٥
عبد الحميد أبو هيف بك ٢ - ١٣٨
الشيخ عبد الحميد أحمد باشا ٢ - ٧٤
عبد الحميد اسماعيل أبو زهرة ٢ - ٦٣
١ - ١٨٤
السيد عبد الحميد البكري ٢ - ١٢٤

شفيق سعيد ٢ - ١١٠
الدكتور شفيق منصور ٢ - ٣٥
شلي عوض ٢ - ٧٤

(ص)

صادق حسن الصانع ١ - ١٣٦
صادق حسنين ٢ - ٧٩
صادق حنين ٢ - ١٨
صادق شعيب ٢ - ٩٢
صادق العجيزي ١ - ٢٦، ٢٥
صادق عزام ٢ - ٩٢
صالح حسن شلي ٢ - ٦٩، ٦٨
صالح الدسوقي جودة ١ - ١٦٦
صالح رياض ١ - ١٣٦
صالح عبد اللطيف ١ - ٢٧
الصاوي عفيق ١ - ١٥٩
الدكتور صديق أبو النجا ١ -
١٧٩، ١٧٨
الآنسة صديقة عروس عبد الحميد ابراهيم
١ - ١٦٦
صندوق الدين ١ - ٧٢
٢ - ١١٩، ١١٨، ١١٦،
١٣١، ١٢١

(ط)

طه علي عامر ١ - ١٥٩
طلبة حسن ١ - ١٢٩
طلبة سعودى باشا ٢ - ١٠٧
طلعت حرب باشا ٢ - ١٩٥
طنطاوى بك طنطاوى ٢ - ١٠٧

(ع)

السيدة عائفة عمر ٢ - ١١
السيدة عائشة محمد ٢ - ٥٩، ٥٧
عاذر غبريال ٢ - ٦٩، ٦٨
السيدة عالية ١ - ١٩٥
عامر أحمد ١ - ١٦٧
عباس أحمد ٢ - ٦١
عباس حسن هرجه ١ - ٢٥
الحديو عباس حامي الثاني ١ - ١٥
٢٠، ١٨، ١٦
٢ - ١١٢

عبد الله أبو زيد ٢ - ٦٠
عبد الله بهجت ١ - ٢٥
عبد الله جلال ١ - ١٩٣
عبد الله حسن ١ - ٢٦
عبد الله الشامي ١ - ١٧١
عبد الله بك طلعت ١ - ٢٤، ٢٣
عبد الله عبد السميع بك ١ - ١٨٤
عبد الله علي دلدول ٢ - ٣٤
عبد الله قنديل ٢ - ٩٢
عبد الله محروس ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد اللطيف أحمد ١ - ٢٥
عبد اللطيف جاويش ٢ - ٥٣
عبد اللطيف الصوفاني بك ١ - ٢٤
عبد اللطيف علي عبد الله ٢ - ١٠٧، ٥٦، ٥٩
عبد اللطيف بك غنام ١ - ١٧٨
عبد اللطيف المكباتي بك ١ - ٧٥، ١٨٥، ١٨٤، ٩٣، ٧٦
عبد المحيد ١٢، ١٢٥، ١٢٧
عبد المحيد ابراهيم ١ - ١٦٦
عبد المحيد اللبان ٢ - ١٧٠
عبد المحيد ابراهيم الديهي ١ - ١٦١
عبد المحيد البيوي ١ - ١٣٠
عبد المحيد الشاذلي ٢ - ٩٢
عبد المحيد فولى ٢ - ٥٨، ٥٦
عبد المحيد محمد صالح ٢ - ٥٧
عبد المحيد محمود ١ - ١٩٣
عبد المحسن خالد ٢ - ٦٠
عبد المحسن شهاب ٢ - ٦٢
عبد المعطي الحجاجي ٢ - ٣٥
عبد المعطي الفرشيمي ٢ - ٩٢
الأستاذ عبد المقصود متولى ١ - ١٧٤، ٧٧، ٢٤
عبد الملك أبو زيد علي ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد الملك سليم ابراهيم ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد الملك فرحات ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد المنعم سليم ٢ - ٥٧
عبد المنعم عبد الجليل ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد الناصر منصور ٢ - ٥٧
عبد النعيم عبد السميع ٢ - ٥٨
عبد الهادي عبد الرحمن سالم ٢ - ٦١
عبد الواحد بك القط ١ - ١٩٧، ٢٠٠، ١٩٩

عبد العزيز محمد ٢ - ٧٩
عبد العزيز محمد سمك ٢ - ٦٢
عبد العزيز محمد السومى ١ - ٢٥
عبد العزيز المستكاوى ٢ - ٨
عبد العزيز مليكة ١ - ١٣٣
عبد العزيز النحاس ٢ - ٣٥، ٦٥
عبد العظيم حسن المهراس ١ - ٢٥
عبد العظيم راشد ٢ - ١٨
عبد العظيم علي سلطان ١ - ١٦٥
عبد العظيم عوض الله حسن ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد العظيم محمد الهادي رسلان ١ - ٢٥
عبد العليم ابراهيم ٢ - ٦٦
عبد العليم حافظ ١ - ١٦٨
عبد العليم خليفة ٢ - ٥٧
عبد العليم رضوان ٢ - ٩٢
عبد العليم علي جاد الله ١ - ١٦٦
عبد العليم فولى ٢ - ٥٨، ٥٦
الدكتور عبد الغفار متولى ١ - ٢٤
عبد الغنى ابراهيم طلبة ١ - ١٩٦
عبد الغنى زيدان ١ - ٢٥
عبد الغنى محمود ٢ - ٩٢
عبد الغنى مهنا ٢ - ٩٢
عبد الفتاح ابراهيم الزناتي ٢ - ١١
عبد الفتاح احمد ٢ - ٩٢
عبد الفتاح احمد عبد الرحمن ٢ - ٦٣
عبد الفتاح ترك ٢ - ٦٢
عبد الفتاح الجمل ٢ - ١٠٧
عبد الفتاح رجائي ١ - ١٧٤
عبد الفتاح سيد احمد ١ - ١٦٦
عبد الفتاح محمود جاد ١ - ١٢٩
عبد الفتاح يحيى باشا ٢ - ٣٧ و ١٧٧
الدكتور عبد الفتاح يوسف ١ - ٢٦، ٢٤
عبد القادر شحاتة ٢ - ١٠٠
عبد القادر مختار ١ - ١٦٣
عبد الله ابراهيم ١ - ١٦٧

عبد الرسول خليفة ٢ - ٩٢
عبد الرشيد أبو زيد ٢ - ٥٧، ٥٩
عبد الستار الباسل بك ١ - ١٨٤
عبد السلام أبو العلاء ٢ - ٥٨، ٥٩
عبد السلام احمد ٢ - ٨٠
عبد السلام البشمري ٢ - ٩٢
عبد السلام ذهني بك ١ - ١٣٣
عبد السلام العلالي بك ٢ - ١٠٧
البكباشي عبد السلام فهمي ٢ - ٦٠
عبد السلام محمد ١ - ١٦٧
عبد السلام يوسف ١ - ٢٥
عبد السيد شحاتة ٢ - ٦٠
عبد الظاهر السالموطي ٢ - ٦٨
عبد العال أبو زيد احمد ٢ - ٥٨
عبد العال رزق ١ - ١٦٨
عبد العال حلمي ١ - ٥٣
عبد العال السيد ١ - ٢٥
عبد العال عمر ٢ - ٥٩، ٥٧
عبد العزيز ابراهيم عبده ١ - ٢٥، ٢٦
عبد العزيز أحمد السقا ١ - ١٩٤
عبد العزيز حسن هندی ٢ - ٦٨، ٦٩
عبد العزيز سمك ١ - ١٦٠
عبد العزيز عبد الخالق ١ - ١٥٩
عبد العزيز عبد السلام ٢ - ٥٨
عبد العزيز عبدون ٢ - ٦٢
عبد العزيز عثمان شرابي ٢ - ٥٧، ٥٩
عبد العزيز نجمية ١ - ١٦٠
عبد العزيز عنتر محمد بن ٢ - ٥٧، ٥٩
عبد العزيز فريد ٢ - ١٩
عبد العزيز فزاع ١ - ١٥٩
عبد العزيز فهمي باشا ١ - ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣
عبد العزيز ٧٤، ٧٥، ٧٦، ١٣٤
عبد العزيز ١٨٥، ١٨٤
عبد العزيز ١٢، ١٢٤، ١٣٥
عبد العزيز القرموطي ١ - ١٦٦

علي محمد ١ - ١٦٨
علي محمد الشيخ ٢ - ٩٢
علي محمد صبره ٢ - ٩٢
علي محمد النجار ٢ - ٩٣
علي محمود ٢ - ٩٢
علي مصطفى أبو درة ٢ - ٩٢
علي بك مصطفى خليل ٢ - ٦٢
علي معوض ٢ - ٦٣
علي المصري بك ١ - ١٨٤
علي المنزلاوي بك ١ - ١٨٤
علي المنزلاوي بك ٢ - ١٠٧
علي ناصر ١ - ١٣٣
علي هنداوي ٢ - ٦٨ ، ٦٩
عمر أبو زيد قايد ٢ - ٥٧ ، ٥٩
عمر حسن الأفندي ١ - ١٥٩
عمر خلف الله بك ٢ - ١٠٧
الأمير عمر طوسون ١ - ٧٦ ، ٧٥
٢ - ٣٣ ، ٩٨ ، ٩٩
عمر عبد الآخر بك ١ - ١٨٤
عمر علي ١ - ١٦٧
عمر عمر ١ - ٢٥
عمر بك لطفي ٢ - ١٩٥
عمر محمد الهجرسي ٢ - ٩٢
عمر مراد بك ٢ - ١٠٧
عمر مكرم ١ - ١٨٤
عواد علي حسن ٢ - ٩٢
عوض الله مرسال ١ - ١٦٧
عوض سيد أحمد ١ - ١٦٧
عيداروس زيد جمعه ٢ - ٦٢
عيسى أحمد ١ - ١٧١
عيسى الشويري ٢ - ٩٣
عيسى منون ٢ - ٩٢
عيسوي محمد مارية ٢ - ٩٢
عيسوي نجا الإيباري ٢ - ٩٢

(غ)

غالي بولس ٢ - ١١
غريب محمد ١ - ١٦٨
غوردون ١ - ٤٩

(ف)

جلالة الملك فاروق ٢ - ١٠١ ،
١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥

علي الجندي ٢ - ٣٤
علي جندي محمد ٢ - ٥٧ ، ٥٩
علي بك حافظ رمضان ٢ - ١١
علي حسن ١ - ١٨٩
علي حسن بكري ٢ - ١١٠
علي حسن سليمان ٢ - ٦٤
علي حسن علي ١ - ١٦٥
علي حسن هدايت ٢ - ٣٥
الأمير علي حيدر فاضل ٢ - ٣٣
الدكتور علي راضى ١ - ١٩٣
علي رفاي بك ١ - ١٨٤
علي زيتون ٢ - ١٩
علي سرور الزنكلوني ١ - ١٥٢
علي الشايب ٢ - ٩٣
علي شعراوى باشا ١ - ٧٠ ، ٦٩ ،
٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ،
٧٦ ، ١٢٤ ، ١٨٤ ، ١٨٥
٢ - ١٢ ، ١٠٧
علي شقير ٢ - ٩٦
علي صادق ١ - ٢٦
الملازم الثاني علي عبدالجواد ٢ - ٧٣
علي عبد العزيز ١ - ١٦٥
علي عبد الطيف ٢ - ٩٢
علي عسكري ١ - ١٦٧
علي علي أبو سليم ٢ - ٦٢
علي علي البنا ٢ - ٩٣
علي علي جابر ١ - ١٦٧
علي علي دياب ٢ - ٦٢
علي علي الرزى ٢ - ٦٢
علي عوض الله ١ - ١٦٦
علي علي مصطفى ١ - ١٦٥
علي عمر بك ٢ - ٣٥
علي غنيم ٢ - ٦٤
علي فايد ٢ - ٧٢
علي فرحات ١ - ١٥٤
علي فهمي ١ - ٣٥
١١ - ٢٤
علي فهمي خليل ٢ - ٣٥
علي فهمي كامل بك ١ - ٢٤
٢ - ٤٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٤ ،
١٣٠
علي ماهر باشا ٢ - ١٨ ، ٣٦ ،
٤٢ ، ٨٢ ، ١١٤ ، ١٢٥ ،
١٢٧

عبد الوكيل أحمد خاطر ٢ - ٩٢
عبد الوهاب أحمد سبع ٢ - ١١٠
عبد الوهاب البرعى ١ - ١٧٧
عبد الوهاب عثمان ١ - ١٦٥
عبد الوهاب محمد قايد ٢ - ٥٧ ، ٥٩
الملازم الأول عبده ابراهيم ٢ - ٥٦
عبده أحمد ١ - ١٥٩
عبده أحمد فرج ٢ - ١١
عبده عبدالفتاح أبو سنه ١ - ١٦٧
عبده عبد الله سيدهم الشهير بمرسى
٢ - ٧
عبده القزق ٢ - ٦٢
عبده محرم ١ - ٢٥
عبده المنفلوطي ٢ - ٦٢
عثمان عطية ١ - ١٦٨
عثمان فهمي ١ - ٢٥
عثمان منصور ٢ - ٦٣
عدلى يكن باشا ١ - ٢٢ ، ٣٧ ،
٥٢ ، ٧٤ ، ١٠٥ ، ١١٤ ،
١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
١١٩ ، ١٢٤ ، ١٨١ ، ١٨٤ ،
٢ - ٩ ، ٣٠ ، ٤٩ ، ٥٠ ،
١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢
العدوى محمد عزام ١ - ١٦٥
عريان يوسف سعد ٢ - ١٠٠
عزيز اسكندر ١ - ١٩٣
عزيز منسى ٢ - ١٢
عصمت باشا ٢ - ٧١
عطا حسني بك ٢ - ٣٥
عطية ابراهيم ٢ - ٥٨
عطية حجاج ٢ - ١٩
عطية حسن حلوه ١ - ١٦٦
عطية علي الغلبان ١ - ١٦٧
عفيق عطا الله ١ - ١٦٧
علام علي ١ - ١٦٧
علوى الجزار بك ٢ - ١٠٧
الدكتور علي ابراهيم باشا ١ - ١٩٣
علي بن ديتار ١ - ٣٠
علي أحمد رضا ١ - ٢٥ ، ٢٦
علي أحمد المصلوح ١ - ١٨٩
علي بدوى ١ - ٢٥
علي بيوى ٢ - ٦٦
علي جاد الحق ٢ - ٩٢

كريمة عثمان باشا مرتضى ١
١٣٩

كريمة محمد بك أنور ١ - ١٣٩

كريمة محمد بك رشاد ١ - ١٤٠

كريمة محمد الشواربي باشا ١ -
١٤٠

كريمة محمد بك منيب ١ - ١٣٩

كريمة محمود بك أباطة ١ - ١٤٠

كريمة محمود ساهى البارودى باشا
١٣٩ - ١

كريمة محمود نصيف بك ١ - ١٤٠

كريمة مصطفى بك الباجورى ١ -
١٣٩

اللفتنت كولوئل كلوى ١ - ٣٠

الأمير كمال الدين حسين ١ - ٣٤

٢ - ٣٣ ، ٩٨ ، ٩٩

مستر كنج لوزى ١ - ٥٩

الأستاذ كوشرى ١ - ٨٥

الجنرال كونجريف ٢ - ٨٧

مستر كيتل ١ - ٧٣

الدكتور كيننج ١ - ١٢٧

اللورد كيزون ١ - ١٨٤ ،

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧

٢ - ١٢ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٧٠

١٢٩ ، ٨٦ ، ٨٣ ، ٩٦

البطيرك كيرلس ١ - ١٨٤

اللفتنت كولوئل كيلنج ٢ - ٢١

(ل)

لجنة الثورة ١ - ١٥١ ، ١٦٢

لجنة موظفى الحكومة ٢ - ١٣ ،

١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ،

١٨ ، ١٩

الموم السعدى الصرى ١ - ١٨٤

البرمجيدى جنرال لوصون ٢ - ٦٨

المستر لويد جورج ١ - ١٠٦ ،

١١٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥

٢ - ٢٠ ، ٢١ ، ٤١

لويس فانوس ٢ - ٨٢

لويس فيليب ١ - ٩٨

السيرلى ستاك باشا ١ - ٣٣

لپتو سرور ١ - ١٥٧

٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،

١٠٧ ، ١٧٥

٢ - ٢٣ ، ٢٥ ، ٤٤ ، ٤٦ ،

٤٧ ، ٤٨ ، ١١٨ ، ١٣٥ ،

(ك)

كامل احمد ثابت ٢ - ٦٨

كامل جرجس عبد الشهيد ٢ -

٦٨ ، ٦٩ ، ٨٢

كامل حنا عبد السيد ٢ - ٥٧

كامل المولى ٢ - ٣٥

المسيو كارترتييه ١ - ٩٨

مستر كارفر ١ - ٥٩

مس كافل ١ - ١٣٨ ، ١٥٧ ،

كامل جلال باشا ١ - ١٨٤

كامل صدق بك ٢ - ١٠٧

اللورد كشتنر ١ - ٣٣ ، ٧٠ ،
٧٣

٢ - ١٤٨ ، ١٤٩

اللورد كرومر ١ - ٣٣ ، ٥٤

كريمة أحمد بك أبو اصبع ١ -
١٤٩

كريمة أحمد بك ندا ١ - ١٣٩

كريمة اسماعيل أباطة باشا ١ -
١٤٠

كريمة اسماعيل رضى بك ١ -
١٤٠

كريمة أمين باشا سيد احمد ١ -
١٤٠

كريمة أمين باشا الشمسى ١ -
١٤٠

كريمة الشيخ الأنصارى ١ -
١٣٩

كريمة توفيق باشا ١ - ١٤٠

كريمة السيد أباطة باشا ١ - ١٤٠

كريمة شوق باشا ١ - ١٤٠

كريمة صالح بك فريد ١ - ١٣٩

كريمة عبد الفتاح بك اللوزى ١ -
١٣٩

كريمة عبد الله بك الطوير ١ -
١٤٠

كريمة عبد الحميد بك رضوان ١ -
١٣٩

فاطمة محمود ١ - ١٦٨

فاقة عبد الله ١ - ١٧١

فؤاد برسوم ٢ - ١٩

فؤاد شيرين ٢ - ٣٥

فؤاد عثمان ١ - ٢٤

الصاغ فؤاد عنايت ٢ - ٧٣

فؤاد محمد عوض ١ - ١٦٥

فؤاد نصر ١ - ١٦٥

فتح الله بركات باشا ٢ - ١٠٧

فرج حسن ٢ - ١١

فرج فرج أبو دياب ٢ - ٦٢

المسيو فردينند دلسيس ١ - ٩٠

٢ - ٤٦

فرغلى محمد مبارك ٢ - ٥٦ ، ٥٩

الارشيديوق فرنسوا فردينند ١ - ٩

فريد عياد ٢ - ٥٧

فريد الغنام ١ - ١٥٩

فريد فتحي ٢ - ١١٠

المسيو فريسينيه ١ - ٨٢ ، ٨٥ ،

٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٦ ،

٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١

فضل بك الزمرى ١ - ١٧٩ ، ١٩٧

فسكرى أباطة بك ١ - ٢٥

فهمى ميشيل ٢ - ٧٩

الآنسة فهيمة دحمان ٢ - ٧٤

السيدة فهيمة رياض ٢ - ١١

المسيو فورنييه دى فليكس ١ - ٩٧

المسيو فيرى ١ - ٩٦ ، ٩٨

فيكتور صرجهريت ٢ - ١١٣

المسكة فيكتوريا ٢ - ٤١ ، ٤٤

(ق)

قاسم محمد قايد ٢ - ٥٨ ، ٥٩

قايد حسن سلامه ٢ - ٥٨

قانون التجمهر ١ - ١١

قايد زكى ١ - ٢٥

القرشى مهدى ١ - ٦٦

قرياقص ميخائيل ٢ - ٦٨

قطب الباجورى ١ - ١٩٤

١ - ١٨٤

٢ - ١٠٧

قناة السويس ١ - ٧٢ ، ٧٣ ،

٩٠ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧

٩٢، ٥٠ - ٢
محمد بدر بك ٢ - ١٢
محمد بدر ١ - ١٥٧
محمد بدر حسن ٢ - ١١
محمد بدر محمد ١ - ١٦٥
محمد بكري بك ٢ - ٣٥
محمد توفيق بك اسماعيل ١ - ١٧٠
محمد توفيق رفعت باشا ٢ - ١١١
محمد توفيق عمران ١ - ٢٠١
محمد توفيق نسيم باشا ٢ - ٣٠،
١١٠، ١٠٠، ٨١، ٣١
١١٢، ١١١
محمد جاد ٢ - ٥٩، ٥٨
محمد جبرة ١ - ١٦٨
محمد جبريل ١ - ١٣٢
محمد الجزائر ١ - ١٨٩
محمد جمعة ٢ - ١١
محمد حافظ رمضان بك ١ - ١٣٣
محمد حسن البشيشي ٢ - ٦٨
محمد حسن البناء ٢ - ٣٤
محمد حسن الجزاوي ٢ - ٥٤
الحاج محمد حسن شعاعه ١ - ١٦٢
محمد حسن الصانع ١ - ١٣٦
محمد حسن محمود ٢ - ٥٩، ٥٧
محمد حسن مراد ١ - ١٦٦
محمد حسين ٢ - ٩٢
محمد حسين يونس ٢ - ٦٣
محمد حسين ١ - ١٨٩
محمد حسين ٢ - ٥٨
الملازم الأول محمد حسين أحمد السبع
٦١ - ٢
محمد حسين العرارجي ٢ - ٧٤
محمد حسين عفيفي ١ - ١٦١
محمد حشمت ٢ - ٦١
محمد حنفي بلال ٢ - ٩٣
محمد الحلبي ٢ - ٩٢
محمد حلمي الجيار ٢ - ٦٩، ٦٨
محمد حلمي عيسى ٢ - ١٨
محمد حماد خليفة ٢ - ٩٢
محمد حمدي ٢ - ٣٥
محمد حمدي بك ٢ - ٥١، ٣٥
محمد حميد ١ - ٢٥
محمد الحنبلي ٢ - ٩٢

محمد ابراهيم ٢ - ٩٢
محمد ابراهيم ١ - ١٥٩
محمد ابراهيم ٢ - ٣٥
محمد ابراهيم البيومي ٢ - ٩٢
محمد ابراهيم جمعه ٢ - ٢١٤
محمد ابراهيم خالد ٢ - ٦٠
محمد ابراهيم راشد ١ - ١٦١
محمد ابراهيم سالم زويل ٢ - ١١٠
محمد ابراهيم سليمان ٢ - ٦٩، ٦٨
محمد ابراهيم عبد الله ٢ - ٥٨
محمد ابراهيم عبيد ٢ - ٥٩، ٥٨
محمد أباطه ٢ - ٣٤
الدكتور محمد أبو زيد توني ٢ - ٦١
محمد أبو زيد على ٢ - ٥٩، ٥٧
محمد أبو السعود ٢ - ١١
محمد أبو شادي بك ١ - ١٥٢
٢ - ٨٩، ٣٥
محمد افندي أبو شادي ٢ - ٨
محمد أبو طائلة ٢ - ٣٤
الشيخ محمد أبو الفضل الجزاوي ١ -
١٩١، ١٨٤
٢ - ٩٣، ٩٢
محمد أبو الوفا ١ - ٢٥
محمد احمد بهاء ٢ - ٦٦
محمد احمد الحاقى ٢ - ٣٥
محمد احمد الشيبيني ٢ - ٩٢
محمد احمد الطوخي ٢ - ٩٢
محمد احمد عبد العاطي ١ - ١٨٩
محمد احمد القطيشي ٢ - ٩٢
محمد احمد نزار ٢ - ٥٨
محمد الأحدي ٢ - ٩٢
محمد الإسلامبولي ٢ - ٣٥
محمد بك إمام ١ - ١٣٣
محمد أمين أبو ستيت بك ٢ -
١٠٧
محمد أمين بدر بك ٢ - ١٠٧
محمد أمين حلمي ٢ - ٣٥
محمد أمين رأفت ٢ - ٦٣
محمد أمين صدقي ١ - ١٥٢، ٢٥
الدكتور محمد أمين عبد الرحمن ١ -
١٩٣
محمد بخاتي ٢ - ٩٢
الشيخ محمد بخيت ١ - ١٨٤

(م)

الكاتبين مارشان ١ - ٨٦
ماری میرعم ١ - ١٤٠
مؤتمر برست ليتوفسك ٢ - ٤٧
المؤتمر الدولي الاشتراكي ٢ - ٤٤،
٧١، ٤٨
مؤتمر السلام بجنيف ٢ - ٤٣
مؤتمر السلام في الهاي ٢ - ٤٧، ٤٣
مؤتمر السلام الدولي العام ١ - ١٠٠،
١٩٨، ١٢١
٢ - ٤٣
مؤتمر الشبيبة المصرية ٢ - ٤٣
مؤتمر فرساي ١ - ٩٤، ٤٧،
١٨٥، ١٢٢، ١١٨، ١١٥
١٨٦
٢ - ٢٤، ٢١، ٢٠، ٤٤
٢٥، ٢٩، ٣٧، ٤١،
٤٤، ٤٧، ٤٨، ٧١،
٧٢، ١١٤، ١١٣، ٨٥،
١٢٦
مؤتمر لوزان ٢ - ٧١
المؤتمر الوطني المصري ٢ - ٤٣
مبروك مبروك ١ - ١٦٧
متبولي السيد أبو حور ٢ - ٦٣
متولي حزين بك ٢ - ١٠٧
متولي العوضى ١ - ١٦٦
مجلة الايكونومست ١ - ٦٥
مجلة السكو تمبراري ريفو ١ - ٤٣
مجلة النشرة المصرية ٢ - ٤٧
مجلس الشيوخ ١ - ٦٦
مجلس الشيوخ الأمريكي ١ - ٤٤
٢ - ١١٤، ٤١
١ - ٧٣
مجلس العموم البريطاني ٢ - ٧٠
مجلس اللوردات ١ - ١٨٦
٢ - ٧٠، ٢٨
١٢٩، ٨٣
الدكتور محجوب ثابت ١ - ١٥٢
محرز أحمد الحادق ١ - ٢٥
محظوظ جاد ٢ - ٥٨
محمد ابراهيم ٢ - ٥٨

محمد عبد العظيم ٢ - ٦٥
محمد عبدالغنى السندوى ١ - ١٦٥
محمد عبد اللطيف دراز ١ - ١٥٢
٢ - ٨٣، ٩٢
محمد عبد الله ١ - ١٦٨
محمد عبد الله عنان ١ - ٢٥
محمد عبد الله محمد ٢ - ٩٢
محمد عبد المجيد ١ - ١٥٤
محمد عبد المجيد بدر ١ - ١٥٢
محمد عبد المجيد العبد ١ - ٧٧
محمد عبد النعم الضعيدى ١ - ١٦٦
محمد عبد الهادى الجندى ٢ - ١٨
محمد عثمان ١ - ١٥٩
محمد عثمان ١ - ١٦٧
محمد عثمان أباطة بك ٢ - ١٠٧
محمد عجينة ١ - ١٦٢
محمد عرفة ١ - ١٦٥
محمد عزازى ١ - ١٦٨
محمد عزام بك ٢ - ١٠٧
محمد عزت البيوى ١ - ١٢٩،
١٣٠
محمد عز العرب ١ - ١٣٥،
١٨٤
محمد عزى ١ - ٢٥
محمد عزى الصياد ٢ - ٦٢
محمد عطا الله ١ - ١٦٨
محمد عفيفى ١ - ١٦٧
محمد علام ١ - ١٧٠
٢ - ٦٠
محمد علام بك ٢ - ١٠٧
محمد علم الدين ١ - ١٦٧
محمد على ٢ - ٦١
محمد على ٢ - ٦٤
الامير محمد على ابراهيم ٢ - ٩٨،
٩٩
محمد على رحى ١ - ١٧٠
محمد على زيدان ١ - ١٦١
محمد على سليمان بك ٢ - ١٠٧
محمد على الشحات ١ - ١٦٥
محمد على صادق ١ - ٢٥
محمد على عامر ١ - ١٥٧
محمد على عثمان ٢ - ٧٩

محمد سليم ١ - ٢٥
محمد سليمان محمد ١ - ١٦٠
محمد سمك ١ - ١٦٠
محمد السيد أبو على ١ - ١٨٤
٢ - ١٠٧
محمد سيد عبد الرسول ١ -
١٣٢
محمد السيد غريب ١ - ١٥٤
محمد السيد واكد ١ - ٢٥
محمد الشاعر ٢ - ٩٢
محمد الشافعى ١ - ٢٤
الشيخ محمد شاكر ٢ - ١٠٧
محمد شاهين سمرة ١ - ١٦٦
محمد الشايب ٢ - ٩٢
محمد شبراخت ٢ - ١١
محمد شحاته ٢ - ٦٠
محمد شريمى ٢ - ٩٢، ١٠٧
محمد شعبان ١ - ١٦٦
محمد شفيق باشا ٢ - ٢١، ٨١،
١١١، ١٠٠
محمد شكركى كيرشاه ١ - ١٥٢
محمد شكركى باشا ١ - ١١٢
٢ - ٢١
محمد شكركى طلحة ٢ - ١٩
محمد شمس الدين ١ - ٢٦
محمد شمس الدين ١ - ١٩٣
محمد صادق أبو هيف ٢ - ٧٤
محمد صبرى أبو علم ١ - ٢٥
محمد صبرى منصور ٢ - ٣٥
محمد صدق ٢ - ٦٤
محمد صفوت ٢ - ٣٥
محمد عاطف بركات ٢ - ١٨
محمد عامر العربى ١ - ١٦١
محمد عباده ١ - ١٥٩
محمد عباس رفعت ١ - ٢٥
محمد عبد الخالق العشرى ٢ - ٩٢
محمد عبد الخالق مدكور ١ - ٩٤،
١٨٤، ١٨٥
٢ - ١٢، ١٠٧
محمد عبد الدايم ١ - ١٦٨
محمد عبد الرحمن الجدبلى ٢ - ٦٨،
٦٩
محمد عبد الرحمن الصباحى ٢ - ٣٥

محمد خالد باشا ١ - ٢٥
محمد الحضرجى ٢ - ٦٢
محمد الخطيب ٢ - ٩٢
الشيخ محمد الحشاب ١ - ١٧٨
محمد خليفة ١ - ١٥٩
محمد خليل ١ - ٢٥
محمد خليل ١ - ٢٦
محمد خليل ٢ - ٧٤
الدكتور محمد خليل عبد الخالق ١ -
١٩٣
الأمير محمد داود ٢ - ٦٨
محمد درويش التهاى ١ - ١٦١
محمد درويش العصار ٢ - ٩٣
محمد راضى ٢ - ٣٥
محمد رجب ٢ - ٥٧
محمد رحى ٢ - ٦١
محمد بك رشاد ١ - ١٣٣
محمد رشوان بك الزمر ٢ - ١٠٧
محمد رفعت الميزانى ٢ - ٦٣
محمد بك رمضان ١ - ١٣٣، ١٧٤
الدكتور محمد رياض ١ - ١٩٣
محمد زردق ٢ - ٦٢
محمد زكى الإبراشى ٢ - ١٨
محمد زكى عارف ٢ - ٣٥
محمد زكى على ١ - ٢٤، ٧٧،
١٣٣
محمد زكى عمر ٢ - ٣٤
محمد سالم رضوان ١ - ١٦٦
محمد سامى ١ - ٢٥
محمد سامى ٢ - ٦٨، ٦٩
محمد السباعى المصرى ١ - ١٨٤
محمد سبيح الذهبى ٢ - ٩٢
محمد سعد ١ - ١٦٧
محمد سعد بركة ٢ - ٩٢
محمد سعد الوردانى ٢ - ٦١
محمد سعيد باشا ٢ - ١٥، ٣٠،
٣١، ٣٢، ٣٤،
٣٦، ٤٠، ٥٦، ٥٨،
٦٧، ٧٠، ٧١، ٧٢،
٧٤، ٧٦، ٨١، ٨٤،
٨٥، ١٠٥
محمد سلام حسن ١ - ١٩٤
محمد سلام منصور ١ - ١٣٢

محمد المصري ٢ - ١١
محمد مصطفى حجاب ١ - ١٦٠
محمد مصطفى السيد ١ - ١٦١
محمد مصطفى الشراقوى ١ - ١٦٢
محمد مصطفى عهدي ٢ - ٣٥
محمد مصطفى كمال الدبب ١ - ٢٥
محمد المصليحي ٢ - ٦٨ ، ٦٩
محمد مكاوى ٢ - ٣٥
محمد المنسى ١ - ١٦٥
محمد منصور ١ - ١٥٤
محمد منصور ٢ - ١١
محمد منصور عطا الله ١ - ١٩٧ ، ١٩٩
محمد منظور الدالى ١ - ١٩٥
محمد المنيأوى ٢ - ١٠٧
محمد المهدي ١ - ١٦٥
محمد المهدي على ٢ - ٩٢
محمد الميرغنى النجار ٢ - ٦٨
الشيخ محمد ناجى ١ - ١٨٤ ، ١٣٥ }
٢ - ٣٣
محمد نافع باشا ١ - ١٨٤
محمد نافع ٢ - ٣٥
محمد النجدي ٢ - ٩٢
محمد نجيب سرى ٢ - ٦٥
محمد نجيب الهلباوى ١ - ٢٦
محمد نصر الدين ١ - ٢٥
محمد هلالى اسماعيل ٢ - ٥٩ ، ٥٧
محمد وهبه ١ - ١٦٨
محمد يس الجندى ٢ - ٩٢
محمد بك يوسف ١ - ١٣٣
محمد يوسف ١ - ١٥٢
الشيخ محمد يوسف ٢ - ٣٥
محمد يوسف ٢ - ٦٨
محمد ابراهيم الدستوقى ١ - ٢٤ }
٢ - ٣٥
محمد ابراهيم عجلان ٢ - ٦٢
محمد أبو حسين باشا ٢ - ١٠٧
محمد أبو العلا ٢ - ٥٨
محمد أبو العيون ١ - ١٥٢ }
٢ - ٨٣ ، ٣٥
محمد أبو الفتح ١ - ٧٧
محمد أبو النجا ١ - ١٧٨

محمد قطبي ٢ - ١٩
محمد كامل برادة ١ - ١٩٣
محمد كامل البندارى ١ - ١٣٣
محمد كامل حسين ١ - ١٥٢ ، ١٣٣
٢ - ٣٥
محمد كامل محمد ٢ - ٣٦
البكباشى محمد كامل محمد ٢ - ٥٩
محمد كامل محمود ١ - ١٥
محمد الكردى ١ - ١٥٤
محمد كمال أبو جازية ٢ - ١٠٧
محمد الكنانى ١ - ١٦٥
محمد لبيب عطية ٢ - ١٨
محمد لطفى المسامى ١ - ١٥٢ }
٢ - ٦٩ ، ٦٨
محمد ماضى ٢ - ٦٢
محمد مأمون عبد المعطى ١ - ١٦٥
محمد مبارك ١ - ١٩٣
محمد محفوظ ٢ - ١٠٧
محمد محمد البجيرى ٢ - ٦٢
محمد محمد حسنين ١ - ١٨٩
محمد محمد الزواوى ١ - ١٨٩
محمد محمد سمك ٢ - ٦٢
محمد محمد عبد الوهاب ٢ - ٦٦
محمد محمد القروى ١ - ١٣٢
محمد محمد كمونة ٢ - ٦٢
محمد محمد محمود ١ - ٢٥
محمد محمد المدلل ٢ - ٩٢
محمد محمد المرعشلى ١ - ١٣٢
محمد محمد هلالى ٢ - ٩٢
محمد محمود باشا ١ - ٧٦ ، ٧٥ ، ١٢٣ ، ١٢٥
٢ - ١١٤ ، ٤٩ ، ١٢ ، ٥٥
١٢٧ ، ١٢٥
محمد محمود بك ٢ - ١٧٠
محمد محمود خليل بك ١ - ١٣٣
محمد محمود شادى ١ - ١٦١
محمد مخلوف ٢ - ٩٣
محمد مرزوق ٢ - ٦٦
محمد مرسى سالك ٢ - ١١
محمد مرسى شحاتة ٢ - ٥٨ ، ٥٦
محمد مرسى محبوب ٢ - ٥٨ ، ٥٦
محمد مسعود ١ - ١٦٨

محمد على علوبة باشا ١ - ٧٥ ، ٧٦ ، ٩٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥
٢ - ١٢
محمد على غزلان ١ - ١٣٢
محمد على الفشن ٢ - ٦٢
محمد على الكبير ١ - ٢٠ ، ١٣ ، ٥١ ، ٤٩ ، ٤٦ ، ٢٦ ، ٢١
١١٨ ، ٩٨ ، ٩٤ ، ٩٢ ، ٨١
١٢٤ ، ١٢١
٢ - ١٠٥ ، ٩٨ ، ٨٦ ، ٥٠
محمد على محمود ٢ - ٥٩ ، ٥٧
محمد على المسقى ٢ - ٦٢
محمد على مكاوى ٢ - ٥٩ ، ٥٧
محمد على وافي ١ - ١٦٦
محمد عمر دمرداش ١ - ٢٥
محمد عوض جبريل ١ - ٢٤ }
٢ - ٣٥
محمد عوض محمد ١ - ٢٤ }
٢ - ٣٥
محمد العيونى ٢ - ٦٢
محمد غنيم الشبال ١ - ١٦٦
محمد غنيم عبدون ٢ - ٦٢
محمد فؤاد حسنى ١ - ١٣٣
محمد فؤاد حمدى ١ - ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٦
محمد فؤاد عفت ٢ - ٦٤
محمد نغرى ١ - ١٦٥
محمد فرحات ١ - ١٦٨
محمد بك فريد ١ - ٢٤ ، ٤ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٩٣
١٧٧ ، ١٧٥
٢ - ٧١ ، ٥٢ ، ٤٧ ، ٤٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨
محمد فريد ١ - ٢٦ }
٢ - ٣٥
محمد فريد الضرغافى ٢ - ٩٢
محمد فريد كمال ١ - ٢٥
محمد فضالى ٢ - ٣٥
محمد فهمى ٢ - ١٩
محمد فهمى كرامة ١ - ٢٦ ، ٢٥
محمد قايد حسن ٢ - ٥٧
محمد القرشى محمد نور ١ - ١٦٦

مشروع برونيث ١ — ٥٣
المصري السعدى بك ٢ — ١٠٧
مصطفى الاييارى ٢ — ٦٢
مصطفى أحمد سليم ٢ — ٨
مصطفى أحمد الشرفاوى ١ — ١٩٤
مصطفى بدر زيد ٢ — ٩٢
مصطفى بكير بك ٢ — ١٠٧
مصطفى حلمى ٢ — ٥٩ ، ٥٧
مصطفى حمدى ١ — ٢٤
مصطفى سعيد ٢ — ١٩
مصطفى الشوربجى ١ — ٧٧ ، ٢٤
مصطفى شوقى ٢ — ١٩
مصطفى شيداوى ٢ — ٦٥
مصطفى عبدالرازق ٢ — ٩٢
مصطفى فرويز ٢ — ٩٢
مصطفى القاياتى ١ — ١٥٥ ، ١٥٢
مصطفى القاياتى ٢ — ٨٣ ، ٣٥
مصطفى كامل ١ — ٤٦ ، ٤٤
١٧٥ ، ٦٧ ، ٥١ ، ٤٧
٢ — ٤٣ ، ٩٧
مصطفى ماهر أمين ١ — ١٣٠ ،
١٥٦
مصطفى محمد عيد ٢ — ٩٢
مصطفى محمد مأمون ٢ — ٩٢
مصطفى محمد هاشم ١ — ١٦١
مصطفى مسعود حسنين ٢ — ٥٧
مصطفى منير ٢ — ١٩
مصطفى النحاس باشا ١ — ١٧٤ ،
١٨٥ ، ١٨٤
٢ — ١٢٧ ، ١٢٥ ، ١٢
معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ ، ١ —
١٠١ ، ٩١ ، ٩٠
٢ — ١١٨ ، ٧١ ، ٤٦ ، ٢٥
معاهدة باردو وقصر سعيد ٢ — ١٣٣
معاهدة سيفر ٢ — ٧١
معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، ١ — ٩٠ ،
٨٥ ، ٨٤ ، ٨١ ، ٨٠
١٠٢ ، ١٠٠ ، ٩٥ ، ٨٧ ،
١١٣ ، ١٠٦
معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ ، ٢ —
٤٧ ، ٤٦
معاهدة لوزان ٢ — ٧٨ ، ٧١
معوض السخاوى ٢ — ٩٢

محمود عبد الرحمن ٢ — ١١٠
محمود عبد السلام ١ — ١٥٢
٢ — ٦٨
محمود بك عبد النبي ١ — ١٧٨ ،
١٧٩
محمود عبد الوهاب ١ — ١٨٩
محمود عبده عيد ٢ — ٣٤
محمود على عامر ٢ — ١١
محمود على ناصر ١ — ٢٥
محمود العمري ١ — ١٣٠
محمود عنایت ١ — ٢٦
محمود الغمراوى ٢ — ٩٢
محمود نغرى باشا ٢ — ١١١ ، ٣٧
محمود فهمى الزارع ١ — ٢٥
محمود فهمى النقراشى ٢ — ٣٥
محمود ماهر ١ — ١٩٣
محمود محمد ١ — ١٦٨
محمود محمد ١ — ١٦٧
محمود محمد سرح ٢ — ١١
محمود محمد القروى ١ — ١٣٢
محمود محمد موسى ١ — ٢٥
محمود مدكور ١ — ١٣٦
محمود مصطفى ٢ — ١١
محمود مصطفى ٢ — ٧٤
محمود مطاوع ١ — ١٣٢
محمود مفتاح أحمد ٢ — ٥٩ ، ٥٧
محمود نصرت ١ — ١٦٩
محمود نصير ١ — ١٧٧
محمود هام ٢ — ١٠٧
محمود وهدان ١ — ٢٦ ، ٢٥
محمود يونس ١ — ١٦٥
محيى الدين حامد ٢ — ١١
مدام رفائيل بغدادى ١ — ١٣٩
مدحت باشا ١ — ٤٦
مدرسة السيد بك كشك ١ — ١٦٢
مرزوق محمد اسماعيل ١ — ١٦١
مرسى فرحات ١ — ٢٥
مرسى محمد قر ١ — ١٦٦
مرسى نجيب القزق ٢ — ٦٢
مرقس حنا بك ٢ — ٨٩
القمس مرقس سرجيوس ١ — ١٥٢
٢ — ٨٢ ، ٣٥
مرقس سمكة باشا ٢ — ١٠٧

محمود أبو النصر بك ١ — ١٧٤ ،
١٨٥
٢ — ١٢ ، ٤٢
محمود الإترى باشا ٢ — ١٠٧
محمود أحمد ١ — ١٥٧
محمود أحمد العريشى ٢ — ١١
محمود الإمام ٢ — ٩٢
محمود بيسيونى ١ — ١٣٣
٢ — ٦٥
محمود جاد المولى ٢ — ٧٩
محمود الجزيرى ٢ — ٩٢
محمود حبيب ٢ — ١٩
محمود حسن ٢ — ١٨
محمود حسن درويش ١ — ٢٥
محمود حسن مراد ١ — ١٦٦
الفريق محمود حلمى باشا ٢ — ٢١
محمود حلمى لهيطة ١ — ٢٥
محمود خليل باشا ١ — ١٨٤
محمود الدينارى ٢ — ٩٢
محمود رمضان صادق ٢ — ٧٤
اليوزباشى محمود رياض ٢ — ٣٥
محمود زكى ١ — ١٣٦
محمود زكى ٢ — ١٨
الدكتور محمود سامى ١ — ١٧٧
محمود سامى ٢ — ١٨
محمود سامى جنينه ١ — ٢٥
محمود السجيني ١ — ١٥٤
محمود سليمان باشا ١ — ١٥٢ ،
١٨٤
٢ — ١٢٩ ، ١٠٥ ، ٨٣
محمود السيد جمعه ١ — ١٦١
محمود السيد فناوى ٢ — ٨٠
محمود السيد منصور ٢ — ٧٤
محمود السيد نجم ١ — ١٩٤
محمود شكرى باشا ٢ — ٣٣
محمود صدق باشا ١ — ١٨٤
محمود الطوخى الفلكى ٢ — ٣٥
محمود الطويل ١ — ١٦٠
٢ — ٦٢
محمود عباس ٢ — ١٩
الدكتور محمود عبد الرزاق ١ —
١٧٠
٢ — ٦١

(و)

- المسيو وادنجتون ١ - ٩١ ، ٩٦
واصف غالى باشا ١ - ٩٤
واقعة طوسون ١ - ٢٨
واقعة الرمانة ١ - ٢٩
المستر والتون ١ - ١٢٦
الميجر جنرال وطنس ١ - ٥٢ ، ٤٤ ، ١٢٢ ، ١١١
٢ - ٢٣ ، ٤٩ ، ٨٧
الوفد المصرى ١ - ٤ ، ٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٦٩
٧٧ ، ٧٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٧٧
١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨
١٠٨ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨
١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢
١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٢
١٧٤ ، ٢٠٢
٢ - ٤ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٥ ، ٢٨
٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٢ ، ٤٨
٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٦٧
٦٧ ، ٧١ ، ٧٨ ، ٨٥ ، ٩٥
٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨
١٠٨ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٧
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩
الملازم ولى ١ - ١٧١
وهه مينا ٢ - ١٩
الجنرال ولسلى ١ - ٨٤ ، ٢ - ٤٤
السير وليم برونيث ١ - ٣٨ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١١٤
السير ونجت ١ - ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥
٣٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢
٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦
٧٦ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٥
١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٨١
٢ - ٤٩
ويضا واصف ٢ - ١٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧
المارشال ويفل ١ - ١٠
الرئيس ويلسن ١ - ٤ ، ٤٤ ، ٦٩
٦٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٠ ، ٩٢
٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٠
١١٠ ، ١١٢ ، ١٣٨

- نجيب بطرس غالى باشا ١ - ١٨٤ ، ٢ - ١٧٧
نجيب جرجس ٢ - ٧
الدكتور نجيب محفوظ ١ - ١٩٣
الدكتور نجيب مقار ١ - ١٩٣
نجية عبد الله ١ - ١٧١
نصر الدين زغلول ١ - ١٣٣
نصر فريد بك ١ - ٢٤
نظير على ١ - ١٦٨
نعمات محمد ١ - ١٦٨
نعمان ابراهيم ١ - ١٦٨
نعيمه بنت على ٢ - ٧٥
نعيمه عبد الحميد محمد ١ - ١٩٤
السيدة نفيسة ٢ - ٥٥
نقابة المحامين ٢ - ٧٥
نوبار باشا ١ - ٧٦
المسيو توفوتش ١ - ٩١
نور الدين ٢ - ٦٦
المستر نيكلسون ٢ - ٨٨

(هـ)

- المستر هاون ١ - ٨٩
المستر هارمسورث ١ - ١٧٣ ، ٢ - ٧٠
المستر هالتون ١ - ١٣٤
البريجادير جنرال هدلستون ١ - ١٧٢ ، ١٦٩
هدى شعراوى ١ - ١٣٩ ، ٢ - ٨٩
المستر هرست ٢ - ٧٢ ، ٧٧ ، ١١٤
هلالى جنيدى ٢ - ٥٨ ، ٥٩
هلالى على منصور ٢ - ٥٧
هام على ١ - ١٣٢
هميسون جارى ٢ - ٢٠
المستر هندرسن ٢ - ٤٨
هنرى كامبل بايرمان ١ - ٤٩
هنرى مكماهون ١ - ١٢ ، ٢٠ ، ٣٢ ، ٣٣
هنداوى على زهرة ١ - ١٦٦
المارشال هندبرج ١ - ١٤١
المستر هوزنل ١ - ٥٩
اللفتنتنت كولونل هيزل ١ - ١٧١
مستر هيزر ١ - ٧٨ ، ١١٦

المستر مسكسويل ٢ - ٦٨

- اللورد ملتر ١ - ٣١ ، ٣٨ ، ٥٨ ، ٩٣ ، ١٤٢
٢ - ٢٩ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢
٧٢ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩
٧٩ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧
٨٧ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦
٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٩
١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٩
١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥
١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤
السير ملن شيتهايم ١ - ١٠٤ ، ١٠٥
١٠٥ ، ١١١ ، ١٢٢ ، ١٨٢
٢ - ١٣٢
منا بدوى ابراهيم ٢ - ٧٥
منادرى محمد المرسى ١ - ١٦٦
الرئيس منرو ١ - ٤٤
منصور أبو بكر ١ - ١٦٨
منصور حسين ١ - ١٣٢
الأمير منصور داود ٢ - ٩٨ ، ٩٩
منصور على الديب ١ - ١٥٩
منصور فهمى جرجس ١ - ١٦١
منصور يوسف باشا ٢ - ١٠٧
منفتاح ٢ - ١١٣
مير جرجس عبد الشهيد ٢ - ٦٨
المهدى ١ - ٣٦
موسى أمين ١ - ١٥٧
موسى شريف ٢ - ٩٣
موسى محمد الخليفة ٢ - ١١
موقعة التل الكبير ٢ - ٤٧
ميثاق النزاهة ٢ - ٤٤
ميخائيل جرجس ١ - ١٣٣
ميشيل لطف الله بك ٢ - ١٠٧
(ن)
جلالة الملكة نازلى ٢ - ٣٢
ناشد تحبيرال ٢ - ٦٨
نابليون ١ - ١٥١ ، ٩٥ ، ٢ - ٤٤ ، ٣٤
الدكتور نجيب اسكندر ٢ - ١٩

يوسف عبد الغفار ٢ - ٦٤	يعقوب صبرى ١ - ٢٤	٢ - ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٦ ،
الأمير يوسف كمال ٢ - ٣٣ ،	يمن بنت صبيح ١ - ١٦٧	٢٧ ، ٢٩ ، ٤٧ ، ٤٨ ،
٩٨ ، ٩٩	يوسف أحمد الجندى ١ - ٢٥ ،	٧١ ، ١١٣ ، ١١٤
يوسف مبروك ١ - ٢٠١	١٥٢ ، ١٦٢	
يوسف مرسي ٢ - ٧٥	يوسف أصلان قطاوى ٢ -	(ى)
يوسف وهبه باشا ١ - ٢٢ ،	١٠٧	
٣٧ ، ١٨٤	يوسف حسين القاضى ٢ - ٣٤	٦٨ ، ٦٩ -
٢ - ٩ ، ١٥ ، ٣١ ، ٨١ ،	يوسف الرمالي ٢ - ٩٢	١٣٤ ، ١٣٥ -
٨٥ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٩ ،	يوسف سابا باشا ١ - ١٨٤	٢ - ٤٢ ، ٦٩ ، ٨١
١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٠	يوسف سليمان باشا ٢ - ١١١	٢ - ٦٣ -
يونس صالح بك ٢ - ٣٥ ، ٨٩	الشيخ يوسف عاشور ١ - ١٦٣	٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ -

تصحيح خطأ

وقعت بعض أخطاء يسيرة أثناء الطبع ، أرجو من القارىء أن يصححها في صلب الكتاب ، قبل قراءته ، وهى :

في الجزء الأول

صواب	خطأ	سطر	صفحة
١١ أكتوبر	١٠ أكتوبر	٢٢	٣٥
الفقيد	الفقد	٤	٤٩
٨ مارس	٧ مارس	٤	٥٢
عزلاء	عزلى	٦	٥٣
الرخاء في مصر	الرخاء مصر	٢٢	٥٤
بتأثير	بأثير	١١	٥٥
مراعاة	مراعاة	٢٣	٦٣
الحادية عشرة	الحادية عشر	٢٢	٦٩
أولى	أؤلى	٢٥	٧١
مفتوحا	مفتوحة	٦	٨٢
المدينة	المدنية	٢٩	٩٧
الفرع على الناس	الفرع الناس	٩	١٣٢
فتعطلت	فتعطت	١٣	١٣٦
علام	علا	١٦	١٧٠
وأوثر	وأؤثر	٦	١٧٤
وتزدرى الأمة	وتزدرى بالأمة	٦	١٧٦
عشر	عشرة	٢٣	١٧٧
استعداداً	استعداد	١٧	١٧٩
هذا	هذ	١٤	١٩٠
في الجزء الثانى			
إقفال	قفل	١٠	٢٢
على	عل	١٠	٦٦

للمؤلف

عصر إسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد
وأوائل عهد إسماعيل
الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام عن عهد
إسماعيل

الثورة العرابية

والاحتلال الانجليزي

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢

إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢

إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨

إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤

إلى سنة ١٩٢١

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد
الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشأته في
أوروبا ، ونشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه ،
وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع
سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضات القومية ، يتضمن
تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في
طائفة من البلدان ، مع شرح أصول الدساتير ، والنظم
البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في

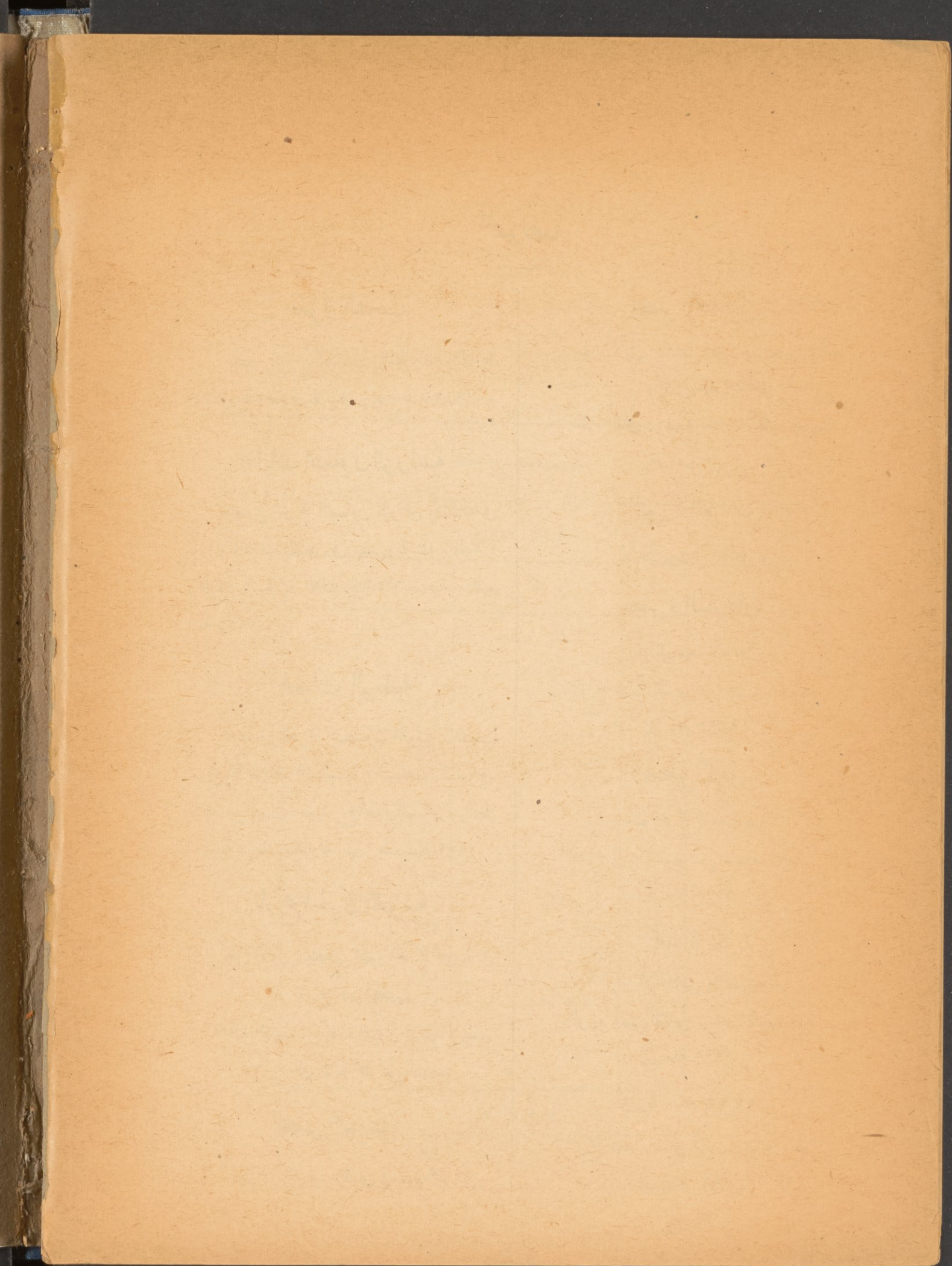
تاريخ مصر الحديث

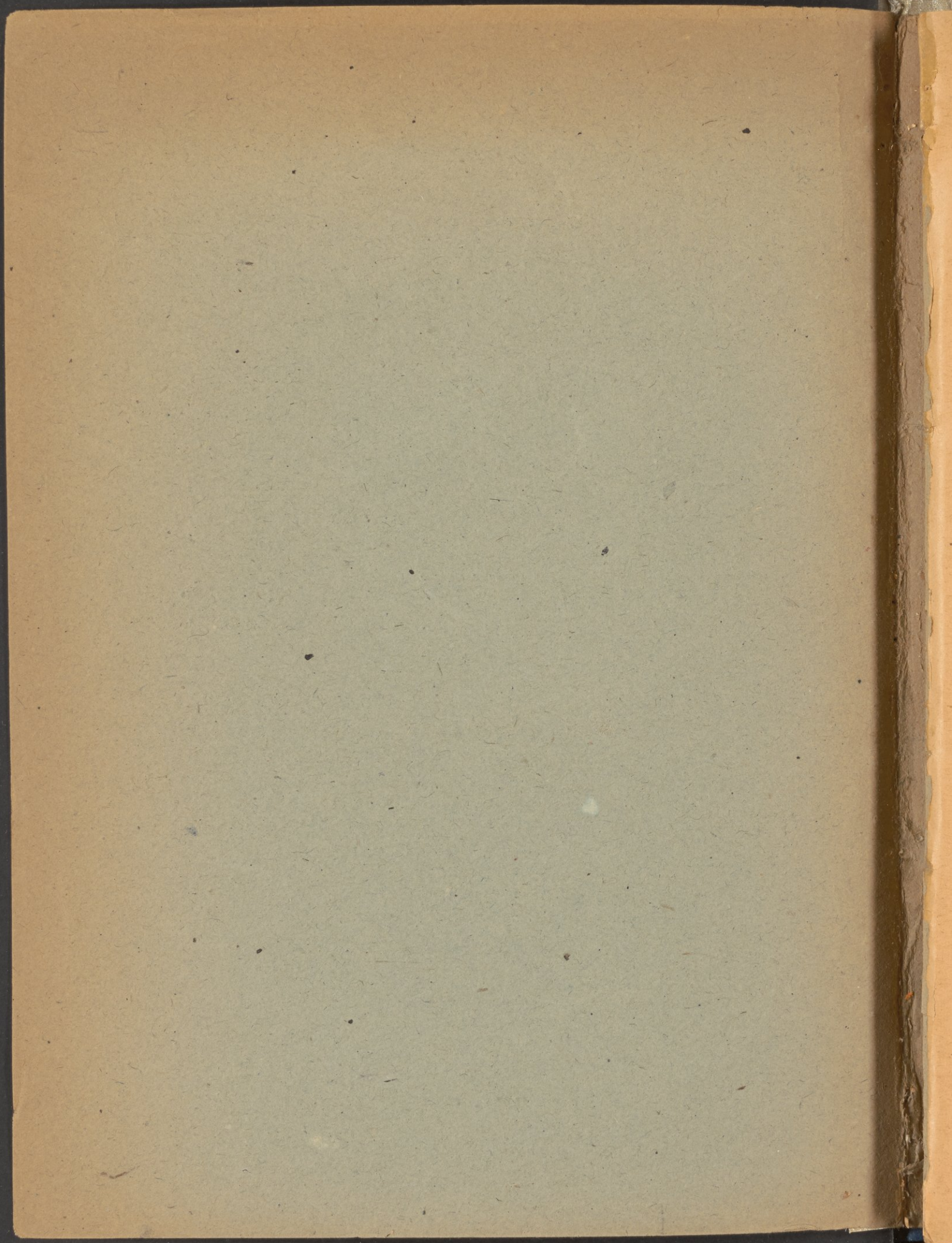
الجزء الثاني : من إعادة الديوان في عهد نابليون

إلى ولاية محمد علي الكبير

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي





N. Y. U. LIBRARIES



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

